بين الدولة واللادولة

السياسة والمجتمع في كردستان العراق وفلسطين

تحرير

گلستان گُربَي زابينه هوفمان فرهاد إبراهيم سَيدر

ترجمة

علي الحارس



بين الدولة واللادولة

السياسة والمجتمع في كردستان العراق وفلسطين

بين الدولة واللادولة
السياسة والمجتمع في كردستان العراق وفلسطين

تحرير

گلستان گُربَي

زابينه هوفمان

فرهاد إبراهيم سَيدر

ترجمة: علي الحارس

الطبعة الاولى، بيروت/النجف الاشرف، 2022

First Edition, Beirut/Najaf, 2022



تنويه: إن جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبّر عن رأي كاتبها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الناشر.

ISBN: 978 - 1 - 77472 - 136 - 0

كانون الثاني/يناير 2022

بين الدولة واللادولة

السياسة والمجتمع في كردستان العراق وفلسطين

تحرير

گلستان گُربَي　　زابينه هوفمان　　فرهاد إبراهيم سَيدر

ترجمة

علي الحارس



الفهرس

الباب الثاني
المنظومة السياسية والبنية الداخلية للسلطة

الباب الثالث
الأسس والتحدّيات الاقتصادية

الباب الرابع
المجتمع المدني والدولة

الباب الخامس
العلاقات الخارجية: أمثلة

الملاحق

مقدمة المركز

يُولي مركز الرافدين للحوار اهتماماً خاصاً بالدراسات ذات البُعد الاستراتيجي، التي تناقش المستجدات الحديثة في عالم ما بعد 2003، والمتغيرات المتسارعة في العلاقات الدولية على مستوى الاقتصاد والأمن والدفاع والقوة العسكرية، وتحلل المفاهيم الجديدة التي فرضت نفسها على الدبلوماسية العالمية، فلم تعد المتغيرات المستقلة ولا التابعة، ولا المبادئ الوضعية المتعارف عليها هي من يُعول عليها وحدها لتفسير المعادلات الإقليمية المتحولة والمتقلبة بشكل مُلفت، بل بات على قادة الدول أن يتبعوا نمطاً مختلفاً من التفكير لفهم التداخلات والتعقيدات التي تدور حولهم.

يعالج الكتاب موضوعاً غاية في الأهمية، إذ يحاول معرفة المبادئ والشروط الرئيسة التي ظهرت مؤخراً وساعدت على بناء البُنية الداخلية للسلطة في (كردستان العراق وفلسطين)، ومن ثمّ تحليلها والخروج بأفكارٍ حول العوامل المؤثرة في سياقات الحوكمة خارج إطار الدولة المركزية، والتي أدت الى ظهور دول جديدة أو أشباه دول.

أن الهدف الأساسي من الكتاب هو المساهمة في دراسة وفهم أشمل لصفة الدولة في الشرق الأوسط، وإعطائه سلسلةً من التفسيرات للتطورات الخطيرة التي اجتاحتها، من خلال أربعة محاور، الأول: إعداد إجابات منطقية وتتبع دقيق لمسيرة التطوّر التاريخي لـ(كردستان وفلسطين) المليء بالصراع المسلح والنضال في سبيل الاستقلال منذ عقد العشرينات. والثاني: ما يسمى بمأسسة المنظومة السياسية للدولة وبنائها، وما اعترضها من معوقات، تمثلت في الخصومة التقليدية بين الحزبين الرئيسيين (الديمقراطي، والاتّحاد الوطني) والانقسام الإقليمي والمناطقي في كردستان، وانقسام السلطة بين (فتح) و(حماس) في الضفة الغربية وغزة في فلسطين. والثالث: الأسس الاقتصادية اللازمة لنجاحها، إذ تم تحليل الخصائص الجوهرية للمنظومة الاقتصادية في كردستان العراق، التي تعاني من الاضطراب والانقسام، بسبب غياب سلطة سيادية موحّدة، لكنها شهدت قفزة سريعة من الانفتاح والتنمية بعد 2003. فيما بقي الاقتصاد الفلسطيني يتكبد مسألة

التبعية والاستبعاد المالي والتداخل مع اقتصاد الكيان الإسرائيلي. ويبحث الرابع في تشكّل مجتمعها المدني وتطوّره وتحوّله، وإنشاء عدد من المنظّمات في للدفاع عن حقوق الإنسان والقانون والمرأة، وتم إيراد أمثلة لنشاطاتهما السياسية الخارجية والإقليمية، مما أفضى الى إقامة كيانين سياسيين خارج نطاق مفهوم الدولة.

ناقشت الدراسة أيضاً العلاقات السياسية الخارجية؛ لا سيما سياسة الولايات المتّحدة الأمريكية تجاه كردستان العراق، التي تحولت من اتّصالات محدودة جدّاً إلى علاقة خفية، ثمّ إلى «شراكة» في الوقت الراهن، وكذلك الحال مع السلطة الفلسطينية التي أدركت أنّ الجهود الدبلوماسية تُعد الأداة المناسبة للطريق المستقبلي نحو التحرير وكسب المجتمع الدولي.

ويمكن القول أن الكتاب طوّر قراءة جديدة للأحداث المُسببة لنشوء الدول الفتية وخاصة في الشرق الأوسط،، والمكامن التي تستمد منها شرعيتها، ودور المنظومة الدولية الإيجابي والسلبي في ذلك، وزوّدنا بتعليلات تتيح الوصول إلى فهم أفضل لبنية السلطة في كردستان العراق وفلسطين، وبالصورة التي يمكن معها للمتتبع والمهتم من التنبؤ بالحالات المماثلة القادمة في المستقبل القريب.

تُرجمت بعض أقسام الكتاب من (الألمانية) الى (الإنجليزية)، ويتكوّن من إثني عشر فصلاً، شارك في إعدادها ستة عشر من الباحثين المتخصصين في الشأن الكردي والقضية الفلسطينية، من ضمنهم أساتذة في جامعات ألمانية وأمريكية مرموقة وكردية معروفة، وخبراء متضلعين في العلاقات الدولية ومؤلفين ذوي باع طويل في مجالات السياسة والاقتصاد والمجتمع بمنطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا، فضلاً عن نشطاء سياسيين مستقلين وإعلاميين وأكاديميين فلسطينيين، عملوا كمستشارين في معاهد علمية عربية ومراكز أبحاث بريطانية وخليجية ومنظمات تنمية أممية. وكان في مقدمة أولئك: الأستاذة گلستان گُربَي والدكتورة زابينه هوفمان والأستاذ فرهاد إبراهيم سَيدر الذين أسهموا في الإشراف عليها وتحريرها وكتابة أبرز فصولها.

تقديم المترجم

يمكن اختصار الحديث في معنى مصطلح (الدولة) ضمن مجالين: المعنى الڤيبري والمعنى الوستفالي (الموسَّعين)، ثمّ الانتقال تنويعًا وتفريعًا إلى خصوصيات (الكيان السياسي) الذي يُراد إطلاق (صفة الدولة) عليه، مهما كان الغرض المُرام. والمعنى الڤيبري (الموسّع) يتعلّق بما يمتلكه الكيان السياسي من احتكارٍ لاستخدام الإكراه البدني في نطاق جغرافي ما، وما يستلزمه هذا الاحتكار من نتائج تتظافر لتوليد هوية واضحة لهذا الكيان السياسي، بغضّ النظر عن مواقف «الدول» الأخرى منه؛ أمّا المعنى الوستفالي (الموسّع) فيرتبط باعتراف «الدول» الأخرى بكيانٍ سياسيٍ ما دون إيلاء الأولوية لما لديه من سلطة (ڤيبرية) على أرض الواقع.

والكتاب الذي بين يديك يدرس حالتين راهنتين ما زالتا تحتلّان موقعين بارزين في صدارة أحداث المنطقة منذ أكثر من قرن، ولم يتوقّف الجدل، وما له من نتائج دموية أحيانًا، حول إسباغ صفة (الدولة) عليهما بالرغم من تلبيتهما لمعظم شروط هذه الصفة في نظر البعض.

والحالة الأولى منهما هي إقليم (كردستان العراق)؛ والذي يتراوح بين الانتماء إلى (القومية الكردية) التي تتجاوز حدود الدول القائمة حاليًا، وبين (الوطنية الكردية) التي تفرضها متطلّبات وجوده الواقعي الدستوري ضمن الرقعة الجغرافية لجمهورية العراق. ولقد أثبتت الوقائع التي شهدها الإقليم، منذ نشوئه الفعلي في أعقاب زوال سيطرة النظام البائد على الإقليم بعد حرب الخليج الثانية، أنّه يتمتّع بميزات (ڤيبرية) كفلتها قبضته المحتكرة للإكراه البدني بموجب الأمر الواقع وترسيخ ذلك في موادّ الدستور العراقي للدولة الفدرالية (الاتّحادية) الجديدة؛ وتوازى ذلك مع تمتّع الإقليم بميزات (وستفالية) تحقّقت بفضل النشاط الدبلوماسي الكردي الذي يمتلك رصيدًا ثريًا من التعامل مع التوازنات الدولية ومصالح القوى العظمى ودول المنطقة.

وأمّا الحالة الثانية فهي فلسطين (أو فعليًا: السلطة الفلسطينية في رام الله)، والتي تطغى ميزاتها (الوستفالية) على نظيراتها (الڤيبرية)، فاحتكار الإكراه البدني على الأرض موزّع بينها

(أجهزتها الأمنية والشُّرطية) وبين الاحتلال الإسرائيلي وفصائل فلسطينية تحتفظ بسلطةٍ على الأرض توازي سلطة «السلطة»، وتتفوّق عليها وتلغيها في قطاع غزّة خصوصًا. على أنّ الميزات (الوستفالية) أوضح في الحالة الفلسطينية بالمقارنة مع الحالات الأخرى، إذ استطاعت (السلطة الفلسطينية/ منظّمة التحرير الفلسطينية) أن تجد طريقها إلى المنظّمات الإقليمية والدولية منذ وقت طويل (وإن لم تكن تحت غطاء صفة الدولة)، وكان لها وجود دبلوماسي في دول العالم لا يقلّ في نشاطه وفاعليته عن نشاط الدول العربية الأخرى إن لم يتفوّق عليه في إمكانية تحقيق الأهداف المنشودة.

وبالنظر إلى مكامن القوّة والضعف عند هذين (الكيانين السياسيين) على صعيد جدارتهما بصفة (الدولة) نجد أنّهما أجدر من الكثير غيرهما من دول المنطقة والعالم بهذه الصفة، ولا سيّما بعد التحوّلات التي أفرزها انفراط عقد الاتّحاد السوڤييتي ثمّ الحرب على الإرهاب والتحدّيات الاقتصادية الناتجة عن أزمات الركود المتلاحقة وجائحة كوڤيد-19. ويُضاف إلى ما سبق أنّ الدراسات التشريحية التي يحتويها الكتاب تزوّد القارئ بمنظور جديد يطّلع منه على منطقة الشرق الأوسط المضطربة دون أن يكون انطباق صفة (الدولة) أمرًا مفروغًا منه لا لشيءٍ سوى وجود السيطرة الأمنية أو الاعتراف الدولي، لأنّ هذه المسألة تنطوي على تفاصيل تجعل الوصول إلى حكمٍ قاطعٍ بشأنها يحتاج إلى بحث وتمحيص لا يكتفيان بظاهر الأمور، بل يطالان تفاصيل التفاصيل[1].

علي الحارس

(1) تجدر الإشارة إلى أنّ هذه الترجمة تستخدم حروفًا خاصّة للتعبير عن الصوامت الأعجمية، وهي (پ، گ، چ، ژ، ڤ)، وذلك وفقًا للأبجدية العربية المستخدمة لكتابة اللغة الكردية في جمهورية العراق.

شكر وتقدير

لم يكن هذا الكتاب ليرى النور لو لا ما قام به زملاؤنا من تعاون مخلص وعمل طموح، فالكتاب الذي يتكوّن من مجموعة أبحاث لخبراء مختلفين تعكس جودتُه مستوى المشاركين فيه.

وباعتبارنا محرّرين لهذا الكتاب، كان من حسن حظّنا أن أحاطت بنا مجموعة من الخبراء المرموقين على مستوى العالم، والذين آمنوا بالمشروع ووافقوا على كتابة أبحاثه. ونحن نعبّر عن امتناننا الشديد لما ربحناه من أسماء لامعة اشتركت في مشروعنا. وهنالك قضية أخرى تخصّ هذا الكتاب، وهو أنّنا كنّا نريد تقديم منظور محدّد يأتي من المنطقة نفسها، ولقد شعرنا بالسعادة الجمّة لإشراك مؤلّفين من كردستان العراق وفلسطين، ولا بدّ هنا من التعبير عن امتناننا لكلّ المؤلّفين الذين شاركوا بكتابة هذا الكتاب دون استثناء.

ويجب أن نخصّ بالشكر دار پالگريڤ ماكميلان لموافقتها على نشر الكتاب؛ ونحن ممتنّون للدكتورة فريدة كوهي-كمالي، مديرة التحرير السابقة، لدعمها لنا طوال عملية النشر، والشكر موصول أيضًا إلى كلٍّ من: أليسا پولڤَر (مساعدة التحرير السابقة)، وراڤي آشوك (مدير المشروع)، وألينا يوروڤا (المحرّرة).

ونودّ أيضًا توجيه الشكر إلى سارة هايكل لوضعها مخطّط المسوّدة، بالإضافة إلى كلّ الفريق العامل في قسم مصطفى بارزاني للدراسات الكردية في جامعة إيرفورت، لما قدّموه من جهد تقني.

إنّنا نأمل بأن تكون أبحاث الكتاب مصدرًا يلهم القارئ المهتمّ كي يعثر على أسئلة وأفكار جديدة حول كردستان العراق وفلسطين.

گلستان گُربَي
زابينه هوفمان
فرهاد إبراهيم سَيدر
بون، برلين، إيرفورت
فبراير 2016

الفصل الأوّل

مقدّمة

صياغة مفاهيمية للحال الراهن لصفة الدولة في كردستان العراق وفلسطين

گلستان گُربَي[1]

زابينه هوفمان[2]

(1) گلستان گُربيَ

ـ أستاذة مساعدة، كلية العلوم السياسية والاجتماعية، جامعة فرايه (برلين، ألمانيا).

ـ تتناول اهتماماتها البحثية الرئيسية: دراسات السلام والنزاع، والحماية الدولية للأقلّيات، ودول الأمر الواقع، والأنظمة الديمقراطية الليبرالية، والسياسة الخارجية؛ مع تركيزها بشكل خاصّ على منطقة تركيا وكردستان وقبرص.

ـ ألّفت عددًا من الكتب والمقالات حول السياسة الكردية، والسياسة التركية الداخلية والخارجية، والنزاع القبرصي. ومنها: النزاع الكردي في تركيا.. معوّقات وخيارات السلام والديمقراطية (بالاشتراك مع فرهاد إبراهيم [2000]).

من مؤلّفاتها الحديثة:

ـ الكرد في تركيا (ضمن كتاب: الكرد.. موسوعة [يصدر قريبًا]).

ـ الدور الجديد للكرد في الشرق الأوسط (ضمن كتاب: هل حان زمن الكرد.. الديناميات الراهنة للأمّة الكردية [يصدر قريبًا]).

ـ تأثيرات الاندفاع الإسلاموي في العراق على الكرد (Orient; German Journal for Politics, Economics and Culture of the Middle East, 2014).

ـ الدور التركي.. الإسلام واكتساب صفة الدولة العلمانية (ضمن كتاب: الحوكمة في القرن الحادي والعشرين.. النزاع والتغيير المؤسّساتي والتنمية في عصر العولمة [2011]).

ـ الحاجة الماسّة إلى منظورات مابعد-وطنية.. «تركيا للأتراك» أم مجتمع مفتوح؟.. حول النزاع الكردي (ضمن كتاب: تركيا ما بعد الوطنية.. نحو هويات مابعد-وطنية [2006]).

(2)) زابينه هوفمان

ـ خبيرة في شؤون غرب آسيا.

كلية العلوم السياسية والاجتماعية، جامعة فرايه (برلين، ألمانيا).

فرهاد إبراهيم سَيدر[1]

قسم مصطفى بارزاني للدراسات الكردية، جامعة إيرفورت (إيرفورت، ألمانيا).

يمرّ الشرق الأوسط حاليًا بمرحلة يسودها الاضطراب، ولا سيّما بعد أن أدّى ظهور خطر ما يسمّى «الدولة الإسلامية» إلى هزّة كبيرة مفاجئة ضربت نظام المنطقة التي تشكّلت وفقًا لمصالح الدول الاستعمارية القديمة بعد الحرب العالمية الأولى. فالحدود السابقة قد تلاشى جزء منها فعليًا، كما هو الحال في دولتي سوريا والعراق اللتين لم تعودا على كما كانتا من قبل، فهما تصنّفان الآن ضمن «الدول الفاشلة» (Rotberg 2003)، والوحدة الوطنية لهاتين الدولتين ووحدة الأراضي فيهما ليستا سوى حبر على ورق.

ـ دكتوراه في اقتصادات الشرق الأوسط، جامعة همبولت (برلين، ألمانيا).
ـ باحثة ومحاضرة، كلية العلوم السياسية والاجتماعية، جامعة فرايه (برلين، ألمانيا).
ـ باحثة ومحاضرة، جامعة فيليپس (ماربورگ، ألمانيا).
ـ من مسؤولياتها التعليمية: الاقتصاد السياسي لمنظومة الصراع في الشرق الأوسط، والعلاقات الخارجية الإسرائيلية، والعلاقات الألمانية-الإسرائيلية.
ـ تتناول أبحاثها: العلاقات السياسية-الاقتصادية، النزاع والاقتصاد السياسي، الاقتصاد والمجتمع في إسرائيل، التقنية والاقتصاد في المنظور الدولي والإقليمي.
ـ تناولت في أبحاثها هواجس إسرائيل وفلسطين والشرق الأوسط، كما في بحثيها:
ـ عشرون عامًا على اتّفاق أوسلو.. لا تقدّم على الرغم من المفاوضات [بالألمانية] (GIGA Focus, vol.10, 2013).
ـ التعاون الإقليمي في ظلّ النزاع.. التعاون الاستثماري الإسرائيلي العربي في الشرق الأوسط (ضمن الكتاب: ما بعد النزعة الإقليمية.. التعاون الإقليمي والنزعة الإقليمية والأقلمة في الشرق الأوسط [2008]).

(1)) فرهاد إبراهيم سَيدر
ـ أستاذ العلوم الدولتية، ومدير قسم مصطفى بارزاني للدراسات الكردية، جامعة إيرفورت (إيرفورت، ألمانيا).
ـ يعمل حاليًا على مشروع القومية-الإثنية وصفة الدولة في كردستان.
ـ عمل أستاذًا للعلاقات الدولية والدراسات الإقليمية، جامعة فرايه (برلين، ألمانيا).
ـ تتناول آخر منشوراته البحث في السياسة العراقية والسورية. ومن كتبه:
ـ الطائفية والسياسة في العالم العربي.. شيعة العراق نموذجًا [بالألمانية] (1997).
ـ العامل الكردي في الحرب الأهلية السورية [بالألمانية] (ط2، 2016).

وهنالك عدد من الأسئلة الحاسمة التي تثيرها عمليات انحلال الدولة وميل النظام السابق إلى التفكّك: فهل نحن نمضي ضمن حقبة تاريخية تشبه ما حدث في أعقاب الحرب العالمية الأولى حين كان بالإمكان أن تظهر على أرض الواقع حدود ودول جديدة؟ وهل نعاني اليوم من تآكل الحدود التي رسمتها اتّفاقية سايكس-پيكو كما يحاجج عدد من المراقبين المنتقدين؟، وهل تؤشّر الأحداث الحالية على «نهاية الشرق الأوسط كما نعرفه»، بحسب العنوان الذي وضعه كوفي عنان، الأمين العام الأسبق لمنظّمة الأمم المتّحدة، لخطابه الافتتاحي لمؤتمر الأمن في ميونخ في (فبراير 2015) (Annan 2015)؟، وما هي الأشكال التي يُنتظَر أن تتّخذها الدولة وكيانها في الشرق الأوسط؟ وما هي العواقب التي تنطوي عليها هذه التطوّرات، ولا سيّما التي ستطال الكيانات اللادولتية في المنطقة، والتي انبثقت من تلك العملية التاريخية لرسم الحدود وما اتّصل بهذه العملية من نزاعات عنفية؟ وماذا يعنيه ذلك، تحديدًا، لوضع الفلسطينيين ومستقبلهم السياسي وهم يدافعون عن أنفسهم ضدّ الاحتلال الإسرائيلي، ولوضع الكرد ومستقبلهم السياسي وهم يقاتلون في الصفّ الأول ضدّ الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) ويمرّون بزخم تاريخي استثنائي؟.

إنّ هذه الأسئلة لا يمكن الإجابة عليها بسهولة، نظرًا لما تكتنفه الأحداث الحالية من تعقيد وانعدام القدرة على التنبّؤ.

إنّنا نريد من مجموعة الدراسات التي ضمّها هذا الكتاب أن تضع كردستان العراق وفلسطين تحت المجهر، وذلك لملاحظة كلتا المنطقتين بعين المقارنة؛ فالأحداث الراهنة، والطابع المحلّي المشترك للمنطقتين، بالإضافة لنقطة الانطلاق التاريخية المشتركة، تتآزر جميعًا لجعل هذا التحليل جذّابًا على نحوٍ خاصّ. وهذه هي المهمّة التي كرّس الكتاب نفسه لأدائها، ولذلك فسيركّز قبل كلّ شيء على الجوانب الخارجية لكلا الكيانين السياسيين، وسيتمحور اهتمامه حول المنظومات السياسية الداخلية وبنى السلطة، وما يصيبهما من تطوّرات وتحوّلات. وبناءً عليه، فإنّ موضوع الكتاب ليس الجدل في الخلاف المثير للاهتمام حول ما إذا كان ينبغي اعتبار كردستان العراق وفلسطين دولتين، أو ما إذا كانت فرص الاعتراف الدولي بهما أعلى من ذي قبل بسبب التطوّرات الراهنة. بل ينصبّ اهتمام الكتاب بالدرجة الأولى على تحليل الديناميات الداخلية والتطوّرات السياسية-الديمقراطية في كلا الكيانين. وعلاوةً عليه، يهدف الكتاب إلى إبراز الأسس الجوهرية المشتركة والاختلافات بين كلا الكيانين، وإن كان ذلك من دون السعي للاستعانة بمقارنة منظوماتية نظرية.

البعد النظري والمفاهيمي

لا شكّ في أنّ الدولة الوطنية تتمتّع، حتّى يومنا هذا، بسيادة مضاعفة، فهي تشكّل المنظومة الدولية: داخليًا بأدائها الموجّه لمواطنيها، وخارجيًا بأدائها الموجّه للدول الأخرى. لكنّ العالم يشهد اليوم تعدّدًا وتنوّعًا للكيانات في شرق أوروبا وآسيا وأفريقيا والشرق الأوسط على نحو لا يتلاءم مع الوصف المعياري للدولة الوطنية، وذلك بغضّ النظر عن الاعتراف الدولي القانوني بالدول الجديدة. فالكيانات الجديدة تتميّز على الصعيد الداخلي بوجود حكم سياسي يقوم على عمليات محدّدة لمأسسة علاقات السلطة، وتمثّل أشكالًا جديدة للحكم السياسي تتعدّى إطار الدولة. وهذا الوصف ينطبق على كلٍّ من كردستان العراق وفلسطين، واللذين تركّز عليهما دراسات هذا الكتاب.

ومهما يكن من أمر، يمكن القول بأنّ الخطاب حول الحكم السياسي يتركّز حول الدولة دائمًا؛ فـ(الدولة) أو (صفة الدولة)، وخصوصًا في ما يتعلّق بنموذج الدولة المثالية الذي شكّله مفهوم السيادة الوستفالية[1] وانتشاره في أنحاء العالم، هو المحور الذي يدور حوله أمثال هذا الخطاب. وكذلك لا يمكن غضّ النظر عن الجاذبية العالمية للدولة وصفة الدولة عند المجتمعات والحركات السياسية على امتداد العالم، لأنّ أهدافها تتمحور حول تحقيق صفة الدولة أو السيادة الدولتية. وهذه الصلة الوثيقة بين الحكم السياسي والمثل الأعلى الغربي للدولة باعتبارها إطارًا سياسيًا للمرجعية إنّما تمخّضت عنها الموجات التاريخية المختلفة لصفة الدولة الجديدة إبّان القرن العشرين، إذ كان للعمليات المتعلّقة بهذه الموجات دور ضروري، من قبيل: الاستعمار، ونزع الاستعمار، ونهاية الحرب الباردة. وحدثت موجة تأسيسية قصيرة لدول جديدة اعترف بها العالم، وذلك عند انهيار الاتّحاد السوڤييتي، ويوغسلافيا، وچيكوسلوڤاكيا، في أوائل التسعينيات الماضية. لكنّ هذه العمليات فقدت زخمها منذ ذلك الحين لأنّ الحصول على الاستقلال الرسمي للدولة لم ينجح إلّا في قلّة من الحالات، كما في إريتريا في العام (1993)، وتيمور الشرقية (2002)، وكوسوڤو (2008)، وجنوب السودان (2011). ويشير النقّاد من جانب آخر إلى أنّ الإصرار على تمحور الخطاب حول مفهوم الدولة عند تناوله للأنظمة الجديدة اللادولتية يعسّر مهمّة مواجهة حقيقة الأنظمة اللادولتية

(1) مفهوم السيادة الوستفالية (Westphalian Sovereignty): هو نفسه مبدأ (سيادة الدولة) في القانون الدولي، والذي يحظر على أيّة دولة أن تتدخّل في شؤون غيرها مهما كان التفاوت بينها في القوّة أو المساحة، إذ تكفي صفة (الدولة) لمنحها هذه الحصانة. [المترجم]

واستكشاف بنية النظام فيها، بالإضافة إلى فرص السلام. وبما أنّ هذه الأنظمة اللادولتية هي أشكال للحكم ليس فيها احتكار للسلطة أو استحقاق لاحتكار السلطة، فالتحدّي هنا يكمن في تحقيق السلام والنظام دون احتكار للسلطة. بل إنّ من الخبراء من يخلص إلى أنّ الصعود العالمي للدولة الحديثة كقوّة سياسية قد وصل إلى «ذروته» (von Trotha 2011, 25).

والدولة الوطنية الحديثة كانت، وما تزال، تؤدّي دور النقطة المرجعية للدولة، وذلك منذ تطوّرها بدءًا من القرن السابع عشر. ويُعد احتكار السلطة، تاريخيًا، هو الخطوة الأولى لتطوّر الدولة الحديثة في غرب أوروبا، فحتّى عالِم الاجتماع ماكس ڤيبر يرى بأنّ المعيار الحاسم للدولة هو السلطة السيادية، وهو يفهمها بأنّها احتكار للإكراه البدني الشرعي، حيث يتولّى الدعم الإداري مسؤولية فرض النظام (Weber 1988 [1922]). وكما هو معلوم، فإنّ حكم الدولة سلطة شرعية، والحكم يمكن إسباغ صفة الشرعية عليه بطرائق متعدّدة: قانونية وعقلانية، وتقليدية، وتوريثية (النوع الحديث منها)، وكاريزمية.

ومع ازدياد تأميم الحكم السياسي، أصبح احتكار الدولة للسلطة مرتبطًا بالعمليات البنيوية للتغيير أيضًا. فبعد تأميم استخدام القوّة وتكريس مبدأ سيادة الدولة على أراضيها، جاء الاحتكار المالي والتأطير القانوني الدستوري لحكم القانون والشرعنة الديمقراطية لحكم الدولة. وأدى الربط بين استخدام القوّة والقوانين المسنونة، بالإضافة للسيطرة الديمقراطية على قرارات السلطة، إلى صهر مكوّنات احتكار السلطة في سبيكة واحدة بمرور الوقت، وهكذا طرأ تحوّل ذاتي على احتكار الاستخدام الشرعي للسلطة. وبناءً عليه، فإنّ دول منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) لم تكن منذ الخمسينيات حتّى السبعينيات الماضية دولًا دستورية وحسب، بل كانت إلى جانب ذلك: دولًا ديمقراطية، وتمارس الرعاية المجتمعية، وتمتلك احتكار السلطة والمال، وتسيطر على حدودها الخارجية بكفاءة. ومن الواجب على هذه الدول أن تنجز المهمّات المذكورة، وهذا الوجوب يتأتّى خصوصًا من النظرة العامّة التي ترى بأنّ من المهمّات الأصيلة للدولة أن توفّر حكم القانون، والشرعية، والرعاية المجتمعية، والأمن.

وعندما تتولّى الدولة مسؤولية العناصر الرئيسية للدولة النموذجية (السيادة على أراضيها وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي، واحتكارها للسلطة والمال والتصرّف بالشأن العام، والجهاز الإداري) فإنّها تتّخذ معنًى مفاده: أنّها نظام سياسي نجح في احتكار الاستخدام الشرعي للقوّة والتشريع وجباية الضرائب من خلال دعم إداري بيروقراطي يستهدف سكّان

منطقة بعينها، ممّا يمنحها الاعتراف الخارجي. أمّا نظام اللادولة فهو يمارس الحكم الشرعي دون وجود أمثال هذا الدعم الإداري البيروقراطي أو الاعتراف الخارجي.

ولكن: كيف يمكن فهم التشكيلة المتنوّعة للأشكال السياسية اللادولتية للحكم بشكل علمي ونظري باعتبارها ظاهرة جديدة في المنظومة الدولية؟ إنّ النظرة الخاطفة لهذه الظاهرة ترينا أنّ النقاش في هذا الموضوع ما يزال في بدايته على الرغم من أهمّيته العلمية المتزايدة؛ ويتبيّن ذلك بشكل خاص من المصطلحات المختلفة المستخدَمة في هذا المجال، من أمثال: «شبه-الدولة»، و«دولة الأمر الواقع»، و«دولة غير معترَف بها»، و«دولة-ضمن-دولة»، و«دولة متنازَع عليها». وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ روبرت جاكسون قدّم أوّل حافز مهمّ في هذا النقاش باستخدامه لمفهوم «شبه-الدولة»، إذ اعتمد على نموذج الدول التي ظهرت في دول إفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء الحقبة الاستعمارية، فأشار إلى ظهور شكل جديد نوعيًا من أشكال الدولة، وهو «شبه-الدولة»، والذي يتمتّع بـ «سيادة قانونية على الصعيد الخارجي» لكنّه يفتقر إلى «السيادة العملية على الصعيد الداخلي» (Jackson 1990; Jackson and Rosberg 1982). و(شبه-الدولة) هي دولة فاشلة وفقًا لفهم جاكسون، وتختلف عن الدول القوية بالغياب الكلّي أو الجزئي لصفة الدولة عمليًا وفقًا للفهم الغربي.

وبناءً على ذلك، خلص عدد من المؤلّفين إلى شكل معاكس من أشكال «شبه-الدولة»، وعبّروا عنه بمصطلحات مختلفة، من أمثال: «دولة الأمر الواقع» عند سكوت پِگ (Pegg 1998, 2004)، و«شبه-الدولة غير المعترف بها»[1] عند پال كولستو (Kolsto 2006)، و«الدولة-داخل-الدولة» عند پول كينگستون وإيان سپيرز (Kingston and Spears 2004). وهذه المفاهيم تبدأ تحديدًا عند التشكّل السياسي للنظام داخل أراضي دولة رسمية. وعلى الرغم من اختلاف المصطلحات، والتي تؤدّي إلى شيء من الخلط، فإنّ هذه المفاهيم تتضمّن كيانات سياسية تتمايز من خلال وضع دولتي فعلي، والذي يعني: وجود قوّة اندماج عليا على الصعيد السياسي والاقتصادي والمعياري، وإن كانت تفتقر إلى ما تتمتّع به شبه-الدولة من سيادة قانونية أمام الخارج. ومع أنّ المفاهيم المذكورة تغطّي نطاقًا واسعًا من الكيانات التي

---

(1) بما أنّ مصطلح «شبه-الدولة» يُستخدَم في المؤلّفات دون تفريق بين الظاهرتين، فإنّ پال كولستو يقترح تسمية الدول المعترَف بها دوليًا دون وجود وضع دولتي عملي وحقيقي في الداخل بـ«الدول الفاشلة»، وإسناد تسمية «شبه-الدولة» إلى الدول التي تتمتّع بصفة الدولة على أرض الواقع دون أن تحظى بالاعتراف الدولي (Kolsto 2006, 723f.).

تتمتّع بمجموعة متنوّعة من آليات وأسباب تأسيسها واستمرارها، بالإضافة إلى أشكال محلّية من أشكال الحكم، فإنّ معايير التصنيف والتمييز أكثر تعقيدًا ممّا ذُكِر.

وعلى الرغم من اختلاف المصطلحات، فإنّ پِگ (Pegg 1998, 2004) يشير إلى توفّر إجماع واسع في ما يتعلّق بالعناصر الرئيسية لتعريف (دولة الأمر الواقع). وينتج بعض هذه العناصر الرئيسية من تعريف الدولة في اتّفاقية مونتيڤيديو في العام (1933) حول حقوق الدول وواجباتها، وتتضمّن العناصر الرئيسية لتحديد رقعة الدولة وشعبها وسلطتها. ويورد پِگ ستّة عناصر رئيسية تميّز دولة الأمر الواقع، وهي: وجود قيادة سياسية منظّمة تستمدّ دعمها من المجتمع، وبلوغها ما يكفي من الإمكانيات، وتقديمها لخدمات حكومية تصل إلى سكّان محدّدين في رقعة محدّدة، وممارستها لسلطة فعلية على رقعتها (طوال عامين على الأقلّ)، وشعورها بالقدرة على الدخول في علاقات مع دول أخرى، وسعيها بنشاط للحصول على اعتراف دولي دون تمكّنها من ذلك، وأن لا يعترف بها المجتمع الدولي للدول ذات السيادة، سواءً أكان غياب الاعتراف جزئيًا أو كلّيًا وبغضّ النظر عن مستوى كفاءة الحكومة وسيطرتها، مما يديم وضعها اللاشرعي. وثمّة مؤلّفون آخرون (Caspersen and Stansfield 2011) يضيفون معيار (وجود سعي أكيد للاستقلال)، وذلك من خلال الإعلان الرسمي للاستقلال أو إجراء استفتاء على ذلك، مثلًا[1].

ومع ذلك، فلا شكّ في أنّ اهتمام البحث العلمي بـ(دولة الأمر الواقع) يتحدّد غالبًا بالمسائل المتعلّقة بالسيادة وصفة الدولة على الصعيد الخارجي، وعوامل الاعتراف وعدم الاعتراف، بالإضافة للتأثيرات المترتّبة على المنظومة الدولية. وتقدّم الأبحاث معلومات مهمّة في هذا الشأن؛ لكنّ التحليل العلمي للآليّات الداخلية للحكم السياسي والتطوّر الديمقراطي-السياسي لـ(دولة الأمر الواقع) ما تزال من الأمور التي تمرّ دون أن يلاحظها أحد في الغالب. وهذا المستوى الداخلي يؤثّر على طيف المسائل الملحّة في أبحاث السلم والحرب وأبحاث الديمقراطية، والترابط بين السلام والديمقراطية وبناء المؤسّسات والقيم الديمقراطية، ولا سيّما في ما يتعلّق بجانب أنظمة الحكم خارج نطاق الدولة؛ كما يؤثّر أيضًا على العلاقة السببية، لأنّ وضع (دولة الأمر الواقع)، والتي تنتج من عوامل خارجية وداخلية، يؤثّر على

(1) لمناقشة وتحديد مفهوم (الدول غير المعترَف بها) نظريًا ومفاهيميًا، راجع خصوصًا: (Caspersen and Stansfield 2011; Caspersen 2012; Geldenhuys 2009; Bahceli et al. 2004).

سلوك (دولة الأمر الواقع) وتطوّرها وعملية صنع القرار فيها. وبناءً عليه، فمن الضروري أن نركّز أكثر على هذه الجوانب كي نفهم (دولة الأمر الواقع) ونتمكّن من تحسين وصفها.

وفي هذه المجموعة من الدراسات التي يتشكّل منها الكتاب الذي بين يديك سنبدأ تحديدًا من هذا البعد بالتركيز على الآلية الحركة الداخلية لـ(دولة الأمر الواقع) باستخدام مثالين: كردستان العراق وفلسطين. ولم يسبق هذا الكتاب سابق في المقارنة بين كردستان العراق وفلسطين على صعيد البعد الداخلي، والسياسة، والمجتمع؛ فهو:

- يقدّم عرضًا عامًّا للوضع الراهن والتحدّيات القائمة في المجالات السياسية والاقتصادية والمجتمعية ضمن كلتا المنطقتين.
- ويقدّم نبذةً حول الأسس التاريخية وعمليات التحوّل في البنى الداخلية للسلطة، والأسس الاقتصادية، والمجتمع المدني، والعلاقة بين «الدولة» والمجتمع المدني.
- ويبيّن أوجه الشبه والاختلاف بين الحالتين الفلسطينية والكردية، ويقدّم تفسيرات وإسهامات تفيد في التوصّل إلى فهم أفضل لكلا الكيانين.

ونحن لا ندّعي بعملنا هذا أنّنا نقدّم مقارنة منهجية تقوم على علم نظري، بل إنّ ما نقوم به هو إعداد إطار عمل عريض لضمان الحصر المحلّي لسياق الموضوع. وسننطلق في ذلك من فهم پِگ لـ (دولة الأمر الواقع)، والذي أكمله كاسپرسن وستانسفيلد.

وتجب الإشارة هنا أيضًا إلى أنّنا، أي: محرّري هذا الكتاب، استخدمنا المصطلح «كردستان العراق» مرادفًا لإقليم كردستان الفدرالي في العراق، أو لحكومة إقليم كردستان (KRG)؛ واستخدمنا المصطلح «فلسطين» مرادفًا للأراضي الفلسطينية في الضفّة الغربية وقطاع غزّة التي تخضع لحكم السلطة الفلسطينية (PA) التي تأسّست في العام (1994)؛ لكنّ اختيارنا لهذين المصطلحين لا يُلزِم باقي مؤلّفي دراسات هذا الكتاب باستخدامهما، والأمر نفسه يسري على مصطلح «دولة الأمر الواقع» الذي لا نقصد به في سياق هذا الكتاب سوى (حكومة إقليم كردستان) و(السلطة الفلسطينية)، وهنا أيضًا يتمتّع كلّ مؤلّف من المؤلّفين الآخرين بالحرّية في استخدام المصطلح وفقًا لمخطّطه المفاهيمي-السياقي.

وثمّة عاملان دفعا إلى تفضيلنا لهذا الحصر المحلّي لسياق الموضوع ضمن مثالي كردستان العراق وفلسطين لـ(دولة الأمر الواقع)، وهما:

1 ـ المصطلح نفسه ينقل التركيز إلى صلة الموضوع بـ(دولة الأمر الواقع)، ومن ثمّ: صلته باستقلاليّتها وسيادتها، واللذين تحقّقهما بما تقوم به من أفعال، فعوضًا عن التركيز على مسائل الاعتراف واللااعتراف يقوم هذا المصطلح في جوهره بإبراز الطرف الفاعل وتطوّره، ويقدّم معايير واضحة لتحديد الطرف الفاعل بأنّه من (دول الأمر الواقع)، ويأخذ بالحسبان أزمة الشرعية في (دولة الأمر الواقع) وأهمّية السعي الدائم إلى الشرعية من أجل فهمها، ولا يهمل العلاقة السببية العملياتية للتفاعل والفعل التواصلي ضمن السياق بين-الأممي.

2 ـ إنّ العنصرين الرئيسيين في كردستان العراق وفلسطين، كما ذكرها پِگ، يمكن العثور على كليهما ولكن بتفاوت في الشدّة والشكل. وستولي مجموعة الدراسات التي يضمّها هذا الكتاب اهتمامها في الأساس لبنية السلطة الداخلية والصلة بين صفة الدولة القائمة على الوقائع والتطوّر السياسي-الديمقراطي، لأنّ (دولة الأمر الواقع) والسعي إلى الشرعية الدولية ليسا، لوحدهما، ضمانة للنجاح في بناء الدولة وإرساء الديمقراطية، ففي كلتا المنطقتين تطوّرت أشكال سياسية للحكم أو أنظمته بعيدًا عن نطاق السيادة الوطنية، وهي تتميّز بإطار عمل خارجي (سياسة واقتصاد على المستويين الإقليمي والدولي)، وجرى هذا التطوّر بفعل نزاعات تاريخية مديدة وعنيفة وبديناميانها الداخلية. وكلتا المنطقتين تمرّ بعملية تحوّل عبر النزاع، وهي عملية لمّا تكتمل بعد وتلقي بتأثيراتها على البنى الداخلية للسلطة. وإذا لم ننظر بعين الاعتبار إلى هذا المزيج والارتباط المتبادَل بين مكوّناته فلن يمكننا أن نفهم ما لهذه الأنظمة السياسية من متانة في تشكيلها وهيأتها.

ويستند تحليل آليات الحركة الداخلية لبنية السلطة السياسية إلى وظائف أوّلية للأنظمة المجتمعية لا يمكن الاستغناء عنها، وقد حدّدها نوربِرت إيلاياس (Elias 1939, 1983) وديتريش يونگ (Jung 2001) بما يلي: السيطرة على القوّة المادية، وضمان تكثير الاقتصاد، وتأسيس الأعراف والقيم المجتمعية، وخلق الشرعية، على أن يكون ذلك باللجوء إلى وظائف الدولة، استنادًا إلى ما استنتجه جول ميگدال (Migdal 1988, 1998, 2001). فيجب أن تتخلّل الدولة كلّ أراضيها بواسطة الإدارة العملياتية السالبة (الأمن) والموجبة (الرعاية المجتمعية)، وتنظيم العلاقات المجتمعية، وتحشيد الموارد وتطبيقها على النحو المناسب (تحصيلها وتخصيصها)؛ وبناءً عليه، فإنّ النظام المجتمعي الفاعل يتميّز بدرجة محدّدة من «الدعم المنتشر» والمحدد» (Easton 1965)، بالإضافة إلى ثقة حقيقية باحتكار الدولة للسلطة. وبغضّ النظر عن ما يحصل في «الدول القوية»، فإنّ هذا الأمر لا يستند إلى

الإيمان بنظام دستوري ديمقراطي عقلاني، بل يجري تحقيقه في الأغلب بواسطة التكامل باتّجاه شبكات توارثية أو بالاستناد إلى التقاليد (Brinkerhoff and Goldsmith 2002). ويرى ميگدال أنّ تحشيد الموارد واستغلالها هما تصنيفان رئيسيان كان لهما بالفعل دور في نشوء «الدول القوية»، ويتحمّلان مسؤولية الإنتاج المادّي للنظام؛ فالاتّجاه الذي يسير به استخدام الموارد يقدّم المعلومات حول التنظيم القائم بين الأطراف الفاعلة وبين مواقعها في المنظومة المجتمعية للتكثير؛ وعلى سبيل المثال: يمكن توجيه للموارد نحو المصلحة العمومية أو استخدامها بشكل يخدم شريحة خاصّة من الزبائن. وفي هذا السياق تكون التوارثية (Patrimonialism) والتوارثية-الجديدة (Neopatrimonialism) (Eisenstadt 1973; Erdmann and Engel 2007) هي العنصر الرئيسي في بنية الأنظمة اللادولتية، وذلك ضمن المخطّط العام للتنظيم القانوني والعقلاني الغربي، وهذا يعني: هيمنة العلاقات اللارسمية على الضوابط الرسمية.

وبالعودة إلى السياق الرئيسي لعرض موضوعات الكتاب، فإنّ مرادنا هو أن نركّز على أمثال هذه العمليات الداخلية في كردستان العراق وفلسطين ضمن الوضع المحدّد لتشكّلهما وتطوّرهما وتحوّلهما؛ وسيجري تلخيص النتائج على نحو مقارن بالاستناد إلى السؤالين الرئيسيين اللذين جرت صياغتهما، وهما سؤالان يتعاملان مع شرعية الحوكمة وتحوّلها، والعلاقة بين تشكّل الدولة والمشاركة السياسية وإرساء الديمقراطية، وهما:

- ما هي هيكلية السلطة السياسية ومن أين تستمدّ شرعيتها؟
- كيف يؤثّر التحوّل الداخلي على منظومة الحوكمة والمشاركة السياسية والتطوّر الديمقراطي؟

وسيركّز تحليل الكتاب على هذين السؤالين الرئيسيين كي يتوصّل إلى قيمة قائمة بذاتها تجمع مساهمات كلّ الدراسات التي احتواها الكتاب، فتتلخّص في بنية بسيطة، ولكنّها شاملة؛ والهدف من ذلك هو:

1 ـ شرح المبادئ والشروط الرئيسية للبنية الداخلية للسلطة في كردستان العراق وفلسطين.

2 ـ الخروج بأفكار جديدة حول ما يؤثّر على سياقات الحوكمة خارج إطار الدولة.

هيكلية الكتاب

يعمل هذا الكتاب على تحليل كلّ بنية من بنى السلطة الداخلية في أربعة مواضع: عملية التطوّر التاريخي، وعملية المأسسة وبناء الدولة، والأسس الاقتصادية، والمجتمع المدني؛ وبناءً على هذا التحليل فإنّ عملية مأسسة وتحوّل كلّ من النظامين السياسيين جرى التفصيل فيها على نحو يأخذ بالحسبان المفصل التاريخي الذي يضمّ كلًّا منهما، أي: التحليل التفصيلي لأسس ووظائف البنية الداخلية للسلطة في كردستان العراق وفلسطين، والأسس الاقتصادية، وتشكّل المجتمع المدني، والعلاقة بين «الدولة» والمجتمع المدني. وبالإضافة الى ذلك، سيحتوي الكتاب أيضًا معالجة جزئية بالتحليل والأمثلة للنشاطات السياسية الخارجية والإقليمية خارج نطاق مفهوم الدولة.

وسيُختتَم الكتاب بخلاصة مقارنة للنتائج، وسيقدّم رؤية حول ما سيحصل دون الادّعاء بأنّ المقارنة بين الحالتين تستند إلى منهجية نظرية علمية شاملة. وستعود الخلاصة إلى ما ورد في المقدّمة والسؤالين الرئيسيين، لتقدّم نتائجها بالتفصيل حول التحدّيات والخصائص الخاصّة بدولتي الأمر الواقع في كردستان العراق وفلسطين، وما لهما من ميزات مقارنة تلفت الانتباه، وتناقش أوجه الشبه والاختلاف بين الحالتين. وسيورد الكتاب أيضًا استنتاجات تتعدّى نطاق دراسة التجربتين، استنادًا إلى المقارنة بينهما، وذلك للمساهمة في دراسة وفهم أشمل لصفة الدولة في الشرق الأوسط.

وسيرد في آخر الكتاب خطّان زمنيان يعرضان أهمّ الأحداث في الحالتين: أعدّت الأوّل منهما مزهّر سلجوق للحالة الكردية، وأعدّت الثاني سيلڤيا نيكولا للحالة الفلسطينية.

دراسات الكتاب

تركّز مساهمتا فرهاد إبراهيم سَيدر وأسعد غانم على (السيرورة التاريخية للتطوّر)، إذ يُبرز كلا المؤلّفين الأسس والتوقّفات التاريخية ضمن مسيرة تشكّل كردستان العراق وفلسطين.

ويتعامل فرهاد إبراهيم سَيدر مع النشأة التاريخية للقضية الكردية في العراق، ويفترض أنّ هذه القضية كانت نتيجة لتأثير سعي الكرد إلى الاستقلال ضمن المشروع العراقي لإقامة دولة اسمها العراق، ولم يصل النزاع إلى حلّ بعد حصول العراق على استقلاله، بل إنّه، وعلى العكس، تفاقم بسقوط الملكية واستيلاء القوميين العرب على السلطة، ووصل التصعيد في

ظلّ حكم حزب البعث إلى أشكال فادحة ومفاجئة باستخدام السلطة للسلاح الكيمياوي. وتطلّعت آمال الكرد إلى الأمان بعد إقامة منظّمة الأمم المتّحدة لمنطقة حظر الطيران؛ وما كانت البنية الفدرالية، التي جاء بها دستور العام (2005)، وخيار صفة الدولة إلّا نتيجتين من بين نتائج أخرى للتجربة القاسية في العيش تحت حكم صدّام حسين.

ولقد بدأت القضية الكردية في العراق منذ الغزو البريطاني لبلاد الرافدين، وذلك حين بدأ البريطانيون بتنفيذ مشروعهم لتأسيس دولة تتكوّن من ثلاثة ولايات محتلّة، وهي: الموصل وبغداد والبصرة، وكان أغلبية سكّان ولاية الموصل، وهم الكرد، يعارضون إلحاق بلدهم الأصلي بدولة العراق العربية. وجوبِه الموقف الكردي السلبي بوعود فارغة غير ملزمة، وسبقت هذه الوعود ردود عنفية من البريطانيين الذين نفّذوا مشروعهم خطوةً خطوة. واستمرّت هذه السياسة حتّى بعد الاستقلال الرسمي للعراق، ولم تتغيّر سياسة الاندماج الإجباري حتّى بعد سقوط الملكية وتحوّل العراق إلى جمهورية، ثمّ في ظلّ جمهورية الخوف التي حكمها صدّام حسين. ولقد قاتل الكرد ضدّ الاضطهاد الوطني منذ العام (1961) تحت قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني وزعيمهم الأسطوري مصطفى بارزاني (ت 1979)، وتمكّنوا في نهاية المطاف من جعل حكومة بغداد تقبل بالحكم الذاتي. ولقد كان القوميون العرب ينظرون إلى القضية الكردية باعتبارها قضية سلطة، وكان هذا هو السبب في تراجعهم عن وعودهم، إذ كانوا يعتقدون بأنّ الكرد ربّما يقدمون على إخضاعهم بالقوّة. وأهمّ اللحظات التاريخية في مسيرة القضية الكردية قبل إسقاط صدّام حسين نتيجةً لحرب الخليج: استخدام الغازات القاتلة في العامين (1987) و(1988)، وإصدار منظّمة الأمم المتّحدة لقانون منطقة حظر الطيران في العام (1991)، وتشكيل شبه-دولة بعد العام (1991). أمّا نقطة ضعف الكرد فما تزال تكمن في غياب الإجماع الوطني، فالإجماع الوطني هو من يقرّر ما إذا كان الكرد سيؤسّسون دولتهم الخاصّة بهم في ضوء تفكّك منظومة الدولة في الشرق الأوسط. ويخلص فرهاد إبراهيم سَيدر إلى استنتاج مفاده أنّ الخلافات بين النخب الكردية يبدو أنّها تقف عثرة في طريق تحقيق صفة الدولة.

ويعرض أسعد غانم الخلفيات التاريخية لتطوّر المنظومة السياسية في فلسطين الحالية والعوامل المؤثّرة عليها؛ وهو يصنّف عمليات التطوّر التاريخي لفلسطين في ثلاثة مستويات لمنظومة النزاع في الشرق الأوسط؛ فيبدأ من الاكتشاف بأنّ فلسطين لم يكن لها قطّ أيّة منظومة لدولة مستقلّة، ثمّ يحلّل العملية التي مرّت بمراحل متعدّدة واستغرقت أعوامًا كثيرة

للوصول إلى الوضع الراهن؛ وهو يميّز بين المراحل المتعدّدة للتطوّر التاريخي لفلسطين ويعيد تسمية النتائج الأهمّ فيما يتعلّق بهدف تحقيق السيادة الوطنية.

ويقتفي غانم أثر بداية تطوّر حركة وطنية فلسطينية فريدة، ويعثر عليها في بداية القرن العشرين؛ ثمّ يذكر العوامل الحاسمة الثلاثة في ذلك، وهي: الحركة الصهيونية وطموحات اليهود بتأسيس دولة، وإخفاق جهود الملك فيصل لتأسيس دولة عربية في «سوريا الكبرى»، والانتداب البريطاني على فلسطين.

وبناءً عليه، فإنّ غانم يحدّد البنى الأولى للحركة الوطنية الفلسطينية بنهاية عشرينيات القرن العشرين وبدايات الثلاثينيات، إذ جرى تأسيس جمعيات وأحزاب ومنظّمات ومؤسّسات، من أمثال (اللجنة الفلسطينية العليا)، لتمثيل القسم الأكبر من السكّان الفلسطينيين-العرب والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني الذي يمتلك حقّ العيش في وطن فلسطيني.

ولقد تسبّبت الثورة الفاشلة في المدّة (1936-1939) وعواقبها بإضعاف الحركة الوطنية الفلسطينية؛ وفي المقابل، أصبحت الحركة الصهيونية أقوى من النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية في المناطق الفلسطينية التي كانت تخضع للانتداب حينذاك، وحصلت على دعم دولي أقوى بعد الحرب العالمية الثانية. ووصلت هذه المرحلة إلى ذروتها بتبنّي القرار (181) الصادر عن الجمعية العامّة للأمم المتّحدة، والذي يقسم المنطقة الفلسطينية الخاضعة للانتداب إلى دولتين، يهودية وعربية، في العام (1947)، وتأسست دولة إسرائيل في (مايو 1948). وأدّت (النكبة) إلى اضطراب العمليات السياسية والمجتمعية التي كانت جارية في المجتمع الفلسطيني منذ ما قبل الحرب، بل توقّفت العمليات التي كان يجب أن تؤدّي إلى تشكيل الكيان السياسي الفلسطيني.

ويرى غانم بأنّ تحفيزًا سياسيًا جديدًا حدث في المرحلة التالية، ففي العقود التي تلت النكبة أسّس الناشطون الفلسطينيون منظّماتهم الوطنية الخاصّة بهم. ويبيّن غانم أنّ ياسر عرفات، زعيم حركة (فتح) ثمّ زعيم منظّمة التحرير الفلسطينية (PLO) لاحقًا، هو من استفاد بشكل تدريجي من مصاعب إدارة حملة تحرير وطنية ليقوّي سيطرته على منظّمة التحرير ككلّ، بما فيها من كيانات وتنظيمات كان يُنظَر إليها على أنّها تشكّل تهديدًا لموقعه المهيمن في منظّمة التحرير. وبدأت مرحلة أخرى في إطار العمل المؤسّساتي الفلسطيني بتأسيس حركة (حماس) واندلاع الانتفاضة الأولى. واكتملت الدائرة بعودة قيادة منظّمة التحرير إلى

غزّة من المنفى، واجتماع «الخارج» بـ «الداخل» بعد توقيع (إعلان المبادئ) بين الحكومة الإسرائيلية وقيادة منظّمة التحرير في العام (1993) وتأسيس السلطة الفلسطينية في العام (1994).

وفي المرحلة التالية يحدّد غانم عمليتين متوازيتين لبناء الدولة في الحركة الوطنية الفلسطينية: فمن جهة، كان عرفات يقوّي سيطرته على منظّمة التحرير، ومن جهة أخرى كان الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة يتميّزون باتّباعهم لعملية متقدّمة قوامها التعدّدية وقبول القواعد الديمقراطية لصناعة القرار؛ لكنّ هاتين العمليتين لم تحدثا وفقًا لشروط الاستقلال الوطني، بل حدثتا، كما يذكر غانم، وفقًا لشروط الإجراءات المستمرّة للحكومة الإسرائيلية تجاه المستوطنات الإسرائيلية في الضفّة الغربية.

ويلقي گارث ستانسفيلد وغادة المدبوح نظرة على عملية المأسسة وبناء الدولة؛ فهما يحلّلان مأسسة المنظومة السياسية في كردستان العراق وفلسطين وتشكيلها وعملها. ويعرض ستانسفيلد كيفية إنجاز الكرد لتأسيس البنى الحكومية ومأسستها ضمن سياق الدستور العراقي الفدرالي؛ وهو يحلّل تشكيل وتغيّرات إطار العمل المؤسّساتي للمنظومة السياسية الكردية، وأهمّية الشعبتين التنفيذية والتشريعية للحكومة، وأهمّية الأحزاب السياسية الرئيسية والقيادة باعتبارها المكامن التقليدية للسلطة في المنظومة الراهنة. ويشرح ستانسفيلد أيضًا دور إرث التطوّر التاريخي الذي يبدو واضحًا بأشكال عديدة حاليًا؛ إذ يبيّن كيف أنّ البنى والعمليات والسلوكيات المتعدّدة تجتمع سويّةً في المنظومة الراهنة، ويقترح الكيفية المحتملة لتطوّرها في المستقبل. ويقوم ستانسفيلد خصوصًا بإبراز السياق التاريخي لتسويغ التشكيلات الراهنة في المنظومة السياسية، بالإضافة لعملية التحوّل الجارية في المنظومة السياسية والثقافة السياسية. ولهذا الأمر تأثيره على الهوية التكوينية السياسية لإقليم كردستان ومنظومته السياسية (أي: فكرة الحكم الذاتي للكرد في العراق)، والخصومة بين الحزبين الرئيسيين (الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتّحاد الوطني الكردستاني)، والثقافات السياسية المتأصّلة، بالإضافة للانقسام الإقليمي والمناطقي، وهو انقسام ما يزال تأثيره مستمرًا بأشكال متنوّعة على الرغم من عملية إسباغ المعيارية على حكومة إقليم كردستان. ومن الملاحَظ في الوقت نفسه أنّ الثقافة السياسية الكردية ما تزال في طور التحوّل من شكل شديد التقليدية إلى منظومة حديثة وديمقراطية، وأنّ هنالك تطوّرًا لثقافة أكثر ابتكارًا ورغبةً بالاطّلاع. ويقود هذا الأمر أيضًا إلى تغيّر في تركيبة المشروع القومي الكردي من النخبة إلى الجماهير. ويشير

ستانسفيلد إلى أنّ مفهوم تشارُك السلطة، كما حدّده دستور العام (2005)، قد جرت العادة على استخدامه كدليل على جدّية المنظومة السياسية، إذ أصبح بمقدور النخبة الكردية أن تستخدم طريقة فاعلة، هي الجدل السياسي، عوضًا عن الحاجة إلى الاستخدام المتبادل للقوّة. وأكّد ستانسفيلد على أنّ الصراع الداخلي بعيد الاحتمال، إلّا إنّ تجاذب السلطة بين الأحزاب الثلاثة (الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتّحاد الوطني الكردستاني، وحركة گوران) هو سبب العلاقات المتوتّرة والاضطرابات. وبغضّ النظر عن هذه الحال، فإنّ المنظومة ما تزال موحّدة في يومنا هذا بشكلٍ ما، ولم تتوقّف المنظومة السياسية عن تحوّلها بطرائق مختلفة، وربّما يتمثّل أهمّ عناصر هذه المشهد في عملية الديمقراطية المستمرّة في إقليم كردستان بعد صعود حركة گوران والمساعي المستمرّة لبعض أعضاء حكومة إقليم كردستان لزيادة مستوى الشفافية والمساءلة. وقد ظهرت إمكانيات أخرى لاستمرار التطوير الإيجابي للمنظومة السياسية الكردية بعد صعود تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والحاجة إلى ضمان أمن المنظومة السياسية لإقليم كردستان. ولا بدّ للنخب الكردية أن تركّز على تماسكها واستقرارها على المستوى الداخلي وتقوية منظومتها السياسية عوضًا عن التركيز على نزاعاتها الداخلية والخلافات القديمة.

وتتناول غادة المدبوح في دراستها تعقيد المنظومة السياسية الفلسطينية؛ إذ تناقش الأسس النظرية لهذه المنظومة، وتشكّلها، وتغيّرها، وتحوّلاتها، وخصائصها، وعناصرها الجوهرية. وترى المدبوح أنّ هنالك قصورًا في المفاهيم النظرية المتاحة حاليًا لوصف البنية السياسية لممارسة السلطة، وذلك فيما يخصّ تطبيق هذه المفاهيم على مؤسّسات الحكومة الفلسطينية، وهي ترى وجوب توسيع بؤرة تركيز هذه المفاهيم؛ فخلافًا للمحتوى المفاهيمي المصاغ وفقًا للمقاسات الغربية، تكمن خصوصية المنظومة السياسية الفلسطينية في التأثير الهدّام الإضافي الذي يأتي من احتلال إسرائيل للمنظومة السياسية، ممّا يجعل المدبوح تستخدم مصطلح «شبه-المنظومة السياسية».

وتركّز المدبوح بشكل خاصّ على وضع ممارسة السلطة؛ وهي ترى فرقًا في السياسة الفلسطينية بين المجالين الداخلي والخارجي، نظرًا لخصوصيات الحالة الفلسطينية. ففي مجال السياسة الداخلية تركّز المدبوح على المؤسّسات الداخلية الرئيسية للسلطة والتنافس بينها (منظّمة التحرير الفلسطينية، والسلطة الفلسطينية، وحركة حماس). ولتحليل هذا الجانب تقسّم المدبوح عهد مكتب مؤسّسات الإدارة الذاتية الفلسطينية إلى ثلاثة مراحل: (2004)،

و(2005-2007)، و(2007-2015)، وتبيّن الآليّات الداخلية في منظّمة التحرير الفلسطينية وضرورة تحوّل هذه المنظّمة في ظلّ تغيّر الظروف.

وتتعامل المدبوح، وفقًا للترتيب الزمني، مع النتائج والتعقيدات والتجارب التي تضمّنها تشكّل الحكومة الفلسطينية باعتباره حكومة (أي: وحدة سياسية تتولّى الحكم) وصعوبات الانتقال من النشاط السابق في المنفى إلى العمل ضمن حكومة مسؤولة عن الكيان الفلسطيني. وفي الوقت نفسه، تُبيّن المدبوح صعوبة أداء آليّات السلطة في مواجهة العقبات الجدّية الناشئة من عدم حكم السلطة الفلسطينية لرقعة موحّدة كما تشاء واستمرار هيمنة سلطة الاحتلال عليها. لكنّ المدبوح تشير أيضًا إلى حالة التخاصم الداخلي في منظّمة التحرير الفلسطينية، والتنافس السياسي، والسعي إلى الغلبة عند كلٍّ من القوّتين السياسيتين الرئيسيتين في فلسطين (منظّمة التحرير الفلسطينية/السلطة الفلسطينية وحركة حماس)، بالإضافة لما تستخدمه (حماس) ضدّ حركة (فتح) وأتباعها من إجراءات/وكلاء على صعيدي الصراعين السياسي والمسلّح.

ولقد أصاب الضعف عملية التشكّل السياسي والمؤسّساتي للسلطة الفلسطينية بسبب النزاع والتشظّي الداخلي، والبحث عن الريع[1] الحاصل في منظومة السلطة، والتغيّرات التي تعتري بنية الدولة-الزبائنية. وانتهى الأمر بتفكّك السلطة الفلسطينية بعد انتخابات العام (2006) وحصول انفصال سياسي علني في العام (2007)، ثمّ تنصيب حكومة وحدة وطنية ما تزال قائمة حتّى اليوم. وقد توصّلت المدبوح، بشكل عامّ، إلى أنّ المنظومة السياسية الفلسطينية ما تزال تعتمد على تدفّق الأموال من الخارج، وأنّها ما تزال تحت الهيمنة الخارجية، ممّا يجعل العملية الديمقراطية والتعليمية محدودة فيها.

وتقع (الأسس الاقتصادية) في صلب الدراسة التي كتبها سردار عزيز ورجا الخالدي. إذ يحلّل عزيز الخصائص الجوهرية للمنظومة الاقتصادية في كردستان العراق، وهو يشير إلى أنّ هذه المنظومة تعاني من الاضطراب والانقسام بين الحزبين الكرديين الرئيسيين، ويرى بأنّ السبب يكمن في غياب سلطة سيادية موحّدة. فعلى المستوى الرسمي تحاول حكومة إقليم كردستان أن تخلق اقتصادًا حرًّا يتوجّه بمبادئ السوق الحرّ، أمّا على مستوى الواقع

(1) البحث عن الريع (Rent Seeking): مفهوم اقتصادي يشير إلى ظاهرة السعي للحصول على الريع الحكومي دون تقديم أيّة مساهمة منتجة في مقابله. [المترجم]

فإنّ الاقتصاد الكردي هو خليط من اقتصاد (قيادة وسيطرة) ونوع من أنواع اقتصاد السوق تهيمن عليه السياسة بوضوح؛ فما يزال الاقتصاد غير الإنتاجي الفعلي لحكومة إقليم كردستان يستند إلى ركيزتين رئيسيّتين هما الموارد الطبيعية والاستهلاك. وقد حدث التحوّل الاقتصادي الحقيقي في العام (2003) بعد تغيّر النظام العراقي الذي قوّى حكم الكرد في العراق، فبدأ النفط العراقي بالتدفّق، وأصبح الكرد يمتلكون لأوّل مرّة في تاريخهم حصّة من إيراداته (17 %)، وبدأت حكومة إقليم كردستان جهودها الخاصّة للتنقيب عن النفط في الإقليم. واتّصفت القفزة الكردية بدرجة عظيمة من القوّة والسرعة، فانفتح الإقليم على العالم وكان من بين أوجه هذا الانفتاح: انفتاح سوق العمالة وزيادة تدفّق العمّال الأجانب. وما تزال التنمية الاقتصادية السريعة والاستثمارات الكبيرة في مجال البنى تعاني من تحدّيات بنيوية في مجالي المساواة والتقدّم المجتمعي-الاقتصادي، فالمجموعة السكّانية الأكبر في إقليم كردستان تتكوّن في الأساس من شباب عاطلين عن العمل معظمهم من خرّيجي الجامعات، ممّا أدّى إلى حالات متفرّقة من التظاهرات والاشتباك مع الشرطة في مدن ومحافظات الإقليم.

ويتعامل عزيز أيضًا مع الجذور التاريخية لمنشأ المنظومة الريعية؛ فيبيّن كيف تعرّضت أسس الاقتصاد إلى تدمير منهجي، وكيف أنّ المنظومة الريعية نشأت بسبب نظام صدّام وما شنّه من حروب وحملات إبادة جماعية، وهي تأثيرات لمّا يتمّ التغلّب عليها بعدُ. وتتمثّل الخصائص الجوهرية للمنظومة الاقتصادية في احتكار السوق من قبل الحزبين الكرديين الرئيسيين، بالإضافة لهيمنة الأسرتين التقليديتين (بارزاني وطالباني)، وشبكات المحسوبية، والعلاقات الشخصية، والتوريث، والفساد، ومحاباة الأقارب؛ فاعتمدت الأسرتان المهيمنتان في الإقليم على الصلات الشخصية بين الحكومة والقطاع الخاص، وقوّت بذلك من مواقعها السياسية وقدرتها على توزيع الثروة. ولقد شهد قطاع العقارات والبناء تطوّرًا كبيرًا في إقليم كردستان، وهو قطاع تسيطر عليه النخب السياسية الحاكمة وشركاؤها من المستثمرين؛ لكنّ السيطرة الكاملة لهؤلاء على السوق لم تمنع حدوث نشاطات اقتصادية مهمّة، كما هو الحال في قطاعات النفط والبناء والعقارات والاتّصالات، وذلك على يد أشخاص ينتمون إلى الحزبين الرئيسيين وشركائهم من المستثمرين.

ويعاني الإقليم من نشاطات اقتصادية خطيرة في قطاعات مهمة، كإنتاج النفط والعقود العامّة والخدمات الحكومية والتوظيف. وهنالك علامات قوية تشير إلى تطوّر الوضع باتّجاه الريعية، كالاعتماد الشديد على إيرادات النفط، والترهّل المتزايد للقطاع الحكومي، والدعم

الحكومي، واستيراد الغذاء، وتراجع عمليات الدمقرطة. وعلى الرغم من هذا الحال، فإنّ عزيز يشير إلى أنّ حكومة إقليم كردستان لا تمتلك الكثير من خصائص الدولة الريعية النموذجية؛ فالمعارضة فاعلة، والمنظومة الديمقراطية شبه-تعدّدية، ويتوفّر مستوىً من حرّية الرأي والإعلام. ومع أنّ قطاع الموارد الطبيعية قد يقدّم للنخب الكثير من الإيرادات لتلبية رغباتها، فإنّها ترزح تحت ضغط هائل لتوزيع الثروة الناتجة.

ويقدّم رجا الخالدي مساهمة مرموقة لعلم الاقتصاد السياسي بدراسته حول فلسطين؛ إذ يدرس الاقتصاد الفلسطيني بالاستناد إلى قاعدة نظرية قوامها مقاربة (المركز-الهامش) والتبعية. وقد شملت دائرة الدراسة حالة اقتصاد المجتمع الفلسطيني، وخلفيته التاريخية، وتغيّراته، ومعوّقاته، وفرصه المستقبلية، وخرج بنتيجة مفادها أنّ المشكلة الرئيسية هي: الاستبعاد المالي والاقتصادي الذي أصاب المجتمع الفلسطيني. وتتمثّل الخلفية التاريخية لهذا الوضع في الظروف التي نتجت عن صراع طال عقودًا مع إسرائيل، وتداخل اقتصاد المناطق الفلسطينية مع الاقتصاد الإسرائيلي. ويعود الخالدي إلى العمليات التي كانت إبّان حقبة الانتداب كي يبيّن العناصر المحلّية لجذور التشعّب الثنائي اليهودي-العربي في تلك الحقبة، فينطلق في مسار بديل عن المسارات المعروفة، ويحلّل تاريخ فلسطين ليفرّق بين اقتصادين في هذه المنطقة: اقتصاد إسرائيل الذي ينتمي إلى دول منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) المتكاملة على مستوى نشاطاتها العالمية، واقتصاد المناطق الفلسطينية على هامشه. وبحسب هذا التصنيف، فإنّ «اقتصاد فلسطين» يتكوّن في نهاية المطاف، على الأقلّ، من خمسة «اقتصادات مناطقية» مختلفة تسير في ركب «الاقتصاد الرئيسي» لإسرائيل.

ولقد أُنشِئَ الإطار السياسي للاقتصاد الفلسطيني عند توقيع معاهدة السلام بين منظّمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية؛ فأصبح هنالك «حاوية» اقتصادية سياسية يحكمها پروتوكول العلاقات الاقتصادية بين منظّمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل (PER)، والذي تمّ توقيعه في العام (1994). وبما أنّ السلطة الفلسطينية أصبحت هي من يحدّد السياسة المالية وسياسة الجمارك بعد الحصول على موافقة عدد من الجهات الحكومية الإسرائيلية، فإنّ أهمّ الأدوات المالية في القضايا السياسية والاقتصادية لم تقع، في هذه المرّة أيضًا، ضمن نطاق الصلاحيات الحصرية للسلطة الفلسطينية. ويفسّر الخالدي ما حدث بأنّ إطار عمل الاقتصاد الفلسطيني لم يكن منذ انطلاق إدارة الحكم الذاتي قائمًا على التطوير والتحديث

وفقًا لمقتضيات السوق، بل كان وفقًا لمقتضيات پروتوكول (PER)، ومن هنا جاء التأثير السياسي الحاسم للسياسة الاستيطانية.

وينتقل الخالدي للتعامل مع تطوّر مشكلات سياسية جوهرية؛ فينتقد التقلّص المتفاقم للاقتصاد عوضًا عن نموّه وتقدّمه، وإحجام المؤسّسات العمومية عن الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، وتوسّعها في قطاع الخدمات؛ فظلّ اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على النفاذ إلى السوق الإسرائيلي من أجل الاستيراد والتصدير يجري بوتيرة مرتفعة لم تنخفض عما كانت عليه قبل العام (1994)، بغضّ النظر عما كان يحصل أحيانًا من نشاطات استثمارية وقفزات تصديرية.

لكنّ الخالدي لا يكتفي بذلك، إذ يحدّد الأسباب التي لا تقف عند حدّ الصدمات الاقتصادية والسياسية والاحتلال الإسرائيلي، إذ يضيف إليها أيضًا: الاضطراب السياسي، وذهنية الحكم القائمة على التريّع، وحالة اللايقين بشأن الدخل أو التوقّف المفاجئ لمصادر المال التي تأتي من أطراف خارجية شخصية. ويضاف إلى ما سبق أنّ السياسة الاقتصادية النيوليبرالية للسلطة الفلسطينية، الموالية لتفاهم واشنطن، لا يمكنها أن تؤدّي إلى قيام القطاع الحكومي باستثمارات هائلة في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية.

وفي الحقيقة، إنّ الاقتصاد القائم على التبرّعات يحفّز نشوء منظومة استبدادية، لما في هذا الاقتصاد من نزعة تريّعية وسعي من القطاع الخاص للاستيلاء على الأرباح أثناء عملية توزيع الريع. فما تزال الاستثمارات تذهب إلى القطاعات التقليدية الواعدة بتحقيق الأرباح، وهذه القطاعات ما تزال محصورةً في قطاع العقارات، وليس القطاع الإنتاجي الذي يغيب عنه القطاع العام بشكل رئيسي، بالإضافة الى قطاع الخدمات الخاصّ.

وينظر الخالدي إلى المستقبل بمنظار إقليمي وعالمي، فيجد أنّ الدولة الفلسطينية لم تنجز سيادتها على الإطلاق، لأنّها تعجز عن التعاون مع غيرها في أبسط العلاقات الاقتصادية، بل هي دولة ترتبط مع إسرائيل بعلاقة تبعية غير متناظرة.

ويبحث مراد حكيم وسمير عوض في (المجتمع المدني)، وتطوّره وتحوّله. إذ يعرض مراد حكيم التشكّل المؤجّل للمجتمع المدني في كردستان العراق ضمن سياق التاريخ الطويل للحرب والعنف والدمار، بالإضافة الى ما وقع على تطوّر المجتمع من تأثيرات بسبب انقسامه إلى نطاقين. وقد شهد العقدان الماضيان تشكّل عدد من المنظّمات في كردستان للدفاع

عن القانون، والديمقراطية، وحقوق المرأة، وحقوق الطفل، وحرّية الإعلام، وحقوق الإنسان، والتضامن، والتنمية، والتدريب، والتوعية. ويمكن أن يُعتبَر هذا التطوّر بمثابة أسس يقوم عليها المجتمع المدني، بالإضافة الى القنوات الإعلامية المتنوّعة ونسخة من التعدّدية السياسية، ومع الانخراط العمومي في العملية السياسية. ويمثّل العدد الكبير لهذه المؤسّسات وعملها في حقول مختلفة ظاهرة جديدة وحديثة في إقليم كردستان. ويحاجج حكيم بأنّ سببين مهمّين يعيقان قدرة هذه المنظّمات على التأثير، وهما: غياب الاستقلال المالي (إذ ينشئها الحزبان الكرديان الرئيسيان في الغالب)، وغياب روح العمل عن أعضائها. ويمكن ملاحظة النفوذ الكبير للحزبين الكرديين الرئيسيين من خلال شركاتهما الضخمة، إذ تهيمن هذه الشركات على السوق، ولكلٍّ منها صحف متعدّدة ومحطّات تلفزيونية وإذاعية. ولكلّ حزب كردي منظّمات خاصّة به، من أمثال: اتّحاد الطلبة، واتّحاد الشباب، واتّحاد المرأة؛ وتعمل هذه المنظّمات بالتوازي مع الحزب على التغلغل في صفوف هذه الشرائح المجتمعية. وثمّة مؤسّسات أخرى للمجتمع المدني ليست تابعة للأحزاب السياسية، كالنقابات والجمعيات ومنظّمات المجتمع المدني، لكنّ ممّا يؤسف له أنّها في إقليم كردستان تُعدّ من ملحقات الأحزاب أيضًا.

وقد استطاع الإعلام الكردي بعد العام (1991) أن يحرز تقدّمًا كبيرًا للمرّة الأولى في التاريخ الكردي، إذ تأسّست الكثير من الدوريات والمحطّات الإذاعية والتلفزيونية، وهنالك حاليًا أكثر من (15) محطّة فضائية كردية والكثير من المحطّات ذات البثّ المحلّي، بالإضافة إلى عدد من المحطّات الإذاعية، ومئات المجلّات والصحف، وعدد كبير من المواقع الإلكترونية. ومن المهمّ أن نعلم بأنّ أغلبية المنشورات ومحطّات البثّ هذه لها علاقة بالأحزاب الكردية. ولقد ازداد عدد المنشورات المستقلّة بعد العام (2004)، لكنّ عدد المحطّات التلفزيونية المستقلّة لم يرتفع إلّا بعد العام (2007). وحدث تحسّن كبير في وضع حرّية الإعلام والتعبير عن الرأي، لكنّ ذلك لم يحل دون مواجهة الإعلاميين لصعوبات وأخطار التعرّض للعنف الجسدي، وتدمير المعدّات، وحتّى الاغتيال. ومع ذلك، فإنّ هنالك إمكانية لوجود إعلام حرّ بالرغم من غياب قانون واضح يبيّن واجبات العمل الصحافي وحقوقه.

أمّا سمير عوض فيلمس أكثر القضايا حيويةً في المجتمع الفلسطيني بتناوله للمجتمع المدني؛ وهو يحلّله في سياقين: سياق العلاقات مع إسرائيل، وسياق التعامل مع المؤسّسات الاستبدادية ضمن عملية تحوّل الدولة الفلسطينية؛ ويستخدم عوض مقاربة (وجهة نظر الطرف الفاعل) ليبيّن جذور المجتمع المدني وأطرافه الفاعلة ومجالاته ووضعه وتطوّره؛

وينهي دراسته بإبراز وضع منظّمات المجتمع المدني ضمن بنية (الدولة، ومنظّمات المجتمع المدني، والمانحين).

ويرسم عوض صورة لمنشأ المجتمع المدني، يقتفي فيها أثر التوقّفات التاريخية في الحقب المختلفة، من حقبة الانتداب حتّى اليوم، مرورًا بالنكبة، وتأسيس منظّمة التحرير الفلسطينية، والانتفاضتين الأولى والثانية، وتنصيب السلطة الفلسطينية وتشكيلها. ويعارض عوض التأثيرات الخارجية على النشاط المدني باعتباره «نتاجًا طبيعيًا» واستجابة» للهيمنة الأجنبية والاحتلال والعملية الشوهاء لبناء الدولة.

ويرى عوض بأن الأسباب تكمن في المنظّمات التي ظهرت إبّان حكم الانتداب البريطاني، والتي كانت تتّصف إلى حدٍّ ما بأنّها خيرية وتقليدية. وقد تحوّل المجتمع المدني من هذه القاعدة المجتمعية النخبوية إلى قاعدة جماهيرية، وذلك بعد مراحل متعدّدة من التطوّر الوطني. ففي ظلّ البنى السلطوية السائدة أصبح للنشاط المجتمعي تأثير باعتباره جزءًا من حركة المقاومة ضدّ الهيمنة الأجنبية، بالإضافة الى اعتباره جزءًا من السعي إلى التعدّدية، وجزءًا من إعلان النوايا ونمط التعبير، وأخيرًا: كجزء من النزاع/النقاش مع النظام الاستبدادي القائم حاليًا.

وربّما يمكن اعتبار الانتفاضة الأولى أقوى نقاط التغيّر المؤثّرة؛ إذ توسّع المجتمع المدني ذو الحيوية الهائلة في هذه المرحلة، ثمّ تغيّر بشدّة في المراحل التالية، لكنّ تأثيرات الانتفاضة الأولى ما تزال فاعلةً حتّى يومنا هذا، وخصوصًا في المستوى المرتفع للنشاط السياسي والكثافة العالية لعمل منظّمات المجتمع المدني؛ فالثقافة التعدّدية والشبكات المجتمعية النشيطة التي طوّرها الفلسطينيون في الماضي أدّت إلى رأي شديد الترجيح بين العديد من خبراء الشأن الفلسطيني، مفاده أنّ الدولة الفلسطينية ستتحوّل بعد تأسيسها إلى دولة ديمقراطية فورًا.

وبعد البحث في الأبعاد الداخلية لكردستان العراق وفلسطين، ينتقل المساهمون في هذا الكتاب إلى تقديم مثال لهذه الأبعاد من خلال العلاقات السياسية الخارجية؛ إذ يلقي ديڤيد رومانو وريكار حسين وستيڤن رو نظرة مقرّبة على سياسة الولايات المتّحدة الأمريكية تجاه كردستان العراق والعلاقات المتبادلة بين الطرفين، بينما يتناول مخيمر أبوسعدة الدبلوماسية الفلسطينية.

يقدّم رومانو وحسين ورو عرضًا عامًّا لطموحات الكرد العراقيين والسياسات الأمريكية تجاه كردستان العراق؛ وتستخدم هذه الدراسة الخلاف حول التسليح المباشر للكرد في قتالهم ضدّ (تنظيم الدولة الإسلامية)، وتمضي منه إلى مناقشة تفسيرات عدّة ساقها الأمريكيون ومن يؤيّدهم في تبرير هذه السياسات. وفي الوقت نفسه، تفسّر الدراسة التحوّل الذي جرى في العلاقات بالاستناد إلى وجهة نظر تاريخية، وكيفية تغيّرها خلال نهاية الحرب البادرة، وبعد ذلك من اتّصالات محدودة جدًّا إلى علاقة خفية ثمّ إلى «شراكة» في الحين الراهن. ويؤكّد مؤلّفو الدراسة على أنّ حكومة الولايات المتّحدة الأمريكية كانت مؤيّدة لفكرة الحكم الذاتي الفلسطيني أو إقامة دولة فلسطينية، لكنّ سياستها تجاه الكرد كانت تعارض استقلالهم دائمًا. وقد أصبحت العلاقات ذات طابع مؤسّساتي أشدّ عندما أصبح للكرد موقع أكثر حيويةً في السياسة الأمريكية الجديدة تجاه العراق، فبدأت الولايات المتّحدة بالتعاون مع الكرد في مجالات أخرى غير مجال الإطاحة بالنظام العراقي، وتوسّعت العلاقات بين الطرفين في مرحلة ما بعد صدّام، من التعاون العسكري وتبادل المعلومات الاستخبارية إلى العلاقات المدنية في المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والتعليمية والثقافية وغيرها. وفي الحين الراهن يتبوّأ الكرد العراقيون مرتبة حليف مهمّ للولايات المتّحدة في القتال ضدّ (تنظيم الدولة الإسلامية) في المنطقة. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ الإدارة الأمريكية لا تسمح بالدعم العسكري المباشر بل تسعى إلى سياسة عراقية مركزية كي لا تروّج لاستقلال حكومة إقليم كردستان أو تقسيم العراق.

ويتناول مخيمر أبوسعدة جوانب العمل الخارجي الذي قامت به منظّمة التحرير الفلسطينية والجهات الفلسطينية الأخرى لتحقيق أهدافها، وهي: إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، والاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين، وسيادة الدولة، والاعتراف الدولي بدولة فلسطينية قابلة للحياة. ويقتفي أبوسعدة أثر المسار الفلسطيني الساعي إلى التحرير الوطني من الاشتباكات المسلّحة بسبب المفاوضات إلى الدبلوماسية. ويوثّق أبوسعدة التغيّر الحاصل في القيادة، واستخدام الوسائل، والشركاء والنتائج، والمهمّات المستقبلية، ويعرض ذلك كلّه ضمن الظروف التاريخية الخارجية لتلك الحقبة.

ويبدأ أبوسعدة دراسته من الخلفية التاريخية، والتي تعود إلى خسارة الوطن الفلسطيني بسبب النكبة في العام (1948)، والتي تلاها فرض منظّمة التحرير الفلسطينية لمرتبتها القيادية، وقيادة الزعيم الفلسطيني ذي الشخصية الكاريزمية لقتال مسلّح خاضته حركة وطنية

باستخدام عامل الوقت من أجل لفت الانتباه الدولي. وفي بداية السبعينيات الماضية خفّفت منظّمة التحرير الفلسطينية من موقفها المتطرّف ليصبح موقفًا أكثر پراگماتية قبِل بتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية على أيّ جزء محرَّر من فلسطين؛ وكان الفلسطينيون مستعدّين حينها للمساومة مع إسرائيل. وفي نهاية المطاف، حصلت منظّمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثّل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني خلال القمّة العربية في العام (1974)، على الاعتراف الدولي عندما ألقى رئيسها ياسر عرفات خطابًا في الجمعية العامّة لمنظّمة الأمم المتّحدة في العام (1974). ومع ذلك، لم تتوقّف الجماعات المسلّحة الفلسطينية، حتّى توقيع اتّفاقية أوسلو في العام (1993)، عن وصف الكفاح المسلّح بأنّه الوسيلة الرئيسية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحرير فلسطين؛ لكنّ المقاومة المسلّحة أخفقت في تحقيق الهدف الفلسطيني بإنشاء الدولة، ممّا جعل منظّمة التحرير الفلسطينية تتبنّى في العام (1988) المفاوضات باعتبارها خيارًا استراتيجيًا يهدف إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإنجاز دولة فلسطينية مستقلّة.

ولقد أدّى الضعف العسكري والضغوط المالية والتغيّرات السياسية الإقليمية والدولية إلى دفع منظّمة التحرير الفلسطينية، وكذلك الحكومة الإسرائيلية في نهاية المطاف، إلى البدء بالعمل على حلّ للنزاع والاتّفاق على خوض مفاوضات مباشرة؛ وتمخّضت الجهود عن توقيع اتّفاقية أوسلو في العام (1993) التي شكّلت نقطة تحوّل في الاستراتيجية الفلسطينية، فأصبح هنالك تشديد أكثر على المفاوضات والدبلوماسية، كما يبيّن أبوسعدة. ولم يكن تشكيل السلطة الفلسطينية مجرّد بداية لحقبة جديدة، بل كان دخولًا لطرف فاعل جديد إلى حلبة الدبلوماسية أيضًا؛ ويعزو أبوسعدة للسلطة الفلسطينية جهودًا أكثر حيوية بكثير، إذ أصبحت هذه الجهود تركّز على العلاقات الدبلوماسية والاعتراف الدولي بفلسطين على مستوى الدول. ويرى أبوسعدة في تحليله للسياسة الخارجية للرئيس محمود عبّاس، والذي خلف ياسر عرفات في هذا المنصب، أنّه استطاع أن يبتعد في النهاية، وبوضوح، عن نهج العنف والإرهاب ويلتزم بمفاوضات السلام والجهود الدبلوماسية للتوصّل إلى نهاية للنزاع الفلسطيني-الإسرائيلي؛ فتمكّن عبّاس بفضل هذه المقاربة من إنجاز أكبر النجاحات في تحسين وضع الاعتراف الدولي بالفلسطينيين في منظّمة الأمم المتّحدة في (تشرين الثاني/نوفمبر 2012)، لكنّه لم يتمكّن، وبعد أكثر من ثلاثة وعشرين عامًا من توقيع اتّفاقية أوسلو، من إنهاء الاحتلال الإسرائيلي عبر عملية التفاوض. وفي سياق الظروف الخارجية الإقليمية

والدولية، يذكر أبوسعدة أنّ الدبلوماسية ما زالت تُعتبَر الأداة المناسبة للطريق المستقبلي نحو التحرير، وذلك في ظلّ تمتّع الفلسطينيين بدعم هائل ضمن المجتمع الدولي وتعرّض إسرائيل إلى انتقادات من نخبها اليسارية والليبرالية.

مصادر الفصل الأول

- Annan, Kofi. 2015. The End of the Middle East as We Know It? Opening Remarks by Kofi Annan at the Munich Security Conference 2015. Kofi Annan Foundation, February. http://www.kofiannanfoundation.org/newsroom/ speeches/2015/02/end-middle-east-we-know-it. Accessed 27 January 2016.
- Bahceli, T., B. Bartmann, and H. Srebrnik, eds. 2004. De Facto States: The Quest for Sovereignty. London: Routledge.
- Brinkerhoff, Derick W., and Arthur A. Goldsmith. 2002. Clientelism, Patrimonialism and Democratic Governance: An Overview and Framework for Assessment and Programming. U.S. Agency for International Development Office of Democracy and Governance under Strategic Policy and Institutional Reform.
- Caspersen, Nina. 2012. Unrecognized States. The Struggle for Sovereignty in the Modern International System. Cambridge: Polity Press.
- Caspersen, Nina, and Gareth Stansfield, eds. 2011. Unrecognized States in the International System. Oxon and New York: Routledge.
- Easton, David. 1965. A Systems Analysis of Political Life. New York: Wiley.
- Eisenstadt, Shmuel N. 1973. Traditional Patrimonialism and Modern Neo-Patrimonialism. Beverly Hills: Sage.
- Elias, Norbert. 1939. _ber den Prozess der Zivilisation. Soziogenetische und

psychogenetische Unternehmungen. Wandlungen der Gesellschaft. Entwurf einer Theorie der Zivilisation. Basel: Haus zum Falken.

- ———. 1983. _ber den Rückzug der Soziologen auf die Gegenwart. Kölner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie 35(1): 29–40.
- Erdmann, Gero, and Ulf Engel. 2007. Neopatrimonialism Reconsidered: Critical Review and Elaboration of an Elusive Concept. Journal of Commonwealth and Comparative Studies 45(1): 95–119.
- Geldenhuys, Deon. 2009. Contested States in World Politics. New York: Palgrave Macmillan.
- Jackson, Robert H. 1990. Quasi-States. Sovereignty, International Relations, and the Third World. Cambridge: Cambridge University Press.
- Jackson, Robert H., and Carl G. Rosberg. 1982. Why Africa's Weak States Persist: The Empirical and the Juridical in Statehood. World Politics 35: 1–24.
- Jung, Dietrich. 2001. The Political Sociology of World Society. European Journal of International Relations 7(4): 443–474.
- Kingston, Paul. 2004. States-Within-States: Historical and Theoretical Perspectives. In States-Within-States. Incipient Political Entities in the Post-Cold War Era, eds. Paul Kingston and Ian S. Spears, 1–13. New York: Palgrave.
- Kolsto, Pal. 2006. The Sustainability and Future of Unrecognized Quasi-States. Journal of Peace Research 43(6): 723–740. Oslo: Sage Publications.
- Migdal, Joel S. 1988. Strong Societies and Weak States. State-Society Relations and State Capabilities in the Third World. Princeton, NJ: Princeton University Press.

– ———. 1998. Why Do So Many States Stay Intact? In *Weak and Strong States in Asia-Pacific Societies*, ed. Peter Dauvergne. Canberra, A.C.T.: Dept. of International Relations, Australian National University.

– ———. 2001. *State in Society. Studying How States and Societies Transform and Constitute One Another*. Cambridge: Cambridge University Press.

– Pegg, Scott. 1998. *International Security and the De Facto State*. Aldershot: Ashgate.

– ———. 2004. From De Facto States to States-Within-States: Progress, Problems, and Prospects. In *States-Within-States. Incipient Political Entities in the Post-Cold War Era*, eds. Paul Kingston and Ian S. Spears, 35–46. New York: Palgrave.

– Rotberg, Robert I. 2003. *Failed States, Collapsed States, Weak States: Causes and Indicators*. Washington, D.C.: Brookings Institution Press.

– von Trotha, Trutz. 2011. Jenseits des Staates: Neue Formen politischer Herrschaft. In *Politische Herrschaft jenseits des Staates. Zur Transformation und Legitimität in Geschichte und Gegenwart*, ed. John Akude et al., 25–50. Wiesbaden: VS Verlag für Sozialwissenschaften.

– Weber, Max. 1988. *Wirtschaft und Gesellschaft. Grundriss der Verstehenden Soziologie*. Tübingen: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck).

الباب الأوّل

الخلفية التاريخية ونقاط التحوّل

الفصل الثاني

الكرد العراقيون: الخلفية التاريخية لأمّة لادولتية

فرهاد إبراهيم سَيدر[1]

قسم مصطفى بارزاني للدراسات الكردية، جامعة إيرفورت (إيرفورت، ألمانيا).

ترجمة: (من الألمانية إلى الإنگليزية): إڤگينيا أندَرس، سارا هايكل.

مقدّمة

برزت بوادر الحركة الوطنية الكردية في نهاية القرن التاسع عشر، إلّا إنّ أهدافها لم تتوضّح حتّى نهاية الحرب العالمية الأولى، فعندما تجزّأت الإمبراطورية العثمانية استطاع القوميون الكرد أخيرًا أن يطالبوا بدولة خاصّة بهم؛ ولكنّهم لم يكونوا قادرين على إنشائها، إذ اصطدمت الرغبة الكردية بخطط ومشروعات لقوّتين أوروبيتين عظميين: بريطانيا وفرنسا، واللتين لم يكن في نيّتهما إنشاء دولة كردية ولم يدعما هذا المطلب؛ فأصبحت كردستان الجنوبية، والتي كانت حدودها تتّفق تقريبًا مع حدود ولاية الموصل العثمانية، حلبةً لمعركة غير متكافئة للكرد، والذين رفضوا أن يكونوا جزءًا من الدولة العراقية التي خطّط لها البريطانيون، ورفضوا استراتيجية الإخضاع التي اتّبعها البريطانيون بموجب هذا المخطّط (Yildiz 2007, 10-14).

واتّضح حينها وجود موقفين متناقضين فيما يتعلّق بوضع الكرد في كردستان الجنوبية وتطورّات المنطقة بعد الاحتلال البريطاني لها في العام (1918)؛ فكان هنالك الموقف السائد للمؤلّفين غير الكرد الذين أشاروا إلى النزاعات العشائرية وعجز الكرد عن التوحّد (وذكروا

(1) انظر سيرته العلمية في بداية الفصل السابق. [المترجم]

ما يسوّغ هذا الحكم)، وكان هنالك أيضًا موقف المؤلّفين الكرد الذين كانوا يعتقدون بأنّ خطّة تأسيس دولة في بلاد الرافدين اسمها العراق كانت تعني تطبيقًا جزئيًا لمبدأ استعماري بريطاني هو (الحكم اللامباشر). وعلى الرغم من اعتراف البريطانيين بحكم الزعيم الكردي الأسطوري محمود برزنجي (1878-1956)، فإنّه لم يعد مقبولًا لديهم عندما طالب باستقلال كردستان وأعلن قيام مملكة كردستان في العام (1919) (McDowall 1996, 152). وفي العام (1918) كان البريطانيون منشغلين، كما هو معلوم، باستخدام الإجراءات العسكرية في تحطيم الرغبة الكردية بالاستقلال (McDowall 1996, 156-158). ومع أنّه لا يمكن إنكار نشوب صراع حينها بين الأطراف الفاعلة البريطانية على وضع بلاد الرافدين (بين آرنولد ويلسون، القائم بأعمال الحاكم المدني، وخصمه گيرترود بيل)، فإنّ تشكيل دولة في هذه الرقعة الجغرافية لم يكن من الأمور الخلافية قطّ (Abdullah 2003, 124-128). وفي نهاية المطاف، قرّر مؤتمر القاهرة في العام (1921)، وبرئاسة وزير المستعمرات ونستون چيرچل، تأسيس دولة العراق تحت قيادة الأمير فيصل، وكان من الواضح أنّ كردستان الجنوبية ستكون جزءًا لا غنى عنه في هذه الدولة. ولم يشدّد على أهمّية كردستان الجنوبية سوى اللورد كيرزون، ففي المفاوضات التي استضافتها مدينة لوزان في العام (1922) أخبر المفاوض التركي عصمت إينونو بأنّ كردستان الجنوبية تمتلك أهمّية هائلة على الصعيدين الاستراتيجي والاقتصادي (McDowall 1996, 174-175). وحتّى لو أنّ كلّ عشائر كردستان منحت دعمها لهدف الاستقلال الذي سعى إليه الشيخ محمود برزنجي فمن المحتمل أنّ البريطانيين ما كانوا ليحيدوا في هذه الحالة عن تنفيذ مشروعهم لإنشاء دولة العراق من ولايات بغداد والموصل والبصرة التي كانت تحت حكم العثمانيين سابقًا، فلم يكن إنشاء دولة كردستان من الخيارات البريطانية قطّ. ويجب التنبيه هنا مرّةً أخرى إلى أنّ هذا لا يعني أنّ الكرد كانوا حينذاك مستعدّين لتحمّل المسؤولية فورًا عن إدارة دولة مستقلّة خاصّة بهم، فتاريخ عملية بناء الدولة يخبرنا بأنّ البريطانيين كانوا يقومون في العادة بفرض هذه العملية على السكّان، وهذا ما حدث في العراق والأردن، كما يبيّن حنّا بطاطو بوصف تفصيلي مدهش؛ بالإضافة إلى أنّ تاريخ تشكيل دولة إسرائيل كان يرتبط غالبًا مع نيّة بريطانيا بإنشاء وطن لليهود.

أدّى الاقتدار الطاغي للمشروع البريطاني إلى فرض الشروط البريطانية لإكمال عملية بناء الدولة مع انضمام العراق إلى عصبة الأمم، ولكن دون حلٍّ للقضية الكردية. ومن الواضح، كما يرى مجيد خدّوري، أنّ البريطانيين كانوا شديدي التفاؤل بأنّ المزج بين الإثنيات والطوائف

لا بدّ له أن يؤدّي إلى تطوّر أمّة عراقية (Khadduri 1969, 173). وتأرجح الهاشميون أثناء حكمهم للعراق بين الاعتقاد بأمّة عراقية خيالية إلى حدٍّ ما وبين نوع محافظي من أنواع القومية العربية، واستمرّ هذا الحال حتّى انتهاء حكم الهاشميين بانقلاب الضبّاط الأحرار؛ وهنا أيضًا يبدو واضحًا أنّ الكرد لم يكونوا مرتاحين في هذه الدولة التي تبنّت عقيدة القومية العربية بوتيرة متعاظمة. وحدثت أعظم الثورات الكردية قبل الانقلاب، وقادها مصطفى بارزاني، وسُحِقت هذه الثورة في العام (1945)، لكنّ العام (1946) شهد تأسيس أوّل تنظيم سياسي حديث باسم (الحزب الديمقراطي الكردستاني)، والذي يُنظَر إليه على أنّه أهمّ حركة كردية في كردستان الجنوبية منذ تأسيسه حتّى اليوم [1].

في العام (1958) أنهى الضبّاط الأحرار حكم الأسرة الهاشمية وأعلنوا قيام الجمهورية العراقية، وقبلوا في الوقت نفسه بالقومية العربية باعتبارها أيديولوجيا للدولة في الوقت نفسه. فلم يدع هذا التطوّر أي مجال لحلّ القضية الكردية، وطالب الكرد حينها بالحكم الذاتي ضمن الدولة العراقية، لكنّ القوميين العرب، بدءًا من زعيم الانقلاب عبدالكريم قاسم إلى الدكتاتور البعثي صدّام حسين، كانوا ينظرون إلى الأرض الكردية على أنّها جزء جوهري من العراق العربي، بل على أنّه جزء من الأمّة العربية وفقًا لدساتير العراق بدءًا من العام (1968)[2]. ولقد قدّمت عقيدة القومية العربية مبرّرات شنّ حملة الأنفال في نهاية الثمانينيات، وحالت دون تحقيق الإجراءات المتّفق عليها مع الكرد في المدّة (1966-1975). وكان من الواضح خلال مدّة طويلة أنّ الكرد ما كانوا ليستطيعوا تحقيق رغبتهم بالحكم الذاتي في إطار عراق تحكمه أيديولوجيا القومية العربية. وتمخّض عن هذا الاستبعاد إخضاع الكرد لحكم النظام البعثي وتعرّضهم للإبادة الجماعية في الثمانينيات الماضية، ولولا أحداث التسعينيات، ولا سيّما تدويل القضية الكردية، لكان الكرد قد عانوا من مصير مشابه لمصير الأرمن في الحرب العالمية الأولى. وبدءًا من إنشاء منظّمة الأمم المتّحدة لمنطقة حظر الطيران في العام (1991) حتّى الحرب التي شنّها تنظيم (داعش) ضدّ الكرد، لم يتوقّف احتمال تعرّض المسألة الكردية لجميع الخيارات. وعلى الرغم ممّا سبق، لم يتوفّر أساس لإقامة الإجماع الكردي بسبب الاستقطاب الذي تشهده الحياة السياسية في كردستان العراق، ومن

(1) للمزيد من المعلومات التفصيلية حول الزعيم الكردي مصطفى بارزاني، راجع (Barzani 2003).

(2) كانت القومية العربية جزءًا جوهريًا من أيديولوجيا القوميين العرب بقيادة عبد السلام عارف، والذين أطاحوا بعبد الكريم قاسم في العام (1963). [المترجم]

ينظر إلى الثقافة السياسية الكردية المنقسمة فلا يسعه إلّا أن يلاحظ الصراعات الكردية-الكردية والخلاف الشديد على مسائل من المفترَض أنّها من الضرورات القومية للكرد.

الثورة والقمع: تاريخ الكرد العراقيين من إنشاء العراق حتّى الثورة الكردية الكبرى في العام (1961)

كتب ملك العراق فيصل الأوّل (1883-1933) قبل وفاته مذكّرة أرسلها إلى السياسيين العراقيين المتخاصمين، ووصف فيها السبب الرئيسي للتطوّر الحاسم الذي تمخّض عن إنشاء العراق في العام (1921)؛ إذ كان العراق حينها، وفقًا للمذكّرة، ما يزال يتكوّن من عشائر وجماعات منقسمة، ولم يكن هنالك شعب عراقي حتّى بعد اثني عشر عامًا من تأسيس الدولة (Abdullah 2003, 133-134). وفي الحقيقة، كان العراق حينها مكبّلًا بالكثير من أوجه التشظّي؛ فالنخبة السنّية المخاصمة لم تحصل على سلطتها في الدولة الجديدة إلّا من البريطانيين. ويقدّم حنّا بطاطو وصفًا مدهشًا في كتابه المرموق حول العراق (Batatu 1978) لتاريخ الدولة الجديدة، ولا سيّما بعد الحرب العالمية الثانية، فيذكر أنّ تحالفًا قويًا نشأ بين الطبقات القديمة (العشائر، وكبار رجال الدين، والنخبة التجارية الحضرية) والهاشميين، وساد في العراق استقرار وهمي. وعندما سقطت المنطقة بأكملها في حمأة الاضطرابات إبّان الخمسينيات العاصفة، بما فيها من سياسة الأحلاف وحرب السويس واندلاع الحرب الأهلية اللبنانية الأولى في العام (1958)، لم يكن من الممكن حينها المحافظة على الحكم الهاشمي، وأصبح العراق «الضحية» الأولى للتطرّف السياسي في الشرق الأوسط بعد أن كان يُنظَر إليه على أنّه ينعم بالاستقرار. ورسمت تصفية الفرع العراقي من الأسرة الهاشمية، ومنها: رجل العراق القوي نوري السعيد، نهاية رمزية دموية لحقبة بأكملها؛ لكنّ الاضطراب ظلّ إحدى الميزات التي يتميّز بها العراق.

ولم يكن الكرد، ممثَّلين بالحزب الديمقراطي الكردستاني، ينتمون إلى المنظومة السياسية للنظام القديم؛ إذ لم يسمح النظام الهاشمي بالترخيص لحزب كردي، تماشيًا مع التوجّه العربي للعراق، بل لم يُسمَح حينها بتأسيس حتّى حزب مؤيّد للهاشميين؛ وكان السبب نفسه في جميع الحالات، وهو: أنّ الأحزاب ذات التوجّهات الإثنية قد تهدّد وحدة البلد بالخطر. أمّا تأسيس الأحزاب القومية العربية فكان يُقيَّم على نحو مختلف، وإن كانت هذه الأحزاب ترغب بذوبان العراق في دولة عربية شاملة. وبدأ الحزب الديمقراطي الكردستاني يتعدّى رفض

الملكية وسياستها المحلّية والخارجية إلى الانعطاف نحو الأيديولوجيا اليسارية، فدأب منذ الخمسينيات على نشر برنامج ذي توجّه ماركسي. وكانت القومية الكردية قد أصبحت ظاهرة حضرية بعد الحرب العالمية الثانية، فلم تعد العشائر تمثّل السعي الكردي إلى الاستقلال، بل مثّلته الطبقة الوسطى في المدن بالتفافها على نواة تتكوّن من الشريحة المثقّفة الجديدة.[1]

وكانت الثورة العراقية في العام (1958) نقطة تحوّل لا شكّ فيها، إذ استطاع الزعيم الكاريزمي للحزب الديمقراطي الكردستاني أن يعود من منفاه في الاتّحاد السوڤييتي مع رفاقه، وأصبح الحزب قادرًا على أداء دور في المنظومة السياسية ضمن إطار توازن القوّة القائم في البلد. لكنّ قائد الثورة، عبد الكريم قاسم، أخذ يناور الكرد كي يتفادى المطالبة بتأسيس منظومة ديمقراطية. ولا شكّ في أنّ هذا الأمر لم يكن النزاع الوحيد الذي ألقى بعبئه على كاهل الجمهورية الجديدة، إذ كان هنالك نزاع أخطر بكثير، وهو الانقسام بين الضبّاط أنفسهم؛ إذ رفض قاسم وأتباعه الانضمام الفوري إلى الجمهورية العربية المتّحدة، بقيادة جمال عبد الناصر، ورأى منافسه عبد السلام عارف والأحزاب القومية العربية في هذا الموقف خيانةً لأهداف الثورة. وفي أثناء المناورات الجارية بين الكرد وقاسم حصل الحزب الديمقراطي الكردستاني على الترخيص القانوني بعد إقرار قانون الأحزاب في العام (1960).[2] وكانت هنالك موافقة في ما سبق على اعتبار الكرد شركاء للعرب في الدستور المؤقّت للعام (1958) (المادّة 3). ولم يكن قاسم يرغب بتعدّي هاتين النقطتين، بل إنّه حاول، خلافًا لذلك، أن ينثر بذور الشقاق بين الكرد، وذلك بالوقيعة بين زعيم الحزب مصطفى بارزاني وبقيّة القيادة، فتسبّبت مؤامرات الدكتاتور بإضعاف المنظومة، وكان للانتفاضة الكردية في العام (1961) دور خاصّ في تمكين معارضي النظام من انتزاع السلطة تحت قيادة حزب البعث في العام (1963).

الحرب والسلم في كردستان (1961-1990): حدود تدبير القضية الكردية في ظلّ سلطة القوميين العرب

لا شكّ في أنّ تغيير الحكومة في العام (1958) أدّى إلى تقوية الطرف الفاعل الكردي في العراق، فأصبح بمقدور الكرد، بفضل قوّة موقعهم الجديد، أن يدعموا مطالبتهم بالحكم الذاتي.

(1) راجع (Ibrahim 1983, 368-437).

(2) للاطّلاع على معلومات حول تطوّرات العراق بعد العام (1958)، راجع (Dann 1969).

ولقد تحاشى الكرد المطالبة بالاستقلال مع أنّ برامج الحزب الديمقراطي الكردستاني كانت تتضمّن حتّى العام (1958) إنشاء كردستان الحرّة باعتباره من الأهداف في المدى البعيد، فلم يندرج هذا الهدف ضمن البرنامج الذي أرسله الحزب إلى السلطات العراقية في العام (1960) لأغراض الترخيص. وفي وقت لاحق، وعندما أصبح الكرد مسؤولين عن مناطق محرّرة تتمتّع بالحكم الذاتي، تحوّل الاستقلال إلى واقع سياسي وأجندة خفيّة. وكان شعارا الثورة الكردية («يان كوردستان يان نه مان» = إمّا كردستان وإمّا الموت) و(الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان) يعبّران عن وضع متناقض، أي: التناقض بين الرغبة بالاستقلال وبين ممارسة الضغط السياسي. وكانت الحكومات القومية العربية المتوالية في بغداد تعتمد دائمًا على مبدأ مفاده أنّ كردستان العراق جزء من الوطن العربي، ممّا جعل حكومات بغداد لا توافق إلّا على عقد المفاوضات وتوقيع الاتّفاقيات وإقامة حالة سلمية مع الكرد لأسباب پراگماتية، وعندما كانت هذه الحكومات تشعر بالقوّة فإنّها كانت تحاربهم. وكان أهمّ اتّفاقين مع الكرد في ذلك الحين: الإعلان الذي أصدرته حكومة عبد الرحمن البزّاز في العام (1966)، والاتّفاق الذي تمكّن حزب البعث من التوصّل إليه مع القيادة الكردية بزعامة مصطفى بارزاني في (آذار/مارس 1970). وكان آخر اتّفاق «سلام» هشّ مع صدّام حسين، الرجل القوي في حزب البعث، قد تطوّر في سياق استراتيجية الاستقرار التي اتّبعها حزبه، إذ كان الكرد آخر حصن يقع خارج نطاق هيمنة هذا الحزب. وكان الكرد وقيادتهم قد اكتسبوا خلال الحقبة الطويلة للانتفاضة خبرةً علّمتهم بأنّ السلم مع بغداد ليس سوى فرصة تلتقط بها أنفاسها، وأنّ استمرار الحرب من اليقينيات، إذ كان مصطفى بارزاني يمتلك خبرةً امتدّت إلى أكثر من أربعين عامًا مع من أمسكوا بالسلطة في بغداد: مع نوري السعيد في انتفاضة الأربعينيات، ومع عبدالكريم قاسم في الخمسينيات، ومع الحكومة الأولى لحزب البعث في الستّينيات (1963)؛ فكانت الاتّفاقات والسلام تتلاشى عندما يتأكّد هؤلاء من استقرارهم على كرسيّ السلطة، وهكذا تلاشى اتّفاق (آذار/مارس 1970) عندما قام صدّام حسين بمحاولة فاشلة لاغتيال الزعيم الكردي مصطفى بارزاني في العام (1971)، وكان صدّام قد أعدّ حينها لعمل عسكري كان يُفترَض به أن ينهي الثورة الكردية إلى الأبد، مستفيدًا من أزمة الطاقة التي ضربت العالم في العام (1973) ووضعت العراق في مصافّ الدول الغنية بالنفط، واتّبع صدّام استراتيجية واسعة أكسبت نظامه عددًا من الحلفاء، فوقّع اتّفاقية صداقة مع الاتّحاد السوڤييتي في العام (1972) ضمنت له تيّارًا لا ينضب من الأسلحة بالإضافة إلى الدعم السياسي السوڤييتي. وكان السوڤييت يرون في هذه الاتّفاقية استراتيجية مضادّة لمنهاج

الرئيس الأمريكي نكسون في العام (1969)، فمن المعلوم عمومًا أنّ إيران كانت قادرةً بموجب هذا المنهاج على أداء دور في الهيمنة الإقليمية في منطقة الخليج. وعلم الكرد بأنّ النزاع كان سيتحوّل إلى نزاع إقليمي ودولي بسبب استراتيجية بغداد، لكنّهم علموا في الوقت نفسه أيضًا بأنّ هنالك إمكانيات محدودة لإقامة أمّة لادولتية.[1] ولم يكن للكرد من حليف ممكن سوى إيران، لما لها من نزاعات سياسية وحدودية مع العراق، إلّا إنّه بدا عليهم أنّهم يتعاملون بارتياب شديد مع ما عرضه شاه إيران عليهم من دعم ضدّ نظام بغداد. وعندما أعلن الأمريكيون استعدادهم ليكونوا جزءًا من خلفية التحالف، ظهرت بذلك حينها قوّة معاكسة للحلف العراقي-السوڤييتي. واندلعت الحرب في العام (1974) وكان حلفاء الكرد حينذاك ميّالين إلى التفاوض على دعم الكرد كثمن للتوفيق بين المصالح. وفي (آذار/مارس) من العام نفسه تخلّت إيران والولايات المتّحدة الأمريكية عن الكرد وتركتهم يواجهون بمفردهم الآلة العسكرية العراقية المدعومة من الاتّحاد السوڤييتي. وفي الشهر نفسه وقّع الشاه اتّفاقية الجزائر مع صدّام حسين، فأوقف الإيرانيون دعمهم للكرد، وتملّص وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسينجر من الوضع بعد أن كان شريك مصطفى بارزاني في التفاوض، وأوقف كلّ اتّصالاته بالكرد. وتسبّب هذا التطوّر المأساوي بانهيار الانتفاضة خلال أيّام، بعد أن كان الكرد قد عقدوا آمالهم، بشكل طبيعي، على اكتساب المزيد من الحقوق، وربّما حتّى الاستقلال. وفي الحقيقة، جرى نقاش منفصل حول استقلال كردستان في المدّة (1973-1975)، وبرز حينها مصطلح «كُردادش»[2] الذي أحرز شعبية بين القوميين الكرد للإشارة إلى استقلال بنگلادش وإنكار وجود أيّ اختلاف في وضع الكيانين؛ لكنّ هذه الفكرة كانت تتجاهل، قبل أيّ شيء آخر، سعي إيران إلى أهدافها الخاصّة بها، بينما كانت الهند تمتلك مصلحة استراتيجية في تحقيق استقلال بنگلادش، إذ لم تكن إيران ترغب باستقلال الكرد مطلقًا.

حكومة البعث وسياسة الأرض المحروقة

انتقلت حكومة البعث في المرحلة التالية إلى تدمير كلّ الظروف التي سمحت بقيام الثورة الكردية، وكان تدمير المناطق الريفية في كردستان جزءًا من هذا المسعى، وهو من الدروس المستمدّة من تكتيكات حرب العصابات التي شنّها الزعيم الصيني ماو زيدونگ، فاضطُرّ

(1) للمزيد من المعلومات التفصيلية حول تطوّر الحركة الوطنية الكردية بعد السبعينيات، راجع: (Kutschera 1979).

(2) راجع (Kutschera 1974).

الثوّار للذوبان ضمن الناس كما تغيب السمكة في الماء، وهنا توصّل صدّام إلى نتيجة مفادها أنّه يجب على الشعب الكردي أن يغادر المناطق الاستراتيجية، فشهدت السبعينيات تدمير أكثر من أربعة آلاف قرية كردية، وإحراق الغابات، وإغلاق الآبار بالإسمنت، ووصلت نسبة الأراضي الكردية التي أُعلِنت مناطق محظورة إلى (40 %). لكنّ الثورة اندلعت مجدّدًا في العام (1976). واستفادت الانتفاضة الكردية من قيام الثورة الإيرانية واندلاع الحرب العراقية-الإيرانية، لكنّها واجهت مشكلة المنعطف الخطير الذي وصلت إليه الخلافات الداخلية، إذ تطوّر مركزان سياسيان للانتفاضة: ثورة الاتّحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال طالباني، وثورة الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود بارزاني. واشتبك الفصيلان في المدّة (1976-1985) بحرب قتل الأخ فيها أخاه دون مبرّر وجيه، ثمّ تدخّلت إيران لحثّ الفصيلين على التوحّد بعيدًا عن المصالح الأنانية، وذلك بعد أن لحقت بها خسائر ثقيلة في الجبهة الجنوبية بسبب استخدام جيش صدّام للأسلحة الكيمياوية، وكانت تتطلّع إلى تعويض هذه الخسائر بمساعدة الكرد في شمال العراق. لكنّ هذا التحالف السياسي والعسكري الملحّ انتهى إلى تكبيد الكرد خسائر مدمّرة، ففي المدّة (1987-1988) استخدم صدّام الأسلحة الكيمياوية على نطاق واسع ضدّ المقاتلين والمدنيين الكرد. وكانت حملة (الأنفال) في المدّة (1987-1989) أكثر تدميرًا بكثير (Makiya 1993)، ففي هذه المرّة لم يجرِ تهجير الكرد، بل تعرّضوا للإبادة أو التدمير، وهنالك تقارير رسمية تشير إلى سقوط حوالي (200,000) ضحيّة في هذه الحملة[1]، ومن المرجّح أن يكون الرقم الحقيقي أكبر من ذلك. وكان للتطوّرات المروّعة في نهاية الثمانينيات نتيجة إيجابية، وهي تشكيل جبهة كردستان من الحزبين الكرديين الرئيسيين وعدد من الأحزاب الصغيرة الأخرى. وعندما أصبح الكرد معزولين بشكل كامل، والتهم الدمار والخراب أرضهم، ولم يعد لهم أمل بتحسّن أوضاعهم في المستقبل القريب، أغار صدّام حسين على الكويت، الدولة الجارة. وكما هو معلوم، لم يكن صدّام يبحث في هذه المرّة عن مخرج تكتيكي، خلافًا للاستراتيجية التي اتّبعها مع الكرد في المدّة (1974-1975) وفي الحرب ضدّ إيران. وعندما بدأت الحرب التي شنّها التحالف المعادي لصدّام في (شباط/فبراير) طالب الرئيس الأمريكي جورج بوش العراقيين بالثورة ضدّ الدكتاتور، فاندلعت انتفاضات عفوية في الجنوب الشيعي وكردستان، لكن العون الأمريكي المأمول لم يأتِ،

(1) للمزيد من المعلومات التفصيلية، راجع (International Conference on Genocide against the Kurdish People 2008; Hajy 2012).

ولم يكن أمام الكرد من خيار سوى الهرب من القوّات القادمة، فتوجّه معظمهم إلى تركيا، وتوجّه غيرهم إلى إيران. ولم يعد من الممكن في عصر الإعلام الإلكتروني إخفاء هذه الكارثة البشرية أو التخفيف من فظاعتها، فأخذت محطّات التلفزة العالمية تبثّ على مدار الساعة صورًا لملايين اللاجئين الذين يقاسون شتاء كردستان، ويموتون أمام الكاميرات شيبًا وأطفالًا، ممّا حفّز الأطراف الفاعلة الدولية على التحرّك بسرعة. وأصدر مجلس الأمن في منظّمة الأمم المتّحدة القرار (688) للعام (1991) الذي لم يخفّف من حدّة المشكلة الراهنة في كردستان العراق وحسب، بل كان منعطفًا في مسيرة منظومة الأمم المتّحدة، فللمرّة الأولى تكون معايير الحيلولة دون تطوّر الكوارث البشرية أهمّ من حقّ الدول بالسيادة (Bengio 2012, 209-229).

وجاء تأسيس منطقة حظر الطيران في كردستان العراق تمهيدًا لتشكيل شبه-دولة؛ فبعد مفاوضات فاشلة مع حكومة صدّام، اتّجه الكرد إلى البدء بإجراءات بناء الدولة؛ وكانت الانتخابات البرلمانية في العام (1992) نقطة تحوّل في هذا المسار، فللمرّة الأولى في تاريخ الكرد العراقيين أصبح بإمكانهم انتخاب ممثّليهم بحرّية، وأفضت الانتخابات إلى نتيجة شبه-متعادلة بين الحزبين الكرديين الرئيسيين اللذين كانا حليفين قبل ذلك في جبهة كردستان، وبدا حينها أنّ الحلّ المعقول والضروري هو إنشاء حكومة تحالف، لا حكومة وطنية. وعلى الرغم من ذلك، توجّب على الكرد أن يلمسوا بأنفسهم عدم التلازم على أرض الواقع بين الرغبة بتحقيق الطموحات القومية والرغبة بتحقيق التنمية الاقتصادية؛ فمن جهة، كانت إجراءات المقاطعة والحصار الموجّهة ضدّ العراق تسري أيضًا على سكّان منطقة حظر الطيران، ومن جهة أخرى، فرض صدّام حسين حصارًا ضدّ هذه المنطقة عندما توقّف الكرد عن التفاوض معه في العام (1991)؛ ولذلك لم يكن الكرد يتحدّثون من فراغ عن تعرّضهم لحصار مزدوج. وفوق ذلك كلّه، لم يقبل صدّام بالتوصّل إلى اتّفاق مع منظّمة الأمم المتّحدة إلّا في العام (1995)، فاستطاع العراق أن يحصل على جزء من إيرادات النفط لشراء احتياجات الشعب، بموجب برنامج (النفط مقابل الغذاء). وبعد التوقيع على مذكّرة التفاهم مع صدّام حسين شدّدت منظّمة الأمم المتّحدة على الإجراءات الرسمية للمذكّرة وأنّه ليس من المسموح لغير صدّام أن يدير الأموال الناتجة عن البرنامج. وهكذا عاش العراق، ولا سيّما كردستان، مرحلة قاسية من العوز الاقتصادي بدءًا من العام (1991) وحتّى سقوط صدّام حسين (Salih 2005, 102-105, 172-182).

ولقد حدث تطوّر مأساوي هدّد تجربة إنشاء الهيئات والمؤسّسات الجديدة في كردستان العراق، وهو اندلاع حرب داخلية بين الحزبين الكرديين الرئيسيين، واللذين كانا حليفين من الناحية الرسمية في جبهة كردستان، واستمرّت الحرب في المدّة (1994-1997)[1]. وكان السبب الرئيسي لها هو النزاعات على إيرادات الجمارك بين الحزبين، ولذلك دُعِيت بـ«حرب الجمارك» من باب السخرية؛ فلقد كان الحزب الديمقراطي الكردستاني يسيطر على المنطقة المحاذية للحدود التركية، ودأب على جباية الرسوم الجمركية من الاستيراد والتصدير مع تركيا. وربّما كانت الصادرات النفطية غير الشرعية لنظام صدّام تُمرَّر من قبل سلطة الجمارك الكردية. ولقد كان الاتّحاد الوطني الكردستاني يحصل أيضًا على الإيرادات من تعامله مع إيران، لكنّ هذه الإيرادات كانت أقلّ بكثير ممّا يحصل عليه الحزب الديمقراطي الكردستاني من تعامله مع تركيا، فرفض الحزب الديمقراطي الكردستاني تقاسم إيراداته مع الاتّحاد الوطني الكردستاني. وهنا يبرز السؤال: ما الذي يعنيه سلوك «أمراء الحرب» هذا؟

1 ـ أصبح من الواضح أنّ خطوات عملية بناء الدولة وصلت إلى نقطة رسمية وسطحية إلى حدٍّ ما، فلا البرلمان ولا الحكومة يتمتّعان بسلطات حقيقية.

2 ـ انقسمت البيشمركة إلى جيشين؛ فلقد احتفظ كلٌّ من الحزبين الكرديين الرئيسيين بقوّات البيشمركة الخاصّة به، ولم يكن مستعدًّا لاتّخاذ قرار بشأن إعداد بنية معيارية لقوّاته المسلّحة.

2 ـ انقسمت إدارة المحافظات الكردية بين الحزبين الرئيسيين، ممّا أدّى إلى تقسيم إقليم كردستان نفسه؛ فكانت محافظة السليمانية يحكمها الاتّحاد الوطني الكردستاني من الناحية الفعلية وعلى الأرض، بينما كانت محافظة دهوك وأجزاء من محافظة أربيل تقع ضمن منطقة نفوذ الحزب الديمقراطي الكردستاني.

وتوسّعت الحرب في العام (1996)، وبحث الخصوم عن حلفاء، فكان الاتّحاد الوطني الكردستاني وثيق الصلة بإيران التي قدّمت له الأسلحة في الحرب الأخيرة عام (1996)، وربّما قدّمت له أيضًا خبراء عسكريين إيرانيين أيضًا. أمّا الحزب الديمقراطي الكردستاني فلجأ إلى طلب الدعم من بغداد، وقبل صدّام الطلب فتحرّكت الدبّابات العراقية نحو أربيل، وأُجبِر الاتّحاد الوطني الكردستاني على سحب بيشمركته وأتباعه الآخرين من العاصمة الكردية.

(1) للمزيد من المعلومات التفصيلية، راجع (Gunter 1999).

وانتهت حرب الجمارك بانتصار الحزب الديمقراطي الكردستاني، لكنّ الاتّحاد الوطني الكردستاني ظلّ يمارس سلطته في محافظة السليمانية. وكانت الولايات المتّحدة الأمريكية متلهّفةً لإنهاء هذه الحرب العبثية، وكانت قد حاولت قبل ذلك بأعوام أن تتوسّط في النزاع، فتدخّلت وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت وتوسّطت شخصيًا؛ وجرى التوصّل في (أيلول/سبتمبر 1998) إلى تسوية نهائية بفضل الوساطة الأمريكية الواسعة. واحتفل مسعود بارزاني وجلال طالباني بتوقيع اتّفاقية سلام في واشنطن (Galbraith 2006, 156-158). إلّا إنّ انقسام البيشمركَة لم يُمَسّ، وكذلك أيضًا استمرّ انفصال المؤسّسات ومناطق النفوذ؛ فكانت هنالك حكومتان وبرلمانان في السليمانية وأربيل.

الكرد بعد إسقاط حكم البعث في العام (2003)

كان للكرد دور مركزي في المعارضة العراقية قبل تأسيس منطقة (حظر الطيران)، إذ دأبوا طوال عقود على توفير الملجأ للمعارضين الذين يلاحقهم نظام البعث، بل إنّ بعض أحزاب المعارضة (كالحزب الشيوعي) أسّست أجنحة عسكرية لها في جبال كردستان خلال بعض المراحل. وعندما أنشأ الحزب الشيوعي جبهةً بالاشتراك مع حزب البعث، بضغط من موسكو كما يُفترَض، أصبح مجرَّدًا من وسائل الدفاع عن النفس لأوّل مرّة في تاريخه، فتعرّض المئات من كوادره للإعدام على يد صدّام حسين. ولم يكن للحرب الكردية-الكردية تأثير على المعارضة العراقية-العربية التي تمارس عملها في كردستان، وعندما احتلّت قوات صدّام أربيل في العام (1996) انتقمت من المعارضة العراقية-العربية المستقرّة هناك، فأُعدِم المئات من أعضاء حزب المؤتمر الوطني العراقي.

ويمكن القول عمومًا بأنّ الكرد ظلّوا يشكّلون نواة المعارضة العراقية، وكانت الولايات المتّحدة الأمريكية تعلم ذلك بوضوح شديد، وعندما استعدّت لحربها ضدّ صدّام كان للكرد دور كبير في المفاوضات مع المعارضة. ففي مؤتمر لندن (كانون الأوّل/ديسمبر 2002) حدث أهمّ لقاء للمعارضة العراقية، وكانت النقطة المركزية للنقاش، كما كان متوقّعًا، هي الخطوط الرئيسية لوضع العراق في مرحلة ما بعد صدام (Ibrahim 2003). وذكر الكرد حينذاك بوضوح أنّ إعادة انضمام كردستان التي تتمتّع بالحكم الذاتي إلى العراق لن يتمّ إلّا إذا وافقت قوى المعارضة العراقية على بنية فدرالية لعراق المستقبل. وكانت الفدرالية، من الناحية المفاهيمية، بمثابة مساومة من الكرد، فمنذ العام (1991) اعتاد الكرد التغلّب

على الجدل النظري المحيط بالحقّ النظري بالحكم الذاتي، وفقدت فكرة الحكم الذاتي جانبها الذي يدعو للخشية. فاتّفقت أغلبية المعارضة العراقية، بمن فيها: المعارضة الشيعية المقرّبة من طهران، على القبول بالفدرالية، بل إنّ مفهوم الكرد عن المنظومة الفدرالية وجد طريقه إلى الدستور الجديد الذي أقرّ في العام (2005). ويرى محلّلو النسخة العراقية من الأنظمة الفدرالية أنّ الكرد لم يكن لديهم مفهوم أكيد للمنظومة الفدرالية خلال المفاوضات مع المكوّنات العراقية الأخرى في مجلس الحكم والنقاشات التي جرت في البرلمان الانتقالي؛ وأنا أرى بأنّ هذا الرأي غير صحيح، إذ كان للخبراء الكرد (من أمثال: البروفسور نوري طالباني) مفهوم أكيد للمنظومة الفدرالية، ربّما يتساوى مع أسس الدول الفدرالية في الغرب، بل كانت لهم في الواقع مفاهيم كونفدرالية بسبب تجاربهم الفاشلة مع الحكم الذاتي. وتضمّنت الإجراءات الوقائية التي فرضها الكرد على النظام الفدرالي العراقي: حقّ النقض لثلاث وحدات فدرالية أو أكثر ضدّ التغييرات الدستورية في الموادّ المتعلّقة بالنظام الفدرالي؛ أو الحقّ بالتصويت ضدّ العمليات والقوّات الفدرالية للأقاليم المكوّنة من محافظة أو أكثر إذا تعرّضت إلى انتهاك. لكنّ الدستور العراقي لم يعبّر عن الواقع العراقي، ولا بدّ من الاعتراف بأنّ النظام الفدرالي العراقي قد حاق به الفشل، ومردّ هذا الفشل إلى أنّ الأكثرية الشيعية لا تريد أن تكون جزءًا من هذا النظام، وأنّ الأقلّية العربية-السنّية ترفضه لما قد يؤدّي إليه من انفصال الكرد.

ولا شكّ في أنّه لم ينشأ أيّ إقليم فدرالي عربي بعد مرور عشرة أعوام على إقرار الدستور، ولا تشير مسيرة تطوّر كردستان العراق إلى نجاح مستمرّ في العلاقة مع الحكومة المركزية في بغداد والقوى السياسية العربية الشيعية والسنّية. ومن الأمثلة المناسبة في هذا الشأن: القانون المتعلّق باستخراج النفط وإنتاجه؛ إذ أصرّ الكرد على الضوابط الدستورية الناظمة لشراكة الأقاليم في إنتاج النفط وتصديره، وأصرّت الحكومة المركزية على أنّ هذه المهمّة من اختصاصات الحكومة الفدرالية، دون الرجوع إلى مسألة الضوابط الدستورية السابقة.

وهنالك مسألة خلافية أخرى هي: ضمّ المناطق الكردية إلى المحافظات العربية، وقد نوقِش هذا الضمّ في مجلس الحكم، وجرى وضع تفاصيله في المادّة (58) من (قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية) وفي المادّة (140) من الدستور الدائم. وقد رفضت الحكومة الفدرالية بشكل قاطع إنشاء الظروف المناسبة لتنفيذ هذه المادّة، وكان الجانب الإشكالي في القضية هو التركيبة الإثنية للمناطق المتنازع عليها.

وإذا أضفنا ما سبق إلى ما شهده كردستان العراق من ازدهار اقتصادي واستقرار فستكون أمامنا الأسباب التي أشعلت النقاش بشأن استقلال الكرد العراقيين.

وإنّ تطوّر المنظومة السياسية في المنطقة الكردية منذ العام (2003) إلى الحين الراهن يُعدّ أيضًا من الموضوعات التي تثير الكثير من الاهتمام (Gunter 2011, 35-57).

حرب تنظيم (الدولة الإسلامية) ضدّ الكرد

مرّ العراق بالكثير من الأزمات إبّان حقبة تولّي نور المالكي رئاسة مجلس الوزراء (2006-2015) والتي حدّدت مسار السياسة العراقية طوال عقد تقريبًا. وكان المسؤول عن هذه الأزمات هو توجّه المحاصصة الطائفية المتطوّر لدى جماعة نافذة يتكّون معظمها من حزب شيعي هو (حزب الدعوة الإسلامية). وهنالك خصائص أخرى لحقبة المالكي، وهي: اتّساع رقعة الفساد، وازدياد النفوذ الإيراني؛ ففي نهاية هذه الحقبة كان العراق قد أصبح محمية من محميات إيران، الدولة الجارة القوية. ويضاف إلى ما سبق أنّ المالكي تسبّب أيضًا بنزاعات مزمنة في إقليم كردستان، فالمسؤول الأوّل والأخير عن هذه النزاعات هو رفض المالكي أن يعمل بموجب أحكام الدستور العراقي الذي يقضي بتسوية النزاع فيما يُعرَف بـ «المناطق المتنازَع عليها». وكان هذه النزاع يتعلّق بمنطقة كركوك التي تعرّضت لسياسة التعريب في حقبة صدّام، ومعها المناطق الكردية الأخرى التي جرى ضمّها إلى المحافظات العربية. وكان هنالك جانب آخر للنزاع، وهو يدور حول استخراج النفط وتصديره؛ إذ كان هنالك اختلاف بين المالكي والكرد في تفسير نصوص الدستور بهذا الشأن، واستخدم المالكي أسلوبين لإجبار الحكومة الكردية على الرضوخ، وأوّلهما هو تشكيل (قوّات دجلة) التي اتّخذت مقرًّا لها لا يبعد كثيرًا عن كركوك. وفي العام (2013) تحرّكت قوّات دجلة باتّجاه كركوك، ولولا الوساطة الأمريكية والإيرانية لحدثت مواجهة عسكرية. وكان المالكي قد طوّر، في الواقع، حكمًا استبداديًا قويًا في ولايته الثانية، بل إنّ بعض المراقبين تنبّؤوا بظهور نظام دكتاتوري جديد في بغداد؛ وهو تنبّؤ مبالغ به ولا ريب، فبنية السلطة في العراق كانت هشّة في حقبة المالكي لانتشار الفساد في أجهزة الحكومة ومؤسّساتها. ولقد كان هنالك في الموصل خمسة فرق عراقية مجهّزة بأحدث الأسلحة الأمريكية عندما تحرّك تنظيم (الدولة الإسلامية) باتّجاه الموصل، أهمّ مدن شمال العراق من الناحيتين السياسية والاقتصادية، في بداية (تمّوز/ يوليو 2014)؛ لكنّ هذه الألوية هربت من المدينة بعد أن خلّفت وراءها أسلحتها ليغنمها

الإرهابيون، فأصبح لزامًا على القيادة الكردية أن تتعامل مع الوضع الجديد. وكانت الدولة العراقية حينها قد أصبحت أثرًا بعد عين، بل إنّ الإرهابيين وقفوا عند مشارف العاصمة بغداد نفسها بعد أن استولوا على مدينة الموصل ومحافظة الأنبار.

توجّب على القيادة الكردية في هذا الوضع المعقّد أن تتّخذ الإجراءات الاحتياطية سياسيًا وعسكريًا للخروج بإقليم كردستان من هذا الوضع الخطير دون أضرار؛ فطالب رئيس الإقليم مسعود بارزاني في (تمّوز/يوليو 2014) بأن يسنّ البرلمان الكردي قانونًا يحضّر لاستفتاء بشأن استقلال كردستان. لكنّ هجوم قوّات تنظيم (الدولة الإسلامية) على المواقع العسكرية الكردية من حدود محافظة دهوك شمالًا إلى كركوك جنوبًا غيّر الوضع بشكل سريع وهائل. وكما قال رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني في مقابلة مع مجلّة (دير شپيگل) الإخبارية الألمانية، فإنّ هذا الهجوم أبدى الإرادة المتشدّدة للقتال عند العدوّ (Der Spiegel, 10/2015). وخسر الكرد مدنًا ومناطق واسعة بسبب حساباتهم الخاطئة للوضع السياسي، بالإضافة إلى أنّ سلاح الپيشمرگة كان قليلًا وسيّئًا. وبدا أن الكرد يعتقدون بأنّ تنظيم (الدولة الإسلامية) أكثر اهتمامًا بالاستيلاء على المناطق التي يقطنها العرب. وبما أنّ قوّات تنظيم (الدولة الإسلامية) أصبحت على مشارف بغداد فإنّ حتّى السياسيين الخبراء والمطّلعين من أمثال أحمد الچلبي كانوا يعتقدون بأنّ بغداد قد تكون الهدف التالي للتنظيم (Bednarz 2014). وبالإضافة لذلك، فإنّ قوّات الحشد الشعبي الشيعية والعون الإيراني الهائل لم يأتِ إلّا في نهاية (تمّوز/يوليو). وتعود قلّة أسلحة الكرد إلى رفض الحكومة المركزية تسليح الپيشمرگة، بل إنّ المالكي وصل إلى حدّ إيقاف دفع رواتب الپيشمرگة، على الرغم من أنّها كانت تشكّل جزءًا من المنظومة الدفاعية العراقية. واستطاعت الپيشمرگة أن تدافع عن المنطقة الكردية بفضل العون الدولي والمساعدات العسكرية المؤثّرة التي قدّمتها ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وغيرها من الدولة الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو)؛ بل استطاعت الپيشمرگة أيضًا أن تعيد سيطرتها على معظم المناطق التي استولى عليها تنظيم (الدولة الإسلامية) سابقًا. لكنّ استقلال الكرد لم يكن من الأمور المرتقبة حتمًا، وذلك بسبب استمرار الحرب التي أشعل تنظيم (الدولة الإسلامية) شرارتها. وقبل كلّ شيء لا بدّ من القول بأنّ القوى السياسية الثلاثة الأهمّ في إقليم كردستان لم تكن تدعم استقلال الكرد لأسباب سياسية؛ إذ كان هنالك معارضة لإقامة هذه الدولة من الاتّحاد الوطني الكردستاني وحركة گوران (حركة معارضة رئيسية أصبحت ثاني أهمّ حزب سياسي في إقليم كردستان خلال الانتخابات البرلمانية الكردية في العام

2013). ولهذه المعارضة سببان؛ أوّلهما أنّ خصمهما الحزب الديمقراطي الكردستاني كان يدعم الاستقلال؛ والثاني أنّ كلا الحزبين حليف لإيران التي تتّخذ موقفًا قويًا يعارض إنشاء الدولة الكردية، لأنّ المصالح السياسية الإيرانية من شأنها أن تتضرّر حينذاك، فهي ترغب بالمحافظة على وحدة أراضي العراق الذي تربطه بها علاقة أشبه بالوصاية، بالإضافة إلى ما قد يتسبّب به ذلك من دفع الكرد الإيرانيين أيضًا إلى الطموح بإنشاء دولة كردية. أمّا القوّة السياسية الثالثة، وهي الإسلاميون الكرد المتمثّلون بـ(الاتّحاد الإسلامي الكردستاني) و(الجماعة الإسلامية في كردستان)، فهي ترتبط بإيران أيديولوجيًا، وإقامة الدولة الكردية ليست الهدف الحقيقي للإسلاميين الكرد، لأنّ مثلهم الأعلى قد يكون أقرب إلى إقامة خلافة سنّية معتدلة. وهنالك جماعة أخرى تمارس نفوذها في كردستان العراق في الكواليس، وهي (حزب العمّال الكردستاني PKK)، فله قواعد في الإقليم منذ عقود، وقد حاول كلا الحزبين الرئيسيين أن يطرداه في العامين (1995) و(2001)، ولكنّهما عجزا عن ذلك كما عجزت القوّات التركية عن تدمير قواعده، فليس للكرد العراقيين من حيلة أمام هذا الحزب سوى القبول بوجوده. ولقد حاول حزب العمّال الكردستاني استثمار الاختلافات بين الأحزاب الكردية والعراقية من أجل المحافظة على وجوده. وهنالك مشكلة أخرى لم توقف عملية بناء الدولة في كردستان العراق، إلّا إنّها أخّرتها، وهي الأعراف العشائرية التي حوّلت الانتخابات الحرّة وعملية الدمقرطة إلى مهزلة.

إنّ الاختلافات السياسية لا يمكن تسويتها بالديمقراطية التي كان البرلمان الكردي محورها الرئيسي. وقد تشكّلت حكومة كردية في العام (1992)، وأعيد إنشاء منظومات القضاء والتعليم والإدارة في ظلّ ظروف متفاقمة، وكانت المشكلة التي ألمّت بهذه الجهود هي ما دُعي بـ(حرب الجمارك). ومنذ العام (1994) أصبح في كردستان العراق حكومتان وبرلمانان وهيكلان إداريان، وكذلك لم تتّحد قوّات البيشمرگة قطّ، فما يزال لكلّ من الحزبين جيشه المنفصل حتّى اليوم، ولا يربط بين هذين الجيشين سوى وزارة شؤون البيشمرگة، ويصدق الأمر نفسه على جهازي الأمن والاستخبارات. ونظرًا لذلك، فلقد أدّت هيمنة الأحزاب الرئيسية إلى الحيلولة دون تأسيس مؤسّسات كردية موحّدة. ولا تعتمد هيمنة الأحزاب السياسية على نتائج الانتخابات؛ فعلى سبيل المثال: أصرّ الاتّحاد الوطني الكردستاني على أداء دور مهيمن في محافظة السليمانية على الرغم من أنّه حلّ في المرتبة الثالثة وفقًا لنتائج الانتخابات البرلمانية التي أُجريت في العام (2013). وكانت هيمنة الاتّحاد الوطني الكردستاني تعني

امتلاكه قوات پيشمرگة خاصّة به، وسيطرته على الامتيازات الإدارية في تعيين القضاة وكبار المسؤولين الحكوميين، وممارسة النفوذ في الجامعات وغيرها من المؤسّسات التعليمية. وفي منظومة سياسية هشّة كهذه يصبح إهمال مطالبة أحد الأطراف الفاعلة بالهيمنة أمرًا قد يؤدّي إلى حرب أهلية جديدة؛ بالإضافة إلى أنّ هذه المنظومة السياسية الهشّة تشجّع الحكومة المركزية وحكومات الدول المجاورة على ممارسة النفوذ ضمن المنظومة السياسية وعملياتها في كردستان العراق، ومن هنا جاء النفوذ الإيراني على الاتّحاد الوطني الكردستاني الذي يهيمن على محافظة السليمانية؛ وبينما يوجّه الاتّحاد الوطني الكردستاني الاتّهام للحزب الديمقراطي الكردستاني بأنّه متحالف مع حكومة (حزب العدالة والتنمية) التركي، فإنّ قيادة الاتّحاد الوطني الكردستاني تستشير إيران في أغلب الأحيان بشأن قراراتها في الشؤون الكردية.

الخلاصة

إنّ النقطة الرئيسية فيما يخصّ تاريخ الكرد في العراق تكمن في التعارض بين رغبة الكرد بالاستقلال الوطني ومحاولة البريطانيين (والقوميين العرب لاحقًا) لإخضاعهم. وقد استمرّ وجود هذه المشكلة منذ تأسيس العراق في العام (1921) حتّى يومنا هذا. ولم يتمكّن الكرد من تحقيق استقلالهم في حقبة الملكية الهاشمية؛ وقد تُعتبَر ثورة العام (1958) حدثًا مهمًّا في تاريخ العراق، إلّا إنّها كانت حقبة للاستعادة المأساوية لعدم الاعتراف والتمرّد والاضطهاد في أعين الكرد. وبعد عقد من ثورة العام (1958) انتهت الحرب الكردية في العام (1970) باتّفاقية العام (1970)، والتي أعربت فيها الحكومة العراقية رسميًا عن قبولها بحقّ الكرد بالحكم الذاتي للمرّة الأولى؛ ولكنّ السؤال الذي برز حينها: في ظلّ أيّ نظام سياسي يصبح الحكم الذاتي ممكنًا؟ إذ كان الزعيم الكردي الأسطوري مصطفى بارزاني يعلم بأنّ الدكتاتورية التوتاليتارية، كالتي أراد حزب البعث خلقها في العراق، تتناقض مع التعدّدية الإثنية والسياسية؛ وربّما كان هذا هو السبب الذي جعل الكرد يتّخذون قرارًا بعدم التراجع إطلاقًا عن تحقيق الاستقلال باعتباره في صدارة أولوياتهم. وفي الواقع، ظلّ العراق دولة مجزّأة تقطنها الكثير من المكوّنات، دون أن تشكّل مجتمعًا موحّدًا. ودافع العرب السنّة عن هيمنتهم حتّى العام (2003)، ولم ينتهِ احتكارهم للسلطة إلّا بغزو خارجي، ولم يتورّع آخر حكّام العراق الحديث، صدّام حسين، عن استخدام الأسلحة الكيمياوية لإجبار الكرد على الخضوع لإرادته، وكان يرغب في تحقيق هذا الهدف بواسطة التدمير الشامل للكرد.

ويبدو أنّ الكرد يناقضون أنفسهم؛ فمن جهة، تجد أنّ إرادتهم لإنشاء دولتهم لا تنكسر أمام أيّ إجراءات إجبارية، وحتّى التدمير الاقتصادي والبيئي الشامل لكردستان وإفراغها من الكرد لم ينجح في إخضاعهم؛ لكنّ إرادة المقاومة عندهم تتناقض بشكل كبير مع تشظّيهم السياسي، فمن النادر أن تجد في التاريخ الطويل للكرد العراقيين إجماعًا قوميًا على أمر ما. وليس من النافع دائمًا أن يشير الباحث إلى عدم إمكانية تحقيق الإجماع في الكثير من المجتمعات الانتقالية، لأنّ الصلات والولاءات القديمة لها أيضًا ما تعنيه العالم الحديث. وبعبارة أخرى، إنّ عملية بناء الأمّة لا تكتمل في هذه المجتمعات، لأنّ الولاءات العشائرية والمحلّية وغيرها من الولاءات يمكنها أن تنافس فكرة الأمّة؛ ويمكن للجماعات النخبوية الحديثة أن تفعّل هذه الولاءات الفرعية لخدمة مصالحها. وإنّ محاججة الكرد العراقيين حول مستقبل المنطقة (بفرض تقسيم الدول الراهنة) لا يمكن فهمه إلّا من خلال هذا المنظور[1].

ولقد تعرّض المشهد السياسي في إقليم كردستان لتصدّعات إبّان مرحلة التغيّرات الجذرية والأزمات الواسعة التي شهدها الشرق الأوسط. ولا تخشى الأطراف الفاعلة في المشهد السياسي من التحالف مع قوى المنطقة لقتال خصومها من الكرد. وإذا أخذنا بالحسبان كمّية الحجج التي تتجاهل مؤشّرات الوضع الحالي بحقّ، فيمكن القول بأنّ معظم أحزاب كردستان العراق تتجاهل فرصة تأسيس دولة خاصّة بها؛ بل إنّ هذه الفرصة تبدو أهمّ بكثير إذا لم يكن من المتوقّع للدولة الهشّة (من أمثال سوريا والعراق) أن تنجو من الأزمة الحالية؛ والظاهر للعيان أنّه ليس هنالك إجماع وطني في المجتمع الكردي المشتّت حتّى في هذا الوضع التاريخي.

(1) حاول مسعود بارزاني، رئيس إقليم كردستان، أن يحصل في ربيع العام (2016) على موافقة معظم الأحزاب الكردية المهمّة على إجراء استفتاء الاستقلال. وبدا أنّ الاتّحاد الوطني الكردستاني وحركة گوران والإسلاميين يتّخذون مواقف شديدة التحفّظ والسلبية؛ فهذه الجماعات تُعتَبر حليفة لإيران التي لا توافق على الاستفتاء إطلاقًا، فحفّزتهم على رفض الاستفتاء، ولذلك لا يمكن إنكار دورها فيما حدث. وتبيّن هذه العملية أنّ «ولاء الكرد للأمّة» ما يزال في بدايته بعد أكثر من مئة عام من تشكيل الحركة القومية الكردية.

مصادر الفصل الثاني

- Abdullah, Thabit A.J. 2003. A Short History of Iraq from 636 to the Present. London: Pearson.
- Barzani, Massoud. 2003. Mustafa Barzani and the Kurdish Liberation Movement. New York: Palgrave.
- Batatu, Hanna. 1978. The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of Its Communists, Ba'thists, and Free Officers. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Bednarz, Dieter. 2014, September 16. Islamic State in Iraq: «They Know Exactly What They Are Doing» Spiegel Online International, September 9, 2014. http://www.spiegel.de/international/world/interview-with-ahmad-chalabi-on-islamic-state-iraq-andsyria-a-991659.html (accessed January 26, 2016).
- Bengio, Ofra. 2012. The Kurds of Iraq: Building a State within a State. Boulder: Lynne Rienner.
- Dann, Uri. 1969. Iraq under Qassem: A Political History, 1958–1963. Jerusalem: Israel University Press.
- Galbraith, Peter W. 2006. The End of Iraq. How American Incompetence Created a War Without End. New York: Simon & Schuster.
- Gunter, Michael M. 1999. The Kurdish Predicament in Iraq. A Political Analysis. New York: St. Martin's Press.

- ———. 2011. The Kurds Ascending. The Evolving Solution to the Kurdish Problem in Iraq and Turkey. New York: Palgrave.
- Hajy, Salim. 2012. Die Anfal-Operation der irakischen Regierung gegen die Kurden (1987–1988). Eine Fallstudie über die Bedingungen des Genozids. Berlin: Han.
- Ibrahim, Ferhad. 1983. Die kurdische Nationalbewegung im Irak. Berlin: Schwarz.
- ———. 2003. Die politischen Krںfte im Irak nach dem Regimewechsel. Politik und Zeitgeschichte. Das Parlament, Beilage 24–25. http://www.bpb.de/apuz/27585/die-politischen-raefte-im-irak-nach-dem-regimewechsel?p=all. Accessed 26 January 2016.
- International Conference on Genocide against the Kurdish People. Documenting the Genocide against the Kurds. Serial No. 3 (Erbil: Aras Press, 2008).
- Khadduri, Majid. 1969. Independent Iraq 1932–1958. A Study in Iraq Politics. 2nd Rev. ed. London: Oxford University Press.
- Kutschera, Chris. 1974, March 10. «Peace Hopes for a Troubled Land» The Daily Star, Beirut, March 10, 1974.
- ———. 1979. Le Mouvement National Kurde. Paris: Flammarion.
- Makiya, Kanan. 1993. Cruelty and Silence. War, Tyranny, Uprising, and the Arab World. New York: Norton.
- McDowall, David. 1996. A Modern History of the Kurds. London: Tauris.
- Salih, Azad O. 2005. Freies Kurdistan. Die selbstverwaltete Region Kurdistans. Hintergründe, Entwicklung und Perspektiven. Berlin: Koester.
- Yildiz, Kerim. 2007. The Kurds in Iraq. The Past, Present and Future. London: Pluto Press.

الفصل الثالث

الخلفية التاريخية لعملية بناء الدولة في فلسطين

أسعد غانم[1]

كلّية العلوم السياسية، جامعة حيفا (حيفا، إسرائيل).

مقدّمة

لم يسبق لمنطقة فلسطين أن تمتّعت بالاستقلال ككيان أو دولة قطّ، وحالها في هذا الأمر ليس كحال كلّ الدول الأخرى في حوض البحر الأبيض المتوسّط؛ فحتّى العام (1918) كانت جزءًا من جنوب سوريا تحت حكم الإمبراطورية العثمانية. وفي العام (1920) أعلنت عصبة الأمم انتداب بريطانيا لفلسطين ومنطقة شرق الأردن؛ وذلك بعد أن عبّر وزير الخارجية البريطاني اللورد بلفور في العام (1917) عن نظر الحكومة البريطانية بعين العطف لاهتمام الحركة الصهيونية بتأسيس وطن في فلسطين (إعلان بلفور). وجرى اتّخاذ الخطوات الأولى لتطوير حركة وطنية فلسطينية فريدة في أوائل القرن العشرين بعد نهاية الحرب العالمية

(1) أسعد غانم

- ناشط سياسي فلسطيني، ومن الأسماء البارزة في الميدان الاقتصادي والفكري ضمن الفلسطينيين في إسرائيل.
- أستاذ السياسة المقارنة، كلّية العلوم السياسية، جامعة حيفا (حيفا، إسرائيل).
- استكشف في أبحاثه النظرية الظروف القانونية والمؤسّساتية والسياسية في الدول الإثنية. وفي السياق الفلسطيني ألّف كتابًا بعنوان (وطن بأمّتين للإسرائيليين والفلسطينيين من أجل حلّ عملي.. نظام ديمقراطي متّحد [2015])، وغطّى فيه عددًا من القضايا من قبيل: التوجّهات السياسية الفلسطينية، والبنية السياسية للحركة الوطنية الفلسطينية، ومستقبل النزاع مع إسرائيل.

الأولى وانهيار الإمبراطورية العثمانية، وتأثّرت هذه الحركة تأثّرًا قويًا بثلاثة عوامل: الانتداب البريطاني على فلسطين، والحركة الصهيونية وطموحات اليهود بتأسيس دولة، وفشل جهود الملك فيصل الرامية إلى تأسيس دولة عربية في «سوريا الكبرى».

وبُذِلت خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين محاولات حقيقية لتأسيس مؤسّسات وطنية وتطوير بنى تنظيمية للحركة الوطنية الفلسطينية، ومن بينها: جهود خاصّة لتأسيس جمعيات مسلمة-مسيحية في المدن الكبرى، وتلتها في مرحلة لاحقة جهود خاصّة لتأسيس جمعيات وطنية اعتُبِرت أشكالًا للتنظيم «أكثر تقدّمًا» من الجمعيات الأهلية؛ إذ جرى إنشاء لجان لتمثيل كلّ سكّان فلسطين أو معظمهم، وكانت أولى هذه اللجان (اللجنة التنفيذية العربية الفلسطينية) في العام (1920)، وسرعان ما تلتها (اللجنة الفلسطينية العليا) التي ترأّسها الحاج أمين الحسيني. وقدّمت هذه المنظّمات إسهامات جدّية في بلورة الخطوط الأيديولوجية المبكّرة للحركة الوطنية الفلسطينية وحججها في الدفاع عن حقوق شعب فلسطيني يمتلك الحقّ بأن يكون له وطن فلسطيني (راجع: Khalidi 2006; Pappe 2004; Kimmerling and Migdal 1993).

وشهدت ثلاثينيات القرن العشرين اتّخاذ الخطوات الجدّية الأولى باتّجاه تشكيل أحزاب سياسية فلسطينية. وكانت هذه الأحزاب، باستثناء (حزب الاستقلال)، تعكس البنية العشائرية للمجتمع الفلسطيني: أسرة الحسيني وحلفاؤها في مقابل أسرة النشاشيبي وداعميها (Abd al-Jawad 1990, 479-494). وفي غضون ذلك، شهدت الثلاثينيات أيضًا هجرةً كثيفةً لليهود إلى فلسطين الواقعة تحت الانتداب، وذلك بسبب الأحداث التي ألمّت بأوروبا ووصول النازيين إلى السلطة؛ وأدّت الضغوط الناجمة عن هذه الهجرة وعن حكومة الانتداب البريطانية إلى اندلاع ثورة (1936-1939)، والتي تضمّنت إضرابات وتظاهرات واسعة.

وانتهت ثورة (1936-1939) دون تحقيق نتائج، وكان لهذا الحدث وأحداث أخرى أثرٌ في إضعاف الحركة الوطنية الفلسطينية، فذهب عدد كبير من قيادتها للعيش في المنفى، ومنهم الحاج أمين الحسيني الذي انتقل إلى بيروت ثمّ إلى بغداد، وبذل أقصى ما بوسعه لإفشال كلّ المحاولات الرامية إلى إيجاد قيادة بديلة للبلد. وازدادت قوّة الحركة الصهيونية في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وما إن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها حتّى لاحظت أنّ تغيّرات ميزان القوّة العالمي بعد الحرب يقتضي منها أن تنقل تركيز نشاطاتها من لندن إلى واشنطن وأن تكسب دعم الاتّحاد السوفييتي (Abd al-Jawad 1990, 486-492).

وبلغت أحداث المشهد ذروتها في تبنّي الجمعية العمومية للأمم المتّحدة القرار (181) الذي يقضي بتقسيم فلسطين الانتداب إلى دولتين: يهودية وعربية، وتأسيس دولة إسرائيل.

وجاءت (النكبة) وتشتيت الشعب الفلسطيني لتبعث الاضطراب في العمليات السياسية والمجتمعية التي كانت تفعل فعلها في المجتمع الفلسطيني قبل الحرب؛ وتعرّضت الكثير من التجمّعات السكّانية إلى تدمير كامل، بينما كان التدمير الجزئي من نصيب تجمّعات سكّانية أخرى، وغادر بعض السكّان إلى خارج فلسطين، وهنالك من انتقلوا إلى مواضع أخرى من إسرائيل ليُعرفوا لاحقًا باسم «لاجئي الداخل» (al-Haj 1986, 1988). وانقسمت الكثير من الأسر بين جانبي الحدود التي يخيّم عليها العداء؛ ناهيك عن الدمار الذي لحق بالحِرَف والبنى المجتمعية للتجمّعات السكّانية العربية؛ والأسوأ من ذلك كلّه هو أنّ الجهود التي كانت لتؤدّي إلى تشكيل كيان فلسطيني أصابها الاضطراب أو تسمّرت في مكانها.

وكان من نتائج تشتيت الشعب الفلسطيني ما لازم ذلك من تشتيت القيادة القادرة على توفير بؤرة لتشكيل كيان فلسطيني، والتي كانت قد بدأت للتوّ بالتعافي من آثار ثورة (1936-1939).

وفي العقد الأوّل الذي تلا النكبة بدأ الناشطون الفلسطينيون بالبحث عن طرائق مختلفة لتنظيم أنفسهم وتأسيس منظّماتهم الوطنية الخاصّة بهم، فجرى في العام (1957) تأسيس (حركة التحرير الوطني الفلسطيني)، المعروفة اختصارًا بـ(فتح)، في الكويت على يد عدد من الناشطين الفلسطينيين الذين كانوا يعيشون أو يعملون هناك، ومنهم: ياسر عرفات، وخليل الوزير، وصلاح خلف، وفاروق القدّومي، وغيرهم[1]. وقدّمت (فتح) نفسها على أنّها حركة وطنية فلسطينية تركّز على المشكلة الفلسطينية وحلّها، حتّى وإن كانت لا تدير ظهرها للبعد القومي العربي، وتطالب على نحو قاطع بأن يبذل العالم العربي جهودًا أكثر ممّا بذله في السابق لتحرير الأرض المحتلّة وتوفير الدعم المالي والعسكري للشعب الفلسطيني من أجل التغلّب على مشكلاته (Abd el-Rahman 1987, 39-40).

وفي الوقت نفسه تقريبًا، أو ربّما قبل تأسيس (فتح) ببضعة أعوام، قام عدد من مؤسّسيها بإنشاء تنظيم للطلبة الفلسطينيين الذين يدرسون في القاهرة، وعُرِف باسم (الاتّحاد العام

(1) يصّر عدد من المراجع على أنّ جذور حركة (فتح) تعود إلى أوائل الخمسينيات، ولكنّ بقاءها خامدةً حتّى العام (1957) يجعل هذا التاريخ أفضل من غيره في تأشير نقطة انطلاق نشاطاتها.

لطلبة فلسطين)؛ واحتوى الاتّحاد لجانًا من الطلبة الذين يدرسون في القاهرة ودمشق وبيروت والإسكندرية، وأعلن نفسه ممثّلًا لكلّ الطلبة الفلسطينيين، ووضع لنفسه أهدافًا سياسية، بالإضافة لتقديم العون للطلبة والخرّيجين الفلسطينيين (Abd el-Rahman 1987, 40-44). وانتُخِب ياسر عرفات أوّل رئيس لهذا الاتّحاد، بعد أن كان قد أكمل دراسته للهندسة المدنية في القاهرة في وقت مقارب لذلك الحين.

وكانت هنالك مبادرات أخرى إلى جانب تأسيس (فتح) و(الاتّحاد)، من أمثال تأسيس (فوج التحرير الوطني)، وتأسيس الفلسطينيين في غزّة لـ(الاتّحاد القومي العربي الفلسطيني) الذي نشط تحت رقابة مصرية وثيقة باعتباره ممثّلًا للفلسطينيين في قطاع غزّة (Abd el-Rahman 1987, 44-46).

منظّمة التحرير الفلسطينية، وياسر عرفات، وبناء المؤسّسات في الشتات

بلغت عملية مأسسة الحركة الوطنية الفلسطينية وتمتينها واستقلالها عن وصاية الدول العربية ذروتها عند إنشاء منظّمة التحرير الفلسطينية (PLO)، إذ أُنشِئت هذه المنظّمة نتيجة لمبادرة اتّخذتها القمّة الأولى للجامعة العربية في (كانون الثاني/يناير 1964)، والتي أوكلت أحمد الشقيري، ممثّل فلسطين، بتأسيس «كيان فلسطيني» يمثّل اللاجئين الفلسطينيين؛ وقد لاقت الفكرة دعمًا متحمّسًا من بعض البلدان العربية (كمصر وسوريا) بينما عارضتها بلدان أخرى (كالأردن). لكنّ الشقيري تلقّف الكرة وأسرع بها، ولم تمض سوى أشهر قلائل حتّى عقد (المؤتمر الفلسطيني الأوّل) في (مايس/مايو 1964)، والذي حلّ نفسه كي يتحوّل إلى (المجلس الوطني الفلسطيني). وقد حضر المؤتمر ممثّلون لجميع الفلسطينيين، باستثناء من كان يقطن منهم في إسرائيل، وكان يمثّل عمليًّا الشعب الفلسطيني بأكمله، وصادق هؤلاء على النصّ الأصلي لـ(الميثاق الوطني الفلسطيني)، وانتخبوا أحمد الشقيري رئيسًا للجنة الوطنية في منظّمة التحرير الفلسطينية (Abd el-Rahman 1987, 63-82).

وكانت نتيجة حرب (حزيران/يونيو 1967) حافزًا لبلورة الحركة الوطنية الفلسطينية واستقلالها كخطوة مدروسة نحو تأسيس كيان وطني فلسطيني؛ وبالخصوص: أدّت الحرب إلى ضعف كبير في نظرة الشعوب العربية، ولا سيّما الفلسطينيين، إلى أنظمتها التي شدّدت على رعايتها لهدف تحرير فلسطين؛ وكان هنالك في الوقت نفسه تعاظُمٌ للثقة بمنظّمات

الفدائيين ودعمها، والتي كانت تؤيّد الكفاح المسلّح وحرب التحرير الشاملة ضدّ إسرائيل، ولا سيّما بين الفلسطينيين الذين سقطوا تحت الاحتلال الإسرائيلي بسبب الحرب.

وكان من النتائج الكبرى لهذا التغيّر في مكانة المنظّمات الفدائية: الطعن في السيطرة الانفرادية لأحمد الشقيري على منظّمة التحرير الفلسطينية ومؤسّساتها، والترويج لحركة (فتح). وكان لهذه التغيّرات تأثيرات على مستقبل الحركة الوطنية الفلسطينية، إذ تعرّض أحمد الشقيري وقيادته إلى حملة شنّها عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية في منظّمة التحرير الفلسطينية، ومنظّمات الفدائيين من أمثال (فتح) والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (تأسّست في تشرين الثاني/نوفمبر 1967 باندماج فصائل: أبطال العودة، وجبهة التحرير الفلسطينية، والقوميين العرب)، وعدد من الشخصيات الفلسطينية والعربية. وأُجبِر الشقيري في (كانون الأوّل/ديسمبر 1967) على تقديم استقالته من رئاسة منظّمة التحرير الفلسطينية ومقعد فلسطين في الجامعة العربية. وبعد استقالته تسلّمت لجنة رباعية يترأّسها يحيى حمّودة مهمّات الرئاسة المؤقّتة لمنظّمة التحرير الفلسطينية (Abd el-Rahman 1987, 93-101).

وفي أثناء رئاسة حمّودة بُذِلت محاولات ناجحة لتقريب منظّمات الفدائيين من منظّمة التحرير الفلسطينية؛ فقبل حمّودة وقيادة منظّمة التحرير الفلسطينية مطالب (فتح) والجبهة الشعبية بإجراء تغييرات في تركيبة المجلس الوطني الفلسطيني، فأصبحت دورته الرابعة التي انعقدت في القاهرة في (تمّوز/يوليو 1968) منتدًى توزّعت مقاعده بين المنظّمات المختلفة وحلفائها من الشعب الفلسطيني.

وتمخّضت الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني في (شباط/فبراير 1969) عن تغييرات مهمّة في استقلالية منظّمة التحرير الفلسطينية عن الحكّام العرب. ووافق المجتمعون على تغييرات في الميثاق الفلسطيني من أجل التشديد على خصوصية الشعب الفلسطيني باعتباره «جزءًا من الأمّة العربية». وأنتجت الدورة الرابعة تغييرًا مهمًّا باختيارها لياسر عرفات، المتحدّث باسم (فتح)، رئيسًا للجنة التنفيذية في منظّمة التحرير الفلسطينية، وكانت هذه الخطوة الأولى في عملية بعيدة المدى حازت فيها (فتح) وعرفات السيطرة على منظّمة التحرير الفلسطينية سياسيًا وأيديولوجيًا وبنيويًا، وأدّت إلى التشديد على خصوصية واستقلالية منظّمة التحرير الفلسطينية و«الثورة الفلسطينية» كما تفهمها حركة (فتح) باعتبارها المنظّمة الرئيسية منذ ذلك الحين. وانتقت منظّمة التحرير الفلسطينية، بقيادة عرفات، خطواتها بحذر في التعامل مع الأنظمة العربية، وتدبّرت أمر المحافظة على وضع مستقلّ نسبيًا، على الرغم

من حرب (شدّ الحبال) التي شنّها الحكّام العرب ضدّها، وذلك وفقًا لمعادلة أخذت بالحسبان ظروف الفلسطينيين ومصالحهم كما فهمها عرفات وجماعته (al-Sharif 1995).

واستمرّ عرفات باستغلال الصعوبات التي صاحبت مهمّة قيادة حملة تحرير وطنية لإحكام قبضته على منظّمة التحرير الفلسطينية بشكل كامل، بما فيها من هيئات ومنظّمات رأى فيها تهديدًا لموقعه المهيمن ضمن المنظّمة.

وهكذا بسط عرفات هيمنته على حركة (فتح) ومنظّمة التحرير الفلسطينية ومؤسّساتها. وشملت هذه الهيمنة المجالات السياسية والمالية والعلاقات العامّة والتنظيمية؛ وخلال حوالي أربعين عامًا (1968-2004) كان عرفات هو الشخص الوحيد القادر على التوحيد واتّخاذ القرارات والقيادة، ووصل هذا الأمر إلى نقطة يمكن القول فيها بأنّ تطوّر المشكلة الفلسطينية كان في حقيقته يعبّر عن طريقة عرفات في اتّخاذ القرار (Qasim 1998; Abd el-Rahman 1987; Cobban 1984)، وأنّ حياته كانت استمرارًا مباشرًا للقرارات التي اتّخذها باسم شعبه. وكانت نقطة ضعف عرفات هي المصدر الرئيسي لقوّته أيضًا، وهي اعتقاده بأنّه لا أحد غيره يستطيع تحقيق طموحات الشعب الفلسطيني (Aburish 1998).

ولقد وظّف عرفات خلال عقود الكثير من الوسائل للتأثير على جوانب متنوّعة من المشكلة الفلسطينية؛ فبالإضافة لإمكانياته القيادية، عيّن أفرادًا موالين له في المناصب العليا، فتمكّن بهذه الطريقة من جعل مؤسّسات منظّمة التحرير الفلسطينية تتّخذ القرارات التي يفضّلها هو.

وليس هنالك سوى القليل من الكتابات التي تناولت مراحل اكتساب عرفات للسلطة على مؤسّسات منظّمة التحرير الفلسطينية أو حول الديمقراطية في هذه المؤسّسات؛ وأكثر الشهادات موثوقية حول السياسة الداخلية لعرفات جاءتنا من أشخاص عملوا معه أو انضمّوا إلى مؤسّسات منظّمة التحرير الفلسطينية ثمّ سرعان ما استقالوا عن العمل في مرحلة لاحقة (Ghanem 2001).

واستطاع عرفات، لقوّة شخصيته وإصراره وقوّته، أن يتّخذ القرارات ويدير شؤون منظّمة التحرير الفلسطينية لوحده، حتّى وصل إلى حدّ التعرّض للاتّهام بأنّه لا يحترم آراء عموم الفلسطينيين، والمنظّمة نفسها، وحتّى أقرب زملائه إليه، وأنّه لم يكن يشركهم في مسؤولية اتّخاذ القرار، حتّى وإن كان ذلك مراعاةً للشكليات. ومن أمثلة عدم الاحترام هذا: إطلاقه

تسمية «بضعة أولاد» على أعضاء الوفد الفلسطيني إلى مؤتمر مدريد (Nofal 1995)، ورفضه لشكاوى فيصل الحسيني وحنان عشراوي وحيدر عبد الشافي، موفديه إلى مؤتمر واشنطن، من طريقته في التعامل معهم (Aburish 1998, 323).

ومن الأمثلة التي تؤكّد على سلوك عرفات: الملاحظات التي أدلى بها حيدر عبد الشافي، رئيس الوفد الفلسطيني إلى المفاوضات في مدريد، والتي أشار فيها إلى عناد عرفات في إصراره على اتّخاذ كلّ القرارات بنفسه (Abu-Bakr 1998, 13)، وأنّه اختار أعضاء الفريق المفاوض في مؤتمر مدريد دون استشارته (Abu-Bakr 1998, 10). ومن جهة أخرى، أُجرِيت المحادثات السرّية في أوسلو على يد عرفات وسيطرته المباشرة، بعيدًا عن علم اللجنة التنفيذية لمنظّمة التحرير الفلسطينية والفريق المفاوض في واشنطن.

وفي العام (1994) كتب خالد الحسن، وهو عضو في اللجنة المركزية لـ(فتح)، وأحد الذين كان عرفات يأتمنهم على أسراره، كتابًا عنوانه (لكيلا تكون القيادة استبدادًا)، وأشار فيه بحكم خبرته إلى مشكلات في قيادة المنظّمة كانت تسير بها نحو الدكتاتورية واتّخاذ القرار دون استشارة. وكان الحسن (توفّي 1995) يحاول بذلك أن يقدّم التماسًا أخيرًا باعتماد منهج القيادة الجماعية في الحلبة الفلسطينية، عوضًا عن دكتاتورية الشخص الواحد (al-Hassan n.d.).

ويورد المطّلعون على حقائق الأمور مثالًا آخر للسيطرة الحصرية لعرفات على عملية اتّخاذ القرار، وهو: رفضه تعيين نائب له في أيٍّ من المنظّمات التي ترأّسها: لا كرئيس للجنة التنفيذية، ولا كقائد أعلى لقوّات الثورة، ولا كرئيس لدولة فلسطين، ولا كرئيس للسلطة الوطنية الفلسطينية، ولا كرئيس للجنة المركزية في (فتح)؛ بل إنّه رفض تسمية نائب له حتّى عندما كانت هنالك حاجة فعلية لذلك بعد أن تحطّمت طائرته في الصحراء الليبية في العام (1992) وفُقِد أثره لساعات (Sayegh 1993, 121).

المجتمع المدني، والمؤسّسة السياسية، والقيادة في الضفّة الغربية وقطاع غزّة (1967-1993)

تشكّلت في أوائل الستّينيات الماضية، وقبل الاحتلال الإسرائيلي للضفّة الغربية وقطاع غزّة، الكثير من الجمعيات الفلسطينية، وكان لكلٍّ منها عدد من الفروع. ومن هذه الجمعيات: الاتّحاد العام لعمّال فلسطين، والاتّحاد العام لطلبة فلسطين، والاتّحاد العام للمرأة الفلسطينية،

واتّحاد الكتّاب والصحفيين، ونقابات المهندسين والأطبّاء ونقابات لمهن أخرى. وانتقلت هذه المنظّمات بعد العام (1967) إلى القاهرة وبيروت وغيرها، ولم تعد للعمل العلني في الضفّة الغربية وقطاع غزّة المحتلَّين.

وخلال الاحتلال الإسرائيلي للضفّة الغربية وقطاع غزّة (بدأ في العام 1967) نشطت الكثير من المؤسّسات الفلسطينية في حقول عدّة، بما فيها: المجالات المجتمعية والسياسية والصحافية والمحلّية. وعلى الرغم من التناقض بين الاحتلال وبين نشاط هذه المؤسّسات ونفوذها، فإنّ الكثير منها استمرّ بالعمل في صفوف الشعب الفلسطيني، سواء ما تأسّس منها قبل الاحتلال وما تأسّس منها في ظلّه. وبرزت صعوبات في وجه أكثر هذه المؤسّسات، فكان لها خصائص فريدة بسبب العمل في ظلّ الاحتلال: فمع أنّ نشاط معظم هذه المؤسّسات كان يتّجه نحو التشديد على العمل السياسي، فإنّ صلاتها التاريخية والعملية مع الحركة الوطنية الفلسطينية لم تنقطع. ونتيجةً لذلك، ظهر تنسيق وتعاون مهني وسياسي بين المؤسّسات الوطنية في الضفّة الغربية وقطاع غزّة وبين الاتّحادات الشعبية المنضوية في منظّمة التحرير الفلسطينية. وتعرّض بعض المؤسّسات (ما تأسّس منها قبل العام 1967) إلى إشراف قضائي ومالي وإداري على يد كلٍّ من الإدارة المدنية الإسرائيلية والحكومة الأردنية، أمّا ما تأسّس منها بعد العام (1967) فكانت تراقبه السلطة المدنية الإسرائيلية وحسب (Abd el-Hadi 1994, 14-15).

ونتج واقع مزدوج عن الطبيعة المسيّسة للمؤسّسات الفلسطينية في الضفّة الغربية وقطاع غزّة المحتلَّتين، فمن جهة: سعت هذه المؤسّسات إلى إظهار ولائها لمنظّمة التحرير الفلسطينية بسبب حاجتها إلى التعبير عن حسّها الوطني وضمان استمرار ما تقدّمه منظّمة التحرير الفلسطينية من دعم معنوي واقتصادي؛ ومن جهة أخرى: كانت هذه المؤسّسات عرضةً لضوابط الحكم العسكري وتسعى إلى عدم اختلال التوازن الدقيق بين أهدافها الأصلية وبين الأوامر العسكرية الإسرائيلية. وفي هذا الوضع وجدت الجمعيات الخيرية واللاربحية، ورؤساء الجمعيات المهنية، ورؤساء تحرير الصحف، ورؤساء البلديات أنفسهم معرّضين لقيود فرضتها إسرائيل، وتتفاوت من الإقامة الإجبارية ومنع التجوّل إلى الإبعاد والاعتقال (Aronson 1987, 239). ويعتقد بعض المحلّلين أن تدخّل الفصائل الوطنية منع هذه المؤسّسات من تأدية وظيفتها المبتغاة، وذلك لأنّ المؤسّسات الفلسطينية في الضفّة الغربية وقطاع غزّة كانت تعمل كأجنحة لفصائل متنوّعة وتخفي غايات سياسية خلف أهدافها المعلَنة، ممّا جعلها أقلّ إصرارًا على أداء مهمّتها الأصلية (Abu-Amr 1995, 68).

وكانت هنالك بعد الاحتلال الإسرائيلي محاولات لإنشاء مراكز للكفاح ضدّ الحكم الإسرائيلي، يمكن فيها للجماعات والأفراد أن تقاوم النظام العسكري الجديد؛ وكانت (لجنة التوجيه الوطني) جماعة شبه-سرّية في القدس تضمّ ممثّلين عن: الحزب الشيوعي، والحركة القومية العربية، ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى، وبعض الأعيان، وموظّفي الأوقاف الذين استمرّوا بالتبعية لوزارة الأوقاف الأردنية. وأُنشِئت لجان تحت حماية (لجنة التوجيه الوطني) الذين كان أعضاؤها يميلون إلى التوجّه المحافظي. ودعا البيان السياسي للجنة إلى عودة الضفّة الغربية وقطاع غزّة إلى الأردن وتطبيق القرار (242) الصادر عن مجلس الأمن. أمّا الجانب الإسرائيلي فقد تبنّى سياسة المضايقة والاعتقالات تجاه أعضاء اللجنة، ثمّ اتّبع سياسة الإبعاد في النهاية؛ فحلّت نهاية نشاطات اللجنة بإبعاد رئيسها الشيخ عبد الحميد الصائح، والذي كان يشغل أيضًا منصب رئيس المجلس الإسلامي الأعلى (al-Budiri 1995, 43).

وأُطلِقت الجبهة الوطنية الفلسطينية رسميًا في أواخر العام (1973)؛ وعلى الرغم من أنّ قاعدتها تكوّنت من الحزب الشيوعي، فإنّها ضمّت ممثّلين عن: حركة (فتح)، و(الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين)، وبعض الشخصيات المستقلّة ورؤساء البلديات، بالإضافة إلى ممثّلين للنقابات العمّالية والمهنية والمنظّمات النسائية؛ وفضّلت (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) أن تبقى خارج هذا التجمّع. وكانت هذه هي المرّة الأولى منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفّة الغربية وقطاع غزّة التي يقوم فيها الفلسطينيون بإنشاء تجمّع لقيادة سياسية ينظرون إليها باعتبارها ممثّلا للتيارات السائدة في الضفّة الغربية وقطاع غزّة المحتلَّين (al-Budiri 1995, 58).

ركّز بيان الجبهة الوطنية على: مقاومة الاحتلال والنضال لتحرير الأرض واستعادة الحقوق الوطنية، والدفاع عن الأراضي ضدّ المصادرة والتهويد، والتصدّي لإجراءات الضمّ الاقتصادي وتدمير المؤسّسات الوطنية وطمس الثقافة والتراث العربي، والدفاع عن المعتقلين في السجون الإسرائيلية، ودعم المنظّمات المجتمعية (al-Budiri 1995, 58-59; Palestinian Encyclopedia, 1. Vol. 2: 27).

حافظت الجبهة الوطنية ومنظّمة التحرير الفلسطينية على العلاقات الودّية بينهما أوّل الأمر؛ وتُرجِمت هذه العلاقات إلى جهود تنسيقية واستشارات متبادلة ولقاءات في دمشق وبيروت. وأعلنت الجبهة الوطنية التزامها بالوضع المركزي لمنظّمة التحرير الفلسطينية، لكنّ علاقاتهما سرعان ما تدهورت في ظلّ تبادل الاتّهامات؛ فعلى سبيل المثال: اتّهمت الجبهة

المنظّمة بأنّها تطمح إلى السيطرة عليها وأنّها كانت تعين إسرائيل بمحاولتها نخر الجبهة من الداخل بينما كانت إسرائيل تنفّذ هجومها على الجبهة بواسطة الاعتقال والإبعاد؛ وأصيبت الجبهة بالشلل بسبب هذا الصراع الداخلي، وحلّ العام (1976) وهي بلا أيّ نشاط يُذكَر (al-Budiri 1995, 59).

وخلال العمر القصير الذي عاشته الجبهة الوطنية كان لها قضيّتان بارزتان، والقضية الأولى هي: إطلاقها لشرارة النقاش السياسي الداخلي، في الضفّة الغربية وقطاع غزّة وضمن منظّمة التحرير الفلسطينية، حول تأسيس دولة فلسطينية مستقلّة في الضفّة الغربية وقطاع غزّة اللتين وقعتا تحت الاحتلال في العام (1967)، ممّا يعني تقديم الدعم لحلّ الدولتين الذي طالما أيّده الشيوعيون. أمّا القضية الثانية، فهي أنّ الجبهة أطلقت تقليد النشاط السياسي العلني، مستفيدةً من هامش الحرّية الضئيل الذي سمحت به سلطات الاحتلال، ولا سيّما النشاط السياسي في القدس، لأنّها لم تولِ أيّ اهتمام بسلطة القانون الإسرائيلي الذي طبّقته قوّات الاحتلال (al-Budiri 1995, 59).

وكانت قيادة (فتح) تعتقد بأنّ فشل الجبهة الوطنية من شأنه أن يضمن تأسيس حركة أكثر مرونة في الضفّة الغربية وقطاع غزّة المحتلَّين؛ لكنّ نتائج الانتخابات البلدية في العام (1972) لم تدعم موقف منظّمة التحرير الفلسطينية بل جاءت أقرب إلى اليسار الفلسطيني منها إلى حركة (فتح).

وفي أواخر السبعينيات كان رؤساء البلديات يشكّلون القيادة السياسية في الضفّة الغربية وقطاع غزّة المحتلَّين؛ وأشهرهم: بسّام الشكعة، وكريم خلف، وإبراهيم الطويل، وفهد قواسمة، ومحمّد ملحم. واعترف مناحم ملسون، رئيس الإدارة المدنية الإسرائيلية في أواخر السبعينيات، بأنّ رؤساء البلديات حوّلوا البلديات إلى مراكز للسلطة السياسية. وتمكّن هؤلاء بهذه الطريقة من الانتقال من كونهم عاملًا يتحكّم بالشارع وحسب ليصبحوا القيادة السياسية المنظّمة الرئيسية؛ فتحوّلوا بذلك إلى الرموز الكبرى للصمود الفلسطيني في أعين الفلسطينيين أنفسهم، وشكّلوا نوعًا من أنواع التحالفات السياسي والقيادة الجماعية، وظهرت قوّتهم عندما أرسل واحد وعشرون رئيس بلدية استقالاتهم احتجاجًا على اتّخاذ قرار إبعاد بسّام الشكعة (رئيس بلدية نابلس) فأجبروا الإسرائيليين على إلغاء القرار. وظهر هذا التضامن مرّة أخرى عندما أعلنت أربع وعشرون بلدية الإضراب مساهمةً منهما في مقاطعة عامة للإدارة المدنية الإسرائيلية (Aronson 1987, 182-308).

وبعد توقيع اتّفاقية كامپ-ديڤيد بين إسرائيل ومصر في العام (1979)، بدأ الفلسطينيون في الضفّة الغربية وقطاع غزّة المحتلَّين بالعمل لإعداد بنية تنظيمية جديدة؛ وفي (أكتوبر 1978) انعقد مؤتمر في القدس بمشاركة ممثّلين عن البلديات والنقابات العمّالية والمهنية والمؤسّسات الوطنية. وعلى الرغم من طلب قيادة منظّمة التحرير الفلسطينية بتأجيل المؤتمر، فإنّ المؤتمر أصدر بيانًا أدان فكرة الحكم الذاتي وتوافقات كامپ ديڤيد. وفي وقت لاحق أنشِئت (لجنة التوجيه الوطني) الثانية، والتي ركّزت على النشاط العملي خلافًا لما كانت عليه (الجبهة الوطنية). وتكوّنت هذه اللجنة من شخصيات من الضفّة الغربية وقطاع غزّة، بمن فيهم: رؤساء البلديات، وممثّلون عن النقابات العمّالية والمهنية، والجامعات والمنظّمات النسائية والطلّابية. وقد نجحت اللجنة في عملها، ثمّ حُظِرت في (11 آذار/مارس 1982) وأُعفِي رؤساء البلديات الوطنيون من مناصبهم (al-Budiri 1995, 58-59). وفي كلتا الحالتين، فإنّ سكّان الضفّة الغربية وقطاع غزّة المحتلَّين عندما كانوا يرون بأنّ من المناسب تأسيس إطار عمل سياسي وتنظيمي (الجبهة الوطنية، ولجنة التوجيه الوطني) فإنّهم كانوا يجدون أنفسهم وهم يتّخذون مواقف تتعارض أحيانًا مع مواقف منظّمة التحرير الفلسطينية. وفي كلتا الهيأتين كان للشيوعيين واليسار وجود أبرز ممّا كان لحركة (فتح)، وكان يُنظر إليهما على أنّهما تتمتّعان بالشرعية على الرغم من عدم صدورهما عن انتخابات رسمية، لأنهما كان يُنظَر إليهما على أنّهما ثمرة لشراكة سياسية مع قاعدة شعبية عريضة، وأنّهما يعبّران عن إجراءات ديمقراطية أكيدة.

لكنّ هذا الوضع تغيّر جذريًا في الثمانينيات لأنّ منظّمة التحرير الفلسطينية، ولا سيّما حركة (فتح)، بدأت بعد إجبارها على الخروج من بيروت في العام (1982) بنقل مركز الصراع إلى الضفّة الغربية وقطاع غزّة المحتلَّين. وتمّ الترويج لهذه العملية بأموال وفيرة خُصِّصت لهذه الغاية ولتحشيد القادة والكوادر من قطاعات مختلفة، ولا سيّما الجامعات؛ فبدأت هيمنة حركة (فتح) على «الشارع الفلسطيني» وانخفاض قوّة اليسار الشيوعي، ولا سيّما بعد صعود الإسلاميين.

وفي (كانون الأوّل/ديسمبر 1987)، وقبل اندلاع الانتفاضة، كانت حركة (فتح) تنشط من خلال المؤسّسات العامّة والجامعات والمنظّمات النسائية والمراكز البحثية والصحف، وكانت التنظيمات الإسلامية تتركّز في الجامعات والمساجد والجمعيات الخيرية، أمّا اليسار الفلسطيني فكان نشاطه في منظّمات المجتمع المدني والمنظّمات النسائية والجامعات.

وبعد أن اشتدّ أوار الانتفاضة في أوائل العام (1988) وبعد تأسيس حركة (حماس)، دخلت خريطة التنظيمات الفلسطينية مرحلة جديدة ألقت بتأثير كبير على منظّمات المجتمع المدني؛ واستمرّت هذه المرحلة حتّى العام (1993) حين بدأت عملية السلام.

تأسيس (السلطة الوطنية الفلسطينية): عندما اصطدم الخارج والداخل

مهّد الاعتراف المتبادل و(إعلان المبادئ) الطريق لمفاوضات بين إسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينية، ونتج عن ذلك اتّفاقية انتقالية جرى توقيعها في القاهرة في (مايس/مايو 1994)، وتأسّست بموجبها (السلطة الوطنية الفلسطينية) في قطاع غزّة وأريحا، كخطوة أولى نحو اتّفاقية سلام شاملة تقوم على قراري مجلس الأمن (242، 383). وتشكّلت السلطة الفلسطينية في (مايس/مايو - حزيران/يونيو 1994)، وأصبحت واقعًا قائمًا بوصول عرفات من تونس إلى غزّة في (1 تمّوز/ يوليو 1994).

وكانت منظّمة التحرير الفلسطينية تنظر إلى الاتّفاقية على أنّها جاءت في منعطف تاريخي عسير: إذ كان الفلسطينيون في الضفّة الغربية وقطاع غزّة قد بدأت تظهر عليهم أمارات الإجهاد بسبب الانتفاضة؛ ولم تكن محادثات واشنطن تنتج أيّ إنجاز مهمّ في هذا المجال، بل إنّها أخرجت (إلى حدٍّ ما) قيادة منظّمة التحرير الفلسطينية من بؤرة عملية صناعة القرار؛ ويضاف إلى ما سبق انهيار الكتلة الشيوعية التي لم تكفّ عن دعم الموقف الفلسطيني ضدّ إسرائيل؛ ناهيك عن حالة الاضطراب التي عمّت العالم العربي بعد حرب الخليج. وعلاوةً على كلّ ما سبق، كانت منظّمة التحرير الفلسطينية وفلسطينيو المنطقة قد خسروا دعم دول الخليج، بسبب دعم عرفات للعراق خلال حرب الخليج، فنشأت عن ذلك أزمة مالية أجبرت منظّمة التحرير على إغلاق الكثير من بعثاتها حول العالم.

أمّا في الضفّة الغربية وقطاع غزّة فبدأت تظهر قيادة محلّية قوية أبدت ميلًا إلى التشديد على استقلالها عن قيادة منظّمة التحرير الفلسطينية في الشتات. ولم تخفت حدّة النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الضفّة الغربية وقطاع غزّة وسياسة العقاب الجماعي للمدنيين الفلسطينيين؛ إذ كانت الاتّفاقية في حقيقتها إجراءً ضروريًا لإنقاذ قيادة منظّمة التحرير الفلسطينية من التوقّف المفاجئ لقيادتها التاريخية، وكانت بذلك تعبيرًا عن محنتها ورغبتها بالنجاة بأيّ ثمن تقريبًا. ولم يكن الفلسطينيون الذين عادوا مع عرفات من المنفى قد استعدّوا للانتقال إلى الضفّة الغربية وقطاع غزّة، وجرت عملية إنشاء السلطة الفلسطينية

(كما نصّت عليها البنود العامّة للاتّفاقية الانتقالية بين إسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينية) على نحو غير منظّم وتضمّنت بشكل رئيسي قرارات ارتجالية من عرفات؛ وجرت عملية إعادة إنتاج جزئية ومتسرّعة للترتيبات الإدارية التي تطوّرت في منظّمة التحرير قبل إنشاء السلطة كي تُطبَّق في الضفّة الغربية وقطاع غزّة. وجاءت السلطة أيضًا وهي تعتمد، بشكل غير متعمّد، آليات أعدّتها إسرائيل قبل تأسيس السلطة وبعده، بالإضافة إلى آليات أخرى كانت وليدة لحظتها ودون التفكير بها مليًّا. وكانت الحصيلة هي الفوضى والتكرار والغياب الواضح للوضوح في مجالات المسؤولية والإدارة؛ ممّا خلق فجوة بين الاتّفاقيات الرسمية وما جرى تطبيقه على الأرض فيما يخصّ نوع النظام المطبَّق في عمل السلطة.

أنتجت الخطوات التي اتّخذتها القيادة الفلسطينية منذ تأسيس (السلطة الوطنية الفلسطينية) «ديمقراطية جزئية» تميّزها التناقضات؛ فمن جهة: جرى البدء بعمليات تشهد بوجود قدر أكبر من الديمقراطية في الحركة الوطنية الفلسطينية وفي منظّمة التحرير الفلسطينية، ولكن كان هنالك من جهة ثانية: عمليات لتخفيض مستوى الديمقراطية وتقييد حرية الفلسطينيين بالتعبير والتنقّل والتنظيم، بالإضافة إلى محاولة إخضاعهم للسيطرة الحصرية لعرفات، ومن جوانب هذا المسعى: نيّة عرفات بعرقلة ظهور أيّة قيادة بديلة في الضفّة الغربية وقطاع غزّة (Ghanem 2001).

وتقدّم إجراءات عرفات ومنظومته في السيطرة تفسيرًا للوضع الراهن للحركة الوطنية الفلسطينية، سواء ضمن حركة (فتح) أو خارجها. وفي الخصوص، إنّ منظومة عرفات هذه تعدّ العامل الأوّل في تحمّل المسؤولية عن الفساد الذي حدث في (السلطة الوطنية الفلسطينية) إبّان الأعوام القليلة الأولى من حكم عرفات، والدعوات الداخلية والخارجية لإصلاح بنية (السلطة) والمنظومة السياسية (Ghanem and Khayed 2003).

حركة (حماس) باعتبارها تحدّيًا سياسيًا لهيمنة حركة (فتح)

بالتوازي مع هيمنة عرفات وحركة (فتح) على السياسة الفلسطينية منذ ستّينيات القرن الماضي، وما تلا ذلك من صعود للإسلام السياسي كتنظيم سياسي يتحدّى النمط العلماني للسياسة في العالم العربي، ظهرت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) باعتبارها المعارض الفلسطيني الرئيسي لحركة (فتح) خلال المراحل الأولى من الانتفاضة الفلسطينية الأولى ضدّ الاحتلال الإسرائيلي، والتي اندلعت في (كانون الأوّل/ديسمبر 1987).

وجاء اسم الحركة من تجميع الأحرف الأولى للاسم الكامل لها (حركة المقاومة الإسلامية)؛ وهو تنظيم يستمدّ جذوره من تنظيم إسلاموي آخر هو (الإخوان المسلمون). وعلى الرغم من أنّ (الإخوان) تنظيم مصري في الأصل، فإنّ له فروعًا في كلّ أنحاء العالم العربي (Abu-Amr 1994)؛ وقد كان مؤسّس حماس، الشيخ أحمد ياسين، جزءًا من الفرع غير الناشط لهذا التنظيم في الضفّة الغربية وقطاع غزّة المحتلَّين، وأنشأ (المجمّع الإسلامي) في العام (1973) «لتنسيق الأنشطة السياسية لتنظيم (الإخوان المسلمون) في غزّة»، وبعد بداية الانتفاضة الأولى في العام (1987) أنشأ حركة (حماس) من فرع غزّة لتنظيم (الإخوان) (Baumgarten 2005, 25-48). وعندما أصدرت حركة (حماس) بيانها الأوّل بشأن الانتفاضة في (كانون الأوّل/ديسمبر 1987) لم تكن قبل ذلك سوى حركة دينية ومجتمعية، ليس لها أيّ منبر سياسي؛ ثم سعت جاهدةً إلى أن تكون قوّة موجّهة للانتفاضة، كما هو حال منظّمة التحرير الفلسطينية.

احتلّت حركة (حماس) صدارة المشهد، باعتبارها المعارض الرئيسي لاتّفاقية أوسلو بين إسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينية؛ وقد نصّ ميثاق الحركة على أنّها تعارض عملية السلام بأكملها. وقد تمكّنت إسرائيل في (آذار/مارس 2004) من اغتيال مؤسّس حماس، الشيخ أحمد ياسين، بضربة صاروخية تلت محاولة فاشلة في (أيلول/سبتمبر 2003)؛ ولم يمض على هذه الحادثة إلّا أقلّ من شهر حتّى اغتالت في (17 نيسان/أبريل) خَلَفه عبد العزيز الرنتيسي. لكنّ الحركة استطاعت البقاء على الرغم من فقدانها المفاجئ لزعيمين، وبدأت في العامين (2004، 2005) المشاركة في العملية الانتخابية، فخاضت الانتخابات البلدية في هذين العامين، وحقّقت نتائج قوية في غزّة؛ لكنّ مشاركتها في الانتخابات المحلّية لم تمنعها من مقاطعة الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت في (25 كانون الثاني/يناير 2006)، وترافقت هذه المقاطعة مع إعلان الحركة لاستعدادها بالانضمام إلى منظّمة التحرير الفلسطينية ومؤسّساتها المتنوّعة في إطار حوار وطني يهدف إلى ترتيب أوضاع البيت الفلسطيني. وقد كانت هذه التطوّرات علامةً على أنّ (حماس) ستصبح جزءًا من القيادة الفلسطينية في مرحلة ما بعد عرفات، وذلك من خلال المشاركة في المجلس التشريعي الفلسطيني والحكومة الفلسطينية، فتتخلّى بذلك عن موقفها الأوّلي.

وقد برّرت أدبيّات حركة (حماس) موقفها المقاطع لانتخابات العام (1996)، بأنها اعتبرت هذه الانتخابات على صلة وثيقة باتّفاقية أوسلو التي رفضتها الحركة بصورة قطعية، ممّا يجعل المشاركة في هذه الانتخابات بمثابة تأييد لعملية السلام واتّفاقية أوسلو، ولذلك فإنّ

المقاطعة مبرّرة. لكنّ الحركة اعتقدت في العام (2000) بأنّ الانتفاضة حطّمت عملية السلام، وجعلت اتّفاقية أوسلو وغيرها من الاتّفاقات السياسية الأخرى أمرًا عفا عليه الزمن، ولكن دون أن يعبّر أيٌّ من أطراف عملية السلام عن هذا الأمر بصراحة؛ وبناءً عليه، فإنّ سياق الأحداث هذا لم يجعل من مشاركة حركة (حماس) في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في العام (2006) تعريضًا للحركة إلى المخاطر السياسية المذكورة فيما سبق، ولم يكن يعني تخلّيًا للحركة عن مبادئها.

وذهبت حركة (حماس) إلى ما هو أبعد من ذلك عندما أعلنت أنّه لا بدّ من إجراء الانتخابات كي تضع نهاية للاستبداد الذي كان يميّز عملية صناعة القرار فيما سبق، وكان ذلك يعني نهاية احتكار حركة (فتح) لقيادة الشعب الفلسطيني؛ بل إنّ اندلاع انتفاضة الأقصى في العام (2000) وما تلاها من تحوّل في توازن القوى الداخلي، بالإضافة إلى ازدياد شعبية حركة (حماس) على حساب حركة (فتح)، جعل حركة (حماس) تقرّر بأنّ الوقت قد حان لمشاركتها في قيادة الشعب الفلسطيني.

وسعت (حماس) أيضًا إلى: «ترتيب أوضاع البيت الفلسطيني»، وتفعيل الحياة السياسية لفلسطينيي الشتات، وإجراء إصلاحات في منظّمة التحرير الفلسطينية، وإنهاء احتكارها لشؤون الفلسطينيين في الشتات. وعلى الرغم من الاتّفاق الذي جرى التوصّل إليه في القاهرة لتسريع إجراءات السماح لحركة (حماس) بالانضمام إلى منظّمة التحرير، فإنّ الخطوات التي تمّت على هذا المسار لم تكن كافية، ونتج عنها تشكيك حركة (حماس) بجدّية حركة (فتح) ونوايا محمود عبّاس (أبو مازن) في هذا الشأن.

وقد أدّى انتصار حركة (حماس) في انتخابات العام (2006) إلى صراع على السلطة مع حركة (فتح) بقيادة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عبّاس؛ وفي (حزيران/يونيو 2007) تحوّل التنافس بين الحركتين إلى صراع مسلّح، فاندلع القتال بين مقاتليهما، وهزم مقاتلو (حماس) القوّات الأمنية الموالية لفتح، وأخرجوهم من قطاع غزّة كلّيًا، وسيطروا عليه بالكامل (Baumgarten 2005, 25-48). وردّ الرئيس عبّاس على ذلك بعزل إسماعيل هنيّة من رئاسة الوزراء والاستعاضة عنه بسلام فيّاض، وذلك في حركة تجاهلها المجلس التشريعي الذي تسيطر عليه حركة (حماس). ونتج عن هذه المواجهة انقسام المناطق الفلسطينية إلى قسمين فعليًا، فأخذت حركة (فتح) تحكم الضفّة الغربية بينما حكمت حركة (حماس) قطاع غزّة. وعلى الرغم من الجهود المصرية لإحداث توافق بين الطرفين، فإنّ المحادثات مُنِيت بالفشل وما

يزال الانقسام موجودًا حتّى يومنا هذا (Baumgarten 2005, 25-48). ولقد بُذِلت في العقد الماضي جهودٌ عدّة للتوفيق في العلاقات بين حركة (حماس) ومنظّمة التحرير الفلسطينية، أي: بين الحكومتين الفلسطينيتين في غزّة ورام الله.

وبغضّ النظر عن تفسير حركة (حماس) لموقفها، فإنّ مشاركتها في الانتخابات المحلّية والتشريعية، بالتوازي مع موقف الجماعات الأخرى، يصدر إشارة واضحةً مفادها: نهاية عقد من احتكار حركة (فتح) لمنظّمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، وبداية تأسيس التعدّدية السياسية في كلّ مستويات القيادة ضمن منظّمة التحرير والمجالس المحلّية.

الخلاصة

هنالك عمليّتان متوازيتان لبناء الدولة شهدتهما الحركة الوطنية الفلسطينية وطالت الشريحة التي كانت المستهدَف الرئيسي لها منذ العام (1967)، أي: فلسطينيي الضفّة الغربية وقطاع غزّة، وهاتان العمليّتان تشكّلان القاعدة الرئيسية للنظام الفلسطيني الذي ظهر في الضفّة الغربية وقطاع غزّة بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في العام (1994). فمن جهة، أحكم ياسر عرفات قبضته على الأجهزة العسكرية والسياسية والاقتصادية والمجتمعية والثقافية لمنظّمة التحرير الفلسطينية، وهو سلوك استمدّه من تجاربه السابقة وطبّقه بعد عودته إلى فلسطين لبناء (دولة فلسطين)؛ ومن جهة أخرى، إنّ المؤسّسات الوطنية والسياسية والمجتمعية والاقتصادية والثقافية التي ظهرت بين الفلسطينيين في الضفّة الغربية وقطاع غزّة كانت تتميّز بعملية متقدّمة للتعدّدية وقبول القواعد الديمقراطية لصنع القرار؛ وهذه الثنائية تقع في صلب أيّ تطوّر في المستقبل يطال عملية المأسسة السياسية للكيان الفلسطيني.

مصادر الفصل الثالث

- Abd al-Jawad, Salah. 1990. The Development of the Palestinian National Struggle from the Beginning of Zionist Settlement until Partition. In *Palestinian Society*, 479–494. Taibe: Center for the Revival of the Palestinian Heritage (Arabic).
- Abd el-Hadi, Ezat. 1994. The Problem of Elections to National Institutions and Calls for Change. In *The National Institutions: The Elections and the Authority*, 14–15. Ramallah: Muatan—The Palestinian Center for Democracy Studies (Arabic).
- Abd el-Rahman, As'ad, ed. 1987. *The PLO: Its Roots, Founding, and Activity*. Beirut: PLO Research Center, 39–40 (Arabic).
- Abu-Amr, Ziad. 1994. *Islamic Fundamentalism in the West Bank and Gaza Strip: Moslem Brotherhood and Islamic Jihad*. Bloomington and Indianapolis, IN: Indiana University Press.
- ———. 1995. *Civil Society and the Transition to Democracy in Palestine*. Ramallah: Muwaten—The Palestinian Center for Democracy Studies (Arabic).
- Abu-Bakr, Tawfik. 1998. *The Process of the Political Settlement, 1977–1994: Dialogues and Testimonies*. Amman: The Center for Strategic Studies in Jenin (Arabic).
- Aburish, Said. 1998. *Arafat: From Defender to Dictator*. London: Bloomsbury, Chaps. 10 and 11.

– al-Budiri, Musa. 1995. Democracy and the Experience of National Liberation: The Palestinian Case. In *Palestinian Democracy: A Position Paper*. Ramallah: Mowaten—The Palestinian Institute for Democracy Studies (Arabic).

– al-Haj, Majid. 1986. Adjustment Patterns of the Arab Internal Refugees in Israel. *International Migration* 24: 651–674.

– ———. 1988. The Arab Internal Refugees in Israel: The Emergence a Minority within the Minority. *Immigration and Minorities* 7: 149–165.

– al-Hassan, Khaled. n.d. *Lest the Leadership Become a Dictatorship: From My Own Experience*. Unpublished (Arabic).

– al-Sharif, Maher. 1995. *In the Wake of the Entity*. Nicosia: The Center for Socialist Studies and Research in the Arab World (Arabic).

– Aronson, Geoffery. 1987. *Creating Facts: Israel, Palestinians, and the West Bank*. Washington, D.C.: Institute for Palestine Studies.

– Baumgarten, Helga. 2005. The Three Faces/Phases of Palestinian Nationalism, 1948–2005. *Journal of Palestine Studies* 34: 25–48.

– Cobban, Helena. 1984. *The Palestinian Liberation Organisation*. Cambridge: Cambridge University Press, Chaps. 1 and 11.

– Ghanem, As'ad. 2001. *The Palestinian Regime: A Partial Democracy*. London: Sussex Academic Press.

– Ghanem, As'ad, and Aziz Khayed. 2003. In the Shadow of the Al-Aqsa Intifada: The Palestinians and Political Reform. *Civil Wars* 6(3) (Autumn): 31–50.

– Khalidi, Rashid. 2006. *The Iron Cage: The Story of the Palestinian Struggle for Statehood*. Boston: Beacon Press.

- Kimmerling, Baruch, and Joel S. Migdal. 1993. *Palestinians: The Making of a People*. Cambridge: Harvard University Press.
- Nofal, Mamdoh. 1995. *The Oslo Stew*. Amman: The Civilian Institution for Publication and Distribution (Arabic).
- *Palestinian Encyclopedia* I. Vol. 2: 27.
- Pappe, Ilan. 2004. *A History of Modern Palestine*. New York: Cambridge University Press.
- Qasim, Abed el-Satar. 1998. *The Road to Defeat*. Privately published (Arabic).
- Sayegh, Yazeed. 1993. *The Palestinian National Movement: Armed Struggle and the Search for Statehood*. Beirut: Institute for Palestinian Studies (in Arabic).

الباب الثاني

المنظومة السياسية والبنية الداخلية للسلطة

الفصل الرابع

تطوّر المنظومة السياسية لإقليم كردستان العراق

گارِث ستانسفيلد[1]

معهد الدراسات العربية والإسلامية، جامعة إكسِتَر (إكسِتَر، المملكة المتّحدة)

مقدّمة

لو كان بإمكان مراقبي المشهد السياسي للشرق الأوسط في الثمانينيات الماضية أن يلقوا نظرة على المستقبل، فيروا أحداث الحين الراهن (نهاية العام 2014)، لأصابتهم مفاجأة عظيمة عند رؤيتهم للكثير من القضايا؛ فبعض هذه القضايا (من أمثال: الوضع بين فلسطين وإسرائيل، أو الكلام المعتاد عن تصاعد التوتّرات بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وبين الولايات المتّحدة الأمريكية) ستظلّ ملتزمة بعدم تجاوز توقّعات المراقب المطّلع، لكن من

(1) گارِث ستانسفيلد
- أستاذ السياسة في الشرق الأوسط، ورئيس كرسي القاسمي لدراسات الخليج العربي، معهد الدراسات العربية والإسلامية، جامعة إكسِتَر (إكسِتَر، المملكة المتّحدة).
- زميل دولي، مركز ولسون (واشنطن العاصمة، الولايات المتّحدة الأمريكية).
- زميل مشارك أوّل، معهد المملكة المتّحدة للشؤون العسكرية (RUSI) (لندن).
- زميل مشارك، مركز جنيف للسياسة الأمنية (GCSP).
- يعمل حاليًا على مشروعه المعنون «الأراضي المتنازع عليها في العراق من منظور مقارن»، والذي يتلقّى التمويل من مجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية (ESRC) (المملكة المتّحدة).
آخر منشوراته:
- العراق.. الشعب، والتاريخ، والسياسة (ط2، 2016).
- عودة إلى المسألة الكردية (بالاشتراك مع محمّد شريف، يصدر قريبًا).

المؤكّد أنّ هنالك قضايا أخرى ستضع خبرة هذا المراقب المطّلع على المحكّ، وربّما يتربّع على رأس قائمة الصدمات: سقوط الكثير من الأنظمة الجمهورية خلال الأعوام الجيّاشة للربيع العربي، بينما تمكّنت الأنظمة الملكية للخليج العربي من البقاء؛ وقد ينصدم هذا المراقب أيضًا من الظهور المفاجئ لتنظيم (الدولة الإسلامية) على امتداد العراق وسوريا، وقد ينصدم أيضًا لأسباب من أهمّها: استخفاف القوى المحلّية بالمبادئ الجوهرية التي تقوم عليها حدود دول الشرق الأوسط، ممّا أدى إلى التشكيك، وللمرّة الأولى خلال قرن كامل، بوجود إطار العمل الساري في الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب العالمية الأولى (Stansfield 2013).

وعلى مقربة شديدة من رأس القائمة نجد بروز الكرد، لا كمجرّد وكلاء تستخدمهم الدول الراسخة (كما حدث في الستّينيات والسبعينيات والثمانينيات)، بل باعتبارهم من الميزات المثبتة والمعترف بها للحياة السياسية في الشرق الأوسط أيضًا. وتتجلّى أوضح تمظهرات هذا الواقع في إقليم كردستان العراق الذي تحكمه قوانين يضعها مجلس تشريعي منتخَب ديمقراطيًا (برلمان إقليم كردستان)، مع إيكال المهمّات التنفيذية إلى (حكومة إقليم كردستان KRG)[1]. وسيندهش المراقب السابق أكثر بكثير عندما يلاحظ أنّ تقدّم الكرد قد أُنجِز باطّلاع ودعم كاملين من المجتمع الدولي والأطراف الفاعلة الرئيسية في المنطقة، وأكثر هذه الأطراف إثارةً للصدمة هي: تركيا، العدوّ اللدود السابق للكُرد.

وهنا قد يبدأ المراقب المصدوم باستعراض الكيفية التي استطاع بها الكرد العراقيون أن ينشئوا بنى حكومتهم ويبنوها ويمأسسوها ضمن إطار الدستور العراقي الفدرالي، وذلك على نحو يقبل المقارنة على الأقلّ مع الكثير من جيرانهم في المنطقة، إن لم يكن أفضل منهم في الواقع؛ وإذا فعل المراقب ذلك فسيجد أن جذور المنظومة السياسية الكردية تنشأ من الستّينيات فصاعدًا. ويقدّم هذا الفصل مجموعةً منتقاةً من الخيوط (سواء كانت وليدة الصدفة أو التخطيط) الداخلة في نسيج بنى الدولة التي تحكم إقليم كردستان العراق حاليًا؛ وذلك من خلال عرض لمحات للوضع الراهن، والانتقال بعدها إلى تقديم اعتبارات محدّدة حول منشأ بعض خصائص البنى والعمليات والسلوكيات المختلفة التي تتلاقى في المنظومة الحالية، ثمّ ينطلق هذا الفصل نحو اقتراح الكيفية التي قد تتطوّر بها هذه المنظومة في الأعوام القادمة.

(1) للاطّلاع على تحليلات حول إقليم كردستان العراق، راجع: (Gunter 1999; Stansfield 2003; Natali 2010; Bengio 2012; King 2014).

لمحة عن المنظومة السياسية الراهنة في إقليم كردستان العراق

من يصل إلى أربيل، عاصمة إقليم كردستان العراق، في العام (2014) لا بدّ أن يتفاجأ فورًا بمدى تقدّم هذه المدينة على جاراتها في المنطقة؛ فمن الواضح جدًّا أنّ هنالك استثمارًا ضخمًا في مجال البنية التحتية لمرافق السفر، فمطار أربيل الدولي يعدّ من أوجه التقدّم في هذا المجال، ولا تتفوّق عليه سوى المنشآت الضخمة في دبي. ويضاف إلى ذلك أنّ أربيل، وكذلك السليمانية، تضمّ فنادق جديدة تتمتّع بمستوًى من الجودة، تسهل مقارنته بأفضل فنادق المنطقة. وهنالك نشاطات اقتصادية أخرى تشهد أيضًا بأنّ إقليم كردستان يتحرّك ويتطوّر بسرعة عالية (بالمعنى الإيجابي للعبارة). ولقد تطوّر قطاع النفط والغاز من نقطة الصفر إلى قطاع سريع النموّ يقوم حاليًا بتلبية قسم كبير من الطلب المحلّي على منتجات تكرير النفط، ويصدّر النفط الخام أيضًا إلى ميناء جيهان التركي ومنه إلى الأسواق الدولية (Alkadiri 2010).

ويمكن للتطوّر الاقتصادي أن يسبق التطوّرات السياسية غالبًا (بل إنّ هذا هو ما يحدث فعليًا)، وخصوصًا في مجالات الشفافية والمساءلة والدمقرطة، جزئيًا أو كلّيًا. وهي ظاهرة موثّقة جيّدًا، وحظيت باهتمام كبير كانت بأمسّ الحاجة إليه في المؤلّفات التي تتناول حالات الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان الاستبدادية أو التي لها ماضٍ استبدادي (راجع: Haggard and Webb 1994; Brynen et al. 1995, 1998)؛ ولهذا فمن المناسب طرح سؤال حول إقليم كردستان، يقول: إلى أيّ مدًى تصل التطوّرات الحاصلة في مجالي الاقتصاد والبنية التحتية في عكس توجّهات تطوّر المنظومة السياسية لإقليم كردستان؟.

ولفهم فحوى هذا السؤال سأقدّم إطار عمل بنيوي، مع أخذ الفرعين التنفيذي والتشريعي للحكومة بالحسبان، وإبراز الدور الذي يؤدّيه الحزبان السياسيان الرئيسيان في الإقليم: الحزب الديمقراطي الكردستاني (KDP) بقيادة مسعود بارزاني، والاتّحاد الوطني الكردستاني (PUK) الذي كان يقوده جلال طالباني حتّى وقت قريب إلى أن وقع فريسة لمرض خطير، ثمّ أصبح تحت قيادة عدد من الشخصيات المتنافسة، وفي مقدّمتهم زوجة طالباني: هيرو أحمد. وبوضع حكومة إقليم كردستان في مجهر السياسة الحزبية نكتشف بعض الآليات الأعمق للمنظومة السياسية الكردية، وهذه الآليات تسلّط الضوء بدورها على دور المراكز التقليدية للسلطة في المنظومة الراهنة، وإرث التطوّرات التاريخية الذي يظهر في وقتنا الحاضر بطرائق متنوّعة، ثمّ سيجري تحليل هذه العوامل وتقييمها في الأقسام التالية.

كردستان اليوم

أصبح إقليم كردستان العراق ومؤسّساته الحكومية بشكل رسمي إقليمًا من أقاليم دولة العراق الاتّحادية بموجب دستور العام (2005) (راجع: Hamoudi 2014). وأدى ذلك إلى الاعتراف بحكومة إقليم كردستان (KRG) قانونيًا على أنّها الفرع التنفيذي الحاكم لإقليم كردستان، بينما يؤدّي برلمان الإقليم دور المجلس التشريعي الشرعي، مع بوجود سلطة قضائية مستقلّة للإقليم، وإن كانت تتبع للمحكمة العراقية العليا. وفي العام (2014) ترأّس حكومة إقليم كردستان نيچيرڤان بارزاني من الحزب الديمقراطي الكردستاني، وينوبه قباد طالباني من الاتّحاد الوطني الكردستاني؛ أمّا برلمان الإقليم (مجلس تشريعي وحيد البنية يقع في مجمّع يصدمك بتصميمه السوڤييتي ويجاور مجلس الوزراء ووزارة المالية) فيترأسه د. يوسف محمّد، وهو عضو شابّ نسبيًا من حركة (گوران) التي تشكّلت بعد انشقاق في صفوف الاتّحاد الوطني الكردستاني. وتشرف رئاسة إقليم كردستان على السلطتين التنفيذية والتشريعية كليهما، ويتولّى رئاسة الإقليم حاليًا مسعود بارزاني من الحزب الديمقراطي الكردستاني، وينوبه كوسرت رسول من الاتّحاد الوطني الكردستاني. وتُعتبَر الرئاسة من الناحية الرسمية أعلى سلطة في الإقليم، ولها مهمّات تشريفية (إذ تشكّل رمزًا للكرد وكردستان)، ولها بالإضافة إلى ذلك سلطات كبيرة جديدة تتأتّى من أنّ الرئيس نفسه هو أقوى شخصية في حزبه.

ويتبع توزيع الوزارات والمسؤوليات الرئيسية في مؤسّسات حكومة الإقليم النمط الرئيسي نفسه الذي ورد سابقًا في مناصب رئاسة مجلس الوزراء ونائبه ورئيس البرلمان، فتقاسم السلطة هو النظام الذي تسير بموجبه شؤون الإقليم حاليًا، وهو أمر لا يخفى على أحد، بل إنّ الكرد (سواء كانوا من النخبة السياسية أو عموم الناس) لا يقفون عند حدّ القبول بهذا الواقع بل يميلون إلى الإشارة إليه على أنّه دليل على جدّيتهم في إدارة الاختلافات السياسية الداخلية على نحو حذر يلبّي طموحات الأحزاب من خلال منحها مسؤوليات، وممارسة الوصاية على الامتيازات بواسطة تقسيم المناصب الحكومية الكبرى بين الأحزاب الرئيسية. ويمكن حتّى يومنا هذا أن نلاحظ بوضوح التأثير المستشري لنفوذ الأحزاب السياسية الرئيسية في إقليم كردستان. ولا شكّ في أنّ حكومة الإقليم وبرلمانه منظّمتان أقوى بكثير ممّا كانا عليه في السابق، وخصوصًا في حالة الحكومة، لأنّ الذي يترأّسها هو أحد أقوى شخصيات الإقليم، أي: نيچيرڤان بارزاني، إلّا إنّه لمن الخطأ تجاهل الأحزاب، وذلك لأسباب منها على الأقلّ: أنّ قيادات هذه الأحزاب ما تزال أهمّ مراكز السلطة في الإقليم.

والسياسات الحزبية الكردية مشهورة بتعقيدها وتداخلها وتشويشها، وقد تميّزت (حتّى العام 1997) بأنّها جولات منظّمة من التقاتل بين الفصائل المختلفة، إلى حدٍّ جعل الإقليم منقسمًا إلى شطرين طوال معظم عقد التسعينيات. ولا شكّ في أنّ الحزبين الكرديين الرئيسيين اللذين ينبغي أخذهما بالحسبان في أيّ تحليل للمنظومة السياسية لإقليم كردستان هما: الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة مسعود بارزاني، والاتّحاد الوطني الكردستاني برئاسة جلال طالباني الذي أقعده المرض (يترأّس الحزب اسميًا على الأقلّ)؛ إلّا إنّ هنالك اليوم في الإقليم أحزاب أخرى أيضًا. وعلى الرغم من أنّ النزاع بين الأحزاب أصبح اليوم من الشائع أن يُنظَر إليه على أنّه من أحداث الماضي التي يبدو أنّ حدّتها خفتت في السنوات الأخيرة، فإنّ الخلاف بين الأحزاب هو نشاط سياسي كردي لم تقلّ شعبيته عما كانت عليه دومًا. وباستطلاع تجربة الكرد العراقيين في القرن العشرين نجد أنّ الحزبين الرئيسيين مرّا سويّةً بحالات من الانشقاق والانفصال، بل حتّى بحالات من إعادة الاتّحاد، ولم يتوقّف هذا الأمر في القرن التالي؛ فبدءًا من العام (2009) وصاعدًا بدأت شخصيات رئيسية في حزب طالباني بالتمرّد على قيادة الحزب وعلى ما رأوا بأنّه ازدياد لهيمنة الأقارب على المفاصل الرئيسية للحزب؛ وكان قائد هذا التمرّد هو نائب طالباني في قيادة الحزب نوشيروان مصطفى أمين الذي تحيط به علامات الاستفهام، إذ خرج من الحزب مصطحبًا معه الكثير من الكوادر المتقدّمة والمتوسّطة، وشكّل حركة التغيير (گوران). ومع أنّ هنالك قوًى سياسية أخرى تعمل في إقليم كردستان (كالأحزاب الإسلامية المتنفّذة، ونطاق كامل من الحركات اليسارية بالإضافة إلى أحزاب تمثّل أقلّيات عرقية)، فإنّ التفاعل بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتّحاد الوطني الكردستاني (ثمّ گوران التي التحقت بهما الآن) يزوّد المنظومة السياسية بالإيقاع والتوازن والطاقة.

ولا شكّ في أنّ الحزب الديمقراطي الكردستاني هو أقوى الأحزاب السياسية الكردية، فهو يتمتّع ببنية داخلية متينة وموارد تسمح له بالترويج لنفسه في كردستان على نحو لا يمكن أن ينافسه فيه إلّا الاتّحاد الوطني الكردستاني. لكنّ الحزب يُتَّهَم غالبًا بأنّه تهيمن عليه عشيرة بارزاني، إذ يرى المنتقصون بأنّه لا يزيد كثيرًا على كونه مجرّد أداة لتحقيق أجندات الشخصيات البارزة في أسرة بارزاني؛ ولهذا الرأي مبرّراته، فبالإضافة إلى أنّ مسعود بارزاني

يتولّى رئاسة الجمهورية[1]، نجد نيچيرڤان بارزاني يترأس مجلس الوزراء، بينما يشغل مسرور بارزاني (ابن مسعود) منصب «مستشار» المجلس الأمني لإقليم كردستان، بالإضافة إلى عدد من الموالين لأسرة بارزاني الذين يشغلون مناصب رئيسية في كلّ الأجهزة الحكومية. وقد يبدو للوهلة الأولى أنّ النهج السابق يبرّر القول بأنّ الحزب الديمقراطي الكردستاني مقتصر على البارزانيين، لكنّ هذا الاستنتاج يغضّ النظر عن حقيقة مفادها أنّ عشيرة البارزانيين كبيرة العدد، وأنّ نسبة تمثيلها في الحزب ربّما لا تتعدّى نسب العشائر والجماعات الأخرى. ولا شكّ في أنّ أسرة الرئيس تمسك بالمناصب العليا، لكنّ هذا الأمر يُعَدّ إرثًا مبرَّرًا، لأنّ الحزب صقلته النزاعات واستطاع أن يحافظ على تفوّقه في ظلّ أسرة قائده ملّا مصطفى بارزاني. وبالإضافة لذلك، فإنّ بيئة كردستان ما تزال تحافظ، وبقدر من الشدّة، على الالتزام بأفكار توارث القيادة التقليدية عبر الأجيال، ولذلك يجب أن لا يُنظَر إلى استمرار البارزانيين بقيادة الحزب على أنّه أمر غير عادي، بل يجب أن يُنظَر إلى غياب هذا الاستمرار على أنّه أمر أكثر خصوصية بكثير.

ويُعتبَر الاتّحاد الوطني الكردستاني ندًّا للحزب الديمقراطي الكردستاني في كثير من المجالات؛ فبينما يقوى الحزب في دهوك وأربيل، نجد أنّ الاتّحاد يقوى في السليمانية وكركوك؛ وبينما تهيمن أسرة بارزاني على الحزب بوضوح، نجد الاتّحاد يزعم الابتعاد عن فكرة حقّ أسرة أو عشيرة واحدة بالهيمنة عليه؛ وبينما يحتلّ الحزب اليوم موقع الترويج لشكل أكثر جرأةً من أشكال القومية الكردية، فإنّ الاتّحاد يحتلّ موقع الحامي الكردي لوحدة العراق. والاتّحاد الذي ما زال جلال طالباني يترأّسه حتّى اليوم تشكّل في الأصل من انشقاقٍ في الحزب الديمقراطي الكردستاني يمكن تتبّع منشئه إلى أواسط الستّينيات حينما عارض إبراهيم أحمد وتلميذه جلال طالباني استمرار هيمنة ملّا مصطفى بارزاني على الحزب؛ وبعد سلسلة من الانشقاقات وإعادة الاتّحاد منذ ذلك الحين، تشكّل الاتّحاد أخيرًا في العام (1975) في أعقاب انهيار الثورة الكردية حينذاك.

ونما الاتّحاد منذ ذلك الحين كقوّة رئيسية في الحياة السياسية الكردية، واستطاع حتّى الأعوام الأخيرة أن يعاكس أنشطة الحزب برسالة مجتمعية-ديمقراطية قوية؛ لكنّ الحزبين بدآ في الأعوام الأخيرة، ومنذ العام (2003) خصوصًا، يشبه أحدهما الآخر أكثر من قبل، وربّما

(1) الإقليم وليس الجمهورية.

يعود ذلك إلى حقيقة مفادها أنّهما أمضيا وقتًا في التعاون عن قرب منذ نهاية التسعينيات. ويرى بعض أعضاء الاتّحاد أنّ سلطة أسرة جلال طالباني ونفوذها أخذا يتّبعان النمط نفسه الذي نجده في الحزب تمامًا، وهو ما دفعهم إلى تشكيل الاتّحاد في الأصل؛ فظهرت حركة معارضة في لندن والسليمانية، واستطاعت تكوين تجمّع كبير انفصل عن الاتّحاد لتشكيل حركة التغيير (گوران).

تولّى قيادة الحركة الجديدة نوشيروان مصطفى أمين، والذي كان في يوم ما قائدًا لجناح (كومالا) المتشدّد في الاتّحاد، وسعت الحركة إلى تأمين نصر انتخابي مهمّ، وتوّجت جهودها بتفوّقها على الاتّحاد في الانتخابات المحلّية للعام (2013). وبالنظر لما قطعته الحركة من وعود بمواجهة الفساد بكردستان وأداء دورها كصوت حقيقي للمعارضة يتمتّع بالشعبية، بدأت الحركة تشهد تراجعًا في الدعم الشعبي عندما انخرطت مع الاتّحاد في جهود لإنشاء تحالف في العام (2014)، فعاد الدعم الشعبي مرّة أخرى إلى الاتّحاد، وهذا ما أبدته نتائج الانتخابات البرلمانية في العام (2014). ولكنْ بغضّ النظر عن هذه الانتكاسة، فإنّ الدعم الذي تتمتّع به حركة (گوران) في السليمانية، مقرونًا بالمكانة شبه الأسطورية لقائدها نوشيروان مصطفى، يضمن لها في الواقع منزلة بارزة في المنظومة السياسية الكردية لأعوام قادمة.

وهنا يبرز السؤال: هل المنظومة السياسية الكردية الحديثة مقسّمة؟ والجواب كما هو متوقّع: نعم ولا. فهذه المنظومة مقسّمة بوضوح بين الولاءات للحزب والاتّحاد والحركة (گوران) وأقسام مهمّة جدًا من الناخبين تدعم الأحزاب الإسلامية؛ لكنّ هذا الأمر يجب ألا يُنظَر إليه على أنّه مشكلة كما درجت العادة في السابق، فالنخبة السياسية الكردية، وإن كانت ما تزال تعاني من الانقسام نسبيًا، تمكّنت الآن من إيجاد حلّ عملي للخروج من حالة التنافس السياسي دون اللجوء إلى القوّة العسكرية. وعلى الرغم من أنّه قد يبدو من الغباء القول باستحالة عودة النزاع الداخلي على النحو الذي حدث في أواسط التسعينيات، فهنالك ما يغري بالقول بأنّ هذا الأمر بعيد الاحتمال جدًا. لكنّ هذه المناورة الثلاثية بين الأحزاب من أجل السلطة تؤدّي إلى نشوء التوتّر والاضطراب وانعدام الاستقرار قطعًا، وذلك لأسباب منها على الأقلّ: أنّ المناورة ناشئة عن خصومات شخصية تعود جذورها في بعض الأحيان إلى عقود كثيرة خلت.

ومن الواضح أنّ المنظومة السياسية الكردية تعاني من الانقسام، وأنّ هذا الانقسام يبرز ثقافتين سياسيتين مختلفتين تركّز إحداهما على أربيل وتركّز الأخرى على السليمانية. ومهما

كان المنظور التاريخي المنتقى في النظر إلى المدينتين، فإنّهما لم تعيشا في ظلّ شكل من أشكال الترتيبات الموحّدة إلّا فيما ندر؛ وطوال عصور الإمارات الكردية ضمن الإمبراطورية العثمانية لم تكن هاتان المدينتان متمايزتين إحداهما عن الأخرى وحسب، بل أنتجت كلّ مدينة منهما ثقافة سياسية مختلفة توحي عمومًا بأنّ أربيل محافظية إلى حدٍّ ما، وأنّ السليمانية أكثر ليبرالية منها. وفي وقت أقرب، أدّى انقسام الإقليم في العام (1994) بسبب الحرب الأهلية بين الحزبين إلى ظهور حكومتين: إحداهما في أربيل والأخرى في السليمانية؛ وحتّى في الترتيبات الحالية التي يُفترَض فيها وجود حكومة موحّدة في أربيل، فإنّ السليمانية ما تزال تُعَدّ، وفقًا للكثير من الاعتبارات، بأنّها إقليم يتمتّع بالاستقلال فعليًا.

وعلى الرغم ممّا سبق، فإنّ المنظومة السياسية الحالية في إقليم كردستان موحّدة إلى حدّ بعيد؛ ولا شكّ في أنّ هنالك اختلافات عميقة بين الحزبين، وأنّه يبدو من الجليّ عجزهما عن العثور على حلّ وسط بشأن مجموعة من القضايا، ولكنّهما يبدوان قادرين على إبداء موقف موحّد من القضايا الرئيسية؛ فسواء كان الموقف بشأن العلاقة مع بغداد، أو الصراع مع تنظيم (الدولة الإسلامية)، يبدي الحزبان موقفًا موحّدًا إلى حدٍّ ما، أو يمكن القول عمومًا بأنّهما يحجمان عن إبداء موقف ويتركان أمر البيانات الرسمية في ما يخصّ إقليم كردستان للحكومة الكردية المعترَف بها.

إنّ القيادة الكردية تحظى بالدعم الشعبي في طموحها إلى المزيد من الدمقرطة والشفافية، والسعي بلا هوادة إلى الاستقلال الاقتصادي عن العراق مع الإبقاء على مكانة إقليم كردستان السياسية كإقليم في جمهورية العراق الفدرالية؛ لكنّ المبادرات المبذولة لتحقيق هذه الطموحات، والتي تُطبَّق ضمن منظومة لتشارك السلطة، تعيق ظهور حركة معارضة حقيقية في البرلمان، أو في أيّ موضع آخر، لأنّ كلّ الأحزاب التي تحظى بالدعم الشعبي، على اختلاف أنواعه، ممثَّلة في حكومة إقليم كردستان. ويضاف إلى ما سبق أنّ هذه النزاعات كانت هي نفسها استمرارًا لخلافات سياسية حزبية خطيرة، وخصومات شخصية بين النخب، يمكننا أن نقتفي أثرها إلى الستّينيات حتمًا، بل ربّما يعود تاريخها إلى ما قبل ذلك. وعلاوةً على ذلك، فإنّ فكرة الاستقلال الكردي نفسها لم تظهر في العام (2003) قطعًا، أي: بعد غزو العراق وهزيمة صدّام، ولا بعد انسحاب القوّات العراقية من المحافظات الشمالية في العام (1991) بعد هزيمتها في الكويت والخطر الذي أحدق بنظام صدّام حينذاك، بل إنّ «فكرة» الاستقلال الكردي تعود إلى العام (1970) على الأقلّ، ولم يطرأ عليها تغيّر كبير في خصائصها منذ ذلك

الحين وحتّى العام (1991) ثمّ حتّى العام (2003). وهذا الفصل يتمحور حول تلك الخصائص التي تختصّ بها المنظومة السياسية الكردية الراهنة، وهي: «الثقافات السياسية» الموروثة للكرد، والتجسيد الأوّل للاستقلال الكردي في السبعينيات، وبناء المؤسّسات في التسعينيات، والدروس التي تعلّمها الحزبان في هذه المدّة، وترسيخ الكرد لمنظومتهم السياسية في العقد الذي تلا سقوط صدّام (2003-2014).

الثقافات السياسية الكردية: أُسَر، وعشائر، وأحزاب

إنّ الثقافة السياسية الكردية ما تزال في حالة انتقالٍ، حتّى مع بنيتها السياسية ذات المظهر الحديث، من مقاربات عشائرية ذات طابع شديد التقليدية والانغلاق والرجعية، لتتّجه نحو منظومة أكثر حداثة وديمقراطية ومراعاة للجدارة من أجل حكم شعب ينتظر منها تحقيق مطالبه ويطالبها بها. وعندما يتجاور هذا الإطاران، الحديث والعشائري، جنبًا إلى جنب فإنّهما يثيران الكثير من الأسئلة؛ ومنها: هل من المنصف أن يُنظَر إلى الزعماء الذين يُعرَّفون بأنّهم «عشائريون»، كما هو حال الزعماء البارزانيون، باعتبارهم «عشائريين» في ذهنيتهم، فلا يستطيعون الفصل بين احتياجات العشيرة واحتياجات الشعب؟[1]. وفي النقاشات الكثيرة التي خضتُها مع رئيس الوزراء الحالي لحكومة إقليم كردستان، نيچيرڤان بارزاني، أكّد لي أنّ هذا الأمر ليس ممكنًا وحسب، بل هو ضروري، وذكر ذات مرّة بأنّه يحلم بأن يأتي يوم على كردستان لا تكون القيادة فيها من نصيب أشخاص متعاقبين من البارزانيين؛ ولا شكّ في أنّه كان حينها يلقي مقولةً محدّدةً على مسامع أكاديمي غربي، إلّا إنّ القيادة البارزانية ليست جاهلة بالأحداث التي طالت النخب التي تشبّثت بالسلطة طويلًا في الشرق الأوسط، فإذا كان أعضاء الأسرة يرغبون بالاستمرار في مواقعهم فلا بدّ من أن يظهروا قدرتهم على تحسين حال الفرد الكردي العادي في الشارع، عوضًا عن تحسين حال أقاربهم الذين كثيرًا ما تجدهم يتمتّعون بقدر مفرط من الامتيازات.

لكنّنا إذا وضعنا الطموحات جانبًا فلا يمكننا أن ننكر وجود تراث لمنظومة سياسية كردية يستقي من أنماط أكثر تقليدية في التنظيم المجتمعي والسياسي، بالإضافة إلى محدِّدات ثقافية لا تسبغ ألوانها على البنى الحكومية (والتي تستمدّ نموذجها من أفضل الممارسات

(1) لتحليل محفّز على التفكير حول العشائرية والسياسة لدى الكرد، راجع: (Bozarslan 2006).

المتّبعة في الدول الأخرى)، بل على الطريقة التي تعمل بها هذه البنى، أي: الجوانب السلوكية الممأسسة الأكثر واقعية للمنظومة السياسية الكردية. وربّما تكمن إحدى أهمّ القضايا التي لا بدّ للأجهزة الحكومية في إقليم كردستان من التعامل معها، ولا سيّما حكومة إقليم كردستان، في: طريقة صنع القرار؛ فباختصار: هنالك غياب واضح للثقة أو تفويض السلطة، ممّا يعني أنّ قلّة من الأشخاص في المنظومة وحسب يمكنهم صنع القرار، دون أن يقتصر الأمر على القرارات ذات الأهمّية الكبرى بل يشمل أيضًا القرارات ذات الأهمّية المحدودة نسبيًا، ممّا يوصل المنظومة السياسية إلى حالة الجمود في أغلب الأحيان. وهنالك مشكلة خطيرة أخرى يجب التعامل معها، وهي الدور الخفيّ الذي كان يؤدّيه الحزبان الكرديان الرئيسيان حتّى الأعوام القليلة الماضية؛ وعلى سبيل المثال: كان من شبه المستحيل في الواقع، وحتّى أمد قريب، تحديد من يمتلك سلطة تمثيلية لحكومة إقليم كردستان في المحافل الدولية، فهل هو مكتبا العلاقات الخارجية في الحزبين، أم دائرة العلاقات الخارجية في حكومة الإقليم؟ بل إنّ هنالك اضطرابًا أكبر في تحديد قيادة قوّات البيشمركة، وهي مشكلة ما تزال محدقةً بإقليم كردستان حتّى اليوم، فهل تستقلّ سلسلة القيادة عن الأحزاب السياسية وتنظّمها وزارة البيشمركة التي يترأّسها وزير عيّنته حركة (گوران)، أم هنالك عدّة سلاسل للقيادة تعود إلى الحزبين الرئيسيين؟ يبدو أنّ الشقّ الثاني من السؤال هو الصحيح، والذي كان من الأسباب المهمّة التي تفسّر الإخفاقات المبكّرة لقوّات البيشمركة في محاولاتها لإيقاف هجمات تنظيم (الدولة الإسلامية) في (آب/أغسطس 2014).

ومن الواضح أنّ المنظومة السياسية لإقليم كردستان تمرّ بحالة من التحوّل، بيد أنّ ما تكلّمنا حوله من إرث الأنماط الأقدم للتنظيم السياسي والمجتمعي هي التي ربّما تعيق محاولات القادة الحاليين لعقلنة وتحسين الجانب الحكومي من المنظومة السياسية أكثر من أيّ عامل آخر؛ ويمكن القول بأنّ صعود تنظيم (الدولة الإسلامية) والحاجة لضمان تحسّن أمن إقليم كردستان ربّما يسرّع عملية التحوّل هذه، خصوصًا في ظلّ النظرة المتزايدة لهذا الإرث على أنّه نقطة ضعف ينبغي القضاء عليها، وليس ضرورةً تجب المحافظة عليها.

البذرة: الحكم الذاتي الكردي في السبعينيات

لم ينشأ إقليم كردستان من رماد عراق صدّام حسين، وكذلك فإنّ جذوره الأولى لا تعود إلى العام (1991)، وذلك من ناحية كونه «فكرة» على الأقلّ، عندما انسحبت الحكومة العراقية

من شمال العراق؛ بل إنّ هذه «الفكرة» أو البذرة التي نشأ منها إقليم كردستان ومنظومته السياسية، أي: الحكم الذاتي للكرد في العراق، يمكن اقتفاء أثرها حتّى أوائل السبعينيات، وذلك عندما توصّلت القيادة الكردية، متمثّلة بالحزب الديمقراطي الكردستاني تحت قيادة ملّا مصطفى بارزاني وقادته الرئيسيين، إلى اتّفاق مع النظام البعثي الجديد، يعيش الكرد بموجبه في منطقة حكم ذاتي ضمن حدود الدولة العراقية.

وجاء اتّفاق (آذار/مارس 1970) بعد نجاحات أحرزها بارزاني في إحكام قبضته على الأجزاء التي كان الكرد يهيمنون عليها في شمال العراق إبّان الستّينيات. فسافر صدّام حسين، نائب الرئيس الجديد حينذاك، إلى الشمال ليتفاوض من موقع ضعفٍ مع الزعيم الكردي المحنّك؛ وتأكّد ضعف صدّام عندما بدأ اللقاء بتقديم ورقة بيضاء للكرد. وتأسّست بموجب الاتّفاق لجنة تعمل لإنجاز الحكم الذاتي بعد أربعة أعوام، وربّما كان الأهمّ من ذلك هو احتواء الاتّفاق على اعتراف جاء في نصّه: «يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية»، واعترف الاتّفاق بمنزلة متكافئة للغة الكردية، ونصّ على إقامة منظّمات خاصّة بالمنطقة الكردية، ووحدة عسكرية كردية، وصحف باللغة الكردية، وذلك تحت سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني (Stansfield 2003; Bengio 2012).

وكان هذا الاتّفاق محكومًا بالفشل، لأسباب أهمّها أنّه لا بارزاني ولا صدّام كان ليتنازل عن تضمين كركوك أو استبعادها ضمن ترتيبات الحكم الذاتي، إلّا إنّ الاتّفاق يبقى مع ذلك أفضل صفقة حصل عليها الكرد ضمن نطاق الدولة العراقية، وقد ظلّت بنود الاتّفاق حيّة في أذهان من انخرطوا في المفاوضات، والذين تحوّلوا إلى أسماء رئيسية في عملية صنع القرار منذ التسعينيات فصاعدًا، ومنهم: مسعود بارزاني وجلال طالباني وشخصيات أخرى من أمثال الراحل سامي عبد الرحمن.

ظهور إقليم كردستان: جرح التسعينيات

لا شكّ في أنّ اللحظة التأسيسية الرئيسية للمنظومة السياسية الكردية في العراق جاءت في العام (1991)؛ ففي الواقع، إنّ المنظومة السياسية الكردية الراهنة ما كان لها أن تكون على ما هي عليه اليوم لولا غزو صدّام للكويت، ثمّ هزيمته على يد (تحالف الراغبين) الذي قادته الولايات المتّحدة الأمريكية؛ إلّا إنّ الكرد دفعوا ثمنًا باهظًا لهذه الدروس، وترنّحوا في المدّة (1991-1999) بين أزمة خطيرة وأخرى، لكنّ الثقافة السياسية الكردية بدأت بالتحوّل،

بمرور الأعوام، من التركيز على مكاسب محلّية ضيّقة للجماعات المصلحية الرئيسية في الإقليم إلى ثقافة أكثر فضولًا وتقبّلًا للأفكار الجديدة. وتزامن هذا التغيّر في الثقافة السياسية مع تغيّر في ملكية المشروع الوطني الكردي، فتحوّل من ملكية حصرية للنخب إلى مشروع جماهيري، ممّا جعل الأحزاب السياسية التقليدية تتعرّض إلى رقابة شعبية أكبر بمرور الوقت.

لكنّ الحال لم يكن كذلك إبّان الأيّام الصعبة في أوائل التسعينيات؛ فبعد هزيمة صدّام في الكويت ظهر وضع غريب في شمال العراق، إذ اندلعت ثورة عفوية بسبب الاعتقاد بأنّ قوّات التحالف ستعمد في نهاية المطاف إلى دعم أيّ ثورة تنشب ضدّ الحكومة العراقية وقوّاتها في شمال العراق، فانطلقت شرارة الثورة (المعروفة في اللغة الكردية باسم: راپرين) في (4 آذار/مارس 1991) في رانية ثمّ انتشرت إلى دهوك وأربيل والسليمانية (Gunter 1999; Stansfield 2003)، لكنّ انتصارها لم يدم طويلًا، إذ سرعان ما أعادت الحكومة العراقية تنظيم قوّاتها المستنزفة وانتقلت إلى استعادة المناطق التي خسرتها لصالح الثوّار الكرد، ونتج عن التقدّم العنيف للقوّات العراقية اندفاع الكرد بأعداد غفيرة إلى الحدود الجبلية مع تركيا في ذروة الشتاء، ممّا خلق مشكلة إنسانية أجبرت مجلس الأمن على إصدار القرار (688) الذي طالب بإيقاف العدوان على الكرد. وفي منتصف (نيسان/أبريل) أعلنت قوّات التحالف عن إنشاء منطقة حظر الطيران على امتداد شمال خطّ العرض (36)، وبعد أشهر عصيبة سحب صدّام الأجهزة الإدارية والعسكرية للحكومة العراقية من كردستان، وفرض على الكرد مقاطعة اقتصادية داخلية، وفي الواقع: تركهم ليقرّروا مصيرهم بأنفسهم، فشعر الكرد بالفخّ المنصوب لهم، ولذلك لم تقرّر القيادة الكردية (ممثَّلةً بطالباني وبارزاني) إعلان الاستقلال، لأنّ من شأن هذا القرار أن يستعدي لا العراق وحسب بل تركيا وإيران أيضًا، وعمدت عوضًا عن ذلك إلى تنظيم انتخابات تشريعية في (19 مايس/مايو 1992) سمحت لهم بتشكيل أوّل حكومة للإقليم بعد ذلك.

ولئن كان مولد إقليم كردستان أثقلته الجروح، فإنّ الأعوام الأولى من عمره لم تكن بمنأًى عن المعاناة؛ فالانتخابات التي أُجرِيت بحماس كبير، وأظهرت الكرد بمظهر استثنائي أمام المجتمع الدولي، خلقت عقبات عميقة جدًّا في الطريق الذي سيسلكه الإقليم لأنّها كانت اعترافًا بالتوازن المتساوي لقوّتي الحزبين الرئيسيين، فكلّ حزب منهما حصل على نصف مقاعد المجلس التشريعي، وبذلك حدّد الحزبان ما بدا وكأنّه طريقة أنيقة لتشارك السلطة، لكنّها طريقة محكومة بمصير كارثي، إذ تمّ تطبيق المنظومة المعروفة بـ(«پنجاپنج»: 50/50)

التي تقضي بتعيين الوزير من حزب، وتعيين نائبه من الحزب الآخر، على أن يكون له سلطة مساوية وحقّ النقض، وجرى استنساخ هذا النموذج في كلّ أرجاء المنظومة الحكومية، ممّا أنتج وضعًا لم تكن فيه الحكومة ميّالة إلى الشلل وحسب، بل كانت أيضًا تحتوي في داخلها على عداوة مدمجة بين كوادر الحزبين. ولم يطل الأمر بهذا المناخ المحموم في كردستان إبّان أواسط التسعينيات حتّى انفجر متحوّلًا إلى أعمال عنف في العام (1994) استمرّت بدرجات متنوّعة من الشدّة حتّى العام (1997).

وعلى الرغم من أنّ تفاصيل الحرب الأهلية الكردية تستجلب الانتباه، فإنّ تأثيرها على المنظومة السياسية له أهمّية خاصّة في فهم كردستان اليوم؛ فمنذ العام (1996) ظهر نمط رئيسي يمسك فيه الحزب الديمقراطي الكردستاني بزمام الأمور في أربيل ودهوك، بينما يمسك الاتّحاد الوطني الكردستاني بزمام الأمور في السليمانية والأجزاء التي يسيطر عليها الكرد في محافظة كركوك؛ ولكلٍّ من الحزبين حكومته في مدينته، ولكلّ حكومة رئيس وزراء، وكلاهما يدّعي الشرعية. وخلال هذا الوقت، وفي ظلّ الهيمنة المطلقة للحزب على أربيل وللاتّحاد على السليمانية، ليس هنالك فعليًا أيّ فصل للحكومة الكردية عن أيٍّ من الحزبين، بل زاد استقلال هاتين المدينتين، واستمرّ، بلا هوادة، انفصال مساري الثقافتين السياسيتين فيهما. وقد تحتاج عملية إعادة توحيد المنظومة السياسية إلى أعوام كثيرة، ولا يمكن القول، حتّى في العام (2014)، بأنّ هذه العملية قد أُنجِزت على نحو كامل.

مرحلة ما قبل النضج في المنظومة السياسية الكردية: التغلّب على المشكلات الداخلية (2006-1999)

لم يقدّم الحزبان الكرديان الرئيسيان دليلًا دامغًا يقنع المجتمع الدولي بقدرتهما على إعطاء صورة سياسية أفضل تتجاوز صراعاتهما المدمّرة، بل استمرّا بالسماح لدول الجوار باستخدامهما كوكيلين لأنقرة وطهران ودمشق وبغداد، فكانت كلّ دولة من هذه الدول تسعى لخدمة مصالحها باستخدام الكرد في الدول الأخرى كبيادق في عملية المناورة الجيوسياسية؛ ولكن سواء كان الحزبان الكرديان هما من قرّرا التحوّل عن ما كانا عليه، أو كان ذلك بضغط من المسؤوليات الناجمة عن حكم منطقة كبيرة المساحة والسكّان منذ العام (1991)، فإنّ التغيّرات التي طالت طريقة التفكير بدأت في التطوّر بعد اندلاع ما تبيّن في ما بعد أنّه آخر جولات القتال الداخلي الكردي في العام (1997). فلقد انعقدت طوال العام (1998) مناقشات

بين كبار أعضاء المكتبين السياسيين للحزبين كليهما، وحدثت اللقاءات في مدن على جانبي خطّ التوتّر، ودلّت هذه المناقشات (وإن كانت تحظى بدعم قوي من الجهود الدبلوماسية الغربية، ولا سيّما: البريطانية) على رغبة قوية لدى أغلبية الكرد بالتغلّب على ما كان يبدو أنّه صراع لا ينتهي بين الحزبين الرئيسيين، ومن أجل حكم إقليم كردستان (والمؤسّسات الحكومية والبرلمانية فيه) على نحو يقوّيها أكثر ويعتزّ بها، باعتبارها الهيئات التي يحكم بها الكرد العراقيون أنفسهم. ولقد ذهبت هذه اللقاءات الثنائية بين الحزبين أدراج النسيان فيما بعد، لأنّ مهمّة رعاية عملية السلام بينهما انتقلت من البريطانيين إلى الإدارة الأمريكية التي أسبغت على هذه العملية طابعًا دوليًا رسميًا بالموافقة عليها، وفقًا لبنود اتّفاقية واشنطن في العام (1999).

وفي المدّة (1999-2006) كان الحزبان ما يزالان يواجهان بعض المشكلات، من آليّات وعمليات تبادل المعتقلين، إلى مشكلة تثير المشاعر إلى حدٍّ بعيد، وهي مشكلة إعادة المهجّرين الذين فرّوا من التقاتل الداخلي، وصولًا إلى العملية الحسّاسة لتنسيق وزارات الخدمات العمومية (كوزارة الشؤون الاجتماعية) والعمل على توحيدها وتنسيق جهودها ضمن إطار تحرّك المعارضة العراقية ككلّ ضدّ نظام صدّام حسين. وكانت المهمّة الأخيرة تلك هي التي بدأ فيها الحزبان بفهم ضرورة تقديم موقف كردي موحّد في المفاوضات مع الفصائل الأخرى في المعارضة؛ ويضاف إلى ذلك أنّ الحزبين سرعان ما أدركا قدرتهما على الاحتفاظ بالمكاسب التي حقّقاها في العراق منذ العام (1991) بواسطة شكل من أشكال الإطار الفدرالي، وهو أمر كان يعني أنّ عليهما المضيّ في طريق المزيد من مأسسة الحكومة الكردية وتطبيعها وتقويتها.

نضج المنظومة السياسية الكردية: كردستان العراق إقليمًا فدراليًا في الدولة العراقية (2005-2014)

تسبّبت هجمات تنظيم القاعدة على مدينتي نيويورك وواشنطن الأمريكيتين في (11 أيلول/سبتمبر 2001) بتسليط الأضواء على قيادتي الحزبين الكرديين الرئيسيين لدفعهما إلى التنسيق الوثيق لجهودهما الرامية إلى ضمان المحافظة على إقليم كردستان في حالة شنّ أيّ هجوم يستهدف صدّام حسين. وفي الواقع، لم تكن هذه الاستراتيجية جديدة، بل مضت عليها بضعة أعوام، إذ بدأت بعد المصادقة على قانون (تحرير العراق) من قبل إدارة الرئيس

الأمريكي بيل كلنتون في العام (1998)، لكنّ أحداث (11 أيلول/سبتمبر) أعطت هذه الخطط دفعًا جديدًا مع اعتقاد الكثيرين في صفوف المعارضة العراقية بأنّ صدّام حسين سيجد نفسه، عاجلًا أو آجلًا، مستهدَفًا من الولايات المتّحدة الأمريكية التي تسعى إلى الانتقام لما لحق بها من إصابات.

وكان الكرد حينها قد انتقلوا سريعًا إلى اعتناق مفهوم الفدرالية في اجتماعات المعارضة العراقية، وذلك في وقت مبكّر يعود إلى الاجتماعات التأسيسية للمؤتمر الوطني العراقي (INC) في ڤيينّا وصلاح الدين في العام (1992)، فاستمرّوا بعدها بطرح ما يرونه حقًّا من حقوقهم في اجتماعات المعارضة العراقية الجديدة في لندن وصلاح الدين في العام (2002) (راجع: Al-Bayati 2011). لكنْ تبيّن فيما بعد أنّ المعارضة العراقية هي أهون مشكلات الكرد، فربّما لم يتوقّعوا أن تكون الولايات المتّحدة الأمريكية هي من يطلب منهم أن يلغوا تأسيس إقليم كردستان عند إسقاط صدّام حسين، وربّما كان ذلك لخشية الأمريكيين من أن يندفع الكرد بدافع أجندتهم التي اعتنقوها طويلًا إلى إعلان الاستقرار في أقرب لحظة ممكنة.

وسار الكرد في طريق يتناقض بشكل صارخ مع توقّعات الأمريكيين، فضمنوا لإقليمهم اعتراف (قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية) في العام (2004)، والذي شكّل حينذاك أساس الدستور العراقي في العام (2005)؛ فكان ذلك القانون، ومعه الدستور الدائم، يشكّلان من الناحية الفعلية وثيقتين تأسيسيتين لإقليم كردستان لأنّهما يعترفان رسميًا بهذا الإقليم على أنّه إقليم فدرالي شرعي في إطار الدولة العراقية، وحدّد الدستور صلاحيات الإقليم، وإن كان في بعض المواضع يترك الكثير من التفاصيل لمناقشات مستقبلية.

ولقد كانت هذه البيئة هي التي جرى فيها التطبيق النهائي لاتّفاقية واشنطن الموقّعة في العام (1999)، فتمّت إعادة توحيد حكومة إقليم كردستان في العام (2006)؛ ولا شكّ في أنّ الجوّ المشحون بالتوتّر بين الحزبين قد استمرّ بالتخييم على الحياة السياسية الكردية، إلّا إنّ جوانب كثيرة منه قد زالت بسبب مفاوضات «الاتّفاق الاستراتيجي» السرّي بينهما، والذي ما زالت محتوياته غير معلنة، ولكنّه يبدو من الناحية الجوهرية اتّفاقًا يضمن شكلًا من أشكال استمرار ترتيبات (50/50) بينهما، وأنّه يتضمّن أيضًا شكلًا من أشكال التعهّد بعدم التنافس. لكنّ هذا الاتّفاق مرّ في الأعوام القليلة الماضية، ومنذ انكشاف ضعف الاتّحاد الوطني الكردستاني بظهور حركة (گوران)، بحالة من المدّ والجزر، لكنّه ما يزال بنية قوية في الحياة السياسية للإقليم.

التحدّيات والفرص المستقبلية

يدخل إقليم كردستان حاليًا مرحلة جديدة من تطوّره، وهي مرحلة تشهد مرّة أخرى عثور المجتمع الدولي على غاية مشتركة مع الكرد العراقيين بعد صعود تنظيم (الدولة الإسلامية)، إذ تستمرّ المنظومة السياسية بالتحوّل بطرائق متنوّعة، وربّما أهمّها: استمرار عملية الدمقرطة لإقليم كردستان بعد صعود حركة التغيير (گوران) والجهود المستمرّة لأعضاء بعينهم في حكومة إقليم كردستان لضمان درجات أعلى من الشفافية والمساءلة. وهنالك تطوّرات أخرى تشمل: العملية المستمرّة لتوحيد مناصب أمنية رئيسية (بما فيها: الأمن الداخلي، والپيشمرگة)، والجهود المستمرّة التي تبذلها حكومة إقليم كردستان لتأمين تيّار من الدخل المستقلّ بواسطة تصدير النفط إلى تركيا.

ومع ذلك فإنّ هنالك تحدّيات خطيرة أيضًا؛ فما يزال إقليم كردستان مكشوفًا بشكل خطير أمام مؤامرات القوى المجاورة (ولا سيّما: إيران وتركيا)، وأصبح لديه الآن جار خطير جديد على حدوده الجنوبية، متجسِّدًا بتنظيم (الدولة الإسلامية). لكنّنا إذا نظرنا لهذه الحال بمنظور يعاكس المنظور السائد، فسنلاحظ أنّ وجود تنظيم (الدولة الإسلامية) يقدّم إمكانيات أكثر لحدوث تطوير إيجابي مستمرّ للمنظومة السياسية لإقليم كردستان: إذ يتطلّب وجود هذا التنظيم أن تقدّم النخب الكردية تماسكها واستقرارها الداخلي على خصوماتها الداخلية، ويضمن أيضًا أن تحافظ القوى الغربية على موقفين في الوقت نفسه من إقليم كردستان: موقف الحامي اليقظ، وموقف المساعد المتحمّس في التغييرات المؤسّساتية. ولا شكّ في أنّ التطلّع إلى ما يخبّئه المستقبل للإقليم، كإقليم ضمن إطار الدولة العراقية على الأقلّ، أو كدولة ربّما تستقلّ عن العراق، يبدو أنّه يقدّم مشهدًا إيجابيًا لم يسبق له مثيل في التاريخ الكردي المليء بالمصاعب والجراح.

مصادر الفصل الرابع

- Al-Bayati, Hamid. 2011. From Dictatorship to Democracy: An Insider's Account of the Iraqi Opposition to Saddam. Philadelphia, US: University of Pennsylvania Press.
- Alkadiri, Raad. 2010. Oil and the Question of Federalism in Iraq. International Affairs 86(6): 1315–1328.
- Bengio, Ofra. 2012. The Kurds of Iraq: Building a State within a State. Boulder, US: Lynne Rienner.
- Bozarslan, Hamit. 2006. Tribal asabiyya and Kurdish Politics: A Socio-Historical Perspective. In The Kurds: Nationalism and Politics, eds. Faleh Jabar and Hosham Dawod, 130–150. London: Saqi.
- Brynen, Rex, Bahgat Korany, and Paul Noble, eds. 1995. Political Liberalization and Democratization in the Arab World: Vol. 1, Theoretical Perspectives.
- Boulder, US: Lynne Rienner.
- ———, eds. 1998. Political Liberalization and Democratization in the Arab World: Vol. 2, Comparative Experiences. Boulder, US: Lynne Rienner.
- Gunter, Michael. 1999. The Kurdish Predicament in Iraq: A Political Analysis. London: Macmillan.
- Haggard, S., and S. Webb (ed). 1994. Voting for Reform: Democracy, Political Liberalization, and Economic Adjustment. New York, US: Oxford University Press.

- Hamoudi, Haider Ala. 2014. Negotiating in Civil Conflict: Constitutional Construction and Imperfect Bargaining in Iraq. Chicago, US: University of Chicago Press.
- King, Diane. 2014. Kurdistan on the Global Stage: Kinship, Land and Community in Iraq. New Brunswick, US: Rutgers University Press.
- Natali, Denise. 2010. The Kurdish Quasi-State: Development and Dependency in Post-Gulf War Iraq. Syracuse, US: Syracuse University Press.
- Stansfield, Gareth. 2003. Iraqi Kurdistan: Political Development and Emergent Democracy. London: RoutledgeCurzon.
- ———. 2013. The Unravelling of the Post-First World War One State System? The Kurdistan Region of Iraq and the Transformation of the Middle East. International Affairs 89(2): 259–282.

الفصل الخامس

(شبه-)المنظومة السياسية في فلسطين

غادة المدبوح[(1)]

كلّية العلوم السياسية، وكلّية الفلسفة والدراسات الثقافية، جامعة بيرزيت (بيرزيت، الضفّة الغربية، فلسطين).

مقدّمة

غايتي من وراء هذا الفصل أن أضع المنظومة السياسية الفلسطينية ضمن سياق الجدل والخطاب المتعلّقين بالمنظومات، وذلك من أجل التشديد على ما يخصّها من مميّزات وفرادة، ولتوفير تحليل تجريبي لهذه المميّزات في مراحل زمنية متعدّدة. وأنا أحاجج بأنّ المنظومة السياسية الفلسطينية هي شبه-منظومة سياسية في أفضل التصوّرات، وأنّ إسرائيل تتحكّم بها كلّيًا باعتبارها قوّة محتلّة وبالرجوع إلى اتّفاقية أوسلو. وهنا «تتصرّف» المنظومة السياسية وكأنّها منظومة يتناوب فيها الوجودان الفعلي والافتراضي ويتبادلان الأدوار حتّى يكشفا أحيانًا

(1) غادة المدبوح
ـ أستاذة مساعدة، كلّية العلوم السياسية، وكلّية الفلسفة والدراسات الثقافية، جامعة بيرزيت (بيرزيت، الضفّة الغربية، فلسطين).
ـ تعمل بدوام جزئي في منصب مديرة الأبحاث في المركز الفلسطيني الأمريكي للأبحاث (PARC).
ـ تتناول اهتماماتها البحثية السياسات المقارنة والنظرية السياسية مع التركيز على الدمقرطة والحراك المجتمعي، والسياسات الفلسطينية، وسياسات الجندر.
ـ تشارك حاليًا في كتابة دراسة حول التعليم في فلسطين تحت الاحتلال.

عن خصائص المنظومة السياسية، وقد يكشفان عن وجودها بأكمله أحيانًا أخرى[1]. والأهمّ من ذلك هو أنّني أستخدم مصطلح (شبه-المنظومة السياسية) لأعكس التلاعب الجوهري بترتيبات السلطة.

وسأعمد فيما يأتي، أوّلًا، إلى تقديم تعريفات للمنظومة السياسية في علم السياسة وتطبيقها في الحالة الفلسطينية كي أعرض فرادة المنظومة السياسية الفلسطينية. وسأحاجج، ثانيًا، بأنّ جذور المنظومة السياسية الفلسطينية بدأت مع منظّمة التحرير الفلسطينية وأبحث في ظهور السلطة الفلسطينية في ظلّ حكم ياسر عرفات نتيجةً لاتّفاقية أوسلو. وسأعرض، ثالثًا، للتحوّل الذي مرّت به شبه-المنظومة السياسية بعد وفاة عرفات ومحاولة خلق نظام تعدّدي للحكم في العام (2006). وسأغطي، في الختام، المرحلة التي تلت العام (2007) عندما انشطرت شبه-المنظومة السياسية الفلسطينية إلى منظومتين (ظهور الحكومة المعزولة التي تديرها حركة (حماس) في قطاع غزّة، وحكومة الطوارئ التي تديرها السلطة الفلسطينية في الضفّة الغربية)؛ وسأركّز في هذا القسم على (الفيّاضية) باعتبارها ظاهرة تؤدّي إلى تفاقم التباس مفهوم شبه-المنظومة السياسية منذ العام (2007) وحتّى اليوم.

تعريف مصطلح (المنظومة السياسية) في علم السياسة وفي السياق الفلسطيني

شهدت الأعوام العشرون الأخيرة حججًا متعدّدة حول المنظومة السياسية الفلسطينية، ويصل بعض الأكاديميون والخبراء إلى حدّ المحاججة بأنّ السلطة الفلسطينية لا يمكننا أن ندعوها بـ(المنظومة السياسية) إطلاقًا، لأنّها تفتقر إلى السيادة الكاملة على شعبها وأرضها ومصيرها وما أشبه. وهنا يبرز السؤال: لماذا يتّصف وجود المنظومة السياسية الفلسطينية بإثارته للأسئلة والشكوك في الأصل؟

لقد حدث في علم السياسة إبّان الخمسينيات الماضية انتقال من استخدام مصطلح (الدولة)، باعتبارها وحدة تحليلية ضرورية، إلى استخدام مصطلح (المنظومة السياسية). واستخدم خبراء من أمثال ديڤيد إيستون (David Easton) وگابرييل آموند (Gabriel Almond) نظرية المنظومات لتطوير هذا المصطلح؛ ويعود السبب إلى أنّ مصطلحًا كـ

(1) تودّ كاتبة البحث أن تشكر محمود العطّار على استمراره بالانخراط معها في الجدل حول المنظومة السياسية الفلسطينية وتحفيزه لأفكار جديدة في هذا الشأن.

(المنظومة السياسية) يمكنه أن يحتوي مواقف الناس وشبكاتهم الواسعة (Mitchell 1991, 79). وقد طوّر بعض الخبراء المرموقين تعريفات لما ينطوي عليه معنى (أن يكون هنالك منظومة سياسية)، لكنّ ميچل يقول: «لقد وجد منظّرو المنظومات أنفسهم عاجزين عن تحديد حدود المنظومة؛ إذ كانت نزعتهم التجريبية تعد بإنتاج تعريفات دقيقة، لكنّهم كانوا، على العكس من ذلك، عاجزين عن رسم أيّ خطّ فاصل يميّز النظام السياسي عن المجتمع الأوسع الذي يعمل النظام السياسي ضمنه» (Mitchell 1991, 77).

ولا يوفّر المنظّرون تعريفًا واضحًا لما يعنيه مصطلح (المنظومة السياسية)، ممّا أضاف عنصر الالتباس إلى دراسة المنظومة السياسية الفلسطينية في ظلّ الاحتلال. ومعظم الدراسات التي تتناول المنظومة السياسية الفلسطينية عمدت إلى تحليلها بطريقة ارتجاعية باعتبارها «شكلًا من أشكال الحكومة»، على النحو الذي تُستخدَم به في تحليل نظيراتها في البلدان الغربية. وعلى سبيل المثال أصدر معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان (من منظّمات المجتمع المدني في فلسطين) دراسة جديدة تضغط تعريف المنظومة السياسية الفلسطينية وتجعله: «طريقة ممارسة السلطة والنصوص الدستورية والقانونية التي تنظّمها» (MUWATIN 2013, 64). ويعترف مؤلّفو الدراسة بأنّ التعريف الوارد تبسيط للمصطلح لأغراض تخصّ الدراسة، وأنّه محدود بعمل الحكومة ومؤسّساتها. وفي دراسة أخرى ناقش عاصم خليل المنظومة السياسية الفلسطينية على أنّها تعني (المؤسّسات الحكومية وبعض الآليّات المتوفّرة لممارسة السلطة)، وقال: «إنّني أركّز تحليلي على ' المنظومة السياسية'، بناءً على معناها الضيّق كشكل من أشكال الحكومة، أي: النحو الذي يجري عليه انفصال الفروع الثلاثة للحكومة وممارسة السلطة وتشاركها وتعرّضها للضوابط والتوازنات. وسأركّز أيضًا على قواعد قوننة القواعد والمؤسّسات في القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية» (Khalil 2013, 71).

إنّ المجتمع الفلسطيني واقع تحت الاحتلال، والسلطة الفلسطينية ليست دولة ذلت سيادة بل كيان للحكم الذاتي ليس له سوى صلاحيات محدودة جدًا لممارسة «الإجبار البدني الشرعي». وإنّ المقاربات التي تنظر إلى الدستور باعتباره «قضية» تدخل في حلّ القضايا الفلسطينية، بعد «التحرّر من الاحتلال»، هي ما يستمرّ في كشف حقيقة الوضع الفلسطيني وما له من منظومة سياسية خاصّة.

ويقترح الخبير الفلسطيني جميل هلال تعريفًا أشمل لدراسة المنظومة السياسية الفلسطينية باستخدام مصطلح «الحقل السياسي» (Hilal 2006, 280)؛ ومع ذلك فإنه يحدّد

الخطوط العامّة لخمسة مميّزات وخصائص رئيسية للمنظومة السياسية، وهي: (1) ميزات المنظومة الحزبية، (2) أسس المنظومة الانتخابية، (3) أسلوب المنظومة الحاكمة، (4) البنية المجتمعية-الاقتصادية، (5) تأثير الشبكات الإقليمية والدولية الراهنة (Hilal 2006, 280-283). لكنّ هلال يقترح أيضًا تعريفًا واسعًا وأشمل للمنظومة السياسية الفلسطينية يتضمّن الشبكات المحلّية والدولية، والبيئة المجتمعية والسياسية، والضوابط والقوانين. ولكلٍّ من هذه المكوّنات معناه الواسع، ويبقى السؤال: ما الذي يجب اعتباره منها جزءًا من المنظومة السياسية؟

وللخروج باستنتاج ممّا سبق، يجب علينا أن نأخذ بالحسبان التعريف المبهم للمنظومة السياسية وإحجام التيّار السائد من خبراء علم السياسة عن استخدامه من جهة، والتعقيد الذي يكتنف تطبيقه على (السلطة الفلسطينية) في ظلّ الاحتلال دون التقيّد بالمعايير الارتجاعية من جهة أخرى، ممّا يوصل هذا البحث إلى مسعيين رئيسيين: فهذا البحث يشير إلى (السلطة الفلسطينية) باعتبارها «شبه-منظومة سياسية» كي يسبغ الطابع الإشكالي على اكتمالها وما يتضمّنه من افتراضات وصور تنزع إلى الكمال؛ ويفكّك شبه-المنظومة السياسية إلى آليّتين رئيسيّتين للسلطة درجت العادة على أن يكون لهما دور جوهري في فهم السياسة الفلسطينية، على الصعيدين الداخلي والخارجي؛ والصعيد الخارجي هنا يشير إلى الآليات الاستعمارية التي تتّبعها إسرائيل للسيطرة، والآليّات التي تتّبعها الأطراف الفاعلة الخارجية للسيطرة (وبشكل رئيسي: التبعية الاقتصادية والسياسية)، أمّا الصعيد الداخلي فيتعلّق بالآليّات المعقّدة للسلطة والتنافس بين الفصائل الجاري بين منظّمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية وحركة حماس، وهي (الأطراف الفاعلة الرئيسية) في المؤسّسات الرسمية والميدان العمومي. وسأحلّل هذين المستويين في ثلاثة حقب رئيسية: حقبة عرفات (1994-2004)، وحقبة حكم عبّاس وحماس (2005-2007)، وحقبة فيّاض (2007-2013).

ظهور منظّمة التحرير الفلسطينية: هل كان تشكيلًا لمنظومة؟

يتّفق هذا القسم مع الرأي القائل بأن تشكيل منظّمة التحرير الفلسطينية في العام (1964) كان البذرة التي نبتت منها المنظومة السياسية الفلسطينية الراهنة (Hilal 2006; Sayigh 2000; AlSharif 1995). إذ جاءت بنية منظّمة التحرير الفلسطينية لتحاكي كلًّا من مؤسّسات الدولة (المجلس الوطني الفلسطيني، واللجنتين المركزية والتنفيذية؛ واللذان

مثّلا المجلسين التنفيذي والتشريعي) ومنظّمات المجتمع المدني. ويشرح صايغ أنّ منظّمة التحرير الفلسطينية كان لها بالإضافة إلى ذلك: «وزارات، وجيش، وموازنة، وأنظمة داخلية» (Sayigh 1997, 19). وبدأت منظّمة التحرير بتقديم الخدمات الحكومية لرعاياها في المنفى وداخل فلسطين، ومن هذه الخدمات: الرعاية المجتمعية (أي: تقديم الرعاية لأسر السجناء والشهداء)، والرعاية الصحّية (Sayigh 1997, 21; Sayigh 2000). وسيطرت حركة (فتح) على مقاعد منظّمة التحرير الفلسطينية في المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية، وانتُخِب ياسر عرفات رئيسًا للمنظّمة وظلّ في منصبه هذا حتّى وفاته في العام (2004). وتبنّت منظّمة التحرير منظومة المحاصصة للفصائل الفلسطينية، فكان لكلّ فصيل ممثّل في المنظّمة، حتّى وإن كان الفصيل يفتقر إلى الأهمّية والحجم (Parsons 2005, 23-34; Sayigh 1997, 24). أمّا من الناحية الدبلوماسية فقد حاولت منظّمة التحرير الفلسطينية أن تؤسّس علاقات مع البلدان الأجنبية، ودُعِي عرفات لإلقاء خطاب في منظّمة الأمم المتّحدة في العام (1974)، ثمّ حصلت المنظّمة على اعتراف الدول الأوروبية في (حزيران/يونيو 1980) (Parsons 2005, 26; Sayigh 1997, 28).

وبغضّ النظر عما سبق، فلقد وُلِدت المنظومة السياسية الفلسطينية وهي تحمل علامات للفرادة وبعضًا من العيوب؛ إذ انطلقت منظّمة التحرير الفلسطينية خارج أرضها، وتحدّدت أهدافها ومصالحها على يد قوًى خارجية قبل كلّ شيء، أي: البلدان التي استضافت زعماء المنظّمة واللاجئين الفلسطينيين. ولم يكن لدى منظّمة التحرير الفلسطينية تمثيل مستمرّ وحقيقي لشعبها، لأنّ الفلسطينيين تناثروا على مناطق متعدّدة (داخل فلسطين وخارجها). وكانت المشكلة الكبرى أمام المنظّمة هي عدم امتلاكها لسلطة على منطقة محدّدة، بل استخدمت عوضًا عن ذلك خطابًا وطنيًا وجنّدت مقاتليها وجيشها في كسب الشرعية بين الفلسطينيين. وليضمن عرفات قيادته للفلسطينيين في الشتات والداخل على حدّ سواء، استعان بالمحسوبية في معظم الأحيان (Sayigh 1997; Brynen 1995) كي يربط بين منظّمة التحرير والفلسطينيين.

واندلعت الانتفاضة الأولى في العام (1987)، وشهدت ظهور حركة (حماس) باعتبارها الحركة الإسلامية الرئيسية في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، وباعتبارها حركةً يمكنها أن تصبح المنافس الرئيسي لشرعية (فتح) وعرفات ومنظّمة التحرير الفلسطينية؛ لكنّ عرفات ظلّ يسيطر على شبه-المنظومة السياسية حتّى وفاته كما سيرد في القسم القادم.

السلطة الفلسطينية و«استعباد» شبه-المنظومة السياسية

تشكّلت (السلطة الفلسطينية) في العام (1994) بقيادة حركة (فتح)، وذلك بعد توقيع (اتّفاقية إعلان المبادئ) أو (اتّفاقية أوسلو 1)[1] في العام (1993) بين إسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينية. وأدّت اتّفاقيتا أوسلو الأولى والثانية إلى عودة القيادة الفلسطينية الخارجية لمنظّمة التحرير الفلسطينية (من اللاجئين والمنفيين)، ومنهم الرئيس عرفات، من تونس حيث كانوا يقيمون إلى الأراضي الفلسطينية المحتلّة، وذلك لأوّل مرّة في تاريخ المنظّمة.

وشهد العام (1994) أوّل حالة انتقال لمركز قيادة منظّمة التحرير الفلسطينية من الشتات إلى الأراضي الفلسطينية؛ ولهذا يمكن الافتراض بأنّ الولادة الرسمية والشرعية للمنظومة السياسية الفلسطينية يمكن تحديدها بتأسيس (السلطة الفلسطينية)، إذ أصبح هنالك حينها للقيادة الفلسطينية سيطرة جزئية على رعايا موحّدين وأرض خاصّة بها للمرّة الأولى في تاريخها. وقد شكّلت (السلطة الفلسطينية) جهازًا حكوميًا يتكوّن من ثلاثة فروع رئيسية للسلطة (تنفيذي، وتشريعي، وقضائي)، وأصبح لديها للمرّة الأولى قوّات أمنية «شرعية» تعمل في الضفّة الغربية وقطاع غزّة، بالإضافة إلى تداخل عملها مع عمل حركات المقاومة.

سلّمت إسرائيل الإدارة «المدنية» إلى السلطة الفلسطينية، وأعادت انتشار قوّاتها من المنطقتين (أ، ب) وأبقتها في المنطقة (ج)؛ وجرى تشكيل ما يقرب من (13) جهازًا أمنيًا و(21) وزارة (Parsons 2005, 141-155). لكنّ السلطة الفلسطينية وُلِدت وفي رقبتها نير العبودية، فبعد أعوام من اتّفاقيات أوسلو، وطوال أواخر التسعينيات، أصبح من الواضح أنّه ليس لها سوى مقدار محدود جدًّا من السيادة عندما يتعلّق الأمر بالسياسة المحلّية، والسيطرة

(1) تُعرَف أيضًا بـ(اتّفاقية إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي)، وجاءت من أجل تمهيد الطريق لمرحلة انتقالية مدّتها خمسة أعوام، ليجري بعدها النقاش بشأن القضايا المستمرّة المتعلّقة باللاجئين والقدس والمستوطنات والحدود والأمن. وتلت هذه الاتّفاقية اتّفاقية (أوسلو 2)، والمعروفة بـ(الاتّفاقية الانتقالية بشأن الضفّة الغربية وقطاع غزّة) أو (اتّفاقية طابا)، والتي جرى التوقيع عليها في (28 أيلول/ سبتمبر 1995) وجرى بموجبها تقسيم الضفّة الغربية وقطاع غزّة إلى المناطق (أ، ب، ج) (Lia 2006, 286-287)؛ فحُدِّدت المنطقة (أ) للأراضي الواقعة تحت السيطرة الكاملة للسلطة الفلسطينية (18 % من الضفّة الغربية)، والمنطقة (ب) تسيطر عليها إسرائيل ولكنّها تُدار من قبل السلطة الفلسطينية (22 % من الضفّة الغربية)، والمنطقة (ج) تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة (60 % من الضفّة الغربية). وللاستزادة حول الاتّفاقيات راجع الاتّفاقيات نفسها، وللاستزادة حول المناطق (أ، ب، ج) راجع الموقع الإلكتروني لمركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلّة (بتسيلم B'tselem).

على الاقتصاد المحلّي، والسياسة الخارجية (راجع: Roy 2007). والأهمّ من ذلك كلّه هو أنّ السلطة الفلسطينية توجّب عليها أن تعمل من أجل المحافظة على أمن المواطنين الإسرائيليين في مناطق لم يكن من المسموح فيها للسلطة الفلسطينية نفسها أن تتواجد، ناهيك عن أن تعمل.[1] وقد أدّت هذه التبعية في معظم الأحيان إلى امتثال عرفات والسلطة الفلسطينية لشروط إسرائيلية متعدّدة، ممّا تسبّب ببعض التنازلات في معنى المنظومة السياسية نفسها (Khan et al. 2004, 2-13). وقد اخترع مشتاق خان مصطلح «البنية الفوقية» للإشارة إلى سلطة إسرائيل وسيطرتها على السلطة الفلسطينية والفلسطينيين (Khan et al. 2004, 1-11). وثمّة مصطلح آخر للمفهوم نفسه استفاض فيه جِف هالپَر عندما تحدّث عن «شبكة السيطرة» (Halper 2006, 62-74)، والتي لم تضعف سيادة كل شكل من أشكال السلطة الفلسطينية وحسب، بل أضعفت أيضًا احتمالية نشوئها في المستقبل؛ ويشرح هالپَر ذلك بأنّ إسرائيل تستخدم «شبكة السيطرة» لمعاقبة الفلسطينيين إذا لم يمتثلوا باستخدام آليات مختلفة كالتعذيب، والاعتقال الإداري، ومصادرة الأراضي، وبناء المستوطنات، وإغلاق المعابر (Halper 2006, 63-65).

وللسلطة الفلسطينية سلطة على الشؤون المحلّية (كالصحّة والتعليم) تشبه سلطة الدول، لكنّ سيطرتها محدودة على الأشخاص والأراضي والموارد والحدود.[2] ويحاجج تلحمي بأنّ منظّمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية لم تكتسبا حتّى الآن السيادة القانونية المعترَف بها دوليًا. وقد أدّى ركود عملية السلام أيضًا إلى تآكل مستمر قابل للملاحظة في السيادة المحلّية للسلطة الفلسطينية والسيادة الوستفالية[3] منذ الانتفاضة الثانية في العام (2001) (راجع: Telhami 2001, 319-320). ولقد تفاقمت صعوبة الإشكاليات المتعلّقة

(1) مهّدت اتّفاقية إعلان المبادئ (أو أوسلو 1) واتّفاقية (أوسلو 2) الطريق لحجّة «الأمن أوّلاً» عند الإسرائيليين؛ أي: في كلّ خطوة يخطوها الإسرائيليون في إعادة انتشار جنودهم من الضفّة الغربية وقطاع غزّة، إذ تلزم الاتّفاقية السلطة الفلسطينية أوّلًا بإظهار تمكّنها من المحافظة على النظام وحماية أمن إسرائيل بموجب مبدأ «المعاملة بالمثل». وللمزيد من التفاصيل، راجع: (Roy 2007).

(2) كانت الأردن قبل العام (1994) تشرف على المنظومتين التعليمية والصحّية بالإضافة إلى إدارة إسرائيلية جزئية (من خلال ما كان يُعرَف بالإدارة المدنية)، ولم يكن للفلسطينيين أيّ سيطرة على حدودهم وسجلّ السكّان. أمّا بعد اتّفاقيات أوسلو فأصبحت المنظومتان الصحّية والتعليمية تُداران على يد السلطة الفلسطينية إلى حدٍّ ما، وامتلكت السلطة الفلسطينية السيطرة على شعبها بواسطة جهاز للشرطة.

(3) السيادة الوستفالية: «استقلالية بنى السلطة المحلّية، أي: غياب التأثيرات الخارجية التحكّمية» (Krasner 2001, 2).

بالسيادة أكثر بسبب تنامي مؤشّرات مأسسة الفصل الجغرافي بين قطاع غزّة والضفّة الغربية، وبين الضفّة الغربية والقدس.

وبناءً عليه، فإنّ المنظومة السياسية هنا ليست مساوية لنظيراتها في الغرب، أو حتّى في العالم الثالث؛ إذ توجد في فلسطين قوّة استعمارية وصراع بين مستعمِر ومستعمَر، ممّا يضيف تعقيدات إضافية إلى ما تواجهه السلطة الفلسطينية من قضايا الحكم وحقوق الإنسان والعمليات الديمقراطية.

الممارسات السياسية الداخلية للسلطة

إنّ رحلة التحوّل من الصراع الوطني إلى بناء الدولة لم تؤدّ إلى استمرار الاحتلال، ولم تؤدّ إلى إنهائه أيضًا؛ لكنّ اتّفاقيات السلام تمخّضت عن عاقبتين مهمّتين: مركزية حكم السلطة الفلسطينية وقمع المعارضة، وذلك في سياق استمرار الاحتلال؛ ولذلك فإنّ التحليل القادم للممارسات السياسية المحلّية يقدّم براهين إضافية على أنّ المنظومة ما تزال غير مكتملة.

استطاعت السلطة الفلسطينية، بعد تشكيل حكومة فلسطينية ومؤسّسات رسمية للشؤون المدنية والأمنية، أن تستلم زمام القيادة من منظّمة التحرير الفلسطينية ودورها في قيادة القرار السياسي الفلسطيني؛ ممّا أدّى إلى صراع بين السلطة الفلسطينية ومنظّمة التحرير الفلسطينية (Jamal 2005; Parsons 2005, 17-55; AlSharif 1995; Sayigh 1997). وكان تأسيس السلطة الفلسطينية يعني أيضًا: سيطرة حزب فلسطيني واحد (حركة فتح) ومعه بعض نخب السلطة الفلسطينية ومنظّمة التحرير على مؤسّسات السلطة الفلسطينية والشؤون العمومية لأنّ حركة (فتح) كانت الفصيل الذي يقود منظّمة التحرير. وعلى النحو ذاته، شهدت مرحلة ما بعد العام (1994) أجندة محيّرة للفصيل اليساري الأبرز (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) التي كانت تعارض اتّفاقيات أوسلو على الرغم من انخراطها في السلطة الفلسطينية؛ بالإضافة إلى تنامي ظاهرة منظّمات المجتمع المدني (معظمها تقوده كوادر يسارية) وحلولها في محلّ الجمعيات الخيرية والعمل التطوّعي. وتغيّر التحشيد في الأراضي الفلسطينية من المقاومة إلى بناء الدولة، باستثناء خطاب حركة (حماس) وبعض الفصائل اليسارية.

وقد سارع عرفات بعد تأسيس السلطة الفلسطينية إلى تهميش منظّمة التحرير الفلسطينية، وبدأت السلطة الفلسطينية بالصعود عوضًا عنها (Jamal 2005; Parsons 2005, 17-55;

AlSharif 1995; Sayigh 1997). ولقد درجت العادة على أن تكون منظّمة التحرير ممثّلًا لكل الفلسطينيين داخل فلسطين وفي الشتات، بينما لا تمثّل السلطة الفلسطينية إلّا الفلسطينيين الذين يقطنون الأراضي الواقعة تحت سلطة حكومتها؛ وأصبحت منظّمة التحرير تعتمد ماليًا وسياسيًا على السلطة الفلسطينية التي حدّدت موازنة منظّمة وحصرت دورها السياسي بمشاركة لجنتها التنفيذية في اجتماعات مجلس الوزراء (Hilal 2006, 75-76). وبناءً عليه، فإنّ السلطة الفلسطينية تمتلك الصلاحية الشرعية لتحييد منظّمة التحرير الفلسطينية، إلّا إنّ هذا الأمر يحصر عملية صنع القرار الفلسطيني ببعض الفلسطينيين القاطنين في فلسطين ويستثني اللاجئين والفلسطينيين القاطنين في إسرائيل ويحملون الجنسية الإسرائيلية.

إنّ شبه-المنظومة السياسية الفلسطينية هي منظومة مختلطة يتكوّن معظمها من منظومة رئاسية ولكنّها تتمتّع ببرلمان قوي؛ وقد أُجرِيت انتخابات ديمقراطية لاختيار الرئيس والمجلس التشريعي الفلسطيني في (كانون الثاني/يناير 1996)، وتمخّضت الانتخابات عن هيمنة حركة (فتح) على مؤسّسات السلطة الفلسطينية؛ وكان معظم مرشّحي (فتح) في المجلس التشريعي من العائدين من الشتات الذين دخلوا فلسطين بموجب اتّفاقية أوسلو. وفي حقبة حكم عرفات وُجِّهت اتّهامات بالفساد إلى بعض أعضاء (فتح) الذين حصلوا على مقاعد في مجلس الوزراء والمجلس التشريعي، وطُلِب منه إخضاعهم للمساءلة، لكنّ عرفات أهمل دعوات المساءلة التي أطلقها المجلس التشريعي ومنظّمات المجتمع المدني، ولم تجرِ محاكمة أيّ وزير بأيّ جرم. وكذلك استفاد عرفات من الظروف السائدة لإضفاء طابع المركزية على سلطته وفرض هيمنته الزبائنية على السلطة الفلسطينية والمجتمع المدني وفقًا لما أصبح يُعرَف بين الفلسطينيين بـ«قواعد عرفات»؛ إذ اعتمد عرفات على الدولة الزبائنية المتضمّنة في السلطة الفلسطينية وطبّق قواعد غير رسمية شجّعت على المحسوبية والزبائنية والشخصنة والفساد وغيرها؛ وعمد عرفات من جانب آخر إلى إنشاء مؤسّسات رسمية واستخدام خطاب ديمقراطي انتقائي بهامش انتقائي من الحرّية في الكيان السياسي (Ghanem 2010, 71-90; Irshaid 2007, 14-18; Jamal 2005, 132-135; Lia 2006, 293-295, 308). ولإحكام قبضته على الحكم، نجح عرفات في تشويش الحدود بين مؤسّسات السلطة الفلسطينية الجديدة وحزبه الحاكم (فتح)، وبين السلطة الفلسطينية ومنظّمة التحرير الفلسطينية.

أمّا في ما يتعلّق بالمعارضة، فلقد توجّب على مسؤولي السلطة الفلسطينية أن يلتزموا

بمواقعهم وبالشروط الرئيسية الواردة في اتّفاقيات أوسلو، أي: أن يحموا أمن إسرائيل وعملية السلام من الحركات المعارضة، ولا سيّما المعارضة الإسلامية؛ وهذا يعني أنّ الأصوات المعارضة لاتّفاقيات أوسلو يجب إسكاتها على يد السلطة الفلسطينية بواسطة جهازها المركزي المختصّ بمكافحة الإرهاب، والذي يسيطر عليه عرفات، ممّا يجعل السعي إلى ديمقراطية ومؤسّسات حقيقية في المنظومة الفلسطينية أمرًا غير ممكن (للمزيد، راجع: Lia 2006). وسرعان ما فهم الفلسطينيون والفصائل المعارضة دور «مكافحة الإرهاب» هذا، ولا سيّما حركة (حماس).

نمت حركة (حماس) لتصبح أكثر الفصائل الفلسطينية شعبيةً وأخذت تنافس حركة (فتح). ولم تكن حركة (حماس) مضمّنة في منظومة السلطة الفلسطينية، إلّا إنّها لم تكن مستبعدةً منها أيضًا، إذ «اختارت» عدم المشاركة في الانتخابات الوطنية. وقد انقسمت الحقبة (1994-2000) إلى مرحلتين: المرحلة التي مزج فيها عرفات بين القمع والاسترضاء في التعامل مع (حماس)، ومرحلة القمع المتقطّع عندما قام عرفات وجهازه الأمني باعتقال قادة (حماس) بعد تفجيرات كبرى استهدفت إسرائيل في الأعوام (1995، 1996، 1998). واستخدم عرفات مع (حماس) كلًّا من أسلوبي الحوار والاعتقال والإغلاق المؤقّت لمؤسّساتها. وضغط الإسرائيليون على عرفات، بموجب اتّفاقيات أوسلو، لإسكات حماس، واستجاب عرفات باعتقال قادة (حماس) وناشطيها وانتهاج الصرامة في التعامل مع جناحها العسكري (كتائب القسّام)، وذلك بينما ردّت (حماس) أحيانًا بمهاجمة إسرائيل دون التعرّض للسلطة الفلسطينية. واستلزمت الآليّات السابقة تواصلًا وحوارًا دائمًا بين عرفات و(حماس) (راجع أيضًا: Hroub 2014, 105). ولم يكن هذا النهج الثلاثي في العلاقات والآليّات على ما يبدو عليه من الوضوح والمباشرة، إذ حاول عرفات أن يستخدم (حماس) كذريعة للضغط من أجل تحقيق السلام وإخراج القوّات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية المحتلّة.

وكان عرفات يأمل بأن تحقّق له السيطرة على مؤسّسات السلطة الفلسطينية (الأمنية والسياسية) تنفيذ شروط اتّفاقيات أوسلو كي يكسب الدولة الفلسطينية الموعودة (Brynen 1995, 32-33; Khan et al. 2004, 14)؛ وعندما لم تنفّذ إسرائيل وعودها بالسلام في منتصف التسعينيات، استخدم عرفات «خطر الإرهاب» كي يحثّ إسرائيل على تنفيذ تلك الوعود. وجاءت الانتفاضة الثانية لتحدث تحوّلًا في هذا التوازن، وقدّم الرئيس محمود عبّاس طريقة مختلفة للحكم.

الانتفاضة الثانية وإضعاف إسرائيل والولايات المتّحدة الأمريكية لحكم عرفات والسلطة الفلسطينية

أدّى وصول عملية السلام إلى طريق مسدود في نهاية التسعينيات إلى تغيّرات كبرى في شبه-المنظومة السياسية، فمنذ اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين، لم ينفّذ خلفه بنيامين نتنياهو (1996-1999) شروط عملية السلام. ولم يردّ المجتمع الدولي، ولا سيّما الولايات المتّحدة الأمريكية، بأيّ ردّ شديد على استخدام إسرائيل لشبكة السيطرة وغيرها من الأساليب. وبحلول العام (2000) أطلق الرئيس الأمريكي بيل كلنتون فرصة أخيرة للفلسطينيين والإسرائيليين كي يجتمعوا ويوقّعوا اتّفاقية تضمن تأسيس دولة فلسطينية. لكنّ قمّة (كامپ ديڤيد 2) مُنِيت بفشل ذريع (للمزيد من التفاصيل، راجع: Khalidi 2013). وبعد العام (2000) أصبح من الواضح أنّ الولايات المتّحدة الأمريكية ليست وسيطًا موضوعيًا بين الفلسطينيين والإسرائيليين، إذ ظلّت صامتةً أمام بناء المستوطنات ضمن الأراضي الفلسطينية وفقًا لحدود العام (1967)، واستمرّت بالضغط على عرفات كي يلتزم باتّفاقية السلام وأمن إسرائيل في أحيانٍ لم تكن إسرائيل تقدّم فيها السلام أو تلتزم باتّفاقية أوسلو (للمزيد من التفاصيل، راجع: Roy 2007). وفشلت قمّة كامپ ديڤيد (11-24 تمّوز/يوليو 2000) في نهاية المطاف لأنّها لم توفّر للفلسطينيين السيادة وتسبّبت بالمزيد من التقسيم لأرضهم وشعبهم. ومع ذلك، فلقد كانت نهاية رحلة عرفات مع الولايات المتّحدة الأمريكية وإسرائيل، ولكنّ الفلسطينيين استقبلوه استقبال الأبطال عند رجوعه لأنّه لم يوقّع اتّفاقية كامپ ديڤيد (للمزيد من التفاصيل، راجع: Agha and Malley 2001). وكان عرفات يرغب بالاستمرار في أداء دور رئيسي في السياسة الفلسطينية من أجل تحقيق دولة فلسطينية، لكنّ الانتفاضة الثانية اندلعت في العام (2001) ودخلت أطراف فاعلة جديدة إلى المنظومة، وحدث تدهور في السلطة المركزية لعرفات أدّى إلى انقسام ضمن (السلطة الفلسطينية) وتكثير مراكز السلطة من خلال أعضاء في السلطة نفسها وفي حركة (فتح)، ولا سيّما بعد وفاة عرفات أو اغتياله في (تشرين الثاني/نوفمبر 2004)؛ وأدّى ذلك أيضًا إلى صعود حركة (حماس) في الميدان العمومي وإقامتها لعلاقة مع عرفات أوثق من علاقتها بمحمود عبّاس (Hammami and Salim 2001; Hilal 2006, 277-286; Irshaid 2007).

ولقد قيل بأنّ عرفات ساعد على إطلاق شرارة الانتفاضة الثانية (والتي انطلقت بعد زيارة أرييل شارون للمسجد الأقصى في القدس في العام 2000، واعتبار الزيارة بمثابة تحرّك

استفزازي ضدّ الفلسطينيين) أملًا بأن يتسبّب ذلك بالضغط على إسرائيل كي تعود إلى طاولة المفاوضات وفقًا لمعايير اتّفاقية أوسلو. لكنّ إسرائيل صعّدت، بدلًا عن ذلك، تصرّفاتها في الضفّة الغربية وقطاع غزّة، ودمّرت معظم البنية التحتية والأجهزة الأمنية للفلسطينيين، وحاصرت عرفات في مقرّه برام الله محاطًا بمساعديه ومستشاريه، ممّا أدّى إلى هبوط في سلطة عرفات المركزية وانهيار مؤسّسات السلطة الفلسطينية. وفي (نيسان/أبريل 2003) أصدرت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش خريطة الطريق التي التزمت الإدارة بموجبها بحلّ الدولتين مرفقًا بشرطين رئيسيين: أمن إسرائيل (مقاربة «الأمن أوّلًا»)، وإنهاء الأعمال العسكرية للانتفاضة. وتشكّلت لجنة رباعية من الولايات المتّحدة الأمريكية وروسيا والاتّحاد الأوروبي ومنظّمة الأمم المتّحدة لقيادة العملية المذكورة.

ولتطبيق خريطة الطريق أرادت الولايات المتّحدة أن تضمن خروج عرفات من مسرح الأحداث، ولهذا الغرض استحدثت إسرائيل والولايات المتّحدة الأمريكية (ومعهما: بريطانيا ومصر والأردن) منصب رئيس الوزراء وفرضته على شبه-المنظومة السياسية كي تتجاوز سلطات الرئيس (من أجل تقسيم السلطة التنفيذية بين الاثنين). وعكس هذا الفرض الإخضاع النهائي للمنظومة السياسية الفلسطينية. وقبلت السلطة الفلسطينية، من خلال محمود عبّاس، بخريطة الطريق بلا شروط، لكنّ إسرائيل رفضتها وطلبت بإدخال تعديلات كبرى عليها (14 تعديلًا) مقابل قبولها بمقاربة (الأمن أوّلًا) (Roy 2007, 228-232). لكنّ القرار السياسي الفلسطيني كان مختطفًا من الولايات المتّحدة الأمريكية وإسرائيل في هذه المرّة أيضًا، ولم يقبل عرفات و(حماس) بهذه الخطوة أيضًا، لأنّ خريطة الطريق لم تقدّم للفلسطينيين سوى أقلّ ممّا قدّمته اتّفاقية أوسلو، إذ لم تدعُ إلى الإنشاء الفوري للدولة الفلسطينية وإنهاء الاحتلال، وحمّلت الفلسطينيين مسؤولية استخدام العنف ضدّ إسرائيل، وعرضت عليهم السلام مقابل الأمن؛ ورأى عرفات في إنهاء العنف اقتلاعًا للمعارضة بأكملها.

العلاقات بين مراكز السلطة

تسبّب انهيار عملية السلام وإضعاف دور عرفات بدخول الفلسطينيين في مرحلة جديدة خطرة من انعدام الشرعية (ICHR 2004, 2005). إذ أدّت عواقب قمّة كامپ ديڤيد إلى تقسيم النخب في (فتح)/ (السلطة الفلسطينية) المحيطة بعرفات، فاعتقد بعضهم بأنّ عرفات أخطأ بعدم توقيعه لصفقة مع إسرائيل، وكان من بينهم بعض النخب المهيمنة في

(فتح)/ (السلطة الفلسطينية) المحيطة بالرئيس وبعض كبار القادة الأمنيين الذين كانت لهم مصلحة بالإبقاء على الوضع الراهن، بينما ساند البعض الآخر موقف عرفات وفهم الوضع على أنّ إسرائيل لا ترغب بتحقيق السلام. وكانت النتيجة: مرور حركة (فتح) بانقسامات وأزمات خطيرة كانت ذات أثر كبير على شبه-المنظومة.

وحاولت حركة (حماس) من جانبها أن تملأ الفراغ في السلطة الفلسطينية، وأصبحت (دولة أمر واقع) ضمن شبه-المنظومة السياسية (Baumgarten 2005; Jamal 2005, 155-166; Saad-Ghorayeb 2007; Sayigh 2007). ولم يقاوم عرفات هذا الأمر لأنّه لاحظ أنّ حركة (حماس) كانت حركة معارضة كبرى يمكنها أن تؤدّي دورًا إيجابيًا في تقدّم عملية السلام بواسطة إجبار إسرائيل على الاعتراف بالحقوق الفلسطينية. وكان بعض النخب في (فتح)/ (السلطة الفلسطينية) يخشون من صعود (حماس)، لكنّ تصميم منظومة السلطة الفلسطينية لم يتمكّن في هذه المرّة أيضًا من تحمّل وجود حركة (فتح) ومعارضي اتّفاقية أوسلو تحت سقف السلطة الفلسطينية.

وكانت وفاة عرفات في (تشرين الثاني/نوفمبر 2004) إيذانًا بنهاية حقبة من حقب التاريخ الفلسطيني؛ وقد شهدت شبه-المنظومة السياسية بعد عرفات بعض التغيّرات، لكنّها احتفظت أيضًا ببعض الخصائص التي تعود إلى الماضي. وفاز محمود عبّاس في الانتخابات الرئاسية الثانية في (كانون الثاني/يناير 2005)، وجاء بأجندة لسلطة قانونية-عقلانية، وتحوّل عن سياسة المحسوبية والحكم الشخصي (Jarbawi and Pearlman 2007). ولم تتمكّن شبكات عبّاس (الذي لم يتمتّع بكاريزما عرفات) وسيطرته على حركة (فتح) والميدان العمومي من التحكم بالسياسات المشخصَنة وتنامي مراكز السلطة المتعدّدة لنخب (فتح)/ (السلطة الفلسطينية) ومصالحها. ووصلت شبه-المنظومة السياسية إلى مفترق طرق عندما أصبحت الأجندة السياسية على المحكّ، فإمّا أن تأخذ القيادة الفلسطينية بزمام المبادرة نحو توحيد الفلسطينيين جميعهم تحت راية إنهاء الاحتلال والمخاطرة بالتعرّض للعزلة من قبل الغرب (ولا سيّما الولايات المتّحدة الأمريكية)، وإمّا أن تقرّ بالمطالب الأمريكية وتخاطر بخسارتها لشعبها.

اختار عبّاس أن يتّبع خارطة الطريق وأن يلتزم بشروط الحكومة الأمريكية، سعيًا منه إلى تحقيق السلام؛ وكان يعتقد بأنّ المفاوضات طريق لإنجاز هذا الهدف، وحظي بتفضيل إسرائيل والولايات المتّحدة الأمريكية. أمّا حركة (فتح) فانقسمت بشكل عامّ، ولم تهتمّ بخطّة عبّاس

القائمة على حكم القانون والتفاوض. ومثّلت حركة (حماس) حينها الشريك الذي كان عبّاس يبحث عنه من أجل السيطرة على عسكرة الشارع والالتزام بمأسسة السلطة الفلسطينية، لأنّ (حماس) كانت تتمتّع بتنامي شعبيتها وتحكّمها بمجرى الأمور على الأرض (Jarbawi and Pearlman 2007). ووقّعت (حماس) مع عبّاس اتّفاقية القاهرة في العام (2005)، وبدأت بموجبها التحضير لانتخاباتها التشريعية الأولى في العام (2006)؛ وكان هذا الأمر يعني في السلطة الفلسطينية إنشاء منظومة تعمل عمل الدولة، وتقدّم الخدمات باعتبارها دولةً، لكنّها خاضعة لإسرائيل بكلّ السبل الممكنة.

تصدّع شبه-المنظومة الفلسطينية: حقبة (حماس) والاستيلاء على قطاع غزّة

في (كانون الثاني/يناير 2006) فازت (حماس) بأولى مشاركاتها في الانتخابات الوطنية لاختيار أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، وشكّلت في (25 آذار/مارس) حكومتها الخاصّة بها؛ لكنّ هذه الأحداث هزّت أسس حكم الحزب الواحد في السلطة الفلسطينية، فأصبح منظومة ذات شقّين لحركتي (حماس) و(فتح).

وتداخلت السلطات الداخلية والخارجية للسلطة الفلسطينية إلى حدّ حرج بدا بوضوح في العام (2006)؛ فكانت سلوكيات الأطراف الفاعلة المحلّية تتأثّر مباشرةً، بل تتوجّه أحيانًا، وفقًا للسياسات الإسرائيلية والأمريكية المتعلّقة بالصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. ولم يتّبع انتصار حركة (حماس) مسار عملية «الاحتواء» والحكم التي ارتأتها (حماس) وعبّاس في اتّفاقية القاهرة في العام (2005)، ولم يتجذّر باعتباره احتواءً حقيقيًا أو ممارسة ديمقراطية.[1] ولم يجر إصلاح شبه-المنظومة السياسية، بل انقسمت واستمرّت معاناتها من قوى الهيمنة الهائلة.

دور إسرائيل والمجتمع الدولي في الإضرار بحكم حركة (حماس)

فرضت اللجنة الرباعية (ولا سيّما الولايات المتّحدة الأمريكية) عقوبات على الضفّة الغربية وقطاع غزّة بسبب تشكيل حكومة (حماس)، وأدّت العقوبات في نهاية المطاف إلى شلل الحياة العمومية؛ وعرضت اللجنة الرباعية شروطها لرفع العقوبات، وهي: (1) الالتزام بمبادئ حقّ إسرائيل بالوجود، و(2) قبول المواثيق والاتّفاقيات الدولية، و(3) التخلّي عن

(1) مقابلة عبر الهاتف من غزّة مع قيادي ومستشار في حركة حماس، بتاريخ 28 أيلول/سبتمبر 2007.

العنف. وتفاقم تأثير الحصار على السلطة الفلسطينية أكثر من غيرها، لأنّ إسرائيل كانت قد أقامت فصلًا جغرافيًا واضحًا بين الضفّة الغربية وقطاع غزّة منذ حرب الخليج الأولى في أوائل العام (1990)؛ وشكّل هذا الفصل عقبة جدّية في وجه حكومة (حماس) وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، إذ حظرت إسرائيل على الوزراء المنتمين إلى (حماس) ضمن الوزارة التي تقودها الحركة في غزّة، بالإضافة إلى أعضاء «قائمة حماس للتغيير والإصلاح» في المجلس التشريعي، الانتقال من قطاع غزّة إلى الضفّة الغربية وبالعكس؛ ممّا سهل إنجاز انقسام حماس-فتح، أو حماس-السلطة الفلسطينية، بسبب الفصل الجغرافي القائم مسبقًا (حماس في قطاع غزّة وسلطة فلسطينية يقودها عبّاس في الضفّة الغربية). وأعطت إسرائيل لقوّاتها الإذن بشنّ هجمات على المدنيين في غزّة وقتلت بعض قادة (حماس)، وقامت أيضًا بتدمير المؤسّسات الحكومية في القطاع. وتسبّب التصعيد العسكري بين (حماس) وإسرائيل بإنهاء الهدنة وغضب عارم بين سكّان القطاع، وأقدمت (كتائب القسّام) مع (لجان المقاومة الشعبية) في قطاع غزّة على قتل جنديَّين إسرائيليين وأسر جندي آخر (Tamimi 2007, 239-245)، وطالبت (حماس) بإطلاق سراح السجناء الفلسطينيين مقابل الجندي الإسرائيلي، فاستجابت إسرائيل لذلك في (29 حزيران/يونيو 2006) باعتقال (64) مسؤولًا في (حماس) (وزراء وأعضاء في المجلس التشريعي)، وواصلت حملتها العسكرية. وتسبّب اعتقال حوالي أربعين عضوًا من (قائمة التغيير والإصلاح) ينتمون إلى حركة (حماس) بشلل شبه كامل في السلطات التشريعية والرقابية ومنع (حماس) من التمتّع بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني وما يصاحب ذلك من امتيازات.

أثبت فرض العقوبات على الفلسطينيين أنّه قادر على التضييق على السلطة الفلسطينية والتحكّم بها، إذ كانت السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني يعتمدون على المعونات الأجنبية التي يأتي معظمها من الولايات المتّحدة الأمريكية وأوروبا. وتسبّبت العقوبات بتدهور اقتصادي ذريع، وأوصلت حكومة (حماس) إلى طريق مالي مسدود أضعف سلطاتها التنفيذية ممّا أدّى إلى إضرابات سياسية، وتخلّف الموظّفين عن مزاولة أعمالهم، وانطلاق تحشيد وأعمال عنف استهدفت المسؤولين المنتمين إلى (حماس)؛ إذ كان للاعتماد المالي على الخارج أثر فاقم من مصادرة جزء كبير من السيادة المحلّية في عملية صنع القرار الفلسطيني، لأنّ حكومة (حماس) أصبحت عاجزة عن دفع رواتب حوالي (160,000) موظّف عمومي.

ولقد دعمت سياسات الولايات المتّحدة الأمريكية وإسرائيل المسؤولين المنتمين إلى (السلطة الفلسطينية) /(فتح) لإنهاء حكم (حماس) على الصعد العسكرية والمالية والدبلوماسية، وغيّرت الآليات الداخلية للسلطة؛ ممّا أدّى إلى كبح أيّ ضغط يمارسه الغرب (أو الروس، أو بعض الدول العربية، أو منظّمة الأمم المتّحدة، وغيرها) لدفع المسؤولين الحاليين من (السلطة الفلسطينية) /(فتح) إلى القبول باحتواء (حماس) والمضيّ نحو الدمقرطة. وأمدّت النخب الحاكمة المنقسمة من (السلطة الفلسطينية) /(فتح) الرئيس بقوّة هائلة، ووصلت الأمور إلى مرحلة بدا فيها وكأنّ الحلقة الضيّقة المحيطة به، أي: ما دُعِي بـ «سلطة الظلّ التنفيذية»، هي التي كانت تدير الشؤون السياسية وملفّ العلاقات مع الغرب حتّى وإن كان الرئيس لا يتّفق مع قراراتها أحيانًا. ولقد كان مخطّط إسرائيل والولايات المتّحدة الأمريكية للإطاحة بحكومة (حماس) يعني انقسام شبه-المنظومة السياسية الفلسطينية إلى شطرين، وذلك بعد استجابة (حماس) لهذا الأمر بالاستيلاء على قطاع غزّة في (حزيران/يونيو 2007).

وتشجّعت الإدارة الأمريكية أكثر على وضع خطّتها الأمنية في موضع التنفيذ بعد توقيع اتّفاقية الوحدة بين حركتي (حماس) و(فتح). وأحبط عبّاس آمال الأمريكيين عندما تصرّف خلافًا لإرادتهم ولم يسقط حكومة (حماس) بل دعا إلى انتخابات مبكّرة؛ لكنّه كان يتعرّض إلى ضغوط لإبداء بعض الالتزام بالخطّة الأمنية الأمريكية. ونتج عن هذا الحال أنّه بينما كانت حكومة الوحدة مشغولة باللقاء مع الرئيس وتحاول تفعيل الخطّة الأمنية المشتركة وغرفة العمليات المشتركة، كان يجري في الوقت نفسه اتّخاذ القرار بشأن خطّة (دايتون-دحلان)[1] وممارسة الضغوط على الرئيس.

دور الأطراف الفاعلة المحلّية في الإضرار بحكم حركة (حماس)

قام الرئيس ونخب (فتح)/ (السلطة الفلسطينية) والمسؤولون الحكوميون بتأخير و/ أو رفض تسليم السلطة والمسؤوليات إلى المسؤولين والموظّفين المنتخَبين حديثًا في كلّ مؤسّسات السلطة الفلسطينية. وقد أنكر بعض نخب (فتح)/ (السلطة الفلسطينية) ومسؤوليها

(1) أعدّ الجنرال دايتون والقائد السابق لقوى الأمن الوقائي الفلسطيني محمّد دحلان خطّة لتدريب القوّات الأمنية الفلسطينية الجديدة (جهاز الأمن الوقائي) لمحاربة القوّة المتنامية لـ(حماس). وللمزيد من التفاصيل، راجع: (Rose 2008).

وعدد من داعميها والمنتمين إليها «الاتّهامات» السابقة وادّعوا بأنّ انتصار (حماس) هو من جلب العقوبات على الفلسطينيين.

وفي (13 حزيران/يونيو 2007)، وبعد ثلاثة أشهر من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، اقتحمت مجموعات مسلّحة من (حماس) مقرّ قوّات الأمن الوقائي التابع لـ(فتح) والمقرّ الرئاسي في قطاع غزّة، ممّا أدّى إلى استيلاء (حماس) «بحكم الأمر الواقع» على القطاع. ونتج عن ذلك انشطار شبه-المنظومة الفلسطينية إلى شطرين، وأصبحت أكثر هشاشةً بوجود الاحتلال الإسرائيلي بالإضافة إلى ذلك.

وقامت (فتح)، مستعينةً بالمجموعات المسلّحة والقوى الخارجية (الاحتلال واللجنة الرباعية)، بتجريد (حماس) من سلطاتها بإخراجها من المناصب المدنية والأمنية في السلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى إخراجها من المستويات التنفيذية والتشريعية والقضائية. وواجه حكم (حماس) غموضًا في تحديد رقعة السلطات التنفيذية للسلطة الفلسطينية وفقًا للقانون الأساسي، وتفاقم هذا الوضع بسبب الضغوط التي مارستها إسرائيل والولايات المتّحدة الأمريكية (Aman 2006, 2007). وأجرِيت تعديلات على القانون الأساسي في العام (2003)، بسبب تلك الضغوط، وأُنشِئ منصب رئيس الوزراء وأُسنِدت إليه الكثير من المسؤوليات التنفيذية؛ وجاءت المادّتان (63) و(38) في القانون الأساسي المعدّل لتمنح الرئيس صلاحيات تنفيذية غير محدّدة، بينما يُفهَم منه في الوقت نفسه أنّ مجلس الوزراء هو السلطة التنفيذية العليا، فتسبّب ذلك بعلاقة معقّدة بين (حماس) و(فتح). وتمكّن الرئيس بفضل هذا الغموض القانوني من إصدار مراسيم وقرارات رئاسية في المدّة (2006-2007) دون التنسيق مع مجلس الوزراء أو مصادقة المجلس التشريعي. وأدّت هذه الممارسات إلى تهميش مجلس الوزراء، وإضعاف كفاءة المنظومة، والوصول إلى الحدّ الأدنى من التواصل وتفويض الصلاحيات بين الحكومة والرئيس.[1]

وبالنظر إلى الوظائف العمومية كمثال يتبيّن لنا ما حدث من إعاقة لنقل الصلاحيات من (فتح) إلى حكومة (حماس) في المستوى الإداري والبيروقراطي، بالإضافة لما حصل من استبعاد؛ فمن المفترض أنّ التوظيف في القطاع العام يخضع للصلاحيات الإدارية لمسؤولين منتخبين (في المجلس التشريعي ومجلس الوزراء) وفقًا للقانون الأساسي، وذلك في ما يخص

(1) مقابلة عبر الهاتف من غزّة مع قيادي ومستشار في حركة حماس، بتاريخ 28 أيلول/سبتمبر 2007.

استقدام الموظّفين وتعيينهم وترفيعهم وتسريحهم، سواء في المناصب العليا أو الدنيا. وقد سارع وزراء (فتح) في الحكومة التاسعة، قبل مجيء حكومة (حماس)، إلى تعيين أعضاء (فتح) وأنصارها في كل منصب شاغر ضمن الوزارات، ولا سيّما المناصب العليا؛ ورأت حركة (حماس) وحكومتها في هذا التصرّف محاولة واضحة من نخب (فتح) والسلطة الفلسطينية لتحييد (حماس) وتهميشها على الرغم من استحقاقها لشغل الوظائف في السلطة الفلسطينية. وقد أخبرني أحد الوزراء بأنّ بعض نخب (فتح) تتصرّف كالعصابات، لكنّه أضاف أنّ هنالك قرارًا سياسيًا لتخريب المنظومة الفلسطينية منذ فوز (حماس) بالانتخابات.[1]

ولقد كان المجال الأمني ميدانًا للجدل بشكل دائم منذ نشوء السلطة الفلسطينية، وذلك بسبب طريقة تشكيله وأدائه. وقد أنُشئت قوّات الأمن الفلسطينية (PSF) في الأساس للمحافظة على أمن إسرائيل، فبدأت عملها مكوّنةً من (13) وكالة متنافسة تعود إلى مراكز متفرّقة للسلطة، واعتمدت في تمويلها على المعونات الأجنبية (Friedrich and Luethold 2007). وفي العام (2005) أراد عبّاس إدخال إصلاحات في قوّات الأمن الفلسطينية، فقلّصها إلى ثلاث وكالات رئيسية بإجباره الكثير من القيادات على التقاعد المبكّر واختار بدلاء جدد لهم ممّن يتصفون بالمهنية.

وبين ليلة وضحاها، وقعت وزارة الداخلية في أيدي (حماس) ممثّلة بوزيرها سعيد صيام، بعد أن كانت مصمّمةً في الأصل لإسكات الأصوات المعارضة، بما فيها: (حماس). وفي العام (2005) دعا عبّاس إلى إجراء إصلاحات، وتراجع عن إصلاحاته التي تشدّد على تطبيق اللامركزية، وفرض سلطته المباشرة على قوّات الأمن الفلسطينية (راجع: Friedrich and Luethold 2007). ولم تعد لوزير الداخلية ورئيس الوزراء أيّة سلطة على هذه القوّات (ICG 2006, 12).

وقام الرئيس عبّاس بنقلة رئيسية أخرى عندما عيّن مديرًا عامًّا لوزارة الداخلية هو رشيد أبو شباك كي يحكم قبضته على الوزارة، وكان أبو شباك معروفًا بتعذيبه لقادة حركة (حماس) في التسعينيات (ICG 2006, 12)؛ فأصيبت (حماس) بالذعر، وعارضت القرار محتجّةً بأنّ الرئيس لا يملك صلاحية تعيين مدير عام لوزارة الداخلية، وأنّ هذا الأمر من صلاحيات مجلس الوزراء الذي يقوم أوّلًا بترشيح شخص ما لهذا المنصب ثمّ يمكن للرئيس أن يعيّنه بعد ذلك. وقد

(1) مقابلة مع وزير في حكومة حماس وحكومة الوحدة الوطنية، بتاريخ 1 تشرين الأوّل/أكتوبر 2007.

أشار عدد من وزراء (حماس) في مقابلاتي معهم إلى عصيان بعض عناصر الأمن لأوامر وزير الداخلية. وأدّى هذا الحال في نهاية المطاف إلى تأسيس (حماس) لقوّة أمنية باسم (القوّة التنفيذية) تعمل بأوامر وزير الداخلية.

وقرّرت (القوّة التنفيذية) و(كتائب القسّام)، الجناح العسكري لحركة (حماس)، أن تنهي هذه اللعبة وتسيطر على غزّة في (حزيران/يونيو 2007). وتغيّرت أبعاد المنظومة السياسية الفلسطينية كلّيًا بسبب ظهور الكيانين الفلسطينيين. ويضاف إلى ما سبق أنّ وجود هذين الكيانين تأثّر بآليات السلطة في المنطقة؛ إذ تحالف عبّاس في الضفّة الغربية مع الولايات المتّحدة الأمريكية والأنظمة العربية «المعتدلة» وقادتها (ومنها: مصر، والأردن، والسعودية، والإمارات)، وتوحّدت (حماس) مع سوريا وإيران وانفتحت أمام الدول الأخرى التي كانت ترغب بالاعتراف بها (راجع: Malley and Harling 2010).

الفيّاضية: مرحلة جديدة في شبه-المنظومة الفلسطينية

في (14 حزيران/يونيو 2007) سيطرت (حماس) على غزّة وبدأت بحكمها، فترسّخ الانفصال الجغرافي بين الضفّة الغربية وقطاع غزّة بفصل سياسي (أي: بوجود حكومتين)؛ لكنّ الكيانين سلكا دروبًا متنوّعة على الصعد الاقتصادية والسياسية والمجتمعية. وشنّت إسرائيل ثلاثة حروب على قطاع غزّة في الأعوام (2008، 2012، 2014).

وبعد يوم على استيلاء (حماس) على غزّة، ردّ الرئيس عبّاس على ذلك بإسقاط حكومة الوحدة الوطنية، وأعلن حالة الطوارئ، وشكّل حكومة تصريف أعمال في الضفّة الغربية برئاسة سلام فيّاض، وزير المالية السابق في حكومة الوحدة الوطنية. أمّا (حماس) فإنّ اعترافها بشرعية الرئيس عبّاس جعلها تشكّل (حكومة أمر واقع) في قطاع غزّة.[1] ولهذا السبب لم يعلن الرئيس عبّاس خروج (حماس) عن القانون، ولم تنكر (حماس) رئاسته أو شرعيته (راجع: Hilal October 2012; ICG 2011; Sayigh 2011).

وواصل أعضاء (حماس) في المجلس التشريعي الفلسطيني عضويتهم في المجلس على

(1) لم يحدث انقسام المنظومة الفلسطينية عن عمد؛ فالانفصال الجغرافي بين الضفّة الغربية وقطاع غزّة جعل (حماس) في موقع السلطة الوحيدة في قطاع غزّة (مركز حركة حماس). وأنا أحاجج بأنّ انفصال المنظومة السياسية سبقه انفصال جغرافي وسياسي خلقته إسرائيل، وألقى بظلّه على احتمال ظهور أيّ منظومة سياسية، وهذا إن كان ظهور مثل هذه المنظومة ممكنًا في الأصل.

الرغم من عدم انعقاده بسبب الاستيلاء على غزّة، واعتقال إسرائيل لمعظم أعضاء (حماس) منذ العام (2006)، ورفض أعضاء (فتح) في المجلس اللقاء بأعضاء (قائمة التغيير والإصلاح) المتحالفين مع (حماس). وطال الانفصال قوّات الأمن أيضًا، فشكّلت حكومة (حماس) قوّاتها الأمنية الخاصة بها في قطاع غزّة وزوّدتها بالتدريب اللازم.

الفيّاضية والضغوط الخارجية، وأثرهما في ترسيخ شبه-المنظومة السياسية

يقدّم فريدمان تلخيصًا لمنطق الفيّاضية ومقاربة حكومة سلام فيّاض؛ إذ يشرح الفيّاضية بأنّها تقوم على بناء دولة فلسطينية ذات مؤسّسات كفوءة (مالية، وشُرطية، ومجتمعية، وخدمية) لتأمين الحقّ الفلسطيني بالاستقلال (Friedman 2009). ويُضاف إلى ذلك أنّ الفيّاضية تقوم على فكرة مفادها أنّ شرعية الزعيم العربي يجب أن تقوم على «تقديم إدارة وخدمات تتّصف بالشفافية وقابلية المساءلة» (Friedman 2009). ويقدّم ناثان براون شرحًا إضافيًا للفيّاضية فيقول بأنّها تعني بناء «أساس إداري لدولةٍ دون انتظار المجتمع الدولي لفعل ذلك» (Brown 2010a, 1). وأضاف براون أنّ الحصول على «دولة فلسطينية فاعلة» ينبغي أن يحوّل «دولة أمر واقع إلى دولة ذات شرعية» (Brown 2010a, 1).

ولقد تعهّد فيّاض بإصلاح مؤسّسات السلطة الفلسطينية وبنائها لتكون جهازًا لدولة مستعدًّا لإعلان الدولة الفلسطيني وفقًا لافتراضاته. ودعمت الولايات المتّحدة الأمريكية وإسرائيل أجندة فيّاض الهادفة إلى نشر النيوليبرالية في الضفّة الغربية. واستعان فيّاض في تحقيق هذه الدولة بمقدار كبير من الدعم الدولي، وأسّس أجندة نيوليبرالية استندت إلى ركيزتين: تحسين الوضع الأمني، والتنمية الاقتصادية. وفي مجال تحسين الوضع الأمني، أراد فيّاض أن يجعل المؤسّسات الأمنية الفلسطينية تتّصف بالمهنية وقابلية المساءلة؛ ولا شكّ في أنّ هذا المسعى كان يعني الالتزام بمقاربة تهدف إلى الأمن أوّلًا، لكنّ براون بيّن أنّ التحسّن في مسألة العمل الشُرطي وضبط الشارع الفلسطيني لم يعكس إصلاحًا كاملًا، وأثبت أنّه لم يكن هنالك أيّ عملية حقيقية لبناء المؤسّسات في القطاع الأمني في ظلّ حكم فيّاض، وأنّ السلطة الفلسطينية أصبحت أكثر استبدادًا في الواقع (Brown 2010b, 4).

والتزم عبّاس وفيّاض باتّفاقية أوسلو والمفاوضات باعتبارها الوسيلة الوحيدة لتحقيق دولة وجلب السلام. وقدّم الأمريكيون العون في تدريب قوّات الأمن الفلسطينية على يد الجنرال دايتون (Rose 2008). وعجزت هذه القوّات عن «استعادة القانون» الذي اضطرب خلال

الانتفاضة الثانية، ولا سيّما في المدن الرئيسية من أمثال جنين ونابلس ومخيّمات اللاجئين فيهما التي كانت مرتعًا لكتائب الأقصى وأعضاء (حماس)، فتسبّب ذلك بحالة من الغضب بين الفلسطينيين بشأن دور قوّات الأمن في ظلّ الاحتلال، ووجدوا أنّ إشادة الجيش الإسرائيلي بقوّات الأمن الفلسطيني أمر غير مقبول. وقد دفع هذا الحال فريدمان إلى أن يقول: «أدّى فيّاض أيضًا دورًا رئيسيًا في إعادة بناء الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفّة الغربية على نحو جعل حتّى الجيش الإسرائيلي يبدي احترامه لها» (Friedman April 2013). وأصبحت قوّات الأمن وكيلًا للاحتلال الإسرائيلي في إنهاء أيّ نوع من أنواع المقاومة والمعارضة لاتّفاقية أوسلو التي تلاشت على المستوى الفعلي.

أمّا من ناحية التنمية الاقتصادية، فلقد كان الإصلاح الاقتصادي مجرّد شعارات طنّانة ولم ترَ الدولة الفلسطينية نور الشمس. ويشرح مشتاق خان، وهو أحد الخبراء المعروفين في مجال الاقتصاد الفلسطيني، ما حدث بأنّه على الرغم من الجهود التي بذلها فيّاض فإنّه لا يمكن أن يكون هنالك اقتصاد متقدّم، أو حتّى حوكمة، دون سيادة (و/أو تحرير) (Khan 2010). والمحاجة المنطقية التي يستخدمها خان لإطلاق حكمه هذه محاججة بسيطة: فعندما لا يكون هنالك سيادة فإنّ فكرة الحقوق لا توجد نتيجةً لذلك؛ فالحقوق يجب أن تكون قابلةً للفرض من الناحية السياسية كي تُدعى حقوقًا (Khan 2010, 2-3). ويُعرّف خان السيادة بأنّها «ليست سوى وجود وكالة تُدعى الدولة تمتلك القدرة على فرض الحقوق وتغييرها وحمايتها والتفاوض عليها في رقعة جغرافية محدّدة» (Khan 2010, 2). ومن دون الحقوق المحدّدة بوضوح لا يمكن للاقتصاد أن يبدأ بالعمل ولن تحدث حينها أيّ تنمية، وذلك لأنّه لن يكون من الواضح حينها من تعود له هذه الملكية أو تلك (Khan 2010, 2).

والحوكمة الرشيدة تفترض دائمًا أنّ السوق يفتقر إلى الكفاءة في تنمية البلدان بسبب ما يدعى بـ(ارتفاع تكاليف المعاملات) (Khan 2010, 6)؛ ويرى خان أنّ السبب الرئيسي لهذا الارتفاع هو سوء تحديد حقوق الملكية (Khan 2010, 6). وبناءً عليه، فإنّ الإصلاح يُعَدّ على نحو يؤدّي فيه إلى حماية حقوق الملكية، وتحديدها، وتخفيض مستوى الفساد. ولفعل ذلك يُطلَب من الدول أن تتبنّى استراتيجيات لمكافحة الفساد، والمساءلة، والدمقرطة (Khan 2010, 6). ولكنّنا نكاد لا نجد في حالة السلطة الفلسطينية أيّ ضابط أو إجراء حمائي للملكية الخاصّة في ظلّ الاحتلال، كما ورد فيما سبق؛ وهذا يعني أنّ تكاليف المعاملات ستكون مرتفعة دائمًا، وحتّى مع الإصلاح (Khan 2010, 7-8). وقد اعترف البنك الدولي في

نهاية المطاف، في تقريره الصادر عام (2011)، بأنّ التنمية في الضفّة الغربية لا يمكن أن تحدث من دون قطاع خاص نشيط (The World Bank 2011). وبناءً عليه، فإنّ النموّ في العام (2008)، أي: النموّ الحقيقي المزعوم الذي بلغ (8 %)، لم يكن حقيقيًا، بل كان ناتجًا عن المساعدات (Abdelnour et al. 2012; Kanafani 2011).

إنّ الفيّاضية لم تتمكّن من تحقيق التحرّر من الاحتلال (أو ليس ذلك من شأنها)، أو تحقيق الدولة أو السيادة للشعب؛ بل إنّها لم تستجلب المزيد من الشفافية للمؤسّسات العمومية بحسب زعمها؛ فلم تكن الفيّاضية سوى الوجه الآخر لزيادة تبعية الفلسطينيين وشبه-منظومتهم السياسية.

السياسة الداخلية والنزعة الاستبدادية الجديدة في السلطة الفلسطينية

شهدت الحياة اليومية في الضفّة الغربية تغيّرات ضخمة بعد العام (2007) بسبب غياب الإجراءات الديمقراطية في الضفّة الغربية وقطاع غزّة نظرًا للانقسام الحاصل بين المنظومتين السياسيتين. إذ افتتح المجلس التشريعي الفلسطيني أبوابه، ولكنّه لم يستأنف جلساته (راجع: MUWATIN 2013, 209-214)؛ فأغلبية مقاعد المجلس فازت بها (حماس)، ولكنّ ممثّلي الحركة لم يسمح لهم بالمشاركة في جلسات المجلس بالضفّة الغربية منذ استيلاء (حماس) على قطاع غزّة؛ أمّا المجلس التشريعي في غزّة فقد استأنف جلساته بشكل غير رسمي دون حضور ممثّلي (فتح). واتّخذت السلطة الفلسطينية إجراءات صارمة ضدّ منظّمات المجتمع المدني التابعة لحماس، وناشطيها ومؤيّديها، في الضفّة الغربية، ونجم عن هذه الإجراءات عدّة حالات للتعذيب والوفاة في سجون السلطة الفلسطينية (راجع: ICHR 2010a, b; Saleh 2010). وكذلك حدّت (حماس) من نشاطات (فتح) وأسكتتها في قطاع غزّة. واستمرّت الضفّة الغربية تحت حكم مراسيم الرئيس عبّاس، وأبطلت المؤسّسات الرسمية للسلطة الفلسطينية في الضفّة الغربية كلّ التوظيفات التي قامت بها (حماس) في العامين (2006، 2007).

وانتشرت الأجندة النيوليبرالية في الضفّة الغربية إلى النشاط السياسي بشكل عام، إذ كانت تهدف إلى إسكات المعارضة والمقاومة في الضفّة الغربية؛ فاختُطِفت حرية الرأي والتعبير، وبدأت تظهر علامات أكثر للاستبداد ضد أيّ شكل من أشكال العمل الجماعي. وبدا هذا الأمر بوضوح في الحرب الإسرائيلية ضدّ قطاع غزّة في أواخر العام (2008) وأوائل العام (2009)، إذ قامت قوّات الأمن الفلسطينية بسحق التظاهرات التي خرجت في الضفّة الغربية

ضدّ الحرب؛ وبدا بوضوح أيضًا في الاحتجاجات التي خرجت لدعم الثورة المصرية في العام (2011)؛ بالإضافة إلى أنّ الفلسطينيين في الضفّة الغربية لم يشاركوا في الاحتجاجات على النحو الذي كانوا يرغبون به خوفًا من قوّات الأمن التابعة للسلطة.

وكلّما أصبحت قوّات الأمن أكثر «مهنية» ومؤسّساتية، واظبت أكثر على حماية دولة إسرائيل وإنهاء أيّة فرصة لمقاومة الاحتلال ومعارضة السلطة الفلسطينية. ولم يقدّم عبّاس أيّ بديل غير المفاوضات التي لم تكن الحكومة الإسرائيلية تسعى إليها. وهنالك اليوم غضب متنامٍ على سياسة عبّاس بين عامّة الناس والشباب، وسيستمرّ الاضطراب في الضفّة الغربية ما لم يأتِ عبّاس وحكومته بخيار استراتيجي مناسب.

اهتزّت العلاقة بين عبّاس وفيّاض عندما أخذت الولايات المتّحدة الأمريكية تبدي اهتمامًا متزايدًا بفيّاض (Brown 2010a, 3)؛ ممّا أقلق الرئيس واستفزّ نخب (فتح)/ (السلطة الفلسطينية) التي تتحكّم بمؤسّسات السلطة على أرض الواقع. ولهذا السبب لم تؤيّد نخب (فتح) خطط فيّاض لأنّها رأت نفسها غريبة عنه (راجع: Khalidi and Samour 2011, 20). وبعد مناورات طويلة بين الرئيس وفيّاض في العام (2012) استقال الأخير من منصبه، وعيّن عبّاس رامي الحمدالله رئيسًا جديدًا للوزراء، وهو من المعروفين بدعمهم لحركة (فتح).

واستمرّ الفشل يلاحق محاولات المصالحة بين (حماس) و(فتح)، وكان السبب الرئيسي لذلك هو أنّ كلًّا منهما كان لديه الكثير ليخسره في حالة تصالحه مع الآخر، وذلك بالنظر إلى بنية الاحتلال وشبكة السيطرة التي يمتلكها.[1] وعثرت (حماس) على طريقة لإدارة الشؤون الداخلية لقطاع غزّة من دون أخذ الإذن من إسرائيل أو حتّى تدخّلها، على نحو مخالف لما كان يجري في حكومة الضفّة الغربية؛ ويُضاف إلى ذلك أنّ إسرائيل ما كانت لتسمح بوجود حكم لحركة (حماس) في الضفّة الغربية، لأنّها ترى في (حماس) خطرًا رئيسيًا يهدّد أمنها على الرغم من قبول (حماس) بالدولة الفلسطينية وفقًا لحدود (4 حزيران/يونيو 1967). وفي أعقاب حرب العام (2014) على قطاع غزّة، ازداد التوتّر بين الطرفين على قضية تحديد من سيشرف على عملية إعادة إعمار القطاع.

وبعد مغادرة فيّاض لمنصبه أصبح من الواضح أكثر أنّه سواء أصلح الفلسطينيون مؤسّساتهم

(1) للمزيد من التفاصيل راجع: (Brown Summer 2010c; Krause 2012; ICG July 2014; Aljazeera Center for Studies 2014).

أو لا فما من شيء يمكنه إنهاء الاحتلال أو تحقيق الدولة. وقد وفّر هالپر شرحًا مناسبًا لما يريده الاحتلال حين قال: «إذا انسحبت إسرائيل من (95%) من الضفّة الغربية فإنّ شبكة سيطرتها ستستمرّ، وستكون السيادة الفلسطينية محدودةً بصرامة» (Halper 2006, 70).

الخلاصة

لا يمكن لأحد أن ينكر وجود منظومة سياسية فلسطينية، إلّا إنّه لا يمكن في الوقت نفسه تأكيد وجودها؛ فهي واضحة في بعض الأحيان ومبهمة في أحيان أخرى. وهي منظومة سياسية موجودة وكأنّها تتمتّع بالسيادة والاستقلال، وذلك بينما تخضع للاستعمار في كلّ مناحي الحياة. وهي منظومة يمكن أن يُقال عنها بأنّها دخلت في مرحلة ما بعد الاستعمار بينما لا تزال تخضع له؛ ففيها أسّست السلطة الفلسطينية وزارات وعيّنت وزراء فلسطينيين لهم مكانة دبلوماسية، إلّا إنّهم يعجزون عن عبور أيّ حدود، أو حتّى زيارة القدس، دون الحصول على إذن من الاحتلال الإسرائيلي. وهي منظومة تأسّست أجهزتها الأمنية في ظلّ الاحتلال لا لتحمي أمن مواطنيها كأولوية لها، بل لتحمي أمن مواطنين آخرين، أي: مواطني إسرائيل، الدولة التي تحتلّ أراضي هذه المنظومة. وهي منظومة مقسّمة بين كيانين جغرافيين (قطاع غزّة والضفّة الغربية) بحكومتين ومؤسّسات عمومية بينما يخضع الجميع للاحتلال نفسه ويدعون إلى الهدف الفلسطيني نفسه. وهي منظومة تمتلك جهازًا مركزيًا للإحصاء فاعلًا وخاصًّا بها، لكنّها لا تمتلك أيّ سلطة على السجلّ السكّاني لمواطنيها، أو إقامتهم، أو الحدود، أو الموارد الطبيعية؛ وهي تمتلك خطوطًا جوية لكنّ من غير المسموح لها أن تمتلك مطارًا. وهي منظومة ما تزال تقع تحت هيمنة مشروع آخر وإشرافه، أي: مشروع الاستيطان الإسرائيلي.

هذه الاستثناءات جميعها، والتي نتجت من الخضوع للاحتلال الإسرائيلي، جعلت المنظومة السياسية الفلسطينية منظومة فريدة، فهي شبه-منظومة سياسية تُضاف إلى غيرها من المنظومات السياسية المعقّدة؛ ولهذا فإنّ أساس المنظومة السياسية الفلسطينية نفسه يعاني من الاضطراب، ولا يمكن اعتبارها من المنظومات الطبيعية.

مصادر الفصل الخامس

- Abdelnour, Samer, Sam Bahour, and Alaa Tartir. 2012. Defeating Dependency, Creating a Resistance Economy. *Al-Shabaka: The Palestinian Policy* Network. http://al-shabaka.org/sites/default/files/policybrief/en/defeating-dependency-creating-resistance-economy/defeating-dependency-creating-resistance-economy.pdf.
- Agha, Hussien, and Robert Malley. 2001. Camp David: The Tragedy of Errors. *New York Review of Books*. www.nybooks.com/articles/14380?email.
- Aljazeera Center for Studies. 2014. A Limited Achievement: Palestinian Reconciliation Promises and its obstacles (Arabic). Aljazeera Center for Studies. http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2014/10/22/20141022103322788734Palestinian-reconciliation.pdf.
- AlSharif, Maher. 1995. *Searching for an Entity: A Study of Palestinian Political Thought*. Nicosia, Cyprus: Center for Socialist Research and Studies (Arabic).
- Aman, Transparency Palestine. 2006. *al-Sulta al-Tanfithiyyeh: Mu'asasat al-Ri'asa wa Majlis al-Wuzara'* [The Executive Power: The Presidency and the Council of Ministers]. Ramallah: Aman and Muwatin.
- ———. 2007. *Sira' al-Salahiyyat wa Ghiyab al-Mas'uliyyat fi al-Sulta al-Wataniyyah al-Fatalstiniyyah* [The Prerogatives' Struggle and the Absence of Responsibilities in the Palestinian National Authority]. Ramallah: Aman.

– Baumgarten, Helga. 2005. Three Faces/Phases of Palestinian Nationalism, 1948–2005. *Journal for Palestine Studies* 34(4): 25–48.

– Brown, Nathan. 2010a. Are Palestinians Building a State? *Carnegie Endowment*. http://carnegieendowment.org/files/palestinian_state1.pdf.

– ———. 2010b. Fayyad Is Not the Problem, but Fayyadism Is Not the Solution to Palestine's Political Crisis. *Carnegie Endowment*. http://carnegieendowment.org/files/fayyad_not_problem_2.pdf.

– ———. 2010c. The Hamas–Fatah Conflict: Shallow but Wide. *Fletcher Forum of World Affairs* 34(2): 37–51.

– Brynen, Rex. 1995. The Neopatrimonial Dimension of Palestinian Politics. *Journal of Palestine Studies* 25: 23–36.

– Friedman, Thomas. 2009. Green Shoots in Palestine. *The New York Times*, August 5. http://www.nytimes.com/2009/08/05/opinion/05friedman.html.

– ———. 2013. Goodbye to All That. *The New York Times*, April 24. http://www.nytimes.com/2013/04/24/opinion/friedman-goodbye-to-all-that.html.

– Friedrich, Roland, and Arnold Luethold. 2007. *Entry-Points to Palestinian Security Sector Reform*. Ramallah, Palestine: Geneva Center for the Democratic Control of Armed Forces.

– Ghanem, As'ad. 2010. *Palestinians Politics after Arafat: A Failed National Movement*. Bloomington, USA: Indiana University Press.

– Halper, Jeff. 2006. The 94 Percent Solution: Israel's Matrix of Control. In *The Struggle for Sovereignty: Palestine and Israel 1993–2005*, eds. J. Benin and R.L. Stein. Stanford, USA: Stanford University Press.

- Hammami, Rema, and Tamari Salim. 2001. The Second Uprising: End or New Beginning. Journal of Palestine Studies 30: 5–25.
- Hilal, Jamil. 2006. The Palestinians Political System after Oslo: A Critical Criticism. Ramallah, Palestine: MUWATIN (Arabic).
- ———. 2012. The Polarization of the Palestinian Political Field. Journal of Palestine Studies 39(3) (October): 24–39.
- Hroub, Khaled. 2014. Hamas: Political Thought and Practice. Washington DC, USA: Institute for Palestine Studies.
- Independent Commission for Human Rights (ICHR). 2004. The Status of Palestinian Citizens' Rights during 2003: 9th Annual Report. Ramallah: ICHR.
- Independent Commission for Human Rights. 2005. The Status of Palestinian Citizens' Rights during 2004: 10th Annual Report. Ramallah: ICHR.
- ———. 2010a. Al Fasliyyah. Ramallah, Palestine: ICHR (Arabic).
- ———. 2010b. Citizens Complaints and Supervision over the Places of Detention during the Year 2009. Ramallah, Palestine: ICHR (Arabic).
- International Crisis Group (ICG). 2006. Palestinian, Israel, and the Quartet: Pulling Back from the Brink. Vol. 54. Brussels: ICG.
- International Crisis Group. 2011. Palestinian Reconciliation: Plus Ca Change …. Vol. 110. Brussels: ICG.
- ———. 2014. Gaza and Israel: New Obstacles, New Solutions. In Middle East Briefing 39. Brussels: ICG.
- Irshaid, Samer. 2007. Harakat «Fatah» wa al-Sulta al-Falastiniyya: Tada'iyyat Oslo wa al-Intifada al-Thania [The «PNA» and Fatah: The Impact of Oslo and the Second Intifada]. Ramallah, Palestine: MUWATIN.

- Jamal, Amal. 2005. The Palestinian National Movement: Politics of Contention, 1967–2005. Bloomington and Indianapolis, USA: Indiana University Press.
- Jarbawi, Ali, and Wendy Pearlman. 2007. Struggle in a Post-Charisma Transition: Rethinking Palestinian Politics after Arafat. Journal for Palestine Studies 36: 6–21.
- Kanafani, Nu'man. 2011. As If There Is No Occupation: The Limits of Palestinian Authority Strategy. Middle East Research and Information Project. http://www.merip.org/mero/mero092211.
- Khalidi, Raja, and Sobhi Samour. 2011. Neoliberalism as Liberation: The Statehood Program and the Remaking of the Palestinian National Movement. Journal of Palestine Studies 40(2): 6–25.
- Khalidi, Rashid. 2013. Brokers of Deceit: How the U.S. Has Undermined Peace in the Middle East. Boston, USA: Beacon Press.
- Khalil, Asem. 2013. Beyond the Written Constitution: Constitutional Crisis of, and Institutional Deadlock in, the Palestinian Political System as Entrenched in the Basic Law. International Journal of Constitutional Law 11(1): 34–73.
- Khan, Mushtaq. 2010. Post-Oslo State-Building Strategies and Their Limitations, Transcript of the Yusif A. Sayigh Development Lecture. Ramallah, Palestine: MAS http://eprints.soas.ac.uk/2421/1/Prof_Mushtaq_Final_Transcript_Sayigh_Lecture.pdf.
- Khan, Mushtaq, Inge Amundsen, and George Giacaman. 2004. State Formation in Palestine: Viability and Governance during a Social Transformation. London and New York: RoutledgeCurzon.

- Krasner, Stephen. 2001. Problematic Sovereignty: Contested Rules and Political Possibilities. New York, USA: Columbia University Press.
- Krause, Peter. 2012. Many Roads to Palestine? The Potential and Peril of Multiple Strategies Within a Divided Palestinian National Movement. Crown Center for Middle East Studies. http://www.brandeis.edu/crown/publications/meb/MEB60.pdf.
- Lia, Brynjar. 2006. A Police Force without a State: A History of the Palestinian Security Forces in the West Bank and Gaza. Reading, UK: Ithaca Press.
- Malley, Robert, and Peter Harling. 2010. Beyond Moderates and Militants. Foreign Affairs 89.
- Mitchell, Timothy. 1991. The Limits of the State: Beyond Statist Approaches and Their Critics. The American Political Science Review 85(1): 77–96.
- MUWATIN: The Palestinian Institute for the Study of Democracy. 2013. The Palestinian Political System and the Peaceful Transition of Power. Ramallah, Palestine: MUWATIN (Arabic).
- Parsons, Nigel. 2005. The Politics of the Palestinian Authority: From Oslo to al-Aqsa. New York and London: Routledge.
- Rose, David. 2008. The Gaza Bombshell. Vanity Fair.
- Roy, Sara. 2007. Failing Peace: Gaza and the Palestinian-Israeli Conflict. London and Ann Arbor, USA: Pluto.
- Saad-Ghorayeb, Amal. 2007. Washington in Lebanon and Palestine: Fatal Manipulation. Conflicts Forum. http://www.conflictsforum.org/2007/washingtonin-lebanon-and-palestine-fatal-manipulation/.

- Saleh, Muhsen. 2010. Evaluating Salam Fayyad's Government in Ramallah. Al-Zaytouna Centre for Studies and Consultations. http://www.alzaytouna.net/en/publications/studies-and-reports/133067-evaluating-salam-fayyad-s-government-in-ramallah.html.
- Sayigh, Yezid. 1997. Armed Struggle and the State Formation. Journal of Palestine Studies 26(4): 17–32.
- ———. 2000. Armed Struggle and the Search for State: The Palestinian National Movement, 1949–1993. London, UK: Oxford University Press.
- ———. 2007. Inducing a Failed State in Palestine. Survival 49: 7–39.
- ———. 2011. Policing the People, Building the State: Authoritarian Transformation in the West Bank and Gaza. Carnegie Endowment for International Peace. http://carnegieendowment.org/files/gaza_west_bank_security.pdf.
- Tamimi, Azzam. 2007. Hamas: A History from Within. Northampton, MA: Olive Branch Press.
- Telhami, Shibley. 2001. The Road to Palestinian Sovereignty: Problematic Structure or Conventional Obstacles? In Problematic Sovereignty: Contested Rules and Political Possibilities, ed. S.D. Krasner. New York, USA: Columbia University Press.
- The World Bank. 2011. Building the Palestinian State: Sustaining Growth, Institutions, and Service Delivery, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee. Washington DC, USA: The World Bank.

الباب الثالث

الأسس والتحدّيات الاقتصادية

الفصل السادس

المنظومة/المنظومات الاقتصادية لحكومة إقليم كردستان

سردار عزيز[1]

لجنة الموارد الطبيعية، برلمان إقليم كردستان، العراق.

مقدّمة

يمكن القول من الناحية التاريخية بأنّ هنالك علاقة خاصّة بين الكرد والاقتصاد؛ فالكرد لم يحكموا أنفسهم طوال معظم تاريخهم، وكان اقتصادهم خاضعًا لحكم الغير كذلك؛ وبعبارة أخرى: إنّ ثروة الكرد واقتصادهم كانا تحت سيطرة واستغلال الدول المركزية الساعية إلى قهرهم. ومن البديهي أنّه حينما ينشب نزاع بين المركز والأطراف فإنّ الأطراف تظلّ دون تنمية، ولا سيّما إذا كان البلد غير ديمقراطي ويمرّ بعملية تحديث. ولهذا يجب أن لا نتفاجأ حين نلاحظ أنّ جزءًا كبيرًا من قصّة الاقتصاد الكردي ليس سوى قصّة عن الدمار.

---

(1) سردار عزيز

- مستشار أوّل، لجنة الموارد الطبيعية، برلمان إقليم كردستان، أربيل، كردستان العراق.
- حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة كوليج كورك (آيرلندا).
- تتناول اهتماماته: الاقتصاد السياسي، الجيوسياسة، العلاقة المدنية-العسكرية.
- ألّف باللغتين الكردية والإنگليزية.
- من كتبه باللغة الكردية: الموارد الطبيعية لحكومة إقليم كردستان؛ والعلاقة بين تركيا وحكومة إقليم كردستان (2015).
- من مؤلّفاته باللغة الإنگليزية: العلاقة بين تركيا وحكومة إقليم كردستان (فصل في كتاب؛ [Palgrave, 2016])؛ كردستان العراق في كتاب العمق الاستراتيجي لداود أوغلو (2013).
- يعمل حاليًا على تحويل الپيشمرگة إلى قوّة عسكرية نظامية.

وتغيّرت هذه القصّة تدريجيًا من الدمار إلى التقدّم والازدهار بظهور حكومة إقليم كردستان (KRG) في أوائل التسعينيات. ونجد اليوم أنّ (KRG) أصبحت أشبه بعلامة تجارية منها بالحكومة، وهنا يبرز السؤال: «ما هي المنظومة الاقتصادية التي تتمتّع بها حكومة إقليم كردستان؟». وفي الحقيقة، إن هذا السؤال هو لغز يحتاج إلى تجميع أجزائه؛ فالاقتصاد الكردي ما يزال اقتصادًا غير منتج، بغضّ النظر عن الموارد الطبيعية في الإقليم، فهيمنة الموارد الطبيعية تجعل المنظومة الاقتصادية في إقليم كردستان تتّبع النمط التقليدي في «الاستخدام المقتصد للموارد المادّية أو الإدارة الجيّدة للممتلكات الإقطاعية» (Mitchell 2008, 1116). وبناءً عليه، فإنّ الركيزتين الرئيسيتين للاقتصاد هما: الموارد الطبيعية والاستهلاك.

الخلفية

تحاول حكومة إقليم كردستان (KRG)، رسميًا، أن تؤسّس اقتصادًا حرًّا ينتهج مبادئ السوق الحرّ؛ والقانون يدعم هذا التوجّه بوضوح، إذ ورد في قانون الاستثمار: «يُعامَل المستثمر والرأسمال الأجنبي كالمستثمر والرأسمال الوطني، ويكون للمستثمر الأجنبي الحق في امتلاك كامل رأسمال أي مشروع يقيمه في الإقليم بموجب هذا القانون» (المادّة الثالثة من قانون الاستثمار الصادر في العام 2006). ومن الرسائل التي يريد مسؤولو حكومة إقليم كردستان إبرازها للعالم هي أن يصوّروا حكومتهم على أنّها «منفتحة ومؤيّدة للاستثمار، ولا سيّما: الاستثمار الأجنبي». ولكن يمكن المحاججة في أنّ منظومة السوق الحرّ في حكومة إقليم كردستان ما تزال حتّى الآن مجرّد كلام، لأنّ واقع المنظومة السياسية لحكومة إقليم كردستان أكثر تعقيدًا بكثير وينطوي على الكثير من الطبقات. وأولى صعوبات التوصّل إلى تعريف المنظومة الاقتصادية لإقليم كردستان تكمن في غياب منظومة اقتصادية تبسط هيمنتها بوضوح، فالخليط السائد للكثير من المنظومات الاقتصادية المختلفة يفاقم التعقيد الذي تكتنفه مهمّة تحديد وجود منظومة متينة بعينها.

والسؤال عن المنظومة الاقتصادية هو في الوقت نفسه سؤال عن طبيعة الكيان السياسي لحكومة إقليم كردستان وما يجاوره؛ فالصلة الوثيقة والتداخل بين الاقتصاد والسياسة يجعل الثاني منهما أداة للأوّل. وأنا أحاجج بأنّه بينما يمرّ الاثنان كلاهما بحالة من التحوّل، فإنّ تحوّلهما يجري في مسارين مختلفين؛ ففي الإقليم تتبوّأ السياسة المكانة العليا، ممّا يجعل هيمنة أيّ منظومة تعتمد على طبيعة الظروف السياسية في الصعيدين المحلّي والإقليمي.

وليس من الصعب أن نتصوّر ظهور طبقة أوليگاركية في بيئة يكون فيها أعضاء الحزبين الكرديين الرئيسيين (الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتّحاد الوطني الكردستاني) هم من يصنع القوانين، ويمثّل الناس في السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويقف حارسًا للأخلاق، ويحاضر في الجامعات، وينشئ الاستثمارات. و«السياسة تختلط بالاستثمار في كلّ مكان، إلّا إنّ هذا الاختلاط يأخذ في العراق شكل النهب المباشر للثروة ' الوطنية'على يد طبقة أوليگاركية جديدة تتكوّن من مجموعات سياسية متنازعة وما يتبعها من زبائن على صعيدي الاقتصاد والبنية البيروقراطية. والعملية السياسية التي كان يُراد منها في البدء أن تكون قطيعة مع الماضي الاستبدادي أخذت تتأثّر بسياسات النخبة ومصالحها أكثر من تأثّرها باحتياجات الناس» (Hasan 2013).

التحدّيات المنهجية

هنالك الكثير من الصعوبات التي تقف بوجه تحليل المنظومة الاقتصادية لحكومة إقليم كردستان، ومنها:

1 ـ أنّ حكومة إقليم كردستان ليست دولة مستقلّة، بل هي حكومة فدرالية ضمن إطار الدولة العراقية، وأيّ تحليل للإقليم يجب عليه أن يأخذ هذا التنبيه بالحسبان. ولنأخذ قضية النفط على سبيل المثال؛ إذ تحاول حكومة إقليم كردستان أن تتعامل مع هذه القضية لوحدها من أجل أسباب لا تقف عند حدّ أمن الإقليم والأمن الوطني ككلّ، فحكومة بغداد وحكومة الإقليم لهما مصالح وآراء متعارضة في هذه القضية، لأنّ ما تعتبره حكومة الإقليم أمنًا وطنيًا تعتبره حكومة بغداد تهديدًا للأمن الوطني. فالعراقيون العرب يشتكون من أنّ «تصدير النفط العراقي دون موافقة الحكومة الفدرالية هو خطوة إضافية نحو تفكيك العراق. وإنّ تبنّي سياسة نفطية ترفض الاعتراف بدور الحكومة الفدرالية وموقعها في القطاع النفطي يمهّد الطريق للانفصال من العراق وتفكيكه» (Khaduri 2013). وهذا الوضع المعقّد بين المركز والأطراف يُعَدُّ على نحوٍ ما استمرارًا لعلاقة تاريخية مشابهة، إذ ترى حكومة بغداد أن حكومة الإقليم يجب أن لا تحصل على العناصر التي تمكّنها من الاستقلال؛ ممّا يلقي بتأثيره على طبيعة المنظومة الاقتصادية في حكومة إقليم كردستان بشكل تستثمره حكومة الإقليم اقتصاديًا لصالح أمنها السياسي.

2 ـ وثمّة عائق كبير آخر يحول دون التحليل المعمّق، وهو غياب البيانات الدقيقة، إذ

«لا تتوفّر حاليًا بيانات حول سوق العمالة في إقليم كردستان الفدرالي. وإنّ نقص البيانات الرئيسية حول سوق العمل لا يسمح للباحثين بالقياس الكمّي لمدى البطالة في الإقليم وتحليل انتشارها السلبي وتأثيراتها على المجتمع والرخاء» (Heshmati 2007, 4). ولم يتغيّر الكثير منذ ذلك الحين، وعلى الرغم من تأسيس المزيد من المؤسّسات التي تتعلّق بهذا الشأن، فإنّ الإقليم ما يزال يعاني حتّى الآن من عدم تحديث البيانات الإحصائية.

3 ـ وهنالك صعوبة بنيوية ومنهجية أخرى تتمثّل في غياب مرجعية سيادية موحّدة. وعلى الرغم من المحاولات والمحادثات الرامية إلى توحيد المنظومات المتباينة، فهنالك الآن على الأقلّ نمطان للحكم في الإقليم نتجا بعد القتال الذي نشب في مرحلة ما بعد العام (1996) بين الحزبين الرئيسيين من أجل السيطرة الجغرافية، فـ«الحزب الديمقراطي الكردستاني يتموضع في محافظتي أربيل ودهوك، والاتّحاد الوطني الكردستاني يتموضع في محافظة السليمانية وأجزاء من محافظتي أربيل وكركوك» (Stansfield 2003, 99).

الاقتصاد العراقي الموجّه

كان نظام الحكم مركزيًا إبّان حكم صدّام حسين، و«لم تكن خطّة صدّام الاقتصادية اشتراكية ولا رأسمالية، بل مزيجًا من الاثنين» (Sassoon 2012, 15). وكانت البنية الدكتاتورية والنزعة الاشتراكية تتحمّلان المسؤولية عن التخطيط الاقتصادي الحكومي المركزي. و«قُسِّمت النفقات إلى ثلاثة أصناف: موازنة للأعمال الحكومية، وموازنة استثمارية، وموازنة سنوية للاستيراد» (Sanford 2003, 4). ومنذ صعود صدّام إلى السلطة في العام (1979) «مرّ العراق بإحدى أكثر حالات التدهور الاقتصادي كارثيةً في التاريخ الحديث، إذ يبدو أنّ متوسّط الدخل الفردي وصل في العام (2001) إلى (1,000-1,200 دولار)» (Nordhaus 2002, 54). ويرى نوردهاوس أنّ دمار الاقتصاد مرّ بأربعة مراحل: الأولى في التدهور الاقتصادي الذي حدث إبّان الحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988)، والثانية خلال حرب الخليج الأولى، والثالثة في ظلّ عقوبات منظّمة الأمم المتّحدة التي أعقبت الحرب، والرابعة بسبب حرب الخليج الثانية وما أعقبها من عقوبات، وهما اللذان جعلا الاقتصاد العراقي يتعرّض لضربتين أخريين. لكنّ ساسون يرى بأنّ هذه المراحل ثلاث وحسب (Sassoon 2012, 15).

ولقد أثّرت هذه الحروب والعقوبات والمغامرات على إقليم كردستان أكثر من تأثيرها على باقي أنحاء العراق، فعند انسحاب صدّام من الإقليم لم يكن فيه بنية تحتية كي يُعاد

بناؤها، وعلاوةً على ذلك فإنّه وقع عرضة لعقوبات الحكومة المركزية بالإضافة إلى العقوبات الدولية. وخلاصة القول: إنّ إقليم كردستان كان يفتقر في مرحلة (ما بعد صدّام) إلى البنية التحتية، والعمالة الماهرة، والإيرادات.

المسار الاقتصادي لحكومة إقليم كردستان

يتكوّن إقليم كردستان في الأساس من ثلاث محافظات في شمال العراق: دهوك وأربيل والسليمانية؛ وكان معظم السكّان حتّى العام (1991) يسكنون في الأرياف، ويكاد الاقتصاد لا يتعدّى الزراعة. وقد تجنّبت الحكومة المركزية تطوير أيّ قاعدة للصناعة في هذه المنطقة بسبب الاضطرابات التي كانت سائدة حينذاك، وللسياسة الرسمية التي تسعى للمحافظة على حالة التأخّر التنموي. وكانت هذه المنطقة تؤدّي ضمن المنظومة الاقتصادية العراقية دورًا يقوم في الأساس على التزويد بالموادّ الأوّلية والمنتجات الزراعية؛ لكنّ ما تلا ذلك من تنوّع في معدّلات النموّ أدّى إلى ظهور علاقة من النوع (مركز-أطراف) ضمن البلد (Rokkan 1970, 49). ونتج عن مطالبة الكرد بالحكم الذاتي، بالإضافة للحساسيات الجيوسياسية في المنطقة، اندلاع حرب طويلة بين الكرد من جهة والحكومة المركزية في بغداد من جهة أخرى. وفي أواخر الثمانينيات جرى إخضاع الإقليم بأكمله للتمدين بالقوّة (أو بعبارة أدقّ: إخضاعه للتجميع) بإقدام حكومة بغداد على ممارسة التهجير والتدمير في أكثر من أربعة آلاف قرية (Ministry of Planning 2012) في عملية دُعِيت (الأنفال) (HRW 1993).

وجرت إعادة توطين القرويين الذين طالتهم العملية في مجمّعات شبه-مدنية عُرِف كلٌّ منها باسم «ئۆردوگا» (= المجمّع) (Leezenberg 2006). و«أوقعت الحكومة التي يهيمن عليها حزب البعث دمارًا لم يسبق له مثيل في المناطق الريفية من إقليم كردستان في حملات (الأنفال) سيّئة الصيت، ممّا أحدث تغييرًا جذريًا في الأسس والبنى الزراعية للاقتصاد» (Stansfield 2003, 41). وأدّى هذا الأمر إلى حركة تمدين لم ترافقها حركة تصنيع، ممّا جعل هذه المجمّعات أشبه بالمخيّمات منها بالمدن. وأصبحت هذه المخيّمات مقدّمة لتسييس الحياة بأكملها على يد السلطة، إذ أصبح الناس أكثر اعتمادًا على ما تقدّمه الدولة من مبالغ مالية، وانضمّوا إلى قوّات تابعة للدولة دُعِيت محلّيًا باسم (الجحوش)، والأهمّ من ذلك كلّه أنّ هذا الوضع قتل حافز العمل بين الناس؛ وهنا يكمن منشأ الريعية. لكنّ المرحلة السابقة لم تدم طويلًا، ففي التسعينيات، وبعد غزو الكويت والانتفاضة التي أعقبته وانسحاب سلطة

الحكومة المركزية من المنطقة التي يسكنها الكرد، بدأ الناس بالعودة إلى أريافهم. ولكنّ هذه العودة لم تدم طويلًا كذلك؛ فالحافز الرئيسي لها كان فرض العقوبات، وفي هذه المرحلة «عاش الشمال الكردي، وهو المعروف تاريخيًا بأنّه أكثر مناطق العراق اضطرابًا وتأخّرًا على الصعيد التنموي، حالة من الاستقرار النسبي وتمتّع بمستويات معيّنة من التنمية» (Natali 2010, xix). وبوصول المعونات الدولية اتّصل الإقليم بالعالم وشهد بداية عولمته «في إطار نيوليبرالي»؛ وأدّى ذلك إلى «الدفع قدمًا بالحكم الذاتي للكرد، والتشجيع في غضون ذلك على خلق طبقات من المستثمرين الرياديين وعمالة أكثر تنوّعًا، وحسّنت سوية التجارة بين إقليم كردستان ودول المنطقة والحكومات الأجنبية» (Natali 2010, xx). وكانت المعونات الدولية والرسوم الجمركية هي المصادر الرئيسية للدخل المحلّي للإقليم في التسعينيات.

حقبة الحكم الذاتي

في العام (1992) أُجرِيت انتخابات في إقليم كردستان تمخّضت عن حكومة يقودها الحزبان الرئيسيان: الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتّحاد الوطني الكردستاني؛ ولم يكن لأيٍّ منهما تجربة في مجال الحكم أو خطّة اقتصادية. وبتشكيل حكومة إقليم كردستان أصبح وضع خطّة اقتصادية لمرحلة ما بعد الصراع من الأمور الملحّة. وإذا كان جوهر هذا الاقتصاد يُراد منه توليد فرص العمل، ولا سيّما لمن كانوا يعملون قبلها في وظائف تتعلّق بالحرب، فإنّ الحكومة الفتية لم يكن بمقدورها تحقيق هذا الهدف، سواءً من ناحية الخبرة أو النفقات اللازمة. وفي العام (2003) بدأ التغيير الحقيقي يطال الجانب الاقتصادي مع تغيير نظام بغداد، إذ كان لإسقاط نظام صدّام حسين تأثيرات متعدّدة على حكومة الإقليم: إذ أُزيل التهديد الوجودي للإقليم، وتحسّن دور الكرد في العراق، وبدأ النفط العراقي بالتدفّق وحصل الكرد على حصّتهم منه للمرّة الأولى في تاريخهم (17 % من إيرادات النفط)، وبدأت حكومة الإقليم إنتاجها النفطي الخاصّ بها ضمن أراضيها. ولقد كان النفط عاملًا حاسمًا في استدامة نموّ الاقتصاد العراقي منذ الغزو الذي قادته الولايات المتّحدة الأمريكية في العام (2003)؛ وساعد في زيادة إجمالي الناتج الوطني الفردي في العراق من (518 دولار) عشية سقوط صدّام إلى (3,306 دولار) بحلول العام (2011)، و«أصبحت مدن العراق أكثر ثراءً منذ العام (2003)، عام الغزو الأمريكي؛ إذ ارتفعت رواتب الموظّفين الحكوميين ارتفاعًا صاروخيًا، وبدأ موظّفو القطاع العام ينفقون المزيد من المال، واكتظّ العراق بالشركات الأجنبية، فبنت

الشركات التركية مجمّعات سكنية، وخلقت شركات النفط الإيطالية فرص عمل في البصرة (عاصمة الجنوب العراقي)، وأدار الإيرانيون فنادق جديدة في النجف، وهي مدينة مقدّسة عند الشيعة يؤمّها الزائرون بأعداد غفيرة» (The Economist 2011).

وحقّقت حكومة إقليم كردستان قفزة ملفتة على صعيدي الشدّة والسرعة؛ فـ«من الناحية التقنية والاقتصادية، يتّصف إقليم كردستان بالحداثة بشكل كامل؛ إذ يقتني الناس هواتف ذكية، وتقدّم المقاهي والفنادق خدمة الواي-فاي (وممّا يسترعي الانتباه عدم وجود رقابة على الإنترنت بالرغم من كونه بلدًا في الشرق الأوسط)، والكهرباء تستمرّ دون انقطاع» (Filkins 2013).

وثمّة تفاوت في تسارع التنمية ضمن إقليم كردستان؛ إذ تبدو هذه التنمية بأوضح مظاهرها في أماكن من أمثال محافظة أربيل (عاصمة الإقليم) التي تمضي في هذا المسار بشكل جيّد بالمقارنة مع المحافظتين الأخريين اللتين تتطوّران بشكل أبطأ وأضعف. والسياسة هي المسؤول عن تحديد الاختلافات الصادمة في السياسة التنموية لحكومة الإقليم بين مناطق الإقليم ومدنه؛ وعلى سبيل المثال: حصلت أربيل على حصّة الأسد التي بدت واضحة مستوى التمدين والتنمية الذي تجاوزت به باقي مناطق الإقليم، «إذ تجد في الحانات أجهزة لتقديم مشروب التيكيلا، ويقف خارج الفنادق أشخاص إيرانيون يتحدّثون حول الاستثمار بينما تمرّ بك سيّارات مسرعة من طراز (لاند كروزر). وفي الشارع المؤدّي إلى القلعة القديمة، والتي تُعتبَر رمزاً لمركز المدينة، تصطفّ متاجر لبيع الأدوات المنزلية التركية، ويقابلك منزلٌ كأنّه نُقِل بالطائرة من مدينة دالاس الأمريكية» (Mills 2012). ويرى ميلز أنّ هذا التغيير جاء نتيجةً لنموذج اقتصادي فريد من نوعه في المنطقة، إذ «أحرز إقليم كردستان مرتبة الريادة في تبنّي نموذج اقتصادي يختلف كثيرًا عن النموذج الذي جاءت به الغرائز الدولانية للحكومة المركزية في بغداد، وذلك بالتركيز على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية وبناء قطاع خاص قوي» (Mills 2012). وهنا يبرز السؤال: هل تحاول حكومة الإقليم اجتذاب الاستثمارات الأجنبية وبناء قطاع خاص قوي كما يقترح ميلز؟ يبدو للوهلة الأولى أنّ الأمر كذلك، لكنّ التعمّق في التحليل قد يثبت العكس.

الميزات العامّة

تتكوّن أكبر شريحة سكّانية في إقليم كردستان من الشباب العاطلين عن العمل، وأغلبهم من خرّيجي الجامعات، ممّا أدّى إلى تظاهرات متفرّقة وصدامات مع الشرطة في عدد من

مدن الإقليم ومناطقه. ويفضّل الشباب العمل في القطاع العام لما يقدّمه من دخل آمن ومعاش تقاعدي بدلًا من العمل في القطاع الخاصّ الجديد غير الآمن؛ لكنّما توجد عوامل أخرى تفعل فعلها في هذا الشأن، ولا سيّما: المنظومة التعليمية التقليدية ذات الطراز القديم التي جاءت امتدادًا لمنظومة (المدرسة) الدينية التاريخية، والتي تعدّ خرّيجها بشكل لا يناسب السوق التنافسي الذي ظهر حديثًا وتسيطر عليه الاستثمارات الأجنبية. و«على الرغم من ازدياد عدد الجامعات، والاستثمار الهائل للقطاع العام في مجال التعليم، وازدياد القدرة على إنتاج المخرجات التعليمية، فإنّ إقليم كردستان أصبح أكثر اعتمادًا، بالمقارنة مع أيّ وقت مضى، على استيراد الموارد البشرية، وأخذ يستورد السلع التي كان ينتجها محلّيًا في ما سبق» (Heshmati 2008, 12)؛ وبناءً عليه، فإنّ «معدّل البطالة بين المتعلّمين أعلى ممّا هو عليه عند الأقلّ تعليمًا؛ ففي العام (2007) وصل هذا المعدّل إلى (37.2 %) بين حاملي الشهادة الثانوية، في مقابل (31.8 %) بين من لم يتلقّوا أيّ تعليم رسمي» (Noori 2011, 209).

وانفتح سوق العمالة في إقليم كردستان نتيجةً للقفزة الاقتصادية في الإقليم وانفتاحه أمام العالم، فازداد تدفّق العمالة إلى الإقليم من الخارج، وأسهمت عوامل متنوّعة في هذه الظاهرة، واعتمدت طبيعة هذه العوامل على الجهة التي قدمت منها العمالة؛ فعلى سبيل المثال: أدّى تزايد العقوبات الدولية المفروضة على إيران (Borger and Dehghan 2012) إلى انكماش العملة الإيرانية، فبدأت العمالة الإيرانية بالهجرة إلى الإقليم، ولا سيّما اليد العاملة في مجال البناء. وهنالك بعد آخر يُضاف إلى العامل الاقتصادي في تدفّق العمالة، وهو البعد الإثني، لأنّ معظم القادمين من إيران كانوا من الكرد، أو ممّا يُدعى محلّيًا بـ(كردستان الشرقية)؛ وهنالك أيضًا تدفّق مشابه للعمالة من (كردستان الشمالية)، أي: من تركيا، ولكن لأسباب مختلفة، فالشركات التركية تحضر عمّالها من تركيا لأنّهم يتقاضون أجورًا أقلّ، ويعملون لساعات أكثر، ويتكلّمون اللغة التركية؛ بل إنّ الحكومة التركية نفسها تدعم هذه السياسة كي تستردّ المال الذي تنفقه الشركات التركية في إقليم كردستان. ويضاف إلى العمالة السابقة: العمالة القادمة من سوريا وجنوب العراق.

وهنالك اختلال في التوازن الجندري ضمن القوّة العاملة، إذ يوجد قصور في توظيف المرأة، ونقص في عدد فرص العمل المتاحة لها، إلّا إنّ هذا الوضع يتحسّن على الرغم من بقاء بعض المعوّقات. والمرأة الكردية تماثل الرجل في انجذابها للعمل في القطاع العام. وتتسبّب بيئة العمل الصعبة بغياب المرأة عن المحورين الرئيسيين للنموّ الاقتصادي في الإقليم، وهما:

البناء والموارد الطبيعية، لكنّ النظر إلى هذا الأمر بعين المقارنة يجعل إقليم كردستان أفضل بكثير من باقي أنحاء العراق في مجال عدد النساء ضمن القوّة العاملة (انظر: الجدول 6.1).

الجدول (6.1): المصدر (IHSES 2007: 326).

المنطقة	الرجل	المرأة	الإجمالي
إقليم كردستان	5.8	7.2	6.1
بغداد	11.5	15.0	12.0
المناطق الأخرى	12.9	11.4	12.7

وهنالك ميزة أخرى للقطاع الخاص الناشئ، وهي: إنشاء صلات شخصية بين المستثمرين كأفراد وبين المسؤولين الحكوميين. وللانتماء السياسي والعلاقات العائلية تأثير رئيسي على هذا المجال، فمعظم شركات القطاع الخاص يديرها إمّا الحزبان الرئيسيان وإمّا أشخاص يشغلون مناصب عليا ضمن الحزبين، فـ«الحكومة ما تزال تمتلك حصّة من كلّ شيء (يمتلك أحد أبناء بارزاني حصّة من شركة كوكا كولا، بينما يمتلك ابن آخر حصّة في شركة پيپسي كولا)» (USSIR 2012). ويُضاف إلى ذلك أنّ أيّ عنصر جديد يدخل قطاع الاستثمار، سواءً كان من كبار أعضاء الحزبين أو من المسؤولين الحكوميين، يسهّل الدخول إلى هذا القطاع وينتظر تحقيق المكاسب جرّاء ذلك. وتشكّل الأسرتان المهيمنتان في المنطقة العنصر الرئيسي في تأسيس الصلات الشخصية بين الحكومة والقطاع الخاص، إذ تتمكّن الأسرتان بفضل ذلك من إنشاء الصلات وتقوية وضعها السياسي وقدرتها على توزيع الثروة. وهنالك نتيجة أخرى هي: ظهور الأثرياء الجدد الذين تمكّنهم ثرواتهم من إنشاء طبقة جديدة تساعد على الاستقرار وتقلّل تأثير سلطة الأثرياء القدامى. وثمّة مسار خاص تتبعه إيرادات العقود في إقليم كردستان؛ فالمتعاقد الأوّل هو مسؤول حكومي ذو صلة وثيقة بشخصية حزبية (أو في حالة الاستثمارات الكبرى: ذو صلة وثيقة بإحدى الأسرتين المهيمنتين بارزاني أو طالباني)، وعندما يقتطع هذا المسؤول حصّته الكبيرة ينتقل العقد إلى المتعاقد التالي الذي يأخذ حصّته أيضًا، وعندما يصل العقد إلى من يُفترَض بهم إكماله تكون المنفعة منه قد زالت، وهذا هو السبب الرئيسي خلف تأخير إنجاز المشروعات أو اكتمالها بشكل جزئي، فهذه المراحل المتتالية من الفساد تجعل الكثير من ينخرطون في قطاع الاستثمار دون أيّ خلفية راسخة في هذا المجال، فهذا المخطّط ينفعهم وينفع من يعينهم من المسؤولين الحكوميين. وهنالك شكل آخر من

أشكال التدخّل السياسي القطاع الخاص يشبه أسلوب الحماية الذي تتّبعه المافيا في كثير من النواحي.

وثمّة ميزة أخرى لاقتصاد إقليم كردستان، وهي الطابع الريعي للمنظومة الاقتصادية. و(الريعية) هي منظومة «يكون فيها الاقتصاد مدعومًا بشكل رئيسي من إنفاق الدولة بينما تحصل الدولة نفسها على الدعم من الريع القادم من الخارج» (Beblawi 1987, 11). وتعتمد حكومة إقليم كردستان اعتمادًا شديدًا على الحكومة المركزية في موازنتها السنوية، ولكنّها حظيت منذ العام (2003) بنشوء قطاع محلّي للموارد الطبيعية، ويساهم هذا القطاع بشكل ضئيل، حتّى الآن، في الاقتصاد المحلّي بشكل عام. وإذا جمعنا بين هذين المصدرين تصبح حكومة الإقليم مؤهّلة لحمل تسمية الدولة الريعية، إلّا إنّها لا تبدي الكثير من خصائص الدولة الريعية النمطية؛ فهنالك معارضة فاعلة، ومنظومة ديمقراطية شبه-تعدّدية، ومستوًى من حرّية التعبير والإعلام، وعلى الرغم من أنّ قطاع الموارد الطبيعية يمكنه أن يقدّم إيرادًا كبيرًا يلبّي احتياجات النخب، فإنّ هذه النخب تعاني ضغطًا هائلًا من أجل توزيع الثروة. ويُضاف إلى ذلك أنّ الطابع الريعي الشديد لباقي أنحاء العراق يساهم في تشكيل ريعية حكومة الإقليم. وقد ألقت الريعية بأثرها أيضًا على نمط العلاقة الرعائية بين الحكومة والمجتمع، فعلى الرغم من غياب الضرائب فإنّ هنالك مطالب كبيرة بالتمثيل النيابي، ممّا يطعن في المعادلة القائلة بأنّ الناس يبادلون مطالبهم السياسية مقابل الحصول على منافع اقتصادية، إذ يعتقد الناس، خلافًا لهذه المعادلة، بأنّ النخب تستولي على ثروتهم، ومن هنا جاءت المطالبة الشديدة بالديمقراطية، على الرغم من غياب الضرائب، والازدياد المتواصل للتأثير الشعبي. ومع أنّ الطابع الريعي يوحي باستقلالية السلطة أو الدولة (Skocpol 1982)، فإنّه مثّل تحدّيًا لسلطة حكومة الإقليم، لأنّ عدم اعتمادها على جباية الضرائب من الناس لا يعني بالضرورة استقلالية المنظومة الحاكمة.

السوق والاحتكار النخبوي

شهد قطاعا العقارات والبناء تطوّرًا هائلًا في إقليم كردستان؛ وحظي قطاع البناء «بتوافد عدد كبير من المواطنين ذوي الدخل المتوسّط في إقليم كردستان لاستثمار معظم أموالهم في سوق العقارات، والذي شهد نموًّا صاروخيًا وارتفاعًا في الأسعار، ممّا شجع الكثير من الناس على القيام بالأمر نفسه» (Zebari 2013). ويعود هذا الأمر إلى سببين: غياب أيّ قطاع

استثمار آخر يحقّق المقدار نفسه من الربح وينمو بالسرعة عينها، وفقدان الثقة بالقطاع المصرفي الذي نتج عنه تفضيل الناس لاستثمار أموالهم في القطاع العقاري؛ ويضاف إلى هذين السببين أيضًا تصاعد الطلب على العقارات بسبب الضغوط السكّانية والهجرة، إذ يتجاوز هذا الطلب المعروض من العقارات بكثير، وهذا يؤدّي بدوره إلى أن يكون سعر العقارات بعيدًا عن متناول الكثير من الناس، «فأسعار المساكن باهظة جدًّا بالمقارنة مع متوسّط الراتب لدى القاطنين في الإقليم، وعلى سبيل المثال: يستأجر جمال محمّد (معلّم في التعليم الابتدائي يبلغ من العمر 27 عامًا) بيتًا يقطنه مع زوجته، وهو يشتكي قائلًا: 'إذا لم تعثر الحكومة على حلّ فلن أتمكّن أبدًا من امتلاك بيت أو شقّة'، إذ يحصل كلٌّ من محمّد وزوجته (وهي تماثله في المهنة) على (400,000 دينار = ~320 دولار) شهريًا» (Hamad 2010). ويُعتبَر قطاع الإسكان تجسيدًا لتفاوت الثروة في الإقليم، إذ جعل ارتفاع الأسعار من امتلاك العقارات الخاصّة أمرًا يبتعد سريعًا عن متناول الشباب ومن يسعى إلى شراء عقاره الأوّل، فهذا القطاع تسيطر عليه النخب السياسية الحاكمة وأتباعها من المستثمرين. وليس هنالك تنافس سوقي في المشروعات الإسكانية الكبرى، فقطاع البناء هو الذي يجتلب معظم الاستثمار الأجنبي والعمالة الأجنبية، ولا سيّما: الشركات التركية. ويبدي قطاع العقارات، كما هو حال القطاعات الأخرى، أمارات نظام الفرص المحدودة (LAO)[1] للتنمية في الإقليم؛ وإذا كان هنالك فرص للمستثمر المحلّي أو المواطن العادي في قطاع الإسكان، فإنّ أمثال هذه الفرص تكاد تنعدم في قطاعات أخرى من أمثال قطاعي الاتصالات والنفط والغاز وغيرهما.

ويمتلك الحزبان الرئيسيان في إقليم كردستان، أي: الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتّحاد الوطني الكردستاني، شركتي الاتّصالات الرئيسيتين في الإقليم؛ و«كاد الحزبان ينزلقان إلى نزاع خطير بسبب الإغلاق المتبادل لشركتي الاتّصالات اللتين تعود ملكيّة كلٍّ منهما إلى حزب سياسي» (Jaff 2012, 2). وإذا أخذنا بالحسبان سيطرة حكومة الإقليم على النشاط الاقتصادي، ومستوى المعوّقات في هذا المجال، فإنّ هذه الحكومة تستحقّ حينها أن توصف بأنّها نموذج هشّ لنمط (نظام الفرص المحدودة LAO)؛ فعلى الرغم من أنّ السوق لا يقع بأكمله تحت السيطرة، فإنّ الأنشطة الاقتصادية الكبرى يديرها أشخاص من الحزبين الرئيسيين، ممّا يجعل

(1) لا تمتلك الدولة، في نظام الفرص المحدودة (Limited Access Order: LAO)، احتكار ممارسة العنف، بل ينظّم المجتمع نفسه على نحو ينظّم فيه ممارسة العنف على يد النخب المختلفة، ثمّ تحصل كلٌّ من هذه النخب على حصّتها من الريع نظرًا لتحكّمها بالاقتصاد.[المترجم]

السوق غير مؤهّل ليوصف بأنّه حرّ ولا حتّى بأنّه حرّ جزئيًا. وعندما يكون الحدّ الفاصل بين السياسة والاقتصاد في المجتمع مبهمًا أو مفقودًا فإنّ هذا الأمر يفسح المجال لظهور الاحتكاريات، سواء كانت في يد فئة بعينها أو بيد فئات متعدّدة. ويصبح اقتصاد (وفورات الحجم) [(1)] ذا نمط مختلف مع استمرار تدخّل السياسيين في المجال الاقتصادي؛ إذ تقوم شخصيات من الحزبين بإدارة قطاعات بأكملها من أمثال: استيراد المركبات والأدوية والسجائر (KNN 2013) والاتّصالات (PUK Media 2013)، والأهمّ من ذلك كلّه: الاستثمارات النفطية. ويرى گونتر (Gunter 2012) بأنّ لحكومة الإقليم «صورتان اقتصاديتان متعاكستان، إيجابية وسلبية»، لكنّ تمييزه بينهما يعتريه الإبهام، فالصورة الإيجابية في رأيه تشمل «آفاق الاستثمار النفطي، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتجارة مع تركيا»، ومن يطّلع على الرأي العام في الإقليم يجد بأنّ ما شملته الصورة الإيجابية عند گونتر تقع عند الرأي العام موقع الشبهة والانطباعات السلبية؛ بالإضافة إلى اعتبار بعض الاستثمارات، من أمثال «تقنية المعلومات»، واقعة تحت الاحتكار.

الفساد والمنظومة السياسية

الفساد هو المفهوم والفعل الذي يساعد النموذج الاقتصادي-السياسي في إقليم كردستان؛ وعلى الرغم من الصعوبة الفائقة التي تنطوي عليها مهمّة اقتفاء أثر الفساد وتفسيره (Murrell 2013)، فإنّ الفساد في حكومتي بغداد والإقليم ليس سرًّا دفينًا، إذ «كان الفساد شائعًا في حقبة صدّام حسين، لكنّه اندمج بطريقة حكم البلاد منذ الغزو [...] ويمكن ملاحظة وجود الفساد في أربعة مجالات رئيسية: إنتاج النفط، وعقود القطاع العام، والخدمات الحكومية، والتوظيف. ولهذا فإنّ الفساد وجهود إعادة الإعمار المهدرة للأموال هيمنت على إدارة الاقتصاد العراقي منذ العام (2003). وبحلول العام (2010) وصلت نفقات إعادة الإعمار إلى حوالي (120 مليار دولار)، لكنّ الجهود المبذولة في هذه العملية لم تفعل أكثر من ترميم ما تعرّض للتدمير خلال الغزو وما أعقبه من نهب» (Sassoon 2012, 21).

ويُسمّى الفساد في اللغة الكردية بـ(گَندَلي)، وهي أكثر الكلمات استخدامًا في الإعلام وفي الحديث اليومي عندما يتعلّق الأمر بالسياسة والاقتصاد في الإقليم، وذلك وفقًا للمعهد

(1)) وفورات الحجم (Economies of Scale): من ميزات الإنتاج بسعة عالية، والذي يؤدّي إلى انخفاض تكلفة إنتاج كلّ وحدة منتَجة إضافية بازدياد السعة الإنتاجية.[المترجم]

الكردي للانتخابات والدعم الدولي للإعلام (Kurdish Institute for Election and International Media Support 2012). و«ينتشر الاعتقاد بوجود نزعة شركاتية مفرطة لدى الحزبين الكرديين الرئيسيين. ويُقال أيضًا بأنّ هنالك غيابًا خطيرًا للشفافية والمساءلة في ما يتعلّق بالإنفاق العمومي، وأنّه توجد قضايا فساد وثّقها الإعلام وأدانها دون أن يطالها التحقيق» (Tomàs and Villellas 2009, 14). ويرى جلال سام أغا، الرئيس السابق لهيأة النزاهة في حكومة إقليم كردستان، بأنّ «الفساد يشبه مثلّثًا قمّته السياسيون، وطرفاه الآخران هما أصحاب الشركات وكبار المسؤولين الحكوميين» (Sam-Aga 2013, 19). ومن الميزات الرئيسية للفساد في حكومة الإقليم أنّه يحدث ضمن طبقة كبار الإداريين ويتضمّن مبالغ مالية ضخمة. أمّا أخبار الفساد فتتولّى مسؤولية نقلها أساسًا الوسائل الإعلامية المعارضة؛ وعلى الرغم من أنّ هذا الأمر له جانب إيجابي يتمثّل في تقديم الفرص والتشجيع لمن يرغب بكشف الفساد، فإنّه يؤدّي في الوقت نفسه إلى تحويل الأمر إلى جدال عقيم، لأنّ الفساد يطال حياة الناس بطرائق متخلفة، والإقليم يعجّ بمناظر الطرق غير المكتملة، والمدارس والمستشفيات التي تأخّر إنشاؤها أو لم يكتمل؛ ومن المعلوم أنّ أيّ مشروع ضخم لا بدّ أن يُصاب بالفساد مباشرةً لما فيه من أموال.

وليس هنالك في إقليم كردستان من ينكر وجود الفساد، فحتّى السياسيون لا ينكرونه؛ وله أشكال كثيرة في الإقليم: كالرشوة، والتربّح، والإتاوات، والاختلاس، وما شابه.

وعلى الرغم من أنّ حال إقليم كردستان يبدو أكثر «ورديةً» من الحال في باقي أنحاء العراق، فإنّ الإقليم يعاني من نشاطات فاسدة خطيرة؛ وأصبح هذا الأمر أشدّ وضوحًا بظهور جماعة معارضة قوية في الإقليم، وهي حركة دُعِيت بالكردية (گوران = التغيير). وفي الانتخابات الأخيرة التي جرت في العام (2013) خسر الاتّحاد الوطني الكردستاني، والذي أدار الإقليم بالاشتراك مع الحزب الديمقراطي الكردستاني منذ التسعينيات، قسمًا من مقاعده النيابية لصالح حركة التغيير المعارضة، والاتّحاد الإسلامي الكردستاني، والجماعة الإسلامية الكردستانية.

وهنا يبرز السؤال: ما الذي يخبرنا به المستوى المرتفع للفساد حول النموذج الاقتصادي؟ وما هي الصلة بين الفساد والنموذج الاقتصادي؟ ولا بدّ قبل الإجابة على السؤال من طرح سؤال آخر: لماذا حدث الفساد بهذا المستوى وفي هذا الوقت، وما هي الأسباب الخاصّة التي أدّت إلى ذلك؟ إنّني أحاجج بأنّه لكلّ جماعة نخبوية منافسان: فالجماعة النخبوية تتنافس

مع جماعة نخبوية أخرى، سواء كانت هذه الجماعة حزبًا سياسيًا آخر مماثلًا في المرتبة أو أنّ التنافس حدث ضمن الحزب السياسي نفسه على هيئة نزاع داخلي؛ أمّا المنافس الثاني فهو اضطرار الجماعة النخبوية إلى تعزيز موقعها ضمن الناس، ولا سيّما بعد تزايد مستوى الإحباط تجاه السياسة في الإقليم.

أدّى هذا الظرف الخاص إلى ظهور نوع من أنواع لحظة «التراكم الأوّلي»، والتي يعبّر كارل ماركس عنها بقوله: «التراكم الأوّلي يؤدّي في الاقتصاد السياسي الدور نفسه تقريبًا الذي تؤدّيه الخطيئة الأولى في اللاهوت» (Marx 2010 [1887], 500). ولكن يجب أن لا ننسى أن هذا الشكل من أشكال التراكم لا يحدث في اقتصاد إنتاجي، لأنّ المصدر الرئيسي للدخل في إقليم كردستان هو الريع، ومعظم الريع يأتي من خارج الإقليم، لكنّ هذه العملية تؤدّي في الوقت نفسه إلى حرمان العامل (أو الشعب في هذه الحالة) من امتلاك مصدر للدخل يخصّه، ممّا يؤدّي إلى ظهور مسارين متزامنين للأحداث: الاستيلاء على الدخل ووضعه في حوزة النخبة، وجعل الناس يعتمدون على النخبة بواسطة العملية الريعية. ومع ذلك فلقد حدث تغيّر في أنموذج العمل على الصعيدين الاقتصادي-المجتمعي والسياسي، لكنّ هذا التغيّر ربّما حدث بصمت (Natali 2013).[1] وثمّة علامات واضحة تشير إلى تطوّر الوضع باتّجاه الريعية أو اتّباع المسار نفسه الذي اتّبعته الدول الريعية الأخرى، وهذه العلامات هي: الاعتماد الهائل على إيرادات النفط، والتضخّم المتزايد للقطاع الحكومي، ودعم الخدمات، واستيراد الغذاء، وتعرقل مسيرة الدمقرطة (Hussein 2013). وعندما يساعد الفساد على السيطرة، ويقوم نموذج الاعتماد على الريع بإعادة هيكلة علاقة المجتمع بالدولة وفقًا لنموذج تصبح فيه أغلبية الناس تعتمد على النخب في دخلها، فعندها تنشأ حلقة مفرغة سلبية يطالب فيها النخب والناس بالمزيد والمزيد من الأموال، فالنخبة تطالب بذلك استرضاءً للناس ولتسديد نفقات الجماعات العنفية، والناس يطالبون بذلك إدراكًا منهم لحقوقهم وانعدام حصانة النخب أمامهم، إضافةً إلى أنّ المنظومة الريعية حوّلتهم إلى مستهلكين. وهنا تكمن مقدّمات نظام الفرص المحدودة (LAO) للتنمية في الإقليم.

ولا بدّ قبل الإسهاب في طبيعة نظام الفرص المحدودة (LAO) أن نشير إلى قضايا أخرى

(1) تجدر الإشارة هنا إلى أنّ لفظة «بصمت» التي وصفت بها ناتالي حدوث التغيرّ تتعلّق بالميدان الدولي لا المحلي، فالمعارضة لم تصمت قطّ في إقليم كردستان.

تتعلّق بهذا الأمر ويجب التعامل معها؛ فنظام الفرص المحدودة (LAO) يركّز على علاقات السلطة في حكومة إقليم كردستان، على أنّ هذه العلاقة لا تربط بين الحكومة والشعب، بل بين النخب وبقية المجتمع. وقد أثبت عجم أوغلو وروبنسون (Acemoglu and Robinson 2005) أنّ النخب تختلف من مكان لآخر اعتمادًا على الاقتصاد المجتمعي وعلى تاريخ البلد؛ ولهذا فإنّ نخب الإقليم خاصّة به، وهي تعيش مرحلة تشكُّلٍ من خلال محاولتها ممارسة نخبويتها وفرض سلطتها على أرض الواقع، ممّا يتطلّب توفّر السلطة والمال في أيديها. وعلى الجانب الآخر يقف المجتمع الكردي الذي لا يستطيع القبول بالشكل التقليدي للنخبة على الإطلاق، ممّا ينقلنا إلى السؤال حول ما إذا كان اقتصاد المنطقة قد أُنشِئ وفقًا لنموذج احتوائي أو إقصائي (Acemoglu and Robinson 2012).

والظاهر أنّ الريع يترافق مع توزيع الدخل الوطني، ولهذا فإنّ الدولة الريعية تُدعى في العادة بـ«الدولة التخصيصية» (Luciani 1990) و«الدولة التوزيعية» (Vandewalle 1998). وهنا يبرز السؤال: ما هو شكل الدولة التوزيعية أو الحكومة التوزيعية في حالة نظام الفرص المحدودة (LAO) في الإقليم؟ من المعلوم أنّ توزيع الريع يجلب معه مأزق الاختيار بين حدوث التوزيع كحقّ وبين حدوثه كصفقة سياسية يتوجّب فيها على الناس أن يقايضوا حقّهم السياسي مقابل حصّتهم من الريع. والمسألة هنا تكمن في كيفية التوفيق بين المنظومة الريعية ونظام الفرص المحدودة (LAO). وتتموضع السياسة في لبّ هذه المسألة، لأنّ «كلّ المؤسّسات الاقتصادية ينشئها المجتمع» (Acemoglu and Robinson 2012)، واختلاف السياسة ينتج منظومات اقتصادية مختلفة، والسياسة هي العملية التي يختار فيها المجتمع القوانين التي ستحكمه، وفي المنظومة الريعية ونظام الفرص المحدودة (LAO) هنالك نخب تشكّل وتصمّم المؤسّسات والمنظومات الاقتصادية للمحافظة على أنفسها وإطالة أمد بقائها. وهنا تكمن جذور الحكومة الديمقراطية أو الحكومة الموجّهة نخبويًا. ومن الصعب أن ندعو المنظومة السياسية والاقتصادية للإقليم بأنّها ريعية أو تتبع نظام الفرص المحدودة (LAO) أو أيّ نوع آخر من أنواع النماذج لوحده دون غيره، فالحالة هاهنا معقّدة وكلّ جانب منها يتميّز بعدم اكتماله.

إنّ حكومة إقليم كردستان مزيج من المنظومة الريعية ونظام الفرص المحدودة (LAO)، وما تزال تتوق إلى أن تكون دولة وفق نموذج ماكس ڤيبر الذي تمتلك فيه الحكومة «احتكار ممارسة العنف الشرعي» (Dusza 1989). وينقسم الإقليم حاليًا بين قوّتين سياسيتين

رئيسيتين، فالسلطة السياسية فيه جرى توزيعها بالتساوي منذ البداية، ولم تستطع إحدى القوّتين أن تهيمن على الأخرى بعد بضع سنوات من الحرب الأهلية. ولم تنتج مؤسّسات احتوائية عن غياب السلطة المركزية هذا، بل نتج انقسام وسلطتان متوازيتان، وهنا يكمن جذر العجز عن فرض حكم القانون واحتواء المواطنين، فكلّ حزب يسعى حريصًا لحماية نفسه والتنافس مع الحزب الآخر، والنتيجة هي نموذجان في التنمية: نموذج الحزب الديمقراطي الكردستاني، ونموذج الاتّحاد الوطني الكردستاني.

نموذج الحزب الديمقراطي الكردستاني في التنمية

ما الذي يميّز سياسة الحزب الديمقراطي الكردستاني؟ والجواب على هذا السؤال يشكّل مقدّمة للجواب على سؤال آخر هو: ما هي السياسة الاقتصادية للحزب الديمقراطي الكردستاني؟ فللسياسة اليد العليا في تشكيل السياسة الاقتصادية ضمن نطاق سيطرة هذا الحزب ذي المنشأ الريفي والإقطاعي، وأدّى هذا المنشأ إلى تشكيل جمهور الحزب ورؤيته الشاملة المحافظية. وعندما اندمجت التنظيمات اليسارية الناشطة في المدن مع البنية السلالية الريفية المحافظة للحزب في الأربعينيات كانت الهيمنة من نصيب الحزب. ويحاجج إرنستو وپيدرو دالبو بأنّ السلالة السياسية لها «تأثير في مسألة التعامل مع السلطة؛ فبها يمكن حيازة السلطة السياسية لمدّة أطول من أجل زيادة احتمال حصول ورثة الحاكم على السلطة السياسية في المستقبل بغضّ النظر عن مميّزات الأسرة» (Dal Bo 2009, 115). ولقد ظلّت قيادة الحزب منذ تأسيسه ضمن أسرة بارزاني، وتوسّع العمل السياسي للأسرة حاليًا إلى النطاق الحكومي، وهي نقلة تشبه ما يحدث في الأنظمة الملكية الأخرى في الشرق الأوسط، فـ«في الكويت وغيرها من الأنظمة الملكية الخليجية نجد صلة مختلفة كلّيًا [بالمقارنة مع ليبيا] بين الأسرة الحاكمة والدولة، فمن يحكم هو الأمير محاطًا بأقاربه، ولم يظهر هذا الشكل من أشكال الحكم إلّا خلال هذا القرن استجابةً لنموّ الدولة البيروقراطية الحديثة في شبه الجزيرة العربية» (Herb 1999, 2). وللمحافظة على السلطة يجري المزج بين الحكم والعمل البيروقراطي، والحزب الديمقراطي الكردستاني يتّبع أسلوبًا مشابهًا في الكثير من جوانبه، وهذه العملية دعاها الصحافي الكردي مريوان كاني بـ(التَسَعوُد)، أي: التشبّه بالمملكة العربية السعودية (Kani 2013). ويمكن توضيح هذه المسألة بشكل أفضل من خلال التركيز على ما يحدث في أربيل.

تمرّ أربيل بمرحلة تحوّل، وقد جاءت قوّة التحوّل من السلع الاستخراجية في الإقليم، أي: النفط والغاز. والبيئة الحضرية في أربيل تجسّد النهج السياسي المتّبع، وتهدف هذه البيئة إلى إيجاد فضاء مجتمعي وثقافي للمحافظة على الغايات السياسية وتحسينها. وهذه المدينة، كما غيرها، تتبدّى فيها «تأثيرات عصا النفط السحرية» (Fuccaro 2013)، وهي أفضل تجسيد لمعادلة بنية السلطة التي تتحكّم بالدخل الناتج عن الموارد الطبيعية. ويركّز الحزب الديمقراطي الكردستاني على أربيل لأسباب سياسية واضحة، إذ سيطر عليها في العام (1996) بعد تلقّي العون من الرئيس العراقي الأسبق صدّام حسين، وهو حدث ليس له وقع جيّد في التاريخ الكردي، وما يزال بمثابة (الخطيئة الأولى) التي تشكّل علاقة الحزب الديمقراطي الكردستاني مع المدينة. وعلى الرغم من هذه الحقيقة الواضحة، فإنّ ما شهدته مدينة أربيل من تغيّرات تجسّد سياسة الحزب تجاه منطقة لا يتمتّع بسيطرة كلّية عليها. إذ يقطن في أحياء المدينة حوالي (650,000 نسمة)، ويجري الترويج لها باعتبارها «دبي الثانية، لما فيها من مراكز جديدة للتسوّق، وفنادق من فئة الخمسة نجوم، وناطحات السحاب التي ما تزال قيد الإنجاز» (Salihi 2011)، بينما «كانت أربيل قبل عقد من الزمان أشبه بقرية كبيرة» (Jones 2013). وفي (آذار/مارس 2011) نشرت مجلّة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، والتي تتبع صحيفة (فاينانشال تايمز) البريطانية، تصنيفًا احتلّت فيه أربيل المركز الخامس ضمن مدن الشرق الأوسط من ناحية إمكانيات الاستثمار الأجنبي المباشر (Iraq-Business News 2011).

ولا تلخّص هذه القفزة كلّ أوجه السياسة الاقتصادية لحزب الديمقراطي الكردستاني. وإذا قارنّاها بما حصل في المواضع الأخرى التي يسيطر عليها الحزب فسنجد بأنّه ليس من الضروري أن يتلازم حكمه لموضعٍ ما مع القفزة التنموية؛ ويتّضح هذا الأمر بشكل خاص في المواضع التي يحكمها الحزب دون منافس أو مع منافسين ضعفاء، وتبيّن «استراتيجية التنمية الإقليمية لإقليم كردستان في المدّة (2012-2016)» أنّ محافظة دهوك التي يهيمن عليها الحزب يقلّ الاستثمار فيها عن نظيريه في المحافظتين الكرديتين الأخريين، فـ«في مجال الاستثمار الخاص تستأثر محافظة أربيل بحصّة الأسد (60.6 %)، بالمقارنة مع معدّلي الاستثمار في محافظتي السليمانية ودهوك، واللذين وصل فيها هذان المعدّلان إلى (36.19 %) و(3.74 %)، على الترتيب، في المدّة (2007-2009)» (Ministry of Planning 2012, 21). ممّا يبيّن بوضوح أنّ القفزة التنموية في أربيل استمدّت دفعها من السياسة، لا الاقتصاد.

ويُضاف إلى ما سبق أنّ استغلال الثروة لأغراض سياسية هو السبب الرئيسي خلف تحرّك الإقليم باتّجاه المنظومة الريعية؛ ممّا يؤثّر مباشرةً على طبيعة المؤسّسات والعملية الديمقراطية؛ فالإقليم عمومًا، ومنطقة حكم الحزب الديمقراطي الكردستاني خصوصًا، يوصَف عادةً بأنّ فيه «ديمقراطية موجَّهة» (Knights 2013). و«الديمقراطية الموجَّهة تسيطر على المجتمع بينما تبدو بمظهر ديمقراطي. وخصائصها الرئيسية هي: نظام رئاسي قوي ومؤسّسات ضعيفة، وسيطرة الدولة على الإعلام، وأنّ السيطرة على الانتخابات تتيح للنخب إسباغ الشرعية على قراراتها، وما يبدو واضحًا من اقتصار كفاءتها على المدى القريب دون البعيد» (Carnegie Endowment 2005).

نموذج الاتّحاد الوطني الكردستاني في التنمية

يُعتبَر الاتّحاد الوطني الكردستاني جماعة/جماعات سياسية حضرية ذات اتّجاه يساري؛ ولكنّها احتاجت منذ بدايتها إلى واجهة محافظية تجتذب المجتمع المحافظي. وكان الاتّحاد، كالكثير من الأحزاب السياسية اليسارية الأخرى، منظّمة ائتلافية، وذلك بينما كان الحزب الديمقراطي الكردستاني يمارس نشاطه وكأنّ الجميع فيه «يتشاطرون دماغًا واحدًا» (Giannetti and Laver 2005)، وتنظّمت فصائل الاتّحاد تدريجيًا تحت قيادة جلال طالباني، والذي تلاعب بهذه الفصائل، بوصفه الأمين العام للاتّحاد، من أجل إدامة سيطرته على منصبه. وكان لهذه البنية السياسية تأثير قوي على البنية الاقتصادية، إذ حاولت كلّ الفصائل بعد العام (2003) أن تراكم الثروات كي تستطيع البقاء والتنافس في ما بينها، وعلى رأسها كان طالباني وأسرته، والذين كانوا مسؤولين عن لجنتي المالية ومكافحة الإرهاب ضمن الاتّحاد. وفرض الاتّحاد ونظيره الآخر في إقليم كردستان احتكارهما وسيطرتهما على الميدان الاقتصادي بأكمله، وكان نطاق سيطرة الاتّحاد يمتدّ على محافظة السليمانية، حيث كان يسيطر عليها لوحده حتّى انتخابات العام (2009). ونشأ عن النهج السياسي الذي اتّبعه الاتّحاد طبقة أو شريحة واسعة من السياسيين الذين يتحكّمون بكلّ أوجه النشاطات الاقتصادية في الإقليم، وهي طبقة تخوض حربًا مع غيرها وتحتاج مقدارًا متزايدًا من الموارد اللازمة لتغذية أتباعها والعدد الهائل من الحرّاس الشخصيين الذين يصل عددهم أحيانًا إلى بضعة آلاف. ولهذا فإنّ اللامركزية أصابت الفساد من قمّته إلى قاعدته، والاتّحاد يعيش على نحو أشبه بالجذمور (Bayart 2009)؛ فالدولة منظّمة وفقًا لمسارات أسرية توارثية تمتدّ أفقيًا عبر المجتمع، ممّا

يجعل العلاقات بين الدولة والمجتمع تتّصف بالصراع بين الفصائل، والطبيعة الجذمورية للدولة، والسياسات الأسرية التوارثية.

وإذا كان نموذج الحزب الديمقراطي الكردستاني هو سلالة حاكمة تحاول السيطرة على الإيرادات كي تحكم بواسطة الريع، فإنّ الاتّحاد الوطني الكردستاني هو شبكة من المسؤولين الفاسدين الذين يسيطرون على كلّ وجه من أوجه المنظومة الاقتصادية من أجل المحافظة على موقعها.

الخلاصة

ظهرت حكومة إقليم كردستان من العدم لتصبح خلال أقلّ من عقدين طرفًا فاعلًا في المنطقة، وقد تطوّرت انطلاقًا من إقليم كردستان الذي كان يعاني الدمار والتأخّر التنموي. ومرّ المسار السياسي للإقليم بالعديد من التقلّبات، وانفتح الإقليم على العالم بعد تغيير النظام العراقي في العام (2003)، وأصبحت الشخصيات السياسية الكردية جزءًا من العراق الجديد؛ وأدّت هذه التغييرات إلى تقوية اقتصاد الإقليم. وقد بيّنتُ في هذا الفصل كيف انقسم الإقليم بين إدارتين سياسيتين لكلّ منها تاريخ سياسي مختلف وأهداف سياسية مختلفة، فكان لهذا الأمر تأثير مباشر على المنظومة الاقتصادية للإقليم، فظهر فيها أكثر من منظومة اقتصادية واحدة. فهنالك منظومة الحزب الديمقراطي الكردستاني التي تمتلك إمكانية التحوّل إلى الريعية وتهدف إلى محاكاة دول الخليج، وذلك بينما تحاكي منظومة الاتّحاد الوطني الكردستاني (دول الظلّ)[1] في إفريقيا أو أمريكا اللاتينية (Reno 2000) أو الدولة الجذمورية (Bayart 1993). والدولة الجذمورية لها بنية تشبه بنية الجذمور في علم النبات، فهي منظّمة وفقًا لمسارات أسرية توارثية تمتدّ أفقيًا عبر المجتمع، ممّا يجعل العلاقات بين الدولة والمجتمع تتّصف بالصراع بين الفصائل، والطبيعة الجذمورية للدولة، والسياسات الأسرية التوارثية. وفي أيّامنا هذه تقف سياسة الإقليم عند مرحلة فاصلة تنتقل فيها من أيدي الجيل القديم إلى الجيل الجديد، وهذا الجيل الجديد يشكّل طبقة من أبناء الجيل القديم الذين يتّصفون بأنّهم أكثر حداثةً وثراءً وتدعمهم منظومة مستقرّة من المستشارين الداعمين وصلة قوية بالقوى الخارجية؛ ولكنّ الإقليم يواجه تحدّيًا مروّعًا من جهة أخرى، وهي: أغلبية سكّان الإقليم.

(1) دول الظلّ (Shadow States): مصطلح سياسي يشير إلى الدول التي لا تتمتّع بالحرّية الكاملة في قراراتها بسبب مجاورتها لدول قويّة.[المترجم]

مصادر الفصل السادس

- Acemoglu, Daron, and James Robinson. 2005. *Economic Origins of Dictatorship and Democracy*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Acemoglu, Daron, and James Robinson. *Why Nation Fails*. New York: Random House.
- Bayart, Jean-François. 1993. *The State in Africa: The Politics of the Belly*. London: Longman.
- ———. 2009. *The State in Africa*. Cambridge: Cambridge University Press/ Polity Press.
- Beblawi, Hazem. 1987. The Rentier State in the Arab World. In *The Rentier State: Nation, State and the Integration of the Arab World*, eds. Hazem Beblawi and Giacomo Luciani, 63–82. London: Croom Helm.
- Borger, Julian, and Kamali Dehghan. 2012. Iran's Currency Hits All-Time Low as Western Sanctions Take Their Toll. *The Guardian*, October 1. http://www.theguardian.com/world/2012/oct/01/iran-currency-rial-all-time-low.
- Carnegie Endowment. 2005. The Essence of Putin's Managed Democracy. October 18. http://www.carnegieendowment.org/events/index.cfm?fa=eventDetail&id=819. Accessed 15 December 2013.
- Dal Bo, Ernesto, and Pedro Dal Bo. 2009. Political Dynasties. *Review of Economic Studies* 76(1): 115–142.

- Dusza, Karl. 1989. Max Weber's Conception of the State. *International Journal of Politics, Culture, and Society* 3(1) (Autumn): 71–105.
- Filkins, Dexter. 2013. From Kurdistan to New York. *The New Yorker*, July 17. http://www.newyorker.com/online/blogs/comment/2013/07/from-kurdistan-to-new-york.html. Accessed 10 November 2013.
- Fuccaro, Nelida. 2013. Histories of Oil and Urban Modernity in the Middle East. *Jadaliyya*. http://www.jadaliyya.com/pages/index/14713/new-texts-out-now_nelida-fuccaro-histories-of-oil-. Accessed 20 December 2013.
- Giannetti, Daniela, and Michael Laver. 2005. *Party Cohesion, Party Factions and Legislative Party Disciplinary in Italy*. Prepared for delivery at the 2005 Joint Workshop Sessions of the European Consortium for Political. http://www.nyu.edu/gsas/dept/politics/faculty/laver/Party_discipline_Italy.pdf. Accessed 2 January 2014.
- Gunter, Michael. 2012. Iraqi Kurdistan's Two Contrasting Economic Images. *International Journal of Contemporary Iraqi Studies* 6(1) (January): 89–95.
- Hamad, Khidhir Qassim. 2010. Cost of Housing Is 'Number One Problem' in Kurdistan. *Niqash*, February 4. http://www.niqash.org/articles/?id=2601. Accessed 15 November 2013.
- Hasan, Harith. 2013. Iraq's Dysfunctional Elites. *Al-Monitor*, August 9. http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/08/iraq-political-elites-dysfunction-electricity-shortage-fraud.html. Accessed 1 December 2013.
- Herb, Michael. 1999. *All in the Family*. New York: New York State University.

- Heshmati, Almas. 2007. Labor Market Policy Options of the Kurdistan Regional Government. HIEPR and IZA Discussion Paper No. 3247 (December), University of Kurdistan Hawler.
- ———. 2008. The Economy of Southern Kurdistan. Nova Science Publishers, Inc. http://kurdishcongress.org/data/upimages/subfolders/PDF/Economicsper cent20Heshmati per cent20The per cent20economy per cent20of per cent-20Southern per cent20Kurdistan.pdf. Accessed 12 November 2013.
- Human Rights Watch. 1993. Genocide in Iraq: The Anfal Campaign against the Kurds. A Middle East Watch Report, New York, USA.
- Hussein, Mohammad. 2013. Denise Natali: Kurdistan Seems to Be Following Rentier States' Path. Kurdistan Tribune 21(12). http://kurdistantribune.com/denise-natali-kurdistan-seems-be-following-rentier-states-path/
- Iraq-Business News. 2011. Erbil Ranked 5th for Foreign Direct Investment. March 17. http://www.iraq-businessnews.com/2011/03/16/erbil-ranked-5th.
- Iraq Household Socio-Economic Survey (IHSES), the World Bank. 2007. http://siteresources.worldbank.org/INTIRAQ/Resources/ihses_part2-5.pdf. Accessed 10 November 2013.
- Jaff, Dana. 2012. Size of Government and Regulation of Credit, Labor, and Business. In The Economic Freedom of Iraq: An Inquiry into the Specific Nature and Causes of Institutions. Vol. 2, ed. Joshua P. Hill. Sulaimani, Kurdistan Region, Iraq: The American University of Iraq, Sulaimani Press.
- Jimenez, Jillian. 2010. Social Policy and Social Change: Toward the Creation of Social and Economic Justice. California State University, Long Beach. SAGE Publications.

- Jones, Dow. 2013. Iraq's Kurds, Baghdad Holds Key of Energy Boom. *Gulf News*, December 23. http://gulfnews.com/business/oil-gas/iraq-s-kurds-baghdadholds-key-of-energy-boom-1.1270211. Accessed 7 January 2014.
- Ka ni, Mariwan. 2013. دەربارەی سورئالیسمە سیاسییەکەی فەرهاد پیربال. *Awene*. http://www.awene.com/opinion/2013/11/12/27330. Accessed January 2014.
- Khaduri, Walid. 2013. Erbil-Ankara Oil Agreement Threatens Iraq's Unity. *Al-Hayat*, December 15. http://www.al-monitor.com/pulse/business/2013/12/oil-kurdistan-turkey-threat baghdad.html#ixzz2ndXWF0uG. Accessed 7 January 2014.
- Knights, Michael. 2013. The Kurdish Crescent: New Trends in Syria, Turkey, Iraq, and Iran. http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-kurdish-crescent-new-trends-in-syria-turkey-iraq-and-iran. Accessed 2 January 2014.
- KNN. 2013. The Parties Hand in Cigarette Business. http://knnc.net/Culture/economy/social, 25/12. Accessed 25 December 2013.
- Kurdish Institute for Election and International Media Support. 2012. The Monitoring of Corruption Issue's Coverage in Kurdish Media Outlets. http://www.kie-ngo.org/Hawpichekan/KIE per cent20Final.pdf. Accessed 20 November 2013.
- Leezenberg, Michael. 2006. Urbanization, Privatization and Patronage: The Political Economy of Iraqi Kurdistan. In *The Kurds: Nationalism and Politics*, eds. Faleh Jabar and Hosham Dawod. London: Saqi.
- Luciani, Giacomo. 1990. Allocation vs. Production States: A Theoretical Framework. In *The Arab State*, ed. Giacomo Luciani. London: Routledge.

– Marx, Karl. 2010 [1887]. Capital: A Critique of Political Economy. Vol. 1, bk. 1: The Process of Production of Capital. http://www.marxists.org/archive/marx/works/download/pdf/Capital-Volume-I.pdf.

– Mills, Robin. 2012. Kurdistan's Capital Is a Boom Town with a Big Problem. The National, April 25. http://www.thenational.ae/business/industry-insights/energy/kurdistan-s-capital-is-a-boom-town-with-a-big-problem#ixzz2o7sKgz2z. Accessed 1 December 2013.

– Ministry of Planning. 2012. Regional Development Strategy for Kurdistan Region 2012–2016. Erbil: Ministry of Planning.

– Mitchell, Timothy. 2008. Rethinking Economy. Geoforum 39(3): 1116–1121.

– Murrell, Peter. 2013. Misunderestimating Corruption Why Sleaze Is So Hard to Calculate. Foreign Policy, December 19. http://www.foreignpolicy.com/articles/2013/12/19/misunderestimating_corruption#sthash.eOvrSvRz.npMRoKYK.dpuf. Accessed 2 January 2014.

– Natali, Denise. 2010. The Kurdish Quasi-State. Development and Dependency in Post-Gulf War Iraq. New York: Syracuse University Press.

– ———. 2013. Iraqi Kurdistan's Silent Revolution. Al-Monitor. http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/08/iraqi-kurdistan-silent-revolutionbarzani.html#ixzz2oCUvUs3m. Accessed 3 January 2014.

– Noori, Niaz. 2011. Faces of Economic Inequality in the Iraqi Kurdistan (2004-2010): The Role of Regulation. Unpublished Thesis for the Degree of Doctor of Philosophy, University of Exeter.

– Nordhaus, William D. 2002. The Economic Consequences of a War with Iraq. In War with Iraq: Costs, Consequences, and Alternatives, ed. Carl

Kaysen et al., 51–85. Cambridge, MA: American Academy of Arts and Sciences.

- North, Douglass C., et al. 2007. Limited Access Orders in the Developing World: A New Approach to the Problems of Development. Policy Research Working Paper, WPS 4359, the World Bank Independent Evaluation Group Country Relations Division, Washington, D.C., September.
- PUK Media. 2013. Iraqi Kurdistan Newroz Telecom: Building the Infrastructure for Kurdistan's Internet. http://www.hawlergov.org/en/article.php?id=1360564288. Accessed 4 December 2013.
- Reno, William. 2000. Clandestine Economies, Violence and States in Africa. Journal of International Affairs 53(2).
- Rokkan, S. 1970. Citizens, Elections, Parties. New York: McKay.
- Salihi, Mariwan. 2011. Take in Erbil, Iraq's Dubai. The National, October 15. http://www.thenational.ae/lifestyle/travel/take-in-erbil-iraqsdubai#ixzz2oZihnOio. Accessed 5 November 2013.
- Sam-Aga, Jalal. 2013. Interview with Former Head of Integrity Commission. Spyee Issue 1. Sulymanya: Spee Media Institute.
- Sanford, Jonathan E. 2003. Iraq's Economy: Past, Present and Future. Washington, DC: Congressional Research Service, the Library of Congress, June 3.
- Sassoon, Joseph. 2012. Iraq's Economy: Past, Present and Future. The Singapore Middle East Papers 3 (Fall): 14–22.
- Skocpol, Theda. 1982. Rentier State and Shi'a Islam in the Iranian Revolution. Theory and Society 11(3): 46–82.
- Stansfield, Gareth. 2003. Iraqi Kurdistan Political Development and Emergent Democracy. London: RoutledgeCurzon.

- The Economist. 2011. Iraq without America: Sovereignty without Security. http://www.economist.com/node/21542200. Accessed November 2013.
- Tomàs, Núria, and Ana Villellas. 2009. The Kurdistan Autonomous Region: Risks and Challenges for Peace. Quaderns de Construcció de Pau N° 8.
- Tyler, Patrick E. 2003. U.S. Says Bank Credits Will Finance Sale of Goods to Iraq. New York Times, May 27.
- United States Senate Iraq Report. 2012. Political Fragmentation and Corruption Stymie Economic Growth and Political Progress, a Minority Staff Trip Report to the Committee of Foreign Relations. April 30.
- Vandewalle, Dirk. 1998. Libya since Independence. Ithaca: Cornell University Press.
- Zebari, Abdel Hamid. 2013. Iraqi Kurdistan Real Estate Market Makes a Comeback. Al-Monitor. http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/05/iraq-kurdistan-region-economy-flourishes-crisis-solved.html#ixzz2o83bk2T7. Accessed 5 November 2013.

الفصل السابع

ما هو «الاقتصاد الفلسطيني»؟

رجا الخالدي(1)

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (MAS)

رام الله، الضفّة الغربية، فلسطين

(1) رجا الخالدي

ـ بكالوريوس (مرتبة الشرف)، جامعة أوكسفورد.

ـ ماجستير، كلية الدراسات الشرقية والإفريقية، جامعة لندن.

ـ حاضر وبحث ونشر أبحاثه على نطاق واسع في مجال الظروف الاقتصادية الفلسطينية في لبنان والمنطقة العربية من إسرائيل والأراضي المحتلّة.

ـ عمل مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) في المدّة (1985-2013)؛ حيث شغل أثناء ذلك منصب رئيس فرع تمويل الديون والتنمية، ورئيس مكتب مدير قسم استراتيجيات العولمة والتنمية.

ـ يعمل حاليًا بصفة منسّق أبحاث في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (MAS)

من أبحاثه المنشورة:

ـ الاعتراض على السردية النيوليبرالية للتحرير الوطني الفلسطيني (Jadaliyya, 2012).

ـ الذهاب إلى الأمم المتّحدة، والعقوبات، والربيع الفلسطيني القادم (Jadaliyya, 2011).

ـ النيوليبرالية بصفتها تحررًا.. الدولة الفلسطينية وإعادة تكوين الحركة الوطنية (بالاشتراك مع: صبحي سمّور) (Journal of Palestine Studies, vol. 40, no. 2, Winter 2011).

ـ الأبعاد الاقتصادية لإطالة أمد الاحتلال.. الاستمرارية والتغيير في السياسة الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني (تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بالاشتراك مع سحر راد).

ـ ستون عامًا على قرار تقسيم فلسطين: أي مستقبل لاقتصاد الأقلية العربية في إسرائيل؟ (Journal of Palestine Studies, vol. XXXVII, no. 2, Winter 2008)

مغالطة الاقتصاد المزدوج وصمود التبعية

قبل خمسة وثلاثين عامًا جلس خبير التنمية الاقتصادية العظيم دون راؤول پريبش يتأمّل في النتائج الضئيلة للتنمية الاقتصادية عبر العالم وقد نفد صبره، فهذا المجال هو الذي ساعد على إطلاق اسمه في عالم الشهرة قبلها بعقود، وها هو الآن يفكّر فيما سيأتي. وكانت نتيجة هذا التأمّل ما ورد في أحد أحاديثه العلنية الأخيرة (جنيڤ 1982)، حيث قال وهو يستذكر الماضي: «إنّ الازدهار العظيم للمراكز ينتشر إلى الهامش سريعًا، وفي بعض الحالات يحدث هذا الانتشار دون سيطرة. ولقد حاولنا مرارًا وتكرارًا أن نحاكي الأشكال المتقدّمة لاستهلاك المراكز بسبب التفاوت الهائل في توزيع الثروة» (Prebisch 1982). وإذا اطّلعنا على الملاحظات الجوهرية لـ «نظرية التبعية» التي ناقشها بالتفصيل في الخمسينيات فسنحصل على معلومات أكثر ممّا توفّره أيةّ مدرسة فكرية أخرى حول ما أصبح يُعرَف بِـ «دراسات التنمية» (Love 1990; Duvall 1978). وما تزال أفكار پريبش صائبة حتّى يومنا هذا كما كانت حين راجعها إبّان خريف حياته في العام (1982)، حتّى في أوسع ما تضمّنته من مخطّطات (Kay and Gwynne 2000). ثمّ ظهرت بوادر الموجة الأخيرة للعولمة والتحرّر وقد انزوت نظرية التبعية في ركن بعيد مذموم من المشهد الفكري العالمي الجديد الذي يهيمن عليه الفكر النيوليبرالي الناشئ، لكنّ المبادئ الرئيسية للتحليل وفقًا لهذه النظرية استمرّ في تقديم إطار تعريفي للتحليل العالمي للرأسمالية الحديثة، وهذا إن لم يكن يقدّم مفهومًا شاملًا لكلّ ما يُطرَح (Duvall 1978).

وهذا التراث الفكري لا يحافظ، وحسب، على معادلة مفيدة في التوصّل إلى تحليل وفهم أفضل للآليات التي تنطوي عليها العلاقات ما بين الأقاليم وتحوّلات المنظومات في الاقتصاد العالمي المحرّر في أيامنا هذه، فهو يقدّم أيضًا دروسًا لفهم تحدّيات التنمية على المستويين الإقليمي والوطني، بالإضافة إلى إرشادات للمحافظة على فضاء للسياسة التنموية في وجه التوسّع غير المنضبط للرأسمال التمويلي العالمي القادم من المركز.

وإذا نظرنا إلى الحالة الفلسطينية غير النمطية فسنجد أنّ التحوّلات الاقتصادية التي حدثت طوال ستّين عامًا من المواجهة مع الاستعمار قد تمخّضت عن نشوء مركز صناعي مهيمن (إسرائيلي-يهودي)، وتوجد على هامش هذا المركز شظايا لاقتصاد كان زراعيًا في يوم من الأيام (فلسطيني-عربي) ما يزال يؤدّي عمله إلى يومنا هذا. وحتّى إذا كان التحليل لأغراض

تشخيصية وتعريفية، فإنّ التحليل وفقًا لنظرية التبعية يؤطّر التحقيق في تلك العلاقة على نحو منسجم ومنتج للبراهين.

والقراءة التقليدية للخريطة، بتطوّرها في المدّة (1947-1967) ومنذ العام (1994)، تقترح سرديةً لما حدث على نحوٍ يقسم فلسطين التاريخية بوضوح إلى منطقتين وشعبين واقتصادين، فالشطر الأوّل يعود لدولة إسرائيل، والآخر يعود لدولة فلسطين التي لمّا تولد بعد. وكلّ الجهود المبذولة ما تزال تسعى إلى تحقيق تسوية سياسية وفقًا لهذا التقسيم، وذلك على الرغم من التناقص المستمرّ في ترجيح توفّر الإمكانيات السياسية والجغرافية لتوفير منطقة متّصلة جغرافيًا وذات سيادة يمكن إنشاء الدولة المذكورة عليها. بل إنّ حتّى غزّة والقدس الشرقية يدور كلٌّ منهما حول محوره الخاص، وما تزال التقارير الدولية وآراء الخبراء تعتبرهما جزأين من الضفّة الغربية ويخضعان لسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني (PA)، وأنّ الاقتصاد الذي يضمّه كلٌّ منهما ما هو إلّا «الاقتصاد الفلسطيني» للدولة المزعومة. وينصّ القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية على «اقتصاد السوق الحرّ» بينما جاء في التقارير الأخيرة للبنك الدولي أنّ الاقتصاد الفلسطيني يُصنَّف باعتباره «متوسط الدخل»، ومن المفترض أن يكون هذا الاقتصاد قابلًا لمجموعة معتادة من السياسات الملائمة للتعامل مع التحدّيات التنموية كما هو الحال في السياسات المطبّقة في اقتصاد السوق لأيّ بلد نامٍ.

أمّا اقتصاد سلطة الاحتلال، أي: إسرائيل، فيُفهَم ضمن هذه السردية على أنّه كيان اقتصادي منفصل عن الاقتصاد الفلسطيني، وله ارتباط بالعالم، ويسعى خلف مسار اقتصادي يخصّه. وعلى الرغم من أنّ إسرائيل تحافظ على سلطة أحادية لصنع القرار فيما يتعلّق باقتصاد الأراضي المحتلّة، وهو اقتصاد غير مهمّ نسبيًا، فمن المفترض أن تكون هنالك منفعة عملية لوجود علاقة «ثنائية» بين الاقتصادين الإسرائيلي والفلسطيني تتمخّض عن فوائد للطرفين. وهذا الانقسام الذي يلاقي قبولًا عامًّا، ويكاد يكون مسألة عقيدةٍ عند البعض، يمهّد الطريق لمقارنة مؤشّرات التنمية وفجواتها ضمن إطار العمل المرجعي نفسه؛ وهو يقدّم افتراضًا بالتكافؤ وإمكانية حلّ القضايا الشائكة والتوصّل في نهاية المطاف إلى مصالح مشتركة والتلاؤم بشكل مناسب ضمن أنموذج الدولتين.

إنّ هذا الفهم القائم على اقتصاد السوق للاقتصاد الفلسطيني، والذي ما زال يُترجَم حتّى اليوم وعلى نطاق واسع بأنّه «سياسة»، تعود جذوره إلى إطار العمل المفاهيمي المعياري المستخدم في تحليل العلاقات الاقتصادية اليهودية-العربية والأداء الاقتصادي في حقبة

الانتداب البريطاني، أي: «الازدواجية». وتفترض (الازدواجية) وجود اقتصادين منفصلين ضمن الاقتصاد الانتدابي الأوسع منهما، وتفاعلهما على نحو انتقائي ولكن مع التزام كلٍّ منهما بمسار تنموي يحدّده ما يخصّ كلًّا منهما من: رأسمال/أصول مالية، وإمكانيات تقنية، وثقافة استثمار ريادي، وبنية مجتمعية (Metzer 1998). وبحسب هذه السردية التاريخية، فإنّ تصدّرًا صناعيًا ورأسماليًا وتقنيًا أحرزه الأوروبيون اليهود قبل قرن من الزمان، وذلك بينما توجّب على السكّان العرب المشتّتين مجتمعيًا/سياسيًا والمنغلقين ثقافيًا أن يتخلّصوا من جذورهم الزراعية كلّيًا ويعتنقوا «التحديث» والسعي إلى المنفعة الاقتصادية.

ومن المنظور (الازدواجي) يمكن القول بوجود «تسيس» للتحليل الاقتصادي المحض عند النظر في الفكرة القائلة بأنّ الاستعمار التدريجي لفلسطين واستنزاف الموارد الطبيعية للسكّان الأصليين العرب ونقاط قوّتهم هي الأسباب المركزية للفجوات الكبيرة، أو مسار التبعية المضادّ الذي نشأ منذ أمد بعيد. وهذا بدوره يستبعد الفهم العربي الفلسطيني بأنّ التحدّي التنموي لم يكن قطّ تحدّيًا في مجال التحديث الاقتصادي، بل تحدّيًا للمواجهة والتكيّف والتغلّب في وجه مشروع استعماري استيطاني هائل ذي أبعاد دولية ويتمتّع بقوّة مالية وتقنية متقدّمة لا يقوى على منافستها أيّ أحد. وتفترض (ازدواجية) القرن الحادي والعشرين أنّ الافتراق التنموي العربي-اليهودي الذي ظهر منذ العام (1948)، ولا سيّما منذ العام (1967)، ليس سوى استمرار للقصّة القديمة ذاتها.

ومع ذلك، فإذا أجرينا مسحًا للاقتصاد الفلسطيني بأقصى مدًى جغرافي له، وبأشكاله المناطقية المتنوّعة، فإنّ التصوّر الكلّي (الماكروي) الذي جاء به پريبش للتبعية البنيوية للهامش الفقير المنتج للسلع، أي: تبعيته للمركز الصناعي المزدهر، يبدو أنّها تكشف أيضًا عن الآلية الاقتصادية الضمنية التي تربط الاقتصاد الفلسطيني بإسرائيل في مستوًى أكثر جزئية (ميكروية). وقد استمدّت نظرية التبعية جذورها من فهم تاريخي للعلاقة الاقتصادية العكسية التي تربط أوروبا الاستعمارية والولايات المتّحدة الأمريكية بمناطق من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، والتي تعرّضت إلى الغزو من هاتين القوّتين والاستيلاء على مواردها طوال قرون. ولهذا فإنّ إطار العمل المطروح يوفّر نقطة بداية مفيدة لتجاوز الصورة المضلّلة للحالة السوقية السوية التي توحي بها التفسيرات المستندة إلى (الازدواجية) والنيوليبرالية بشأن العلاقة الاقتصادية الفلسطينية-الإسرائيلية. وعلى الرغم من حدود نظرية التبعية فإنّها تظلّ على تناغمها مع التحليل البنيوي والماركسي لاقتصاديات الاستعمار الاستيطاني والرأسمالية

(Brewer 1980; Bath and Dilmus 1976)، وذلك بينما قد تكشف، وعلى نحوٍ تتفوّق فيه على غيرها في المهارة، الأبعاد المكانية والمادّية والسلطوية لـ «الصراع الاقتصادي» الإسرائيلي-الفلسطيني. وفي ظلّ عجز التحليلات السائدة عن تقديم تفسير للوضع التنموي في فلسطين، يجب علينا أن لا نهمل مقاربة «عتيقة» يمكنها أن تقدّم إطارًا مفاهيميًا لاستيعاب التداخل المتطوّر في الاقتصاد الفلسطيني-الإسرائيلي (أو: العربي-اليهودي).

الصورة الأكبر: «المنظومة الاقتصادية» الفلسطينية الحقيقية

ربّما ما تزال الآراء الرسمية حول «المنظومة» الاقتصادية الفلسطينية تقارن اقتصادًا فلسطينيًا واحدًا (ضمن الضفّة الغربية وقطاع غزّة اللذين تعرّضا للاحتلال في العام 1967) باقتصاد إسرائيلي واحد؛ لكنّ الوقائع على الأرض، والآليات التي تنطوي عليها العلاقة بين الاقتصاد الكلّي (الماكروي) الإسرائيلي-اليهودي والاقتصادات الجزئية (الميكروية) (أو: الأسواق) الفلسطينية-العربية الواقعة في مداره، تكشف كلّ ما يُزعَم عن (ازدواجية) ثابتة، وتشير عوضًا عن ذلك إلى نسخة خاصّة بالقرن الحادي والعشرين من متلازمة تبعية المركز-الهامش.

وتستمرّ الحكمة التقليدية بإعطاء صورة لـ «الاقتصاد الفلسطيني» باعتباره يغطي: الاقتصاد المتشظّي الواقع تحت إدارة (السلطة الفلسطينية) في الضفّة الغربية، والاقتصاد الذي مزّقته الحرب في قطاع غزّة (المنفصل حاليًا عن السلطة الفلسطينية)، والاقتصاد الفلسطيني للقدس الشرقية الملحق بإسرائيل منذ العام (1967). ومن المفترَض أنّ هذه الشظايا قد أُعيد تشكيلها بطريقة ما ضمن تصوّر وردي لحلٍّ ما وفق رؤية الدولتين لإنتاج دولة فلسطينية مستقلّة متّصلة جغرافيًا. ممّا يوحي بحالة تقليدية من حالات نظرية خاطئة تغطّي وتديم عمليةً ما زالت تجري بوتيرة سريعة منذ ما قبل العام (1948)، وهي: الاستمرار في بناء دولة إسرائيل اليهودية في مقابل الانخفاض المستمرّ فيما يقتضيه بناء دولة فلسطين العربية من مساحة وإمكانيات.

وفي مفصل قاسٍ من مسار التاريخ تمّ تنفيذ الجزء القاضي بتأسيس دولة يهودية من قرار التقسيم (181) الصادر في عام (1948) بشكل يتعدّى حدود القرار نفسه، وذلك بينما ما يزال الغموض يعتري الأفق السياسي لإنشاء دولة عربية فلسطينية وفقًا للقرار السابق. ومن المضحكات المبكيات أنّ أحد بنود هذا القرار المنسيّ أصبح حقيقة واقعة على الرغم من عدم التوصّل إلى اتّفاق سياسي بشأنه مطلقًا: إذ يقضي بتقسيم أرض فلسطين بينما لا يسمح

بتقسيم الاقتصاد (Khalidi 2008)؛ إذ يجب أن تحافظ الدولتان، بموجب قرار التقسيم، على «اتّحاد اقتصادي» جرى تصميمه في العام (1947) بنيّة تحقيق نموّ متبادل ومنافع تنموية بعد الاستقلال. ومنذ العام (1967) يشكّل قانون إسرائيل وأنظمتها وسياساتها ومعاييرها السلطة الاقتصادية والتجارية والمالية المهيمنة على رقعة الدولة الفلسطينية والأراضي المحتلّة، حتّى في قطاع غزّة المعزول. أمّا الاستثناءات الممنوحة للسلطة الوطنية الفلسطينية من إطار العمل هذا فهي استثناءات محدودة وذات طبيعة إدارية. والاتّحاد المذكور لا يوجد على الأرض وحسب، لأنّ عشرين عامًا من اتّفاقية أوسلو وبروتوكول پاريس الاقتصادي نجحت في خلق «مرحلة انتقالية» متّفق عليها بشكل متبادل ويحافظ الطرفان على بقائها. ويمكن القول بأنّ الاتّحاد الاقتصادي الفلسطيني-الإسرائيلي واقع بموجب القانون بين طرفي (الخطّ الأخضر) الذي لم تُخَطّ الكثير من أجزائه وتتعرّض أجزاؤه الأخرى إلى الإلغاء بوتيرة متزايدة، وذلك بالنظر إلى أنّ المستوطنات الإسرائيلية في الضفّة الغربية وقطاع غزّة مندمجة كلّيًا بالاقتصاد اليهودي-الإسرائيلي.

وهذه القفزة في الأحداث من (الازدواجية الانتدابية) إلى شعار «دولتان واقتصادان لشعبين» تشيح بنظرها أيضًا عن أمر آخر في المنظومة الاقتصادية الفلسطينية لا يقلّ أهمّية عما سبق. فبغضّ النظر عن أنّ عدد الشعب الفلسطيني في بلدان اللجوء يبلغ حوالي ستّة ملايين نسمة، فإنّ الفلسطينيين الذين يقطنون الضفّة الغربية وقطاع غزّة ليسوا العرب الوحيدين الذين يعيشون ضمن رقعة الاتّحاد الاقتصادي السابق، ولا المخطّطون الإسرائيليون ينظرون إلى هاتين المنطقتين باعتبارهما المكان الوحيد للتواجد السكّاني والاقتصادي للعرب في «أرض إسرائيل»؛ لأنّ العرب الفلسطينيين الذين بقوا في قراهم ضمن خطّ هدنة العام (1949) أصبحوا مواطنين إسرائيليين، ويشكّلون ما تشير إليه السياسة الرسمية باسم «القطاع العربي». ومهما تكن النوايا والغايات، فإنّ هذا الفضاء الفلسطيني في إسرائيل يشكّل جزءًا (عربيًا) آخر من «الاقتصاد المزدوج» السابق. وأيّة استراتيجية لزيادة فاعلية التنمية الاقتصادية من أجل تقوية الموقع في صراع التحرير الوطني وتحطيم منظومة التبعية بين المركز والأطراف لا بدّ أن تتضمّن استثمار مورد لمّا يُستثمر بعد، وهو: الاقتصاد العربي داخل إسرائيل. وفي المستقبل المنظور ستستمرّ الإملاءات السياسية والصواب السياسي برسم الخطوط العامّة لاقتصاد فلسطيني مفترَض ضمن دولة محيّرة في الضفّة الغربية وقطاع غزّة؛ لكنّ هنالك قصّة أخرى ترويها لنا تفاصيل الواقع الصامد، والمحطَّم، للاقتصاد العربي في

فلسطين، والتجربة الفلسطينية في تحقيق الاتّصال السياسي والمجتمعي والاقتصادي على الرغم من الحدود والتشتّت والتمييز.

والقصّة الأخرى البديلة التي سأرويها تسلّم بأنّ هنالك «اقتصادًا فلسطينيًا» على أراضي فلسطين/إسرائيل حقًّا؛ إلّا إنّ هنالك أيضًا نموذجين اقتصاديين متميّزين يتعايشان فعلًا ولكن دون الادّعاء بالندّية أو التلاقي بينهما، وهما: الاقتصاد اليهودي المهيمن لدولة إسرائيل، وهو اقتصاد معولَم صناعي يتّبع معايير منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، واقتصاد عربي (مناطقي) استطاع البقاء ضمن الاقتصاد السابق. و«الاقتصاد الفلسطيني» الحقيقي في أيّامنا هذه لا يتّصف بالانسجام، إذ يكاد الترابط يغيب عن أجزائه ولا يشكّل في الواقع كيانًا متلاحمًا، بخلاف «نظيره» اليهودي-الإسرائيلي، ولهذا السبب فهو ليس «الفريق الآخر» ضمن نموذج مزدوج مضلّل فقد صلاحيته. وهذا الاقتصاد لا يصنّف ضمن اقتصادات ما بعد الزراعة، ولا هو من الاقتصادات الماضية في طريقة التصنيع، ولا هو اقتصاد خدمات، ولا هو اقتصاد تصدير، بل هو ينطوي عوضًا عن ذلك على العملية المعتادة للتحوّل الاقتصادي البنيوي بعد تشويهها أو إيقافها بسبب شبكة المصالح المترافقة مع الصمود بوجه عملية بناء دولة إسرائيل والمشروع الاستعماري، بالإضافة للتأثيرات الإضعافية الناتجة عن التوسّع الرأسمالي محلّيًا وإقليميًا وعالميًا.

إنّ الصدمات التي لحقت بالهامش بسبب المواجهة الاستعمارية والتعرّض الشديد وغير المتساوي لتحرير الاقتصاد والخصخصة والعولمة والأَموَلة [1] قد وقفت جميعًا بوجه إطلاق إمكانيات «التنمية الاقتصادية» الفلسطينية. وقد ظهر هذا الأمر بوضوح أكبر في الآونة الأخيرة ضمن سياق صلات التبعية لإسرائيل وفي مستويات متنوّعة، لكنّ هذا الظهور ترافق أيضًا مع زيادة تبعية الرأسمال الفلسطيني/العربي/الدولي، ضمن عمليات رعتها سياسات السلطة الفلسطينية منذ العام (1994).

وبناءً عليه، فـ«الاقتصاد الفلسطيني» بوضعه الحالي يتشكّل من مناطق عربية متمركزة ومختلفة ومتباعدة؛ وعلى الرغم من الاستنزاف أو الركود الاقتصادي فلقد تمكّنت من مقاومة النهج الحصري المطلق للانتهاك الاستعماري، وذلك بواسطة وسائل قانونية أو سكّانية أو سياسية. ولم يتبقّ من اقتصاد السكّان العرب الأصليين في فلسطين، والاقتصاد الفلسطيني،

(1)) الأَموَلة (Financialization): ظاهرة هيمنة النشاط المالي على النشاط الصناعي في الشركات. [المترجم]

في أيّامنا هذه سوى اقتصادات مناطقية غير متجاورة تتناثر من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب تحت مظلّة سيادة دولة إسرائيل، وكلٌّ من هذه الاقتصادات يشكّل موضوعًا يستحقّ اهتمامًا خاصًّا:

1 ـ الضفّة الغربية: رام الله وما تلاها من المنطقة (أ)، ويسودها نموذج نيوليبرالي من الناحية الفعلية.

2 ـ باقي أنحاء الضفّة الغربية: أنواع متفاوتة من نموذج السوق الحرّ:

أ ـ الخليل: المحرّك الصناعي لفلسطين.

ب ـ المنطقة (ج): تخضع للحكم العسكري الإسرائيلي المباشر.

ج. شمال الضفّة الغربية ممرّ لمنطقة الجليل العربية في إسرائيل (Khalidi and Alsattari 2014).

3 ـ القدس الشرقية: قصّة ضمّ، وعزل، وتقسيم (UNCTAD 2013).

4 ـ قطاع غزّة: نيوليبرالية إسلامية أوقفها الحصار والحرب.

5 ـ المنطقة العربية في إسرائيل: بقايا الاقتصاد العربي في فلسطين (Shehadeh and Khalidi 2014).

ولكلٍّ من هذه الاقتصادات المناطقية مساره الخاصّ للاستقلالية أو الحكم الذاتي فيما يتعلّق باقتصاد الدولة الإسرائيلية، بعد أن خسرت تجاورها الجغرافي التاريخي الذي كان من شأنه أن يبقيها سويةً في إطار التصوّر المزدوج، فكلّ اقتصادٍ ليس سوى اقتصاد هامشي أمام الاقتصاد اليهودي في المركز، على الرغم من فائدته المستمرّة في توفير الموارد للاقتصاد الإسرائيلي بمستويات متنوّعة. وكلّ اقتصادٍ منها هو هامشي أمام اقتصادات المنطقة (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) واقتصادات العالم. ويرتبط كلّ اقتصاد منها بالاقتصاد «الوطني» اليهودي-الإسرائيلي في مجال التجارة الخارجية، والشؤون المالية، وغيرها من أوجه الفرص. بل إنّ كلّ اقتصادٍ منها هو اقتصاد هامشي أمام نظيره، وذلك في عدد من المجالات. وهذا هو الواقع المعاش لـ «اللامنظومة» الاقتصادية الفلسطينية في أيّامنا هذه، سواءً أكان ذلك على الخريطة أو في العالم الحقيقي لصناعة السياسات. وكما أنّ المخطّطين الاقتصاديين الإسرائيليين كانوا حتّى التسعينيات الماضية ينظرون إلى الضفّة الغربية وقطاع غزّة باعتبارهما

سوقًا مربحة أسيرة عندهم وتخضع للضوابط الوطنية، فكذلك ينظر صنّاع السياسات اليوم إلى امتصاص إسرائيل للاقتصاد والعمالة العربية باعتباره أمرًا ضروريًا لتحفيز النموّ الاقتصادي الإسرائيلي في المستقبل (Khalidi and Taghdisi Rad 2009; Khalidi and Shehadeh 2017 forthcoming).

وعلى ضوء هذه المعطيات، فإنّ فكرة اقتصاد الدولتين الفلسطينية-الإسرائيلية يناسب، على نحوٍ ما، الاقتصاد المعولم للقرن الحادي والعشرين. وثمّة مفهوم ذو إشكالية متزايدة يطرحه النموذج الاقتصادي الليبرالي المهيمن؛ فهذا الترتيب يخاطر بالإبقاء على أوجه التشوّه والتشظّي الحاصل على امتداد التقسيمات المناطقية التي سبق ذكرها، وذلك ضمن مخطّط أوسع للسيطرة الاستعمارية الإسرائيلية يسهّل على الرأسماليين الإسرائيليين والعرب والدوليين استغلال الاقتصاد العربي الفلسطيني والابتعاد أكثر عن المسار التحرّري (Khalidi and Samour 2011). ولا يمكن للأيديولوجيا الاقتصادية المضلّلة أن تشكّل استراتيجية تنموية فعّالة للاقتصاد العربي في فلسطين، فهذه الاستراتيجية يجب أن تتجذّر في مناطق الهامش كي تعيد اتّصالها ضمن ترتيب جديد يناسب المقتضيات السكّانية والجغرافية والسياسية لمواجهة الشعب الفلسطيني للاستعمار الاستيطاني.

قوام الاقتصاد الكلّي للسلطة الفلسطينية في ظلّ الهيمنة الاستعمارية

إنّ المناقشة السابقة توحي بالحاجة إلى توجّه جديد في الدراسات التنموية الاقتصادية الفلسطينية (Khalidi 2016)، لأنّ هنالك أسبابًا اقتصادية وسياسية تجعل مصير المنطقة الأهمّ من الاقتصاد الفلسطيني (الضفّة الغربية وفقًا للتقسيم الذي ورد في ما سبق) هي التي تهيمن على رسم مستقبل النتائج الاقتصادية للمناطق الأخرى. فاستمرار الالتزام بتأسيس (دولة فلسطين) المستقلّة ذات السيادة على جزء من أرض فلسطين، ضمن حدود الضفّة الغربية وقطاع غزّة، يعني أنّ أيّ حلّ سياسي للنزاع سيحدّد شكل الترتيبات الاقتصادية، ولا سيّما: بين دولة فلسطين المأمولة وإسرائيل. ولا يمكن لسوى الجمود السياسي المطوّل أن يجعل الوقائع الاقتصادية على الأرض تبدأ بتوليد نتائج سياسية قد تكون مختلفة لحلّ الدولة الواحدة، وهنا يتّضح نفع التركيز على ذلك الجانب من «المنظومة الاقتصادية» الفلسطينية من أجل التوصّل إلى فهم أفضل لإمكانيات الابتعاد الجذري عن الأنماط المترسّخة للتبعية. وبدراسة مسحية للأداء الاقتصادي الفلسطيني أجرتها منظّمة تابعة للأمم المتّحدة دأبت على مراقبة الاقتصاد

الفلسطيني منذ العام (1985)، تبيّن أنّه لم يحدث سوى تغيّر قليل خلال بضعة أعوام تلت اتّفاقية أوسلو. ويعكس النصّ التالي المستلّ من تقرير صدر قبل عقدين عن مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد UNCTAD)، وبدقّة، الكثير من التحدّيات الحالية التي تواجه الاقتصاد الذي تديره السلطة الفلسطينية: «في المدّة (1995-1997) أظهرت مؤشّرات اقتصادية إجمالية اتّجاهات تنسجم مع الاتّجاهات الملاحظة في الأعوام السابقة، مع أثر سلبي إجمالي على المستوى المعيشي. وما يزال الانكشاف والتعرّض الهائل للاقتصاد أمام الصدمات الخارجية يكشف عن نقاط ضعف بنيوية كبرى [...] وهذه الجوانب تزداد أهمّيتها الحاسمة أكثر عندما يُنظَر إليها في مقابل ركود الدخل وتنامي الفقر بين الفئات المهمّشة من السكّان» (UNCTAD 1997).

ولكنْ بحلول العام (2014) لم يعد الاقتصاد والمجتمع في فلسطين يشبه من وجوه متعدّدة (واضحة)، ما آلت السلطة الفلسطينية على نفسها أن تقوم بحكمه وتشكيله بعد العام (1994). وفي الواقع، كانت التغيّرات المشهودة في العقدين الماضيين أوسع وأعمق وأكثر تنوّعًا ممّا شهدته العقود السابقة لها في ظلّ الحكم الإسرائيلي. إذ كان اقتصادا الضفّة الغربية وقطاع غزّة تحت الاحتلال قد احتفظا، حتّى التسعينيات، بالكثير من ميزاتها المناطقية وميزاتها المتعلّقة بالعمالة، والتي تطوّرت قبل العام (1967) في إطار تشكّل الرأسمال المحدود والصلات التجارية مع الاقتصاد الأردني. لكنّ بعض التحوّلات التي حدثت منذ مشروع أوسلو/ باريس اتّصفت بأنّها هائلة وسريعة نسبيًا؛ إذ تحوّل اقتصاد الضفّة الغربية، وقد يشمل ذلك قطاع غزّة والقدس الشرقية أيضًا في الأعوام الأخيرة، ليصبح منظومة أكثر اختلافًا بكثير عما كان عليه في السابق، سواءً أكان ذلك بلحاظ درجة الانحسار المستدام للتصنيع، أو النموّ غير المخطّط في قطاع الخدمات، أو درجة وتنوّع تشكّل الرأسمال، أو المستوى المعيشي الإجمالي ومؤشّرات «التنمية البشرية».

إنّ الازدهار، والمستوى الملحوظ للاستهلاك، والكفاءة النسبية للخدمات والمرافق في القطاعين الخاص والعام، هي من الأمور التي تثير الانتباه في المراكز الحضرية لمناطق السلطة الفلسطينية في الضفّة الغربية، بالإضافة إلى المستوى الجيّد للوضعين التعليمي والصحّي في معظم المناطق التي يقطنها الفلسطينيون. لكنّ مخيّمات اللاجئين والهوامش الريفية، والمنطقة (ج) التي لا تقع تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، والقدس وقطاع غزّة، هي مناطق تعيش حالة من التشظّي الاقتصادي والمجتمعي، ويمثّل الفقر فيها التحدّي الرئيسي

الذي يواجهه مئات الآلاف من الفلسطينيين الذين يعيشون فيها. وهذه النتيجة ممّا يضعف مصداقية مشروع أوسلو/پاريس وقدرته على البقاء بشكل كامل. وفي الوقت نفسه، فإنّ بنية «الاقتصاد الكلّي» الفلسطيني والضعف المستمرّ الذي يديمه الاحتلال الطويل لم يطلها التغيّر إلّا بالحدّ الأدنى خلال عشرين، أو حتّى ثلاثين، عامًا؛ ممّا يضفي المصداقية على القول بأنّ أفضل ما خلّفه مشروع أوسلو/پاريس هو إنشاء «الازدهار الفردي والإفقار المجتمعي»، إن لم يكن قد تسبّب أيضًا بترسيخ دورة «اللاتنمية».

وهنالك عدد من القوى والآليات التي وجّهت هذا التحوّل البنيوي المنحرف، ومنها خصوصًا: التأثيرات السلبية عمومًا للتعرّض الطويل إلى الاقتصاد الإسرائيلي الذي يتفوّق على الاقتصاد الفلسطيني بأشواط وأشواط على صعيدي التقدّم والقوّة، وتأثيرات العولمة والتحرير الاقتصادي السريع، وهما أمران تلقّيا العون، بل أصبحا حتميين، بفضل پروتوكول پاريس بشأن العلاقات الاقتصادية (PER) الذي وقّعته إسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينية في العام (1994). وكان الأساس الفلسطيني الضعيف نسبيًا في مجال الموارد الطبيعية، وصغر حجم السوق، والجوانب الأخرى للتخلّف التنموي، عوامل أدّت إلى تفضيل الاستثمار والخيارات السياسية التي شدّدت على القطاعات الخدمية عوضًا عن القطاعات الأوّلية (الزراعة والتعدين) أو الثانوية (الصناعية)، وعلى الاستيراد عوضًا عن الإنتاج المحلّي. وكان هنالك منذ التسعينيات نفوذ لوصفات السياسة الاقتصادية التي قدّمها (إجماع واشنطن) ومؤسّسات بريتون وودز (BWIs)، إذا أشارت هذه الوصفات إلى قيود تكبّل القدرة الإنتاجية المحلّية واعتبرتها تبريرًا لانتهاج سياسات اقتصادية نيوليبرالية نجحت تلك الجهات في ترويجها على أنّها مناسبة للسياق الفلسطيني ولا غنى عنها في ضمان بقاء السلطة الفلسطينية على قيد الحياة وتمكّنها من مواجهة التحدّيات (Khalidi and Samour 2011).

أمّا قضية پروتوكول پاريس الاقتصادي والجدل المستمرّ حول ما إذا كان يجب إبطاله أو إصلاحه أو تجاهله، فلقد انتهى المطاف بمنظّمة التحرير الفلسطينية إلى أن تقوم بالتبنّي والتطبيق الحرّ لنطاق من التفضيلات السياساتية الموجودة ضمنًا في الخيارات الإسرائيلية، فتشكّل الاقتصاد الفلسطيني الحالي بموجب هذه الخيارات، وأخذ هيأته منها. وبالتوازي مع القطاع الخاص الفلسطيني الساعي إلى التربّح والتريّع، والذي يتفاقم تأثيره على السياسة الاقتصادية من خلال المحافظة على الملاءة المالية للسلطة الفلسطينية عبر الخطوط النقدية القادمة من التزويد بالسلع والعمل المصرفي، أدّت الخيارات السياساتية في العقدين

الماضيين إلى خلق قطاع زراعي لم ينمُ على النحو المناسب، وقاعدة صناعية ضعيفة، وقطاع تجاري أسير، وطبقة وسطى مُثقَلة بالديون، وحالة عميقة من الفقر، وبطالة بنيوية. ولا يمكن عزو هذه الميزات الاقتصادية إلى التأثير السلبي للاحتلال الطويل وحسب، بل إنّ النخبتين السياسية والاقتصادية في فلسطين لهما دور في السماح لهذه العملية بالصمود والتجذّر، وفي «تضمين النيوليبرالية» في حياة الفلسطينيين، حتّى في أنماط حياة أشرس منتقديها، وهي من النتائج التي لا ينكرها أحد خلال عقدين من السلم الاقتصادي.

وثمّة تفكّك للاقتصاد الكلّي يبدو من تتبّع المسار المضطرب للنموّ الاقتصادي الفلسطيني (حتّى من دون الرجوع إلى الفجوات الناشئة من المقارنة مع الاقتصاد الإسرائيلي) خلال الأعوام العشرين الماضية. فلقد دأب الاقتصاد الفلسطيني بانتظام على إبداء قفزات مفاجئة في نموّ إجمالي الناتج المحلّي (GDP) وإجمالي الدخل الوطني (GNI، والذي يتضمّن دخلًا غير محلّي قادمًا من تحويلات العمّال)، وقد نما فعلًا بالقيمة الاسمية إلى حوالي أربعة أضعاف حجمه الذي كان عليه في العام (1995) وفقًا لبيانات عدّة أعوام من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. لكنّ النوبات التي دامت (3-4) أعوام من الانتكاس (1988-1991، 2001-2005) والتعافي (1994-1996، 2008-2011) هي الميزات الرئيسية لمسار النموّ هذا، والذي ظهر بالفعل منذ الثمانينيات، ممّا أدّى إلى هشاشة الاقتصاد وانكشافه الشديد أمام الصدمات، سواءً أكان منشؤها الأوضاع النقدية أو التجارية أو أوضاع الأسعار أو الحالة الأمنية. وفي الواقع، كان تباطؤ النموّ الاقتصادي متوقّعًا منذ ذلك الحين في خضمّ حالة اللايقين السياسي والأثر السلبي المستمرّ للاحتلال، وحتّى بعد آخر دفعة مفاجئة تلقّاها النموّ فوصل إلى قمّة مقدارها (12 %) في العام (2011). ويبيّن الجدول (7.أ) الميزات الرئيسية للاقتصاد باستخدام البيانات الأخيرة المتاحة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ووزارة المالية، وغيرهما من المصادر التي تساهم في رسم الصورة الآتية.

الجدول (7.أ): اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلّة، مؤشّرات رئيسية في العامين (2010، 2013). (وفقًا للتقديرات الأوّلية).

المجال	2010	2013
الأداء الاقتصادي الكلّي		
إجمالي الناتج المحلّي (مليون دولار)	8,913	12,476
إجمالي الدخل الوطني (مليون دولار)	9,512	13,636
إجمالي الدخل الوطني المتاح للإنفاق (مليون دولار)	11,503	14,824
إجمالي الناتج المحلّي الفردي (دولار)	2,339	2,992
إجمالي الدخل الوطني الفردي (دولار)	2,496	3,270
نموّ إجمالي الناتج المحلّي (%)	9.3	1.9
نموّ إجمالي الناتج المحلّي الفردي (%)	6.1	0.1-
نموّ إجمالي الدخل الوطني الفردي (%)	5.4	0.4-
الإنفاق الاستهلاكي النهائي/إجمالي الناتج المحلّي (%)	122	116
الإنفاق الاستثماري/إجمالي الناتج المحلّي	19	22
إنفاق الأسرة/الإنفاق الاستهلاكي النهائي	73	73
المباني/الاستثمار الثابت	72	81
السكّان والعمالة		
عدد السكّان (مليون نسمة) (باستثناء القدس الشرقية)	4.05	4.42
البطالة (%) (يتضمّن «التعريف الموسّع» الذي تعتمده منظّمة العمل الدولية للبطالة: العامل المثبَّط)	30.0	27.0
العمالة الإجمالية (بالآلاف)	744	885
العمالة في القطاع العام	179	204
العمالة في إسرائيل والمستوطنات	78	99
التجارة الخارجية		
صافي التحويلات الحالية (مليون دولار)	1,991	1,874
صادرات السلع والخدمات (مليون دولار)	1,367	2,067
واردات السلع والخدمات (مليون دولار)	5,264	6,447
الميزان التجاري (مليون دولار)	3,897-	4,380-
الميزان التجاري (نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلّي)	44-	41-
الميزان التجاري مع إسرائيل (مليون دولار)	2,818-	3,069-
الميزان التجاري مع إسرائيل (نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلّي)	32-	29-
تجارة السلطة الفلسطينية مع إسرائيل/ إجمالي تجارة السلطة الفلسطينية (%) (البيانات تشمل السلع والخدمات الصناعية وغير الصناعية)	77	60
تجارة السلطة الفلسطينية مع إسرائيل/ إجمالي تجارة إسرائيل (%) (البيانات تشمل السلع والخدمات الصناعية وغير الصناعية)	2.8	2.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS)، السلطة الفلسطينية، وزارة المالية، صندوق النقد الدولي، منظّمة العمل الدولية (ILO)، دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية.

وبإضافة تحويلات المانحين والتحويلات الشخصية إلى إجمالي الدخل الوطني (GNI)، زاد إجمالي الدخل الوطني المتاح للإنفاق (GNDI) في العام (2013) على (14 مليار دولار)؛ أمّا نسبة إجمالي الناتج المحلّي (GDP) من (GNDI) فتراوحت حول (79 %) تقريبًا في المدّة (1995-1999)، وانخفضت هذه النسبة حتّى إلى (73 %) في معظم المدّة (2002-2006) لأنّ معونات المانحين كانت تشكّل أكثر من ربع إجمالي الدخل الفلسطيني. وفي العام (2013) جرت تقوية مساهمة المصادر المحلّية في الدخل لتصل إلى (84 %)، ممّا يعكس انخفاضًا نسبيًا في الاعتماد على المعونات، وذلك إن لم تعكس ارتفاعًا في مستوى متانة الاقتصاد المحلّي، وهو أمر من شأنه، إن حصل على الاستدامة اللازمة، أن يشكّل إنجازًا بنيويًا نادرًا في مشهد التاريخ الاقتصادي الذي يبدو كئيبًا من دونه.

لكنّ عدد سكّان فلسطين ازداد إلى الضعفين تقريبًا في المدّة نفسها، ولهذا فإنّ المكاسب الحقيقية (بعد تقليصها وفقًا للأسعار الثابتة) على صعيدي المخرجات والدخل الفردي بمرور الزمن كانت محدودة على الرغم من النموّ الاسمي في إجمالي الناتج المحلّي وإجمالي الدخل الوطني المتاح للإنفاق. وحتّى إذا نظرنا إلى النمو المتسارع لإجمالي الناتج المحلّي بعد العام (2007)، ونموّ إجمالي الناتج المحلّي الفردي الذي كاد يصل إلى رقم من مرتبتين في المدّة نفسها، فسنجد أنّ هذا المكسب الواضح لم يدم طويلًا، إذ انخفض نموّ إجمالي الناتج المحلّي الفردي الحقيقي وإجمالي الدخل الوطني الفردي في العام (2012) إلى ثلث ما كان عليه في العام السابق، وتوقّف في العام (2013) للمرّة الأولى خلال سبعة أعوام.

وإنّ توزّع إجمالي الناتج المحلّي على صعيد «الطلب الكلّي» (أي: إجمالي الإنفاق الاستهلاكي، والاستثمار، وصافي الصادرات) يُعدّ مؤشّرًا على البنية الإجمالية للاقتصاد الفلسطيني، ولاستجابته للصدمات بمرور الوقت. وفي المراحل «الطبيعية» التي يكون فيها نموّ إجمالي الناتج المحلّي قويًّا نسبيًا، تكون نسبة الاستهلاك (في القطاعين الخاص والحكومي) من إجمالي الناتج المحلّي قد ظلّت أقلّ من (120 %) أو تقاربها (كما حصل في التسعينيات ومنذ العام 2010، مثلًا). أمّا في أوقات الأزمات (أوائل العقد الأوّل من القرن الحالي، مثلًا) فإنّ المخرجات المحلّية تنخفض، وتسود المصادر الخارجية للدخل، وتنمو نسبة الاستهلاك من إجمالي الناتج المحلّي لتصل حتّى إلى (145 %) كما حصل في العام (2006).

وبالإضافة إلى ما سبق، فإنّ نسبة الاستثمار (الخاص والعام) في إجمالي الناتج المحلّي لا تعكس نموّ التدفّقات الاستثمارية الفعلية وحسب، بل تعكس أيضًا قدرة الاقتصاد على

الامتصاص المنتج للأموال الجديدة، ممّا يؤدّي إلى خلق قدرة إنتاجية في المستقبل. ويمكن القول بشكل عام بأنّ الاقتصادات المتقدّمة تتميّز بمعدّلات استثمار تقلّ عن (20 %) بسبب الكفاءة النسبية لبنياتها الاقتصادية وارتفاع المستوى المعيشي، أمّا الاقتصادات النامية والناشئة التي تشهد نموًّا مستدامًا وتسير على طريق التنمية فتتميّز بمعدّلات يبلغ متوسّطها أكثر من (30 %). أمّا متوسّط معدّلات الاستثمار في الشرق الأوسط فهو أقلّ من (30 %) من إجمالي الناتج المحلّي، وما يزال هذا المتوسّط مرتفعًا في الاقتصادات الآسيوية النامية، إذ يبلغ أكثر من (40 %).

ولقد كان معدّل الاستثمار في فلسطين متينًا ومتناميًا في التسعينيات، إلّا إنّه تدهور خلال الانتفاضة الثانية ليصل إلى (25 %) في العام (2006)، واستمرّ بالانخفاض منذ ذلك الحين. ومع أنّ هذا المسار لا يعكس حتمًا حدوث ارتفاع في مستوى الأمان الاقتصادي أو الكفاءة أو الخروج من حالة «اللاتنمية»، فإنّ حيويته تُعدّ علامة دالّة على ضعف فرص الاستثمار واضطراب المناخ الاستثماري، والضعف الذي يستبطن الاقتصاد الإنتاجي، وعجز الاستثمار الحكومي عن قيادة الاستثمار الخاصّ وتحشيده. وفي الواقع، فإنّ ما سبق لو دلّ على شيء فإنّه يدلّ على أنّ الاستثمار الخاصّ يهيمن على الاقتصاد الفلسطيني ويتكوّن معظمه من استثمارات أسرية في العقارات السكنية والتجارية، باعتبارها ملاذًا آمنًا دأبت الأسرة الفلسطينية طوال تاريخها على اللجوء إليه بمدّخراتها. وفي العام (2013) كان أكثر من (80 %) من الاستثمار الثابت يتركّز في المباني، ومن الواضح أنّ هذا المجال يتمتّع بأدنى مستوى للمخاطرة بمدّخرات الأسر والشركات.

إنّ ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي ونموّ المخرجات يغذي الطلب على الاستيراد ويؤدّي إلى ضخامة مزمنة في عجز التجارة الخارجية، والتي وصلت إلى مستوًى يزيد بكثير عن (55 %) خلال معظم المدّة (1995-2006) ولم تبدأ بالانخفاض إلّا بعدها. وهذا الأمر يعكس، بشكل عام، تعافي الصادرات الفلسطينية من السلع والخدمات، والتي وصلت إلى ثلاثة أضعاف مستواها المتدنّي في العام (2006) لتتخطّى (ملياري دولار) في العام (2013)، أمّا معدّل الاستيراد فلم يرتفع سوى إلى الضعفين في المدّة نفسها، ليتخطّى (6 مليارات دولار). ومع تجاوز العجز التجاري لـ(4 مليارات دولار) منذ العام (2011) تراوح الميزان التجاري بين بضع نقاط مئوية من مستوى (40 %) من إجمالي الناتج المحلّي؛ ويعود حوالي (3 مليارات دولار) من هذا العجز للتبادل التجاري مع إسرائيل التي ما تزال الشريك التجاري الرئيسي لفلسطين ومصدر (أو قناة) الاستيراد.

وبالإضافة للعجز التجاري الأقلّ إرهاقًا في السلطة الفلسطينية، ثمّة مصداقية للقول بأنّ هذه السلطة روّجت وأشرفت على تقليص الاعتماد التجاري على إسرائيل، ففي العام (1995) كانت إسرائيل ما تزال تستحوذ على (90 %) من مجمل التجارة الفلسطينية، لكنّ هذه النسبة انخفضت إلى مستوًى متدنٍّ بلغ (60 %) بحلول العام (2013). ولا شكّ في أنّ السعي إلى تحقيق هذا الإنجاز يقرّب الفلسطينيين من إمكانية تحقيق الهدف المهمّ المتمثّل في تنويع السوق التجارية الخارجية، ويضعف في الوقت نفسه من قوّة الحجج الاقتصادية التي تعتقد اعتقادًا مستدامًا بجدارة الدعوة إلى اتّحاد جمركي مع إسرائيل. ومن الواضح أنّ النظر إلى بروتوكول باريس من ناحية منفعته كأداة للتحكّم يجعله فاقدًا لأيّ أهمّية اقتصادية عند إسرائيل، لأنّ السوق الفلسطينية لا تشكّل سوى أقلّ من (3 %) من إجمالي التجارة الخارجية الإسرائيلية (استيرادًا وتصديرًا).

ولا شكّ في أنّ الاقتصاد الفلسطيني نما خلال الأعوام العشرين الماضية، وأنّه قوي بلحاظ بعض الجوانب الاقتصادية الكلّية (الماكرو اقتصادية)، وذلك بينما توجد مؤشّرات إجمالية أخرى تبرز المعوّقات التي تقف في وجه أيّ مسار للنمو بسبب القيود «غير السوقية» التي عملت دائمًا على الحدّ من إمكانيات تنمية الاقتصاد الفلسطيني. فهشاشة مسار النمو، معزَّزةً بالصدمات الخارجية باختلاف درجاتها ومصادرها، أدّت حتمًا إلى محدودية المكاسب في مجال الرفاهية عند حسابها وفقًا للدخل الفردي ومؤشّرات المخرجات. فلا يمكن لبيئة الاحتلال والاستعمار أن تحتضن أيّ تحوّل بنيوي في تركيبة الطلب الإجمالي أو الطلب والإنتاج المحلّي المعزَز الذي يمكنه تحقيق مكاسب تنموية غير قابلة للانعكاس. وهذه شهادة ماكرو اقتصادية بحقّ اتّفاقية أوسلو/باريس، وعلى الرغم من أنّه قد يحاجج البعض بأنّ الاتّفاقية استطاعت، على الأقلّ، أن تبقي الناس على قيد الحياة، وأمّنت لهم فرص عمل في بلدهم (إلى حدٍّ ما)، وسمحت لهم بالسعي إلى حياة «طبيعية»، فإنّ النظر إلى واقع التنمية في فلسطين يحيلنا إلى استنتاج مفاده أنّ العقدين المنصرمين كانا عقدين من الخسائر حقًّا.

الخلاصة: أيّ اقتصاد فلسطيني لأيّة دولة؟

إذا تصفحّنا الإخفاقات الكثيرة للخبراء الأكاديميين والسياسيين على صعيد الاقتصاد الفلسطيني، فلن يزيح الإصرار على خرافة الاقتصاد المزدوج من صدارة هذه الإخفاقات سوى سهولة انخراط هؤلاء الخبراء في «التخطيط» خلال العقدين الماضيين لدولة فلسطينية لمّا

تولد بعد. واستند هذا التخطيط في أساسه لما دُعِي بـ «افتراض» عمل إسرائيل حقًّا على التخطيط لهذا اليوم الموعود، وهو افتراض يبدو أنّه يجانب الصواب. وبالنظر إلى ما صُمِّم ونُشِر بعد اتّفاقية أوسلو حول «الدولة الفلسطينية المستقبلية» من العديد من المخطّطات والمشروعات والخطط والنماذج والاتّفاقيات الافتراضية والقوانين والخطط والاستراتيجيات التنموية، نجد أنّها تشترك جميعًا في ثلاث ميزات مهمّة على الأقلّ: أنّها لم تقرّب الشعب الفلسطيني من الاستقلال خطوةً واحدةً؛ وأنّها تقوم جميعًا على نظريات بالية وحدود لا معنى لها وافتراضات سياسية طوباوية؛ وأنّ عملية التخطيط وصناعة القرار في إسرائيل لم تكد تعبأ بها على الإطلاق. وهذه حقائق مرّة يجب عدم التغاضي عنها في التفكير بكيفية التخطيط للاقتصاد الفلسطيني على نحو ينسجم مع الأهداف السياسية الوطنية، ويتّصف بالتماسك في قدرته على تحمّل الصدمات والضغوط الخارجية، ويتعايش مع متطلّبات الاستجابة للاحتياجات التنموية للشعب الفلسطيني. إذن، فالوقت الحالي ليس مناسبًا للاستمرار بالتأمّل في الصيغة المثلى لاقتصاد وطني فلسطيني افتراضي، أو علاقاته مع إسرائيل، وإن كنتُ أنا شخصيًا قد أنجزتُ حصّتي الوافية من هذا «التأمّل» (Khalidi 2014).

وهنالك بضع علامات تشير إلى أنّ المسار الانفكاكي الذي أصبح حقيقة واقعة بين المناطق الفلسطينية غير المتّصلة جغرافيًا سينعكس على نحوٍ ما لصالح وحدة اقتصادية فلسطينية ضمن الاتّحاد الاقتصادي الأوسع مع إسرائيل. وهنالك عقبات سياسية مهمّة تعترض وضع أجندة مفصّلة لتنمية الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وذلك مهما قد يبدو للمحلّلين من أنّ هذه الأجندة المأمولة منبثقة من صميم الوقائع الاقتصادية والمجتمعية. وحتّى لو غابت الصدمات الخارجية، فإنّ القنوات المختلفة للتبادل التبعي وغير المتساوي بين المناطق العربية والدولة الإسرائيلية لم يجر ضبطها على نحو تنتج فيه نموًّا مستدامًا ورفاهية حقيقية أو مكاسب تنموية للمناطق الفلسطينية المعزولة الأضعف. ولذلك فإنّ من الاستنتاجات التي نخلص إليها هو أنّه في ظلّ أيٍّ من التصوّرين، الركود السياسي والمكاسب الضئيلة أو المواجهة والتعرّض للعقاب الاقتصادي الجماعي، فإنّ عملية «الاشتراك دون اندماج» الذي ميّز العلاقات بين الفلسطينيين في إسرائيل والاقتصاد الوطني (Saadi 1995) سيستمر ويُفرَض على بنية كل المناطق الاقتصادية العربية الواقعة تحت السيادة الإسرائيلية.

وفي ظلّ هذه الآفاق غير المؤاتية لا يمكن القيام بتنظيم مستدام ومؤثّر للمقاومة الاقتصادية للسكّان الأصليين من العرب الفلسطينيين ضدّ تهويد الأرض وصهينة المنظومة

السياسية/الأمنية، لأنّ الانقسامات السياسية والقانونية تعيق ظهور فعل جماعي موحّد وتخلق الظروف المناسبة للمقاومة على نحو محلّي وفردي. وبما أنّ السلام الاقتصادي هو الخيار الوحيد الذي يسمح به التوازن الحالي للقوى، فإنّ النشاطات المالية والرأسمالية تمتلك مجالًا للعمل على إنشاء أسواق صلات انتقالية في وسط الغموض المحيط بمفهوم «الأمن الاقتصادي الوطني» للفلسطينيين؛ وعوضًا عن ذلك، ثمّة ترجيح بأن تصبح المصالح المشتركة والتعاون والتنسيق بين الفلسطينيين وإسرائيل هي القاعدة، لا الاستثناء.

وهذه النتيجة ليست مستبعدةً كما يرغب الكثير من المحلّلين والسياسيين أن يصوّروا الأمر، فالواقع يقول بأنّ هذا التعايش في ظلّ الحكم الاستعماري يتحقّق كلّ يوم في الكثير من نقاط الاتّصال الاقتصادي الإسرائيلي-الفلسطيني. وإنّ التداخل الاقتصادي الفلسطيني-الإسرائيلي حقيقة واضحة للعيان في كلّ المجالات ومترسّخة إلى حدٍّ يصبح فيه الانفصال الكامل غير ممكن إلّا بثورة في الشوارع والأذهان؛ بل إنّ احتمالات ظهور اقتصادين منفصلين ومستقلّين تبدو في أيّامنا هذه أبعد عن التحقّق حتّى من ظهور دولتين منفصلتين ومستقلّتين. ولهذا يمكن القول في نهاية المطاف بأنّه لو أمكن تقسيم فلسطين إلى دولتين وفقًا للرؤية التي تعود إلى حوالي سبعين عامًا خلت، فمن المرجح أنّ هذا التقسيم لن يكون ممكنًا من الناحية الاقتصادية كما كان عليه الحال في العام (1947)، علاوةً على أنّ التجارب أثبتت أنّه ليس من الأمور المرغوبة.

وعلى الرغم ممّا سبق، فليس ابتعادًا عن الواقع أن نفترض إمكانية ظهور حركة شعبية فلسطينية جديدة تقاوم الحكم الاستعماري الصهيوني، وتقوم على أجندة مشتركة قوامُها التساوي في الحقوق المدنية والإنسانية والثقافية والاقتصادية لكلّ العرب الفلسطينيين على نحو يشبه ما يتمتّع به حاليًا اليهود الإسرائيليون. وهنالك ظروف قويّة تمهّد لصراع جديد ينشأ من سببين: استنفاد الاستراتيجية الفلسطينية المتّبعة في الانخراط بعملية السلام التي وصلت إلى نقطة غامضة، والتجارب والطموحات المشتركة للفئات المختلفة من الشعب الفلسطيني الذي يتعرّض إلى درجات مختلفة من السيطرة الاستعمارية الإسرائيلية. وهذا المسار من شأنه أن يستلزم عدم التشديد على حقّ تقرير المصير للشعب الفلسطيني وإنشاء الدولة الفلسطينية، والتركيز عوضًا عن ذلك على العدالة والحقوق والكرامة، أي: استراتيجية فلسطينية للمقاومة الاقتصادية تقوم على أرض واحدة ودولة واحدة لشعبين.

وفي كلتا الحالتين، لم يعد إنشاء منظومة اقتصادية جديدة في المناطق الفلسطينية

أمرًا يحيطه الغموض، بل إنّ الغموض يتزايد حول إنشاء اقتصاد فلسطيني قابل للحياة لدولة مستقلّة ذات سيادة ومتّصلة الأراضي في الضفّة الغربية وقطاع غزّة. وإذا كنّا ما نزال نرغب بنشوء اقتصاد فلسطيني على الأرض الفلسطينية بدءًا من المناطق الهامشية التي انحسر إليها، فلا بدّ من أخذ العبر من التجارب الناجحة في بقاع أخرى من العالم في مجال مقاومة التبعية، والترويج لإنهاء الاستعمار، وتبنّي استراتيجيات تنموية.

مصادر الفصل السابع

- Bath, Richard C., and James Dilmus. 1976. Dependency Analysis of Latin America: Some Criticisms, Some Suggestions. *Latin American Research Review* 11(3): 3–54.
- Brewer, Anthony. 1980. *Marxist Theories of Imperialism: A Critical Survey*. London: Routledge & Kegan Paul.
- Duvall, Raymond D. 1978. Dependence and Dependencia Theory: Notes Towards Precision of Concept and Argument. *International Organization* 32(1) (Winter): 51–78.
- Kay, Cristobal, and Robert N. Gwynne. 2000. Relevance of Structuralist and Dependency Theories in the Neoliberal Period: A Latin American Perspective. *Journal of Development Studies* 16(1): 49–69.
- Khalidi, Raja. 2008. Sixty Years after the Partition Resolution: What Future for the Arab Economy in Israel? *Journal of Palestine Studies* 37(2): 6–22.
- ———. 2014. An Israel-Palestine Parallel State Economy by 2035. In *One Land, Two States, Israel and Palestine as Parallel States*, eds. Mark LeVine and Mathias Mossberg. Berkeley and Los Angeles: University of California Press.
- ———. 2016. Twenty-First Century Palestinian Development Studies. *Journal of Palestine Studies*, 45(4).
- Khalidi, Raja, and Qossay Alsattari. 2014. *Strengthening Trade and*

Economic Interaction between Palestinians in the West Bank and Inside Israel: An Arab «North-North» Alternative to Israelization. Bir Zeit: Bir Zeit University Center for Development Studies.

- Khalidi, Raja, and Sobhi Samour. 2011. Neoliberalism as Liberation: The Statehood Program and the Remaking of the Palestinian National Movement. Journal of Palestine Studies 40(2): 6–25.
- Khalidi, Raja, and Mtanes Shehadeh. 2016. Israel's 'Arab Economy': New Politics, Old Policies. Ed. Nadim Rouhana. Cambridge: Cambridge University Press. Forthcoming.
- Khalidi, Raja, and Sahar Taghdisi Rad. 2009. The Economic Dimensions of Prolonged Occupation: Continuity and Change in Israeli Policy towards the Palestinian Economy. Geneva: UNCTAD.
- Love, Joseph L. 1990. The Origins of Dependency Analysis. Journal of Latin American Studies 22(1) (February): 143–168.
- Metzer, Jacob. 1998. The Divided Economy of Mandatory Palestine. Cambridge: Cambridge University Press.
- Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS). National Income Series, various years.
- Prebisch, Raul. 1982. Inaugural Raul Prebisch Lecture. Geneva: UNCTAD.
- Saadi, Ahmad. 1995. Incorporation without Integration: Palestinian Citizens in Israel's Labour Market. Sociology 29(3): 429–451.
- Shehadeh, Mtanes, and Raja Khalidi. 2014. Impeded Development: The Political Economy of the Palestinian Arabs Inside Israel. In Decolonizing Palestinian Political Economy, eds. M. Turner and O. Shweiki. London: Palgrave.

– UNCTAD. 1997. Report on UNCTAD's Assistance to the Palestinian People (TD/B/44/10). Geneva: UNCTAD, July.

– ———. 2013. *The Palestinian Economy in East Jerusalem: Enduring Annexation, Isolation and Disintegration*. Geneva: UNCTAD.

الباب الرابع

المجتمع المدني والدولة

الفصل الثامن

واقع المجتمع المدني في إقليم كردستان

مراد حكيم[1]

كلّية علم الاجتماع، جامعة صلاح الدين (أربيل، إقليم كردستان، العراق)

أُطلِق سراح إدريس (30 عامًا) في العام (2003) بعد أن ساقته معتقداته السياسية إلى أن يقضي سبعة أعوام في أسوأ سجون إقليم كردستان، ولم يُسمَح لوالدته بزيارته خلال هذه المدّة إلّا في مرّات قلائل، وأخبرني بأنّ من أكثر تجاربه إيلامًا حينذاك كانت رؤيته لمقالات في الصحف الكردية تغطّي قصصًا عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني في إقليم كردستان بينما هو والمئات من شعب الإقليم كانوا، وما يزالون، يسقطون ضحايا للاضطهاد السياسي؛ ففي المدّة التي كان فيها مسجونًا تعرّضت الآلاف من العوائل في إقليم كردستان إلى التهجير، وهاجرت آلاف غيرها إلى أوروبا بصورة غير قانونية.

ومن الصعوبة بمكان أن تتحدّث عن المجتمع المدني في بلد أو إقليم من أمثال إقليم كردستان، لا لغياب تقاليد المجتمع المدني عنه وحسب، بل لأنّه لمّا يمض وقت طويل على تحرّره من أحد أكثر الأنظمة وحشيةً وتوتاليتاريةً على امتداد التاريخ، بالإضافة لحوالي عقد من المعاناة بسبب الحرب الأهلية، والخطر الإرهابي المستمرّ حتّى يومنا هذا.

---

(1) مراد حكيم
- أستاذ، كلّية علم الاجتماع، جامعة صلاح الدين (أربيل، إقليم كردستان، العراق).
- مدير قسم البحث الاجتماعي في معهد الأبحاث والتنمية في كردستان (IRDK)؛ والذي قدّم التمويل اللازم لبحثه الأخير المعنون «خصائص المهاجرين الكرد وأسباب مغادرتهم».
- مدير مركز شيكار للأبحاث.
- تتناول اهتماماته البحثية: الإبادة الجماعية، والإرهاب، والهجرة، والتعايش في كردستان.

نظرة تاريخية عامّة

ثمّة نقطتان مهمّتان يجب أخذهما بالحسبان عند مناقشة المجتمع المدني في إقليم كردستان: التاريخ المعاصر للمنطقة التي تُعرَف حاليًا بـ(إقليم كردستان)، وجغرافيا هذه المنطقة باعتبارها إقليمًا ضمن حدود الدولة العراقية.

العراق بلد قائم على أساس من العنف؛ إذ استمرّ القتال بين الكرد والحكومة العراقية خلال الحكم البريطاني للعراق، وطوال العهد الملكي، وصولًا إلى العام (1958). وبدأت محنة الكرد بوصول النظام البعثي إلى السلطة في العام (1968) (Hakeem 2005, 119). وتاريخ هذا الجزء من العالم خلال الأعوام الخمسين الماضية يزخر بصور العنف والحرب وسفك الدماء، فهو يروي قصّة التهجير القسري للسكّان وما جرى من أحداث تضمّنت: تدمير (4,500) قرية و(40) بلدة (McDowall 1996, 360; Hakeem 2005, 70-90; Rasool 1990)، والتهجير وإخراج الكرد من منازلهم وتوطين العرب بدلًا عنهم (Makhmoory 2002; Mohammad 2001)، و«حملة الأنفال» (A Middle East Watch Report 1993; Rogg and Rimscha 2007, 828)، وقصفهم بالأسلحة الكيمياوية (McDowall 1996, 357-358; Sorme 1998)؛ وكلّ هذه الأفعال تندرج ضمن تعريف الإبادة الجماعية، وقد مارسها النظام البعثي في المدّة (1975-1990).

وفي أعقاب حرب الخليج الثانية وانتفاضة شعب كردستان في (آذار/مارس 1991) شكّل الكرد حكومة إقليمية؛ وتعرّض الإقليم منذ ذلك الحين إلى الضغوط، بالإضافة لتهديدات النظام البعثي التي استمرّت حتّى العام (2003)، وكان من أسباب هذه الضغوط: الحظر الدولي المفروض على العراق ككلّ في المدّة (1990-2003)، والحظر الذي فرضته الحكومة العراقية على إقليم كردستان في المدّة (1992-2003)، والحرب الأهلية بين الحزبين السياسيين الكرديين في المدّة (1993-1998)، والفقر، والأزمة الشديدة في الخدمات (ولا سيّما: الكهرباء والوقود). ونتج عن الحرب الأهلية تقسيم الإقليم إلى منطقتين يسيطر على إحداهما الحزب الديمقراطي الكردستاني (KDP) ويسيطر على الأخرى الاتّحاد الوطني الكردستاني (PUK)، وما تزال آثار تلك الحرب ماثلة للعيان في المجتمع وإدارته.

وعند مناقشة شؤون المجتمع المدني في إقليم كردستان لا بدّ من أن نأخذ بالحسبان المكوّنات المجتمعية لهذه المنطقة؛ فخلال أواخر السبعينيات وحتّى نهاية الثمانينيات،

وبسبب تدمير (4,500) قرية و(40) بلدة، جرت إعادة توطين سكّان المناطق المدمّرة في مناطق أخرى من البلد. وازداد سكّان المدن بسبب الهجرة القسرية إليها بمقدار (100-300 %) خلال عقد واحد (Hakeem 2005)، وهاجرت آلاف من العوائل أيضًا إلى دول الجوار كإيران وتركيا، ففي المدّة (1974-1975) هاجر أكثر من نصف مليون كردي إلى إيران بعد توقيع اتّفاقية الجزائر بين صدّام حسين ومحمّد رضا پهلوي وانهيار الثورة الكردية (Khoshnaw 2002).

ولم يكن هنالك في ظلّ حكم البعث أيّة حركات مجتمعية يمكن الإشارة إليها على أنّها تشكّل عناصر للمجتمع المدني، لا في إقليم كردستان ولا في وسط العراق أو جنوبه؛ إذ كان يتوجّب على أعضاء المنظّمات والنقابات الناشئة أن يكونوا أعضاء في حزب البعث، وكانوا يخضعون لرقابة صارمة، فلم يتبقّ مجال للعمل المستقلّ عن الحكومة البعثية، وأُجبِر هؤلاء على الانخراط في ما كانت الحكومة تنظّمه من نشاطات وتظاهرات ضدّ إيران والغرب، فالعراق بأجمعه لم يكن في نظر حزب البعث سوى (عراق صدّام).

وهنا يبرز السؤال: هل كانت هنالك أيّ جماعة أخرى في المجتمع يمكن اعتبارها عنصرًا من عناصر المجتمع المدني؟ إنّ الشرق الأوسط يعدّ مكانًا طالما وُجِد فيه مستثمرون رياديون ورجال دين وزعماء عشائر، مع البنى التي يتوحّدون ضمنها، وشكّل هؤلاء بنًى تنظيمية للمجتمع المدني (Kamrava and Mora 1998, 907)، لكنّ إقليم كردستان خلا من كبار الرأسماليين والمستثمرين الرياديين، ومعظم المستثمرين الرياديين الكرد كانوا من الكرد الفيليين (من أتباع المذهب الشيعي) الذين يقطنون بغداد، وفي أوائل الثمانينيات صودِرت معظم أملاكهم وأجبِروا على الهجرة إلى إيران المجاورة (Mohammad 1998, 20).

أمّا رجال الدين الكرد فقد قُمِع بعضهم وأخذت الغالبية تأتمر بأمر النظام البعثي، وفي النصف الثاني من الثمانينيات كانت التوجيهات تقضي بأن يذكر أئمّة المساجد اسم صدّام مع اسم النبي محمّد وصحابته في خطب الجمعة، وقد حصلت أحداث متفرّقة لرفض الأئمّة لهذه التوجيهات، لكنّها لم تشكّل حركة منظّمة، ولم يقتصر هذا الأمر على إقليم كردستان لوحده، بل شمل وسط العراق وجنوبه أيضًا، إذ كان الإخراس مصير كلّ صوت يلهج بمقاومة النظام.

وبعد أن أدرك النظام البعثي أنّ الكرد لم يكونوا مستعدّين للمشاركة في حرب الخليج الأولى ضدّ إيران، بدأ بتسليح بعض العشائر الكردية وأنشأ مجموعات مسلّحة صغيرة موالية

لحزب البعث كي تقاتل قوّات (الپيشمرگة) في الشمال وتحول دون انخراط الناس في صفوفها. وكان من يقود هذه المجموعات إمّا زعيم العشيرة نفسه أو أحد زعمائها، فلم تكن قوّات نظامية بل كان كلٌّ منها ينتمي إلى عشيرة بعينها، وكان يتوجّب على أفرادها أن يلتحقوا بواجباتهم كلّ عشرة أيّام.

لقد كانت هذه الأشكال من القوّات المسلّحة من أكثرها تقليديةً وبعدًا عن التنظيم، ولا شكّ في أنّها كانت تلحق الضرر بالمجتمع المدني. إذ كان قادة هذه المجموعات، وهم من أصول إقطاعية، يزدادون ثراءً، ممّا دفعهم إلى العمل على حماية مكانتهم وسلطتهم والتصرّف بناءً على طلبات الحكومة وأوامرها، وكانت النتيجة: فشل العشائر في أن تكون قوّة مجتمعية، وحمايتها لقيم العشيرة التي تتضارب مع القيم المدنية. وقد استخدمت الحكومة هذه العشائر لإبطاء عمل المجتمع المدني والمضيّ في فرض السلطة التوتاليتارية لحزب البعث على إقليم كردستان.

المجتمع المدني في العراق

تتّفق معظم الدراسات المتعلّقة بالمجتمع المدني في العراق على إرجاع بداياته إلى النصف الأوّل من القرن الثاني عشر، ففي ذلك الحين ظهرت وتشكّلت بضعة مؤسّسات وقوى مجتمعية للمجتمع المدني. ويجدر بنا الإشارة إلى دراسة سامي زبيدة المعنونة (ظهور المجتمع المدني وسقوطه في العراق)، ففي دراسته هذه يذكر شخصين مختلفين (الجواهري والدكتور ناجي)، والأوّل شاعر والآخر طبيب يهودي شهير، ويعتقد زبيدة بأنّ مخيّلة الشعب العراقي تجسّدت في حياة كلٍّ من هاتين الشخصيتين اللتين أسّستا المجتمع المدني، فكلاهما وعى القوّة الجاذبة لهويته العشائرية بطريقته الخاصّة وأبدى مقاومته لها. وحاجج زبيدة بأنّ وصول حزب البعث إلى السلطة في الستّينيات تسبّب بهيمنة الدولة على المجتمع المدني (Zubaida 2006, 122-127).

ويتّفق فالح عبدالجبّار مع ما جاء به زبيدة، ويحاجج بأنّ المجتمع المدني لم ينشأ إلّا بعد تأسيس الدولة الحديثة، إلّا إنّه يعتقد بأنّ أولى علامات المجتمع المدني بدأت بالظهور في أواخر القرن التاسع عشر بعد الإصلاحات التي طبّقتها الإمبراطورية العثمانية واستمرّت خلال الانتداب البريطاني والعهد الملكي (1917-1958). وتركّزت هذه الإصلاحات على السياسة والاقتصاد وكان لها تأثيرات إيجابية على تحديث الدولة والمجتمع والاقتصاد (Jabar 2006, 15).

ويذكر عبدالجبّار، في معرض حديثه عن الفشل في تأسيس المجتمع المدني، أنّ الديمقراطية الدستورية اختفت بعد حكم الأنظمة العسكرية الثلاثة التي توالت في المدّة (1958-1968)، ثمّ النظام البعثي في المدّة (1968-2003)، إذ أدّت الرغبات الاشتراكية والشعاراتية، والتي اعتبرت الدولة بمثابة القوّة الأولى للتحديث، إلى تفكّك المجتمع المدني وتدميره (Jabar 2006, 19)؛ فعلى الصعيد السياسي لم يكن هنالك تمييز بين السلطات الثلاث، وجرى حلّ البرلمان، وفقدت المنظومة القضائية استقلاليتها، وأُلغِيت المحكمة العليا لتحلّ محلّها المحاكم العسكرية على نطاق واسع. ولم تتوقّف الحكومة عند حدّ امتلاكها لكلّ شيء، بل هاجمت مصالح الطبقة الأرستقراطية وقلّصتها في نهاية المطاف. وازدادت ثروة الحكومة ازديادًا هائلًا بفضل تأميمها لقسم كبير من الممتلكات الخاصّة، ثمّ تأميمها للنفط بعد ذلك. وتغيّرت في هذه الحقبة بنية الطبقة العليا، إذ جرى القضاء على الشيعة الكرد واستعيض عنهم بعوائل من السنّة في الموصل والأنبار وتكريت (Jabar 2006, 19). وفي غضون ذلك اتّسعت الطبقة الوسطى في المدّة (1958-1968) من (28 %) إلى (54 %)، ووصل عدد سكّان المدن إلى (72 %) من إجمالي عدد السكّان، وكان حوالي (90 %) من مواطني الطبقة الوسطى يعملون في القطاع العام ويعتمدون بشكل رئيسي على الحكومة التي كانت توليهم الدرجة القصوى من اهتمامها من بين باقي طبقات المجتمع (Jabar 2006, 21).

وحوّل حزب البعث كلّ النقابات المهنية ونقابات العمّال إلى تنظيمات تابعة له، بالإضافة لسيطرته على الإعلام وكلّ الجوانب الثقافية. وضاعت كلّ مؤسّسات المجتمع المدني الهشّة، وحلّت محلّها شبكات التلاحم المناطقي القائمة على العشيرة والقرابة والجمعيات الخيرية الدينية، إذ قدّمت هذه المؤسّسات اللارسمية، والتي كان معظمها ذا طبيعة تقليدية تقوم على القرابة، بدائل للمجتمع المدني الذي لم يكن مهيّأً لمواجهة هذه التغيّرات (Jabar 2006, 21-22).

وهنالك محاولة أخرى لدراسة المجتمع المدني في العراق قامت بها أماني قنديل في بحثها المعنون (المجتمع المدني والدولة السياسية في العالم العربي)، وهي تحاجج في بحثها هذا بأنّ المجتمع المدني في العراق ظهر بعد ثورة العام (1920) واندماج العراقيين في المدن، بعد أن كان لكلّ قبيلة ومنطقة مجتمعها المغلق الخاصّ بها. فظهرت العلامات الأولى لتطوّر المجتمع المدني في غياب النزاع ضمن القبائل والمدن وفي ما بينها. وتعترف قنديل بأنّ الاستعمار البريطاني أسهم في ذلك سواء بتأسيس الدولة الحديثة أو بما قدّمه

في مجالي الإدارة والزراعة (Al-Madini 1997, 68). وهي تشدّد أيضًا على دور الأحزاب السياسية، باعتبار هذا الدور فضيلةً لا غنى عنها من فضائل المجتمع المدني.

ويحاجج سليم بطرس بأنّ الدولة حاولت الهيمنة على مؤسّسات المجتمع؛ وهو يعتقد أيضًا بأنّ الحكومة العراقية كانت تعمل على تحقيق مصالح بريطانيا والنظام الملكي لأنّها تشكّلت وفقًا لعوامل خارجية. وكانت الحكومة تعمل على تقوية ركائز الدولة وتوسيع هيمنتها بالإضافة إلى تفكيك البنى القديمة للاقتصاد والمجتمع (Poutros and Zubaida 2013, 69-70).

ويشير بطرس إلى الدستور الجديد في أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات وظهور المنظّمات المهنية للمجتمع المدني، من أمثال: اتّحاد العمّال، والبقّالين، وسائقي السيّارات، والخيّاطين، والمهندسين الميكانيكيين، والنوادي الوطنية، والتجمّعات الموسيقية والمسرحية، وجمعية محو الأمّية، والمنظّمات الخيرية الإسلامية والمسيحية واليهودية، ونقابة المحامين، والأطبّاء، وعمّال السكك الحديدية؛ والقائمة لا تنتهي (Poutros and Zubaida 2013, 82-84).

أمّا على الصعيد السياسي فلم يظهر سوى بضعة أحزاب سياسية، ولكنّها لم تكتسب الكثير من الدعم الشعبي ولم تُعمَّر طويلًا؛ وبعدها بمدّة قصيرة ظهر عدد من الأحزاب اليسارية في المدّة (أواسط الثلاثينيات - أواسط الأربعينيات)، ومنها على سبيل المثال: الحزب الشيوعي العراقي، وحزب الأمل (1939)، وحزب الثورة (1944)، وحزب التحرير (1944)، والحزب الوطني الديمقراطي (1946)، والحزب الديمقراطي الكردستاني في السنة نفسها (Poutros and Zubaida 2013, 85-86). ويعتبر بطرس ثورة العام (1958) بمثابة نقطة تحوّل، ويرفض الفكرة القائلة بأنّها فتحت الباب أمام التنظيمات العسكرية لممارسة الانقلابات. وهو يرى بأنّ حقبة (1958-1963) أهمّ حقب التاريخ العراقي لأنّها المرّة الأولى التي أصبح فيها الدستور مصدرًا لسلطة الشعب، وتساوى المواطنون في حقوقهم وواجباتهم دون تمييز في الجندر أو العرق أو اللغة أو الدين، ممّا مهّد الطريق لظهور المنظّمات والنقابات والجمعيات والأحزاب السياسية ومؤسّسات المجتمع المدني. ويعتقد بطرس بأنّ العام (1963) كان بداية حقبة مروّعة تحطّمت فيها مؤسّسات الدولة والمجتمع المدني؛ وكانت النتيجة: مرور أربعة عقود مظلمة على العراق (Poutros and Zubaida 2013, 90-95). ويختلف عبدالجبّار مع بطرس في هذه النقطة، لأنّه ينظر إلى ثورة (1958) باعتبارها بدايةً لنهاية المجتمع المدني، خلافًا لبطرس الذي يعتبرها أهمّ حقب التاريخ العراقي ويحمّل مسؤولية نهاية المجتمع المدني في العراق على كاهل انقلاب (1963) والانقلابات التالية.

معوّقات المجتمع المدني في إقليم كردستان

ظهرت خلال العقدين الأخيرين عدّة منظّمات ومؤسّسات في إقليم كردستان يمكن اعتبارها من مؤسّسات المجتمع المدني، ويُضاف إليها مجموعة متنوّعة من القنوات الإعلامية، ونسخة من التعدّدية السياسية، وانخراط الناس في العملية السياسية. لكنّ العقدين مدّة قصيرة جدًّا لظهور مجتمع مدني في منطقةٍ ليس فيها إلّا إمكانيات محدودة لظهوره. والمشكلة لا تقف فقط عند حدّ تأخّر هذا الظهور، بل تتعدّاه إلى التحدّيات التي توجّب على الإقليم مواجهتها خلال هذين العقدين؛ فتأخّرت العملية لأنّ إنشاء المجتمع المدني يتّصل بالبنية السياسية والمجتمعية والثقافية (Al-Salehi 2002, 129).

وبعد انتفاضة العام (1991) لم يكن الإقليم مستعدًّا لظهور المجتمع المدني لانعدام الاستقرار السياسي، فإمكانية بناء المجتمع المدني في حالة انعدام القانون تنخفض إلى حدّها الأدنى، وهذا إن لم تنعدم كلّيًا. وكان من العوامل الأخرى لذلك في الإقليم: الارتباط الاقتصادي والعسكري والصناعي والثقافي مع بلدان أخرى (Al-Alwy 1992, 691-693).

العوامل الخارجية للاضطراب السياسي في حكومة إقليم كردستان

وُلِد إقليم كردستان بعد حرب الخليج الثانية وما تلاها من انتفاضة شعبية وإصدار مجلس الأمن لقرار «منطقة حظر الطيران»؛ ولكنّ نظام صدّام لم يسقط حينذاك، وبقي خطره ماثلًا حتّى العام (2003). وفي العام (1992) أزال النظام البعثي كل إداراته من الإقليم، ممّا خلق مأزقًا إداريًا استطاع الإقليم أن يتغلّب عليه بسرعة، ولكنّ الحظر الباهظ الذي فرضته الحكومة المركزية، بالتوازي مع الحظر الذي فرضته منظّمة الأمم المتّحدة على العراق ككلّ، جعل الإقليم يمرّ بحقبة من الحرمان والفقر تستعصي على التصوّرات، وذلك حتّى العام (1996) بشكل خاص. ولم يكن الكرد حينها يخشون النظام البعثي الوحشي وحسب، بل كانوا يعيشون في قلق دائم من إمكانية عودة حكمه، إضافة إلى القصف المتكرّر الذي كانت تتعرّض له المناطق والبلدات الواقعة بين قوّات البيشمرگة والجيش البعثي. وبعبارة موجزة: كان العراق مصدرًا كبيرًا للخوف في إقليم كردستان وسببًا لما عاناه من فقر.

ولقد وقعت حكومة إقليم كردستان (KRG) منذ نشوئها تحت طائلة الخطر المتمثّل

بالبلدان المجاورة (إيران وتركيا وسوريا)، وكثيرًا ما كانت العلاقات تضعف بينها وبين واحدة أو أكثر من هذه البلدان التي دأبت على التدخّل في الشؤون الداخلية للإقليم (Bengio 2013, 359-374). وكانت العمليات العسكرية التي شنّتها تركيا وإيران في العقدين الماضيين داخل الإقليم ضدّ المعارضين الكرد من هذين البلدين بمثابة تحذيرات دائمة للإقليم على نحو مساوٍ لكونها هجومًا على أولئك المعارضين.

وهنالك خطر آخر يهدّد الإقليم على نحوٍ ما، ومصدره بغداد؛ ففي العام (2006) حاول نوري المالكي، رئيس الوزراء العراقي حينها، أن يهاجم بلدة خانقين، وفي العام (2012) هيّأ الجانبان قوّاتهما مجدّدًا، وفي العام (2013) حاولت (قوّات دجلة) الاستيلاء على مناطق تقع تحت سيطرة قوّات البيشمركة، ووقفت دبّابات الجانبين ومدافعهما وجهًا لوجه (Al Sharq Al Awsat 2012). وهنالك مؤشّرات على مواجهة محتملة بين الجانبين، وهي: عدم تطبيق المادّة (140) من الدستور، ومعارضة الحكومة المركزية لعقود النفط في الإقليم، وإيقاف ميزانية قوّات البيشمركة، وعدم توفير رواتب موظّفي القطاع العام. وهذا كلّه، بالإضافة إلى التهديدات الإرهابية والقواعد الصارمة لقوّات الأمن في كردستان، فاقم من الإجهاد النفسي الذي يعاني منه عموم الناس في الإقليم. والهدف من رسم هذه الصورة هو أن أبيّن للقارئ الصعوبة الإضافية التي تكتنف ظهور المجتمع المدني وازدهاره في أمثال هذه الظروف المضطربة؛ لأن الاهتمامات الرئيسية للناس تنصبّ على النجاة من تلك المشكلات ومحاولة النهوض بالإقليم، مع تحسين الوضع الاقتصادي، وليس الترويج للتسامح والتعدّدية وحقوق الإنسان والحرّية.

العوامل الداخلية للاضطراب السياسي في حكومة إقليم كردستان

لم يكن الاضطراب السياسي في العقدين الماضيين مستوردًا من الخارج وحسب، بل كان مشتقًّا من الداخل أيضًا؛ ففي العام (1993) اندلعت حرب بين الاتّحاد الوطني الكردستاني والحركة الإسلامية في كردستان، واندلعت حرب ثانية بعد ذلك بعام واحد بين الحزبين الكرديين الرئيسيين (الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتّحاد الوطني الكردستاني) اللذين كانا يتشاطران السلطة على الإقليم (Gunter 1999; Anderson and Stansfield 2004). واستمرّت الحرب الأهلية أمدًا طويلًا وخلّفت دمارًا كبيرًا، وقسّمت إقليم كردستان بأكمله إلى نطاقين ما يزالان مستمرّين على نحو ما حتّى يومنا هذا.

ولم تقف عواقب الحرب الأهلية عند التسبّب بالقتل والدمار والتهجير والنهب، بل جلبت أيضًا شعورًا بالإحباط عند الناس وأضعفت شعورهم الوطني، وفاقمت الكراهية، وكثّفت جوّ انعدام الثقة، ورفعت سوية العنف، وأدّت إلى انتهاك حقوق الإنسان، وضعف حرّية التعبير، وظهور منظّمات مستقلة، وغياب العمل الخيري؛ أمّا المنظّمات والنقابات التي كانت موجودة قبل الحرب فانقسمت جميعها وفقًا لنطاقي سيطرة الحزبين.

وتضافرت الحرب بين الكرد مع الحظر المفروض مع الإقليم لإجبار الآلاف من الأشخاص والعوائل على الخروج من البلد؛ وقوي الولاء للعشيرة والتقاليد، أما زعماء العشائر الذين ترأّسوا الميليشيات البعثية في ما سبق فقد انضمّوا إلى الحزبين وحافظوا على قوّتهم، وما يزال بعض هؤلاء يتبوّأ مناصب في حكم الإقليم، وعُيّن أبناؤهم محافظين واحتلّوا مقاعد في البرلمان. وترافق تدمير البنية التحتية للإقليم مع ضربة شديدة أصابت عملية نشوء المجتمع المدني، وأنا أحاجج بأنّ الأحزاب السياسية مسؤولة عن حالة الاضطراب، وأنّها تسبّبت بأثر سلبي على تمدين الإقليم.

هل الأحزاب السياسية الكردية تقوّي المجتمع المدني أم تضعفه؟

إنّ الأحزاب السياسية في كردستان هي نفسها عقبة في طريق نشوء المجتمع المدني؛ وللتفصيل في هذا الأمر يجب عليّ أن أقدّم مناقشة موجزة للمشهد الحزبي في الإقليم. فأقدم هذه الأحزاب هو الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يمتدّ نشاطه إلى أكثر من ستّين عامًا خلت، وكانت النيّة من تأسيسه هي تحرير كردستان وتأمين الحقوق الوطنية للكرد؛ ويمكننا أن نقول الأمر نفسه حول الأحزاب الأخرى (من أمثال: الاتّحاد الوطني الكردستاني، والحزب الاشتراكي الكردستاني، وحزب الشعوب الكردستاني، وحزب الكادحين الكردستاني،... إلخ) والتي أُسِّست في النصف الثاني من السبعينيات فصاعدًا، وكانت الغاية من تأسيسها تحرير كردستان من المحتلّين، لا تحقيق الإصلاح الثقافي والمجتمعي. وكان لهذه الأحزاب قوّاتها المسلّحة الخاصّة بها منذ اليوم الأوّل لوجودها، ولا سيّما الحزبان الرئيسيان اللذان كان لهما قوّات غفيرة ومدفعية ثقيلة. وتتركّز معظم أدبيّات الأحزاب الكردية على تحرير كردستان وإنجاز حقّ تقرير المصير للكرد، وهي تثقّف أعضاءها وفقًا لذلك. ويمتلك الحزبان الرئيسيان، إلى جانب قوّاتهما المسلّحة، أجهزة استخبارية خاصّة بهما، ورأسمال هائل، وأجهزة إعلامية ضخمة.

وفي العام (2007) توصّل الحزبان الرئيسيان إلى تسوية اتّفقا بموجبها على تشاطر السلطة؛ وعلى الرغم من تشكيلهما لحكومة ائتلافية فقد حافظ كلٌّ منهما على مؤسّساته خارج نطاق الحكومة؛ وعلى سبيل المثال: لكلٍّ منهما قوّة پيشمرگة أكبر عددًا من القوّات المسلّحة لحكومة الإقليم. وبينما لا تمتلك الحكومة رأسمالًا ضخمًا ولا جهازًا إعلاميًا هائلًا، يمتلك الحزبان شركات عملاقة تهيمن على السوق، ولكلٍّ منهما عدد من الصحف والمحطّات التلفزيونية والإذاعية. وبما أنّ قضية الحقوق الوطنية والأرض والموارد الطبيعية وتقرير المصير لمّا تُحلّ بعد، فإنّ الأحزاب الكردية وأعضاءها وأتباعها ما يزالون يحملون القيم الثورية، ولم ينقطعوا عن الحديث حول الشرعية الثورية.

ولكلٍّ من الأحزاب الكردية منظّمات من أمثال: اتّحادات الطلبة والشباب والنساء، وتحاول هذه المنظّمات، بالترافق مع الأحزاب، أن تسيطر على الشرائح المعنية، وهي تحصل على ميزانياتها من أحزابها، وتعمل باسم خدمة الناس على إنجاز مشروعها السياسي وتحاول تأمين عدد أكبر من الأصوات لأحزابها. ويحصل كبار المسؤولين في هذه المنظّمات على مناصب ومراتب مماثلة حالما ينتهون من إنجاز المهامّ الموكلة إليهم في المنظّمات، ممّا يسمح باعتبار المنظّمات أذرعًا للأحزاب.

وهنالك إلى جانب الأحزاب السياسية مؤسّسات أخرى للمجتمع المدني هي: النقابات، والجمعيات، والمنظّمات غير الحكومية، ومن المؤسف أنّها تُعتبَر أذرعًا للأحزاب أيضًا. ولا بدّ من وجود توازن بين جميع منظّمات المجتمع المدني من ناحية ممارسة حقوقها وصلاحياتها؛ ففي المجتمع المدني القوي لا يمكن الاستغناء عن وجود منظّمات محدّدة ذات مصالح قابلة للتحديد، فهي تحول دون استغلال السلطات والحكومات لمناصبها وإساءة استخدام هذه المناصب، وذلك بالإضافة إلى وجود جوٍّ من التعدّدية يحيط بهذه المنظّمات ويمنعها من ممارسة بعضها للقوّة القاهرة ضد البعض الآخر (Mouzelis 2003, 235).

ويُنظَر إلى الجمعيات والنقابات والمنظّمات غير الحكومية باعتبارها تمثّل هذه المنظّمات «الوسيطة» التي تُعتبَر من ضروريات المجتمع المدني. والسؤال الحاسم الذي يبرز هاهنا: ما هو مدى كفاءة هذه المنظّمات في أدائها لأدوارها ضمن إقليم كردستان؟

النقابات والجمعيات

النقابات والجمعيات هي منظّمات تضمّ أفرادًا من مهن مختلفة يضعون على عاتقهم مهمّة الدفاع عن حقوقهم. ويرجع تاريخ ظهور هذه الجمعيات والنقابات في العراق إلى ما قبل ثورة (1958)، لكنّها لا ترجع في إقليم كردستان سوى إلى أوائل التسعينيات وبعد إعلان أوّل حكومة للإقليم، فحينها أصبح ممكنًا، للمرّة الأولى، أن ينتظم أفرادها في نقابات مختلفة ذات هوية كردية، كنقابات الصحافيين والمهندسين والمعلّمين وغيرهم. لكنّ هذه الحال لم تستمرّ طويلًا على الرغم من المحاولة الابتدائية الجيّدة، ففي العام (1994) بدأت الحرب الأهلية وانقسمت كلٌّ من هذه الجمعيات والنقابات إلى مجموعتين: إحداهما في السليمانية والأخرى في أربيل.

وظهر في العقدين المنصرمين عدد من الجمعيات التي انتمت إلى الحزبين الكرديين الرئيسيين عوضًا عن أن يكون لها طابع وطني، واستمرّت هذه الحال إلى أن توصّل الحزبان إلى تسويتهما التاريخية، فعاد بعضها إلى الظهور وشكّل أمانةً عامَّة جديدةً له، ولم تكن هذه العودة إلى الظهور تتّصف بالسلاسة، ولم تكن سوى عملية شكلية في أغلب الأحيان، إذ كانت مصالح الحزبين تدخل في حسابات هذه التنظيمات دائمًا؛ ولم يستطع بعضها أن يعاود الظهور إلّا في العام (2011)، وهو أمر يشير إلى انتمائها إلى الحزبين الرئيسيين من جهة، وإلى فقدانها للتصميم على حماية استقلاليتها من جهة أخرى.

ومن المشكلات التي تمنع هذه النقابات من تأدية أدوارها والظهور بمظهر الاهتمام بهذه الأدوار هي: غياب روح العمل بين أعضائها؛ ويُضاف إلى هذا الأمر أنّ القائمين على إدارتها وتنظيمها يأتي أغلبهم من تعيين الأحزاب لهم، ممّا يجعلهم عاجزين عن اتّخاذ أيّ خطوة دون استشارتها، أو بعبارةٍ أخرى: ليس لدى هؤلاء أيّ تحمّس أو تصميم. وثمّة مشكلة أخرى تعاني منها هذه المجموعات، وهي انعدام مصدر الدخل واعتمادها على الميزانية الصغيرة التي يحصلون عليها من الحكومة، وهي ميزانية لا تتّصف بالتنظيم الجيّد؛ بل إنّ هذه المجموعات طالما اعتمدت على الأحزاب في دعمها المالي، ولا سيّما: مكتب المنظّمات الديمقراطية في الاتّحاد الوطني الكردستاني، ويمثّل غياب الاستقلال المالي عقبةً كبيرةً في وجه هذه المنظّمات والنقابات.

ولا يبدو أنّ لهذه المنظّمات والنقابات رؤية واضحة في ما يخصّ عملها، وأنّها غير قادرة

على أن تكون فعّالةً وعلى قدر المسؤولية المناطة بها في الإقليم، فالكثير من أعضائها ليسوا مستعدّين للعمل الطوعي.

المنظّمات غير الحكومية

أُنشِئت آلاف المنظّمات في إقليم كردستان بأهداف مختلفة من قبيل: الدفاع عن القانون، والديمقراطية، وحقوق المرأة، وحقوق الطفل، وحرّية الإعلام، وحقوق الإنسان، والتضامن، والتنمية، والتدريب، والتوعية؛ لكنّ قلّة قليلة منها اتّسمت بالفعّالية. وهنالك سمة مميّزة أخرى لهذه المنظّمات، وهي: عمرها القصير، إذ كانت أنشطتها تتوقّف لأسباب مختلفة ثمّ تختفي من الوجود. وثمّة سببان رئيسيّان يقفان خلف غياب الفعّالية، وهما:

أنّ العمل الطوعي لمّا يصبح جزءًا من الثقافة، فهنالك القليل من الأشخاص الذين يمكنهم تحمّل تكلفة أداء العمل الطوعي، أو يمكن تصوّر أدائهم لأمثال هذا العمل، إلّا إنّ هذا الأمر لمّا يصبح، بعدُ، من التقاليد السائدة. وإذا كان هنالك من متطوّعين فهم في الغالب يظهرون في الحالات الطارئة، ولا يدوم ظهورهم حينها إلّا لبرهة قصيرة جدًّا. وتساعدنا نظرية إنكلهارت حول القيم المادّية واللامادّية في فهم هذه الظاهرة، إذ يدّعي بأنّ الناس في المجتمعات الأكثر مادّيةً أقلّ ميلًا إلى القيام بأعمال تطوّعية، والعكس بالعكس (Inglehart 1990).

أنّ هدف تشكيل المنظّمات غير الحكومية هو تحقيق المكاسب الماليّة غالبًا، وأنّ الأحزاب هي من يؤسّسها في معظم الأحيان.

وبما أنّ هذه المنظّمات لا تُؤسَّس في الإقليم وفقًا لتشريع واضح، وأنّ الترويج لها ليس من أولويّات الحكومة، فإنّها تحصل على ميزانية صغيرة. ويُضاف إلى ذلك في الكثير من الحالات أنّ تغيّر الحكومة، أو حتّى تغيّر مدير المنظّمة، قد يؤدّي إلى حلّ المنظّمة؛ ممّا يجعل من الصعب توقُّع أدائها لمهمّاتها بفعّالية في ظلّ غياب العمل التطوّعي في المجتمع وعدم احتلالها لمرتبة في سلّم أولويّات الحكومة.

وهنالك حاليًا أكثر من (1,600) منظّمة مسجّلة لدى حكومة إقليم كردستان، وتحصل على تمويلها من هذه الحكومة؛ وعلى الرغم من أنّ هذا الرقم ليس كبيرًا في مجتمع يمتلك تاريخًا طويلًا من نشاط المجتمع المدني، فإنّه يُعَدّ تطوّرًا ثوريًا في مكان كإقليم كردستان، فالعدد الكبير لهذه المنظّمات، مُضافًا إلى اختلاف مجالات عملها، يجعلها تمثّل ظاهرة

جديدةً وحديثةً في الإقليم. والبحث في المجالات المختلفة لعمل هذه المنظّمات، والعدد الذي وصلت إليه المنظّمات المختصّة بكلٍّ من هذه المجالات، هو من الأمور التي تملأ النفس بالرضى، وذلك من ناحية الكمّية على الأقلّ، أمّا الكيفية فإنّ الزمن كفيل بتحسينها. وهنالك اليوم حوالي (120) منظّمة تعمل في مجال قضايا الشباب، وأكثر من (50) منظّمة في مجال قضايا الطفل، وأكثر من (50) منظّمة غيرها في مجال حقوق المرأة، وأكثر من (90) منظّمة في مجال البيئة، وهنالك عدد مماثل في مجال التنمية، بالإضافة إلى عدد كبير من المنظّمات العاملة في مجالات: التعليم، والصحّة، والديمقراطية، والمجتمع المدني،...إلخ (Directorate of NGOs-KRG 2013). وثمّة ميزة للمنظّمات غير الحكومية تدعو إلى التفاؤل، وهي أنّه لا ينشط منها في مجال الأعمال الخيرية إلّا عدد قليل، وأنّ معظمها يكرّس جهوده للمؤازرة والتوعية وما شابه.

وإذا أدخلنا الأحزاب السياسية في إقليم كردستان ضمن المعادلة، فسيبدو المشهد غريبًا ومُبهَمًا كما هو الحال في معظم البلدان النامية الأخرى؛ إذ أشارت دراسةٌ تناولت المجتمع المدني في الجزائر أنّ الجمعيات والنقابات أدوات في يد السياسة، وأنّ الحكومة تتبنّاها وليس لها قدرة على أداء مهمّاتها (Al-Goui 2011, 39). وهذا الوصف يلائم معظم الجمعيات والنقابات في إقليم كردستان تمامًا؛ فمن المشكلات الكبرى التي تعترض طريقها بشكل عام: اتّباعها لتوجيهات الأحزاب السياسية وعجزها عن تخطّي الحدود المرسومة لها؛ وينطبق الأمر نفسه على منظّمات المجتمع المدني في البلدان العربية باختلاف بسيط، وهو أنّها تطيع الحكومات في هذه الحالة (Al-Ebadi 2011, 125)، أمّا في إقليم كردستان فهي تطيع الأحزاب السياسية لأنّها أكثر سلطةً من الحكومة. والجمعيات والنقابات في إقليم كردستان حالها كحال منظّمات المجتمع المدني الأخرى الكثيرة الضرورية للديمقراطية، فهي إمّا نادرة الوجود وإمّا تتمكّن من الوجود دون أن يكون لها القدرة على أداء مهمّاتها.

ويرى فرانك أدلوف أنّ العالم الإسلامي يحتوي: أحزابًا سياسية، ومنظّمات مهنية وخيرية، ومؤسّسات مالية وتعليمية ذات توجّهات إسلامية (Frank Adloff 2009, 173). ويصّح هذا الأمر أيضًا على إقليم كردستان، إذ استطاعت الأحزاب السياسية الإسلامية تأمين (16 %) من الأصوات في الانتخابات البرلمانية للعام (2013)، وهي تمتلك عددًا من المنظّمات الخاصّة بها، ومعظمها تنشط في المجال الخيري.

الإعلام

خطا الإعلام في إقليم كردستان بعد العام (1991)، وللمرّة الأولى في تاريخه، خطوة واسعة إلى الأمام، إذ ظهر عدد كبير من الصحف والمحطّات الإذاعية والتلفزيونية، ويوجد اليوم أكثر من (15) قناة فضائية كردية والكثير من المحطّات الأخرى التي تبثّ برامجها محلّيًا، بالإضافة إلى الكثير من المحطّات الإذاعية، ومئات المجلّات والصحف، وعدد كبير من المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت. ولا بدّ من العلم بأنّ أغلبية هذه المطبوعات ومحطّات البثّ تنتمي إلى الأحزاب؛ أمّا المطبوعات المستقلّة فتوسّعت وزاد عددها بعد العام (2004)، لكنّ المحطّات التلفزيونية المستقلّة لم تظهر إلّا بعد العام (2007)، وتنشدّ أغلبية المشاهدين في إقليم كردستان إلى قنوات لا تتبع للأحزاب ولا للحكومة، من أمثال: (NRT) وروداو (RUDAW) وكردماكس (KURDMAX)؛ والقول نفسه يسري على الصحف، إذ تشير استطلاعات الرأي إلى أنّ الصحف المستقلّة تستأثر بأغلبية القرّاء.

ولقد مرّت حرّية الإعلام والتعبير بالكثير من التقدّم في إقليم كردستان، وأصبح هذا التقدّم يحصل بوتيرة يومية خلال العقدين الماضيين، لكنّ هذا الأمر لا يعني بالضرورة أنّ العاملين في المجال الصحافي يمتلكون فرصة الحصول على المعلومات ولا يتعرّضون إلى ما يثبّطهم عن عملهم، لأنّ الواقع على العكس من ذلك تمامًا، فهم يواجهون صعوبات هائلة، كالتعرّض للملاحقة القانونية أو الضرب أو تدمير معدّاتهم، بل إنّ الاغتيال طال بعضهم، ولكنّ هذا الواقع لا يعني انغلاق المجال أمام الصحافة الحرّة، فالقوانين غير صارمة في هذا المجال، والقانون نفسه ينصّ على أنّه ينبغي عدم اعتقال الصحافيين.

وينصبّ اهتمام وسائل الإعلام الكردية، ولا سيّما المستقلّة منها، على الشؤون السياسية، ودأبت على أداء دور كبيرة في تعميق الوعي السياسي. وعلى الرغم من أنّ هذا النوع من الإعلام يتعرّض غالبًا للتعدّي من السلطات، فإنّه يحظى بتلقٍّ كبير إلى حدٍّ ما بين عموم الناس، لكنّه أقلّ فعّاليةً في مجال النقد المجتمعي، إذ يتمثّل هدفه الرئيسي في تغطية الأخبار واجتذاب أكبر شريحة ممكنة من المتلقّين، وغالبًا ما يهمل التقاليد المتّبعة في العمل الصحافي، وربّما يمكن تعليل هذا الأمر بنقص المراكز الصحافية الأكاديمية المقتدرة والمتقدّمة، بالإضافة إلى وجود عدد كبير من الصحافيين غير الأكاديميين الذين يعملون في هذا المجال دون وجود قانون يوضّح حقوق العمل الصحافي وواجباته بالتفصيل.

الخلاصة

ثمّة خطوات جدّية باتّجاه المجتمع المدني في إقليم كردستان، لكنّ العقبات غير قليلة، ويمكن إيجازها بما يلي:

الاضطراب السياسي في العراق: يتّصف العراق عمومًا بقدر كبير من الاضطراب، وبما أنّ إقليم كردستان جزء منه فهو يتأثّر بهذا الأمر أيضًا. ويتمثّل التهديد الأكبر المحدق باستقرار الإقليم في: خطر نشوب حرب داخلية بين حكومتي المركز والإقليم، وخطر التنظيمات الإرهابية. ويُضاف إلى ذلك: تفاقم الاضطراب سوءًا بسبب تجاذب الإقليم بين الجبهتين الإيرانية والتركية وتدخّل الدولتين في شؤونه.

ضعف الاقتصاد: يعاني اقتصاد الإقليم من الضعف على الرغم من أنّ الدخل الفردي فيه أعلى، ومعدّلات البطالة أدنى، والمستوى المعيشي أفضل، بالمقارنة مع باقي أنحاء العراق. ويعود السبب إلى أنّ اقتصاد الإقليم يعتمد على إيرادات النفط بشكل كلّي، وأنّ المجتمع ذو طبيعة استهلاكية، فالقطاعان الزراعي والصناعي ضعيفان إلى حدٍّ ما، والقطاع الخاص لمّا يزدهر بعدُ بالمستوى المطلوب، وتنصبّ معظم الاستثمارات على قطاع العقارات. وثمّة نقطة أخرى تتّصل بهذا الموضوع، وهي أنّ معظم مواطني الإقليم هم إمّا موظّفون في القطاع العام ومتقاعدون يستلمون معاشات تقاعدية من القطاع العام، وإمّا يحصلون على الدعم الحكومي من خلال مبالغ تعويضية، ولا يذهب من موازنة الإقليم للاستثمار سوى (30 %)، أمّا الباقي فهو موازنة تشغيلية. وهذه المشكلة لا تعرقل الاقتصاد الكردي فحسب، بل إنّ لها تأثيرًا سلبيًا يطال تطوّر المجتمع المدني، فالطبقة الوسطى، والتي يُفترَض بها أن تكون محرّك التقدّم، تعتمد على الحكومة بشكل هائل، وتتعرّض لخطر ضغوطها باستمرار.

غياب المأسسة: وهي من الوجوه الأخرى لانعدام الكفاءة في إقليم كردستان، فالإقليم ما يزال بحاجة إلى المأسسة، إذ ليس فيه منظومة متقدّمة لتأدية المهمّات، وتبرز أهمّية الولاء والمكانة المجتمعية، ولهذا الأمر تأثيره السلبي.

ضعف منظّمات المجتمع المدني: تتّصف منظّمات المجتمع المدني بعدم كفايتها على صعيدي العدد والحجم، ويُضاف إلى ذلك أنّها تحصل على ميزانياتها من الحكومة، وهي ميزانيات غير كافية. أمّا نشاطاتها فهي معدودة، ويتّصف أعضاؤها بأنّهم أقلّ ميلًا إلى الانخراط في العمل التطوّعي، وبغياب التنوّع، وأنّ معظمهم ممّن يعيشون في المدن.

مصادر الفصل الثامن

- A Middle East Watch Report. 1993. The Anfal Campaign Against the Kurds. New York: Human Rights Watch.
- Adloff, F. 2009. Civil Society: Theory and Political Practice. Translated into Arabic by A. Haidar. Cairo: Almahrus.
- Al-Alwy, S.B. 1992. Civil Society in the Arab World and Its Role in the Achieving Democracy. Beirut: Arab Union Research Center.
- Al-Ebadi, K. 2011. Civil Society and Political Process in North African Countries 1990-2010. Algiera: University of Algiers http://biblio.univalger.dz/jspui/bitstream/1635/11407/1/ABADI_KHIREDDINE.PDF.pdf.
- Al-Goui, B. 2011. Algerian Society: The Other Face of Partisan Practise. Unified Morocco 11(10): 38–40.
- Al-Madini, T. 1997. Civil Society and State of Politics in Arab Countries. Damascus: Arab Writers Union.
- Al-Salehi, K. 2002. Democracy and Civil Society. Erbil: Mukiryani Center for Research and Publication.
- Al Sharq Al Awsat. 2012. Kurdistan Region Presidency: Al Maliki Does Not Believe in Constitution... and Sent his Tanks to Khanaqeen to Stand Against Peshmarga, May 26, Issue No. 1223326.
- Anderson, L., and G. Stansfield. 2004. The Future of Iraq: Dictatorship, Democracy. New York: Palgrave Macmillan.

- Bengio, O. 2013. The Kurds of Iraq: Building a State Within a State. Translated into Kurdish by Soran Mustafa. Erbil: Aras Press.
- Directorate of Non-Government Organizations-KRG. 2013. http://krgngo.org/Babat-121.
- Gunter, M. 1999. The Kurdish Predicament in Iraq: Apolitical Analysis. New York: St. Martin's Press.
- Hakeem, M. 2005. The Social Results of the Deportation Policy Conducted During the Baath Regime Era in Iraq. Sulaimaniyah: Strategic Studies Center.
- Inglehart, Ronald. 1990. Culture Shift in Advanced Industrial Society. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Jabar, F.A. 2006. Civil Society in Post-War Iraq. Beirut: Iraqi Institute for Strategic Studies.
- Kamrava, M., and F.O. Mora. 1998. Civil Society and Democratisation in Comparative Perspective: Latin America and the Middle East. Third World Quarterly 19(5): 893–915.
- Khoshnaw, J.T. 2002. Kurdish Issue and International Law. Sulaimaniyah: Strategic Research Center.
- Makhmoory, Kh. 2002. Arabization of Kurdistan. Erbil: Dara Press.
- McDowall, D. 1996. A Modern History of the Kurds. London: I.B. Tauris.
- Mohammad, Kh.A. 1998. Kurdish Faili and Their Dream of Return Back to Home. Erbil: Brayeti Center 6: 14–27.
- ———. 2001. Indicators of Arabization and Displacement Policy in Iraqi Kurdistan Region. Erbil: University of Salahaddin Press.

- Mouzelis, N. 2003. Modernity, Late Development and Civil Society. In *Civil Society: Theory, History, Comparison*, ed. A.J. Hall, translated into Farsi by Afsheen Khakbaz. Tehran: Science and Culture Press Co.
- Poutros, S.A., and S. Zubaida. 2013. *The Reality of Civil Society in Kurdistan and Iraq*. Erbil: Mukiryani Center for Research and Publication.
- Rasool, Sh. M. 1990. *Forever Kurdish Statistics of Atrocities in Iraqi Kurdistan*. Utrecht: Kurdish Information Bureau. (distributed by the PUK foreign representation).
- Rogg, I., and H. Rimscha. 2007. The Kurds as Parties to and Victims of Conflicts in Iraq. *International Review of the Red Cross* 89(868): 823–842.
- Sorme, H.A. 1998. *Kurds, Genocide and Annihilation: International Perspective*. Duhok: Khabat Press.
- Zubaida, S. 2006. The Rise and Fall of Civil Society in Iraq. In *Citizenship and Ethnic Conflict: Challenging the Nation-State*, ed. H. Gülalp. New York: Routledge.

الفصل التاسع

المجتمع المدني في فلسطين

سمير عوض[1]

دائرة العلوم السياسية، جامعة بيرزيت، (بيرزيت، الضفّة الغربية، فلسطين).

مقدّمة

«كان المجتمع المدني في فلسطين نتاجًا طبيعيًا وردّ فعل لوجود الاحتلال الإسرائيلي وغياب هوية فلسطينية تستطيع امتلاك زمام الأمور في فلسطين. وكانت هنالك حاجة ماسّة لاستجابات سريعة لحاجات الفلسطينيين في فلسطين من خلال تأسيس الجمعيات الخيرية وتوفير الخدمات» (Sadiq 2013, 1).

كانت الخشية من تأسيس السلطة الفلسطينية قد غزت أذهان الكثيرين، وجاءت هذه الخشية من رحم التخوّف من الانتقال نحو الاستبداد بعيدًا عن الديمقراطية، فأصبحت فكرة دور المجتمع المدني في عملية بناء الدولة جزءًا لا غنًى عنه في الدراسات التي تتناول الشؤون الفلسطينية. ولكن برزت حاجة واسعة إلى التفكير النقدي بشأن الصعوبات التي

(1) سمير عوض
- أستاذ السياسة الدولية في دائرة العلوم السياسية، جامعة بيرزيت، (بيرزيت، الضفّة الغربية، فلسطين).
- رئيس سابق لدائرة العلوم السياسية ومركز التنمية، جامعة بيرزيت.
- تتناول اهتماماته البحثية العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي في الشرق الأوسط، والديمقراطية والدمقرطة، والدبلوماسية العمومية، والتواصل الاستراتيجي، ومنهجية العلم وفلسفته.
- له العديد من الكتب والمقالات حول المسألة الفلسطينية والسياسة في الشرق الأوسط؛ ومنها: استمرار الاستبداد في الشرق الأوسط.. السياسة الدولية، والمجتمع المدني، والديمقراطية في فلسطين (2010).

يواجها الفلسطينيون، وهذا الشأن يضمّ قضايا تتفاوت بين المعوّقات الاقتصادية، وحدود المشاركة المجتمعية، بالإضافة للقضية الأهمّ في تحقيق أهداف هذه الدراسة، وهي: التغلّب على الاحتلال وبناء دولة ديمقراطية على النحو الأكفأ (Giacaman 1995). وبناءً عليه، فإنّ هذا الفصل يركّز على المجتمع المدني ودوره في بناء الدولة ضمن إطار القضية الفلسطينية، مع الأخذ بالحسبان أنّ المجتمع المدني موجود دون أن يكون جزءًا من دولة.

ويبحث هذا الفصل في مناشئ المجتمع المدني الفلسطيني ووضعه الحالي وآفاقه عبر استعراض تاريخه قبل الانتفاضتين الأولى والثانية وخلالهما؛ ثمّ ينتقل إلى مناقشة تأثير إنشاء (السلطة الفلسطينية) على المجتمع المدني. وأنا أحاجج بأنّ السلطة الفلسطينية كان لها تأثير سلبي على بُنى ووظائف معظم منظّمات المجتمع المدني، وذلك لما مارسته من ضغط قانوني أو مالي، ومع ذلك استطاعت بعض منظّمات المجتمع المدني أن تنجح في مقاومة ضغوط الترخيص والتمويل كليهما بفضل أنماط توزيع قطاعية محدّدة. وهذه الظاهرة تبرّر تحليل مصادر الصمود الذي أبدته بعض قطاعات منظّمات المجتمع المدني فيما يتعلق بقطاعات أخرى، ولا سيّما في مجالات التعليم والصحة والحركات النسائية. ويمكن القول إجمالًا بأنّ المجتمع المدني في فلسطين عجز عن إبداء مقاومة مؤثّرة لمحاولات السيطرة التي بذلتها السلطة الفلسطينية في المدّة (1996-1999)، وتعود معظم الأسباب إلى انخراط المجتمع المدني في النضال الوطني وما فيه من تسيس مفرط. وينتهي هذا الفصل بمحاولة رسم الملامح الرئيسية للمسار المستقبلي المتوقّع للمنظّمات غير الحكومية ومنظّمات المجتمع المدني في فلسطين، وذلك لتسليط الضوء على العلاقة المعقّدة الموجودة فعليًا بينها وبين السلطة الفلسطينية فيما يخصّ وكالات التمويل ومن يمثّلها محلّيًا (Prasad 2000).

ولقد عانى الفلسطينيون طوال سنين عديدة من الاحتلال الإسرائيلي الذي يتسبّب بتدمير منهجي دائم؛ إذ أدّى تطبيق المنظومة السياسية التي جاء بها الاحتلال إلى المعاناة الفلسطينية التي لم تنقطع من الصعوبات الهائلة للفقر المدقع بينما يواصل الفلسطينيون نضالهم من أجل تقرير المصير؛ وفي ظلّ هذا الوضع يصعب، بل يكاد يكون من المستحيل، أن يتمكّنوا من تأسيس دولة فلسطينية مستقلّة.

إلّا إنّ الثقافة التعدّدية، وما طوّره الفلسطينيون من منظومات مجتمعية فاعلة، جعلا الكثير من الخبراء المرموقين العاملين بالشأن الفلسطيني يتنبّؤون بأنّ الدولة الفلسطينية إذا تأسّست فعلى الأرجح أنّها سرعان ما تتحوّل إلى نظام ديمقراطي (Schenker 2000, ix;

Ibrahim 1996). ولقد أدّت منظّمات المجتمع المدني الحديثة في فلسطين دورًا فاعلًا في الأعوام الأولى للمقاومة ضدّ الاحتلال الإسرائيلي، وذلك على الرغم من أنّ المنظّمات الخيرية دأبت على أداء دور فاعل في فلسطين خلال بضعة عقود مضت، إذ ظهرت هذه المنظّمات المحلّية لتلبية احتياجات المجتمع الواقع تحت الاحتلال، والتعامل مع مشكلاته.

وقدّمت الانتفاضة، باعتبارها حركة مجتمعية، تغيّرات واسعة في الحياة المجتمعية والسياسية في فلسطين، ووفّرت أساسًا لتحشيد الإرادة الشعبية والعمل الجماعي. وتصرّفت شبكات المجتمع المدني باعتبارها وسيطًا ربط الناس العاديّين والمجتمعات المحلّية بالأحزاب والقيادة السياسية إبّان الانتفاضة. وتمخّض هذا الأمر عن تكاثر منظّمات المجتمع المدني على نحو أعطى لمعظم الفلسطينيين انطباعًا مفاده أنّ لهم دورًا في تقرير شؤون حياتهم اليومية، ولا سيّما في العامين الأوّلين من عمر الانتفاضة (Shikaki 1999).

وثمّة خلاف بين الباحثين حول عدد المنظّمات غير الحكومية في فلسطين بسبب اختلاف المعايير التي يطبّقها كلٌّ منهم؛ ففي ذروة الانتفاضة الأولى احتوت فلسطين حوالي (2,000-2,200) منظّمة غير حكومية، ومنها: منظّمات نسائية، ومجموعات لحقوق الإنسان، ونقابات مهنية، وتعاونيات تطوّعية، ولجان للعمل التطوّعي في الضفّة الغربية وقطاع غزّة (Sullivan 1996, 95; Hawkins n.d., 7-8). وفي غياب الدولة وفّرت المنظّمات خدمات حيوية للرعاية الصحّية الأساسية، والتعليم، والزراعة، والقروض،...إلخ باعتبارها جزءًا من معركة البقاء؛ لكنّ تعزيز النضال الوطني الفلسطيني كان يتساوى في الأهمّية مع هذه الجهود (Hawkins n.d.)، وإنّ الادّعاء بأنّ (النشاط في مجال المجتمع المدني من بوادر الدمقرطة) ربّما يمكنه الصمود في دولة استبدادية ذات سيادة متحقّقة على الأرض، إلّا إنّه ليس كذلك عندما تتداخل مرحلة التحرير الوطني مع مرحلة بناء الدولة؛ وسترد مناقشة ذلك في موضع قادم من هذا الفصل.

وقد أجرى ثلاثة من علماء الاجتماع الفلسطينيين المرموقين دراسة متينة حول ما ظهر إبّان الانتفاضة الأولى (1987-1993) من منظّمات المجتمع المدني الفلسطينية؛ إذ كثرت في تلك الحقبة منظّمات المجتمع المدني التابعة لـ«الحركات الجماهيرية»، والتي كانت في أصلها امتدادًا لمنظّمات سياسية تحوّلت إلى منظّمات شعبية (Hammami 2000, 6-8)، ممّا يقود بعض المراقبين إلى الاستنتاج بأنّ نشوء المجتمع المدني في فلسطين كان في أساسه امتدادًا لـ«المجتمع السياسي» الذي يستند إلى طبيعة التحشيد الجماهيري (Abu-Amr

42 ,1995). وقد استمرّ الكثير من هذه المنظّمات بالتوسّع في أواخر التسعينيات ليصبح «منظّمات غير حكومية تنموية»، وانصبّ عمل هذه المنظّمات على التوجّه البحثي أو التوجّه الخدمي، ولكنّها كانت تمتلك في الوقت نفسه رؤية «احترافية وتنموية» واضحة تجاه أدوارها ونشاطاتها. ويمكننا أن نلاحظ، على سبيل المقارنة، أن مركّب المنظّمات المدنية والسياسية في البلدان النامية الأخرى يتجزّأ، وعلى نحو يكاد يكون فوريًا، عند تأسيس مجال سياسي «شرعي»؛ ومن أمثلة ذلك: تجربة جنوب إفريقيا التي لم يحلّ فيها المجتمع المدني فيها محلّ «المجتمع السياسي» بعد الاستقلال، ولم يستمرّ المجتمع السياسي بالهيمنة على مجال المجتمع المدني على الرغم من أصلهما المشترك (Landsberg 2000, 106-107).

وعلى الرغم من أنّ الكثير من هذه المنظّمات بدأ كذراع لحركة سياسية للتحشيد الجماهيري، فلقد تمكّنت بفضل التغيّرات البنيوية في الحركات السياسية، بالإضافة إلى توفّر التمويل من الجهات المانحة، من تحقيق استقلال نسبي عن حركاتها في أوائل التسعينيات. ومع نهاية الانتفاضة كانت المنظّمات غير الحكومية العاملة في المجال التنموي تعيش مرحلة من تصاعد النفوذ باحتلالها لموقع مهيمن وصريح في حراك المجتمع المدني، وذلك بينما أصيبت الحركات الجماهيرية بانحسار واسع وسريع. وكان التعقيد صفةً لعملية تحوّل الحركات الجماهيرية إلى مؤسّسات احترافية مموّلة بدعم المانحين، وذلك لأنّ التمويل الأجنبي ساعد على تحرير المنظّمات غير الحكومية من التبعية المالية لمنظّمة التحرير الفلسطينية، ثمّ من التبعية المالية لأجهزة السلطة الفلسطينية في وقت لاحق؛ ولهذا أصبحت المنظّمات غير الحكومية الفلسطينية تعتمد اعتمادًا هائلًا على الجهات المانحة الدولية بسبب المعوّقات التي يفرضها الاحتلال على الفلسطينيين في الحدود، والمياه، والمواصلات، وحتّى في حقوق الإنسان الأساسية.

عرض تاريخي عامّ للمجتمع المدني في فلسطين

يمكن اقتفاء أثر المجتمع المدني الحديث في فلسطين وصولًا إلى حقبة الانتداب البريطاني، فحوالي (10 %) من إجمالي منظّمات المجتمع المدني في فلسطين أُنشِئت قبل نكبة العام (1948) (Nakhleh 1990, 24)؛ وكانت أغلبية المنظّمات التي نشأت في هذه الحقبة محصورة بالأساس المجتمعي النخبوي على صعيدي العضوية والتمثيل، وكان معظمها جمعيات خيرية تخدم مصالح أوساط مجتمعية بعينها، واستند عمل معظم الجمعيات

الخيرية في هذه الحقبة إلى أشكال من الوصاية ذات النطاق الحصري التي استخدمتها النخب لتقديم الخدمات ضمن نطاق لا يتعدّى الوسط المجتمعي الخاصّ بها دينيًا أو جغرافيًا (Kimmerling and Migdal 1993)، ولهذا فلقد عمل معظم «الأعيان» على زيادة نفوذهم وسيطرتهم على الناس (Farsoun and Hawatmeh 1997). أما من ناحية وجهة نظر الناس فإنّ هذه المؤسّسات الخيرية قدّمت لهم عونًا كانوا بأمسّ الحاجة إليه، ولا سيّما بعد قمع البريطانيين لثورة (1936-1939) الفلسطينية وما نجم عنها من دمار اقتصادي. واتّسمت هذه الحقبة بنشاطات للمجتمع المدني التقليدي تركّزت على العمل الإغاثي والخيري الذي هيمنت عليه أنماط الوصاية. وكان معظم مؤسّسات المجتمع المدني حينذاك مسجّلة تحت اسم «جمعية عثمانية» وفقًا لقانون (1909) العثماني الذي نظّم عملية تأسيس أمثال هذه المنظّمات (Karajeh 1996, 156-159).

بعد النكبة (1948-1967)

تأسّس عدد من الحركات السياسية الفلسطينية قبل العام (1948)، لكنّ القائم على تنظيمها وقيادتها كانت الأسر النخبوية من الطبقة الحاكمة، والتي كانت تميل إلى استعمال هذه الحركات كمنظومات للوصاية والسيطرة على المجتمع (Farsoun and Hawatmeh 1997)؛ ثمّ أصاب التشرذم منظّمات المجتمع المدني الفلسطينية هذه منذ ذلك الحين، وشهد الفلسطينيون في أعقاب حرب العام (1948) دمار نسيجهم المجتمعي، إذ جرى الفصل بين معظم التجمّعات الحضرية والريفية بسبب التهجير، وأصبحت جزءًا ممّا يُعرَف بأملاك إسرائيل (Migdal 1980, 37). وكما ناقشنا فيما سبق، فإنّ نكبة (1948) كان لها أثر مدمّر على كلّ جوانب الحياة والمجتمع في فلسطين، إذ تعرّض أكثر من نصف الفلسطينيين للتهجير من وطنهم (Hidawi 1991, 84-86). وسقط الفلسطينيون في مناطق الجليل والنقب والمثلّث تحت الحكم العسكري الإسرائيلي الذي دام حتّى العام (1968)، قبل أن يتحوّلوا بعدها إلى مواطنين في دولة إسرائيل. وفي غضون ذلك، وقعت الضفّة الغربية تحت الحكم الأردني، وقطاع غزّة تحت الحكم العسكري المصري. ولم يكن يمارس الفلسطينيون حينها سوى القليل من النشاط المجتمعي أو السياسي أو العسكري، إذ انصبّ معظم النشاط حينها على العمل بما يخدم قوانين وسياسات الدول العربية التي استضافت اللاجئين الفلسطينيين (Tessler 1994).

وفي أعقاب حرب (1948) اعتمد الفلسطينيون على الموارد الأسرية في حماية أنفسهم من فقدان السيطرة على ما يحيط بهم أيًّا كان؛ وكان هذا الأمر يعني للفلّاحين أن يعيدوا تأهيل الأراضي المهمَلة، أمّا في السياق الحضري فكان يعني تقوية الروابط الأسرية وتأمين الموارد محلّيًا، وفي كلتا الحالتين جرت إعادة التشديد على التقسيم الداخلي للعمل، وهو أمر استطاعت القرابات الأسرية البعيدة بفضله أن تستعيد الكثير من وظائفها المنحسرة (Tamari 1999).

وشهدت حقبة ما بعد النكبة تأسيس منظّمات خيرية قائمة على أعمال الإغاثة، والتي استجابت لاحتياجات اللاجئين الذين أفرزهم إنشاء دولة إسرائيل. وأصبحت نشاطات هذه المنظّمات تركّز على الاستجابة للضرورات على صعيدي الصحّة والتعليم في أوساط اللاجئين، فتوسّعت خدماتها وقاعدتها المجتمعية بالمقارنة مع ما كانت عليه قبل ذلك؛ ولكنّها بقيت تحت هيمنة الأسر النخبوية المحلّية[1]. وشهدت هذه الحقبة أيضًا نموًّا في تأسيس النقابات المهنية، والاتّحادات الزراعية، والغرف التجارية في الضفّة الغربية وقطاع غزّة. وتوسّعت مكانة النقابات المهنية لتشمل مجموعات وطنية ومجتمعية معيّنة، كما يتبيّن لنا من تأسيس الاتّحادات العامّة للعمّال والطلبة والنساء، ولم تكن هذه المنظّمات ذات طبيعة جماهيرية لأنّها تأسّست ومارست نشاطاتها في المنفى، وخصوصًا في مصر ودول الخليج، وكانت تتكوّن من جيل جديد من المهنيين المتعلّمين الذين مارسوا النشاط السياسي في إطار هذه المنظّمات (Tessler 1994, 273).

ويشير هذا العرض التاريخي العام إلى أنّ هنالك نزعات عامّة للأنماط المهيمنة من منظّمات المجتمع المدني التي وُجِدت في المجتمع الفلسطيني. ويُلاحَظ من ناحية التوجّه الأيديولوجي أنّ النزعة التاريخية الإجمالية تتمثّل في الانتقال من العمل الخيري ذي الطبيعة السياسية الوطنية إلى العمل ضمن أطر لتوفير الخدمات بشكل احترافي. وحدث مع مرور الوقت، وبالتوافق مع ذلك، تغيّر في الأساس المجتمعي لمنظّمات المجتمع المدني؛ إذ كانت أولى المنظّمات تمثّل النخب، ولكنّها طوّرت منذ ذلك الحين قاعدة مجتمعية أوسع خلال الحقبة الوطنية، وانتقلت، حتّى وقت أقرب إلينا، من قاعدتها الشعبية إلى قاعدة مهنية من

(1) تضمّنت هذه الأسر أسماءً بعينها لأسر نخبوية من أمثال: أسرة الحسيني والنشاشيبي والخالدي في القدس، أو عبد الهادي في نابلس. وللمزيد من المعلومات، راجع: (Kimmerling and Migdal 1993, 64-67, 246-247).

الطبقة الوسطى (Hammami 2000). وفي الوقت نفسه، استمرّ عمل الجمعيات الخيرية في هيمنته على نشاط وهوية نسبة كبيرة من منظّمات المجتمع المدني على الصعيدين المناطقي والوطني كليهما. أمّا المنظّمات الدينية، ولا سيّما: الإخوان المسلمون، فلقد ربطت بين الرعاية المجتمعية بأنواعها (كالأنشطة الشبابية ورعاية الأطفال والمسنّين) وبين النشاط الديني والسلطة السياسية وحملات التحشيد (Al-Sha'ir 1996). وتذكر التقارير أنّ المنظّمات الإسلامية كانت تشكّل في العام (1999)، باختلاف أماكن تواجدها، (10-40 %) من إجمالي الهيئات المجتمعية في قطاع غزّة والضفّة الغربية؛ ويبدو أنّ هذه النسبة كانت أعلى فيما يخصّ المجالات ذات الطبيعة الفردية (كالتعليم)، إذ يشير أحد مسؤولي وزارة التربية والتعليم العالي إلى أنّ (65 %) من إجمالي المؤسّسات التعليمية للمرحلة ما قبل الثانوية في قطاع غزّة كانت تعود للمنظّمات الإسلامية (Roy 2000).

منظّمة التحرير الفلسطينية: نشوؤها وهيمنتها

كان تشكيل منظّمة التحرير الفلسطينية على يد الجامعة العربية في العام (1964) نقطة تحوّل كبرى في التطوّر الوطني والمجتمعي لفلسطين، إذ حقّق التنوّع السياسي وجلب تعريفًا أوضح للتعدّدية الأيديولوجية في المجتمع الفلسطيني. وشهدت الحركة المجتمعية الفلسطينية ظهور نطاقٍ من الأنماط المختلفة لمنظّمات المجتمع المدني كانت أكثر استنادًا إلى الجماهير، بالإضافة إلى توسّع البنى الهرمية للنقابات المهنية التي لا تقوم على أيّ معيار ديمقراطي. ولم تظهر على الساحة أيّ إمكانية لمنظّمات ذات تمثيل جماهيري أكبر إلّا مع تقمّص حركة (فتح) لبنية منظّمة التحرير الفلسطينية في أواسط الستّينيات. وقد تولّت منظّمة التحرير قيادة المجتمع المدني من خلال العضوية المفتوحة أمام المنظّمات الشبابية، ولجان العمل التطوّعي، والمؤسّسات الصحّية، ومنظّمات المجتمع المدني العاملة في مجال التعليم. وفي الثمانينيات خصوصًا كان المجتمع المدني يتكوّن من فصائل سياسية، واتّحادات عمّال، واتّحادات طلبة، ونقابات معلّمين، واتّحادات نسائية، واتّحادات كتّاب، ومشروعات إنتاجية، ومراكز بحثية، ومنظّمات مهنية متنوّعة.

وتمخّض الوجود الفاعل للفصائل أو التنظيمات السياسية عن بؤرة جديدة تركّز فيها الخطاب السياسي الوطني، بالإضافة إلى مجموعة جديدة من القواعد والتحالفات والبرامج غير الخاضعة للأسر التقليدية (Hilal 1999a, b)؛ ممّا أدّى إلى تقوية الحركات الشعبية الناشئة

حديثًا وغيرها من المنظّمات المجتمعية التي اكتسبت زخمها في السبعينيات والثمانينيات. ولقد سعت هذه المنظّمات الشعبية أو شبكات التحشيد الجماهيري إلى ضمّ أعضاء من قطاعات وطبقات مجتمعية كانت مُستبعَدةً في السابق من المشاركة الفاعلة في المجال السياسي. وهذه الظاهرة، أي: الاعتماد على شبكات المجتمع المدني في تحصيل الدعم السياسي، ليست محصورةً بفلسطين على الإطلاق، ففي أوروبا الشرقية وجنوب إفريقيا، كما في باقي بلدان العالم العربي، تستخدم الأحزاب السياسية الحرية النسبية للمنظّمات ضمن فضاء المجتمع المدني من أجل تحشيد الأعضاء وترسيخ الدعم (Landsberg 2000, 106-107). وتشيع هذه الظاهرة في كلّ مكان تتداخل فيه مرحلة النضال الوطني مع توسّع المجتمع المدني، وتبيّن تجربة جنوب إفريقيا أنّ المجتمع المدني لا يحلّ محلّ «المجتمع السياسي» حتّى إذا أصبح امتدادًا له خلال مرحلة بعينها للتحشيد والنشاط السياسي (Hirst 1997, 21-22, 160-163).

مرحلة الانتفاضة (1987-1993)

اعتاد المجتمع المدني على تركيز عمله، حتّى الثمانينيات، على الخدمات والإغاثة، ولكن الأفكار التنموية نشأت بعد الانتفاضة للدفاع عن حقوق الإنسان ضدّ الاحتلال. وجلبت الانتفاضة مجموعة جديدة من العلاقات التي حكمت الحياة السياسية، واستطاعت بفضل ما لها من نفوذ ودعم أن تخترق الانتماءات السياسية، والطبقات المجتمعية، والحواجز الجندرية، وعوائق السنّ، والانتماءات المناطقية، وكلّ جوانب الحياة في فلسطين فعليًّا (Lockman and Beinin 1989; Kassis 1999). وأعيد توجيه أهداف المجتمع إبّان الانتفاضة لتنصبّ على إعادة بناء المؤسّسات الوطنية، وتفكيك المؤسّسات التي شكّلها الاحتلال أو ساعد في تشكيلها، وإنهاء كلّ الصلات بين المدنيين الفلسطينيين وسلطات الاحتلال (Peretz 1990, 107). وحقّقت الانتفاضة، باعتبارها حركةً، تغييرًا بعيد المدى للحياة المجتمعية والسياسية في فلسطين، ونتجت عن ذلك عواقب تخطّت نفوذ أيٍّ من الحركات السياسية القديمة التي كانت ما تزال موجودةً حتّى ذلك الحين. وتمكّنت الانتفاضة من احتكار الخطاب السياسي الوطني في فلسطين، وتوفير قاعدة لتحشيد الإرادة الوطنية والعمل الجماعي.

ويكاد يكون لكلّ فلسطيني دورٌ في تقرير شؤون حياته اليومية (Sahliyeh 1988)، إذ طوّر الفلسطينيون مجتمعًا مدنيًا نابضًا بالحياة إبّان الانتفاضة بفضل حوالي (2,000-1,000)

من الجمعيات الشعبية والتطوّعية ومنظّمات حقوق الإنسان، بالإضافة إلى نقابات مهنية وحركات نسائية قوية (وقد وصل عددها في يومنا هذا إلى حوالي 3,500) (Ashrawi 1995, 258). واستمرّ التأثير المتبقّي من المجتمع المدني القوي النابض بالحياة إبّان الانتفاضة حتّى بعد وقت طويل من انتهائها في العام (1993).

المجتمع المدني في ظل السلطة الفلسطينية

يتطلّب المجتمع المدني قواعد للأداء، وقيمًا للتسامح مع الآخر، والتزامًا ضمنيًا أو صريحًا بالإدارة السلمية للاختلافات بين الأفراد والجماعات الذين يتشاركون الفضاء العام نفسه. ولقد استمرّ العديد من منظّمات المجتمع المدني، حتّى بعد تأسيس السلطة الفلسطينية، بأداء دور المؤسّسات السياسية الوطنية، وتكوّن هذا الدور من تقديم الخدمات التي تلبّي الاحتياجات المتنوّعة للمجتمع، مع العمل في الوقت نفسه على تمثيل الحركة الوطنية أو تقديم رموز تعي الطموحات الوطنية للناس؛ ممّا يعني أنّ الكثير من منظّمات المجتمع المدني، حتّى ما كان منها ذا طبيعة محافظية معنيّة بالعمل الخيري، قد امتلكت تجربة طويلة من العمل في المجال السياسي، سواءً أكان هذا العمل مباشرًا في بعض الأحيان باعتبارها أذرعًا للفصائل السياسية أم بشكل غير مباشر في أحيان أخرى باعتبارها تجسيدًا لدولة غائبة، وهذه الطبيعة المزدوجة (أي: أن تكون منظّمات المجتمع المدني غير حكومية بينما تجسّد في الوقت نفسه حكومة غائبةً لكنّها مرغوبة) أدّت إلى الكثير من النزاعات الراهنة بين منظّمات المجتمع المدني والسلطة الفلسطينية (Amouri 2001).

ولقد غطّى الدعم الدولي، إبّان تأسيس السلطة الفلسطينية، جزءًا كبيرًا من نفقات البناء والنفقات المستمرّة الأخرى، لكنّ العام (1993) شهد التبرّع بـ(2.4 مليار دولار) بعد توقيع اتّفاقية أوسلو من أجل دعم التنمية الاقتصادية والمجتمعية في فلسطين خلال الأعوام الخمسة التالية للتوقيع، ووصل هذا المبلغ إلى (4.2 مليار دولار) بعد إضافة التزامات جديدة في العام (1998)، ثم قطع المانحون وعدًا بتقديم المستوى نفسه من الدعم لخمسة أعوام تالية (Palestine Human Development Report 2004, 2005).

وثمّة إبهام يكتنف الخطّ الفاصل بين منظّمات المجتمع المدني والمنظّمات الحكومية (أي: المنظّمات التابعة للسلطة الفلسطينية) ضمن حركات التحرير الوطني. والنزاعات المستمرّة بين منظّمات المجتمع المدني والمنظّمات الحكومية أصبحت هي المنوال المعتاد

في المرحلة الانتقالية الراهنة لتشكيل الدولة في فلسطين؛ فمن جهة: تنظر بعض قطاعات السلطة الفلسطينية إلى بعض منظّمات المجتمع المدني المحلّية باعتبارها خطرًا يهدّد شرعيتها وطرفًا ينافسها على الموارد النادرة القادمة من الجهات المانحة؛ ومن الجهة الأخرى: طالما افترضت السلطة الفلسطينية أنّ من بين منظّمات المجتمع المدني التي كان لها دور تاريخي في بنية الجبهة الوطنية من ينبغي عليها منطقيًا أن تنصهر في البنية الحكومية. وهنالك حالات أخرى تشهد ظاهرة متنامية لتشكيل منظّمات المجتمع المدني كأذرع لـ «الدولة» الناشئة في المجالات التي ينشط فيها المجتمع المدني (Shikaki 1996).

وهذا الأمر يبرِز الاختلاف بين منظّمات المجتمع المدني باعتبارها بنًى تهدف إلى تحشيد الناس في حركة وطنية، وبين منظّمات المجتمع المدني باعتبارها آليّات تمكّن النخبة أو الدولة من ممارسة الوصاية. وليس هنالك سوى القليل من منظّمات المجتمع المدني التي لها تاريخ من التمثيل الديمقراطي الفعلي للناس، بينما يمتلك غيرها تاريخًا لأشكال أضيق من التمثيل الديمقراطي (كالمركزية الديمقراطية أو الديمقراطية الانتقائية). وتشمل المجموعة الأولى معظم المنظّمات الجماهيرية، بينما تشمل الثانية اتّحادات الطلبة والنقابات المهنية. وإذا أخذنا بالحسبان الصلة بين منظّمات المجتمع المدني والحركة الوطنية، وأضفنا إليها تجربة الأنظمة السياسية الاستبدادية أو الكتل الحاكمة، فسيتبيّن لنا حينها أنّ منظّمات المجتمع المدني ليس لها سوى فرص محدودة للعمل في بيئة سياسية مفتوحة. وفي الوقت نفسه، فإنّ منظّمات المجتمع المدني جرى النظر إليها دائمًا على أنّها بنًى سياسية من قبل مؤسّسيها وأعضائها، والحركة الوطنية، والفصائل السياسية المتنوّعة المتنازعة (Hammami 2000).

وفي العقد المنصرم حلّت هذه الوظيفة السياسية في المرتبة الثانية بعد المحتوى الفعلي للنشاط (سواء كان التنمية، أو العمل الخيري، أو توفير الخدمات)؛ ولكنْ ما يزال هنالك استمرار للتعامل بالمعنى القائل بأنّ منظّمات المجتمع المدني هي طرائق للتنظيم السياسي للناس وتحصيل الدعم للحزب السياسي «الأم» (Abu-Amr 1995, 131).

وفي غضون ذلك، مرّ المجتمع المدني بانتكاسة خلال اندلاع الانتفاضة الثانية، إذ تخلّت الكثير من منظّمات المجتمع المدني عن عملها المعتاد من أجل توفير الجهود الإغاثية الطارئة؛ والأجندات المطروحة اليوم أكثر تركيزًا على الترويج للّاعنف واللاعسكرة والسلامة.

السلطة الفلسطينية في مقابل المجتمع المدني

إنّ المسح العام الذي ورد فيما سبق لمنظّمات المجتمع المدني والجمعيات في فلسطين يشهد على التنوّع الواسع في طبيعتها ونشاطها؛ ففي العام (1993)، وبعد انتخاب المجلس التشريعي الفلسطيني، جرى اقتراح تشريع لمراقبة نشاطات منظّمات المجتمع المدني الفلسطينية، فبدأت شبكة منظّمات المجتمع المدني الفلسطينية حملةً للتأثير على التشريع المقترح في سبيل وقاية استقلالية منظّمات المجتمع المدني وحرّية نشاطها (Ladadwa 1999, 136). ولكنّ القانون المقترح ما كان له أن يُقَرّ إلّا بعد مصادقة رئيس السلطة الفلسطينية، والذي رفضه في (آذار/مارس 1999) وطلب إجراء تعديلات إضافية عليه، إذ أراد أن من المجلس التشريعي أن يجعل وزارة الداخلية، لا وزارة العدل، هي المسؤولة عن تسجيل المؤسّسات المدنية والخيرية، ورفض المجلس هذا التعديل في جلسةٍ لم يكتمل فيها النصاب وفقًا للبنود القانونية للمجلس، فظلّ قرار المجلس غامضًا في هذا الشأن (Ladadwa 1999). وفي (مايس/مايو 1999) أصدر المنسّق الخاصّ للأمم المتّحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط (UNSCO) في الأراضي المحتلّة تقريرًا حول العون الذي تقدّمه منظّمات المجتمع المدني في مجالي حقوق الإنسان وتطوير القوانين، ولم تتأخّر السلطة الفلسطينية في انتهاز فرصة صدور هذا التقرير لتشنّ هجومًا على منظّمات المجتمع المدني تتّهمها فيه بسوء السلوك المهني، والفساد، وتنفيذ أجندة أجنبية تهدف إلى إسقاط مصداقية السلطة الفلسطينية؛ وسرعان ما توسّعت الحملة لتشمل منظّمات أخرى للمجتمع المدني (Himal 2001).

وللردّ على ذلك، أصدرت منظّمات حقوق الإنسان ومنظّمات المجتمع المدني بيانًا استنكر الحملة الساعية إلى نزع المصداقية عنها (PNGO Network Newsletter 1(3), 1994)، واحتوى البيان على الحقائق الآتية: أنّ منظّمات حقوق الإنسان «جزء من المجتمع المدني الفلسطيني، وقد كانت لوقت طويل في مقدّمة النشاطات التي سعت للدفاع عن حقوق الإنسان في فلسطين»؛ وأنّها «قامت بحملات لتحدّي التهديدات الموجّهة للوضع القانوني للأراضي المحتلّة»؛ وأنّها دأبت على النشاط في ميدان الرأي العام العالمي من أجل «ضمان تطبيق القانون الدولي الإنساني، ولا سيّما: اتّفاقية جنيف الرابعة، في الأراضي المحتلّة» (Hammami 2000, 16-17).

وورد في البيان أنّ الحملة التي شُنَّت ضدّ منظّمات حقوق الإنسان «تسعى إلى إضعاف مصداقيتها وتشويه سمعة المنخرطين فيها»، وذكر البيان وزير العدل بالاسم، متّهمًا إيّاه بقيادة الحملة الهادفة إلى «صرف الانتباه عن الهواجس المهمّة التي تؤثّر على حقوق الإنسان في فلسطين» (PNGO Network Newsletter 1994). وقد أدّى هذا الأمر إلى ضعف إضافي في جهود تمرير قانون الجمعيات الخيرية والمنظّمات المجتمعية. ولقد اعتبرت منظّمات حقوق الإنسان هذا القانون بمثابة إنجاز لأنّه يوفّر «الحماية القانونية لمنظّمات المجتمع المدني، ويضمن في الوقت نفسه مساءلتها ونزاهة عمليات تطويرها»، ورأى البيان بأنّ وزارة الداخلية تهتمّ بالشؤون الأمنية أساسًا، وذكّرت بأنّ «إحدى أجهزة وزارة الداخلية شنّت عددًا من المداهمات ضدّ منظّمات المجتمع المدني».

ولقد عملت منظّمات حقوق الإنسان بجهد على الترويج بقوّة لمجتمع تعدّدي ديمقراطي تتمتّع فيه حقوق الإنسان وحكم القانون باحترام الجميع، على أن يكون استقلال السلطات وفصلها ضمانةً لذلك (أي: السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية). ونجحت هذه الجهود في تسليط الضوء على القضية وتشجيع الآخرين، ومنهم: المشرّعون والقضاة، على المطالبة بقدر أكبر من احترام السلطة التنفيذية لنزاهة المؤسّسات الفلسطينية.

وخلص الموقّعون على البيان إلى مناشدة رئيس السلطة الفلسطينية الذي لم يكتفِ بتأخير الردّ على القانون الذي أقرّه المجلس التشريعي، بل طلب أيضًا إدخال عدد من التغييرات التي تجعل وزارة الداخلية بمثابة لجنة مسؤولة عن تسجيل منظّمات المجتمع المدني. وفي رأيي أنّ الكثير من منظّمات المجتمع المدني لم تدرك أنّ القضية الحقيقية التي تقف خلف تلك المواجهة إنّما هي السعي إلى رسم حدود واضحة بين السلطة المركزية ومنظّمات المجتمع المدني.

ويُضاف إلى ما سبق: أنّ عجز السلطة الفلسطينية عن التوليد المحلّي للأموال (De Voir and Tartir 2009) أو توفيرها لمنظّمات المجتمع المدني دفع المنظّمات غير الحكومية إلى السعي للتمويل الدولي؛ وهذا بدوره جعل من فلسطين فضاءً مطبوعًا بطابع المنظّمات غير الحكومية، والذي ألقى بأثره على تطوّر المجتمع المدني في فلسطين.

التأثّر بطابع المنظّمات غير الحكومية

في خضمّ انحدار الأحزاب السياسية نحو مستوى التأزّم، نما دور المنظّمات غير الحكومية فأخذت تمارس قسمًا كبيرًا من جهود رفع سويّة الوعي الشعبي بالديمقراطية وقضايا الجندر وحقوق الإنسان؛ وتقوم هذه المنظّمات حاليًا بتقديم خدمات أكثر وأفضل بالمقارنة مع منظّمات السلطة الفلسطينية. ومع بدء توتّر العلاقات بين السلطة الفلسطينية والمجتمع المدني، أخذت السلطة تضيف إلى عملها قضايا تتعلّق بالتنمية، وانتهاكات حقوق الإنسان، والمقاومة اللاعنفية (Salim 2012)؛ ممّا جعل المجتمع المدني يبدأ بالميل إلى المنظّمات غير الحكومية باعتبارها المزوّد الأوّل بالخدمات لأنّها تركّز على التنمية وجهود الإغاثة، والتي تستجيب بشكل مباشر لاحتياجات المجتمع على نحو تتفوّق فيه على ما تقدّمه السلطة الفلسطينية من خدمات.

ولكنّ المنظّمات غير الحكومية في فلسطين دأبت على التركيز على المساعدات وجهود الإغاثة لأنّها مقيَّدة بعدم مواجهة سياسات الاحتلال الإسرائيلي، فلا يُسمَح لها إلّا بتوثيق القضايا المتعلّقة بهذا الشأن باعتبارها مراقبًا غير فاعل. ويهدف نزع التسييس عن المنظّمات غير الحكومية إلى منعها من تطوير موقف سياسي واضح من الاحتلال والانقسامات المجتمعية.

وإذا كنّا نريد لدور المنظّمات غير الحكومية في فلسطين أن يكون أكثر تأثيرًا فلا بدّ للمجتمع الفلسطيني أن يكون أكثر نشاطًا؛ ويتحقّق هذا الأمر بحصول المنظّمات غير الحكومية على صلات قويّة بالأوساط المجتمعية المحلّية من أجل المضيّ قدمًا في تحقيق وتطبيق الشفافية والمساءلة والنزاهة، والحصول على أحزاب سياسية أكثر احترافيةً (Hanafi and Tabar 2005). ومن شأن الدعم الذي يقدّمه المجتمع الدولي أن يساعد في التوجّه نحو مجتمع مدني أقوى في فلسطين.

ما يشبه الخلاصة

كانت الضفّة الغربية وقطاع غزّة، قبل ظهور السلطة الفلسطينية، من بين البقاع القليلة في الشرق الأوسط التي يتوفّر فيها فضاء سياسي يتيح نشوء بنية تحتية للمجتمع المدني تتّصف بالقوّة والتعدّدية. وترى ريما حمّامي بأنّ المنظّمات غير الحكومية العاملة في الضفّة الغربية وقطاع غزّة وصل عددها في العام (1995) بحسب التقديرات إلى (800-1,200) منظّمة، وذلك على الرغم من صعوبة التحديد الدقيق لهذا العدد بسبب الطبيعة المتنوّعة

وغير الرسمية لهذه المنظّمات (Hammami 2000, 16-17). ويشهد مدى وحجم هذا القطاع على أهمّية هذه المنظّمات باعتبارها وسائل للردّ على الاحتلال وحالة اللادولة، وذلك بينما يوحي التفاوت في بناها بوجود تفاوت في مسارات تطوّرها عبر التاريخ.

وعلى الرغم من أنّ الجمعيات الخيرية كانت أكبر وأقدم القطاعات ضمن ما يمكن اعتباره منظّمات المجتمع المدني في فلسطين، فإنّ أغلبية هذه المنظّمات لها جذور في حركات التحشيد الشعبي لمنظّمة التحرير الفلسطينية التي نشأت في أواسط السبعينيات، ومنذ ذلك الحين تشكّلت المنظّمات الشعبية من: الحركات النسائية، واتّحادات الطلبة والعمّال، والجمعيات الخيرية، بالإضافة إلى شبكة من الجمعيات التطوّعية الأخرى (Farsoun and Hawatmeh 1997, 241). ولكنّ معظم هذه الحركات تفكّكت مع نهاية السبعينيات إلى جماعات ذات أساس سياسي وارتباطات قوية بالفصائل المختلفة لمنظّمة التحرير الفلسطينية.

ونتج عن الوجود النشِط للفصائل والمنظّمات السياسية ميدان جديد للسياسة الوطنية يمتلك عدّته الخاصّة به من الخطاب والقواعد والتحالفات والبرامج. وأدّى ذلك إلى نشوء حركات شعبية وغيرها من أشكال التنظيم المجتمعي الساعية إلى اكتساب الزخم الخاصّ بها مع العمل في الوقت نفسه على عدم خسارة ارتباطاتها بحركاتها السياسية، ومن هذه الحركات الشعبية: الجمعيات النسائية، واتّحادات العمّال، والهيئات الطلّابية، ونقابات مهنية مختلفة. وكانت عضوية هذه المنظّمات محصورة في الأساس بالقطاعات والطبقات المجتمعية التي تعرّضت في السابق للإقصاء من المشاركة في العمل السياسي بشكل مباشر، وتتضمّن هذه الشرائح: النساء، والشباب، والطلبة، والعمّال، والفلّاحين. وكان من نتائج هذا الأمر: إضعاف نفوذ الأسر أو العشائر التقليدية، والتي كانت لها الهيمنة في العقود السابقة. ويُضاف إلى ما سبق أنّ هذه المنظّمات عملت كأساس للنضال الشعبي، فقدّمت الخدمات الضرورية كجزء من صمود الفلسطينيين ومقاومتهم (Sadiq 2013).

وإلى جانب ذلك، اتّصفت منظّمات المجتمع المدني بالتنوّع من منظّمة إلى أخرى وفقًا للدرجة التي بلغتها في سلّم التطوّر؛ واستمرّ ذلك طوال الانتفاضة الأولى، وكان الهدف المنشود هو الترويج للمقاومة وبناء الدولة من الأسفل إلى الأعلى، بالإضافة إلى اللجوء للمطالبة بالأراضي، ودعم المنتجات الوطنية الفلسطينية، ومقاطعة المنتجات الإسرائيلية، والانخراط بالنشاطات التعليمية. ولهذا، وبالنظر لإصرار إسرائيل على انتهاك القانون الدولي منذ العام (1948)، صدرت المئات من قرارات الأمم المتّحدة التي أدانت السياسات الاستعمارية والتمييزية الإسرائيلية

باعتبارها فاقدةً للشرعية، ودعت إلى حلول فورية. واستوحى المجتمع المدني الفلسطيني أساليب نضال جنوب إفريقيا ضدّ سياسة الفصل العنصري، فدعا إلى مواجهة إسرائيل بأساليب المقاطعة والفضح والعقوبات حتّى تمتثل للقانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان.

وجاء اندلاع الانتفاضة في العام (1987) ليعيد التأكيد في البداية على الطبيعة الأصلية الشعبية والجماهيرية لهذه المنظّمات؛ فاللجان الشعبية التي نجحت في الماضي كجبهة للانتفاضة في عاميها الأوّلين إنّما قامت بناها على أساس من شبكات المنظّمات الشعبية؛ لكنّ هذه الحقبة، وكما أسلفنا القول، لم تُعمَّر طويلًا لأنّ الكثير من هذه المبادرات الشعبية تحوّلت إلى منظّمات احترافية تستمدّ تمويلها من الخارج وتتّخذ توجّهًا تنمويًا. وعلاوةً على ما سبق، ظهرت في هذه الحقبة العشرات من المراكز البحثية القائمة على تبرّعات الجهات المانحة، وأُنشِئ الكثير منها على أيدي أكاديميين إبّان المدّة الطويلة التي استمرّ خلالها إغلاق الجامعات الذي فرضته إسرائيل.

وكان تحوّل الحركة الشعبية إلى مؤسّسات احترافية مموّلة من تبرّعات الجهات المانحة عمليةً معقّدةً لأنّ التمويل الأجنبي أتاح لمنظّمات المجتمع المدني أن تتطوّر إلى درجةٍ حقّقت فيها الاستقلالية والأمان المؤسّساتي. وتسبّب هذا الأمر بتأزّم مهم في عملية تطوّر العديد من المنظّمات التي تقدّم الخدمات بشكل نظامي، لأنّه شجّعها على توسيع قاعدة نشاطاتها. ولكنّ التمويل الأجنبي بدأ بفرض مجموعة جديدة من الضوابط على هذه المنظّمات، كالتخطيط بعيد المدى والأهداف القابلة للقياس وإعداد التقارير، وكانت هذه المتطلّبات تعني أنّه يتوجب على المنظّمات أن تطوّر مهاراتها في مجالات اللغة والثقافة ومنهجيات العمل في مشروعات المنظّمات غير الحكومية (Jad 1998).

ولقد ظهرت على نحو متزامن بنًى مؤسّساتية غير توافقية ذات أجندات متضاربة بين السلطة الفلسطينية والمجتمع المدني، وخلق هذا الأمر نزاعًا على السلطة والمصالح بين الطرفين. فكانت السلطة الفلسطينية منشغلةً في الأساس بالاتّفاقيات مع إسرائيل وتطبيقها، والتمكّن من الاستمرار من ناحية تمويلها، ووضعها الداخلي؛ وذلك بينما كانت الكثير من منظّمات المجتمع المدني منخرطةً في توفير الخدمات، والدفاع عن الحرّيات، وتحسين وضع حقوق الإنسان (أو مراقبته على الأقلّ). وكانت حصيلة هذا النزاع: إضعاف وإنهاك منظّمات المجتمع المدني العاصية، ودعم التي أبدت قدرًا أكبر من التكيّف (Cleveland 2004).

وسعيًا من السلطة الفلسطينية للتأكيد على سيطرتها وشرعيّتها، حاولت أن تؤسّس بنًى بديلة لسلطتها على المستوى المحلّي مع العمل في الوقت نفسه على تفكيك القاعدة التي يستند إليها المجتمع المدني في منافستها على السلطة؛ واستطاعت إنجاز هذا الهدف من خلال تقديم ضوابط تنظيمية وإجراءات ترخيص جديدة، والتشدّد في الضغوط المالية على المنظّمات غير الحكومية والمنظّمات الشعبية، والتحكّم بالإعلام والصحافة وفرض الرقابة عليهما. ولقد طبع الصراع بين هاتين المجموعتين من المنظّمات، أي: السلطة الفلسطينية والمجتمع المدني (وكلاهما ينتميان إلى منظّمة التحرير الفلسطينية)، بطابعه المشهدَ الراهنَ للصراع السياسي والاضطراب في فلسطين (Usher 1995).

وتعكس التحدّيات ومسار المنظّمات غير الحكومية في فلسطين صورة أوسع تتضمّن المجتمع المدني للمنطقة بأكملها؛ فالمهمّة الجبّارة التي تواجهها الكثير من منظّمات المجتمع المدني في العالم العربي تتمثّل في كيفية حماية طبيعتها المستقلّة من التحوّل إلى أدوات بيد النظام أو بيد الإسلامويين الذين قد يحاولون تغيير قوانين هذه المنظّمات أو حتّى مهمّاتها.

ويُضاف إلى ذلك أنّ منظّمات المجتمع المدني في فلسطين ليس لها ولاءٌ لبنية الأسر التقليدية في المجتمع، والتي كانت فاقدةً للشعبية وتُحمَّل مسؤولية الهزيمة المذلّة في العام (1967) وما قبله؛ بل إنّ بعض هذه المنظّمات يبدي عداءً صريحًا للنظام المجتمعي القديم. ومهما يكن من أمر، فإنّ شريحة الشباب تشكّل أغلبية كلّ المجتمعات العربية؛ والعضوية في منظّمات المجتمع المدني ليست أمرًا مفروضًا كما هو الحال في عضوية الدولة أو الأسرة، ممّا يمكّن المجتمع المدني من إتاحة المجال لممارسة حرّية الخيار. بل إنّ المرء يستطيع، في الواقع، الاختيار بين منظّمات مختلفة تقدّم خدمات متشابهة؛ ثمّ إنّه يستطيع أيضًا أن ينتمي إلى عدد من المنظّمات في الوقت نفسه، ممّا يعطيه شعورًا بالحرّية لا تتيحه الأسرة ولا الدولة؛ بالإضافة إلى أنّ المجتمع المدني يتّصف بالمرونة، فليس فيه حواجز تمنع الدخول إليه أو الخروج منه (Ibrahim 1998). وهذه الخصائص الفريدة الثلاث للمجتمع المدني ربّما تفسّر جاذبيته المستمرّة في الشارع العربي على الرغم من العقبات العديدة التي تضعها الدولة في طريقه.[1]

---

(1)) أوجّه شكري إلى منار قواسمي التي ساعدتني على إعداد هذا الفصل.

مصادر الفصل التاسع

- Abu-Amr, Z. 1995. Civil Society and Democratization in Palestine. Kaldoun Center for Development Studies 42.
- Al-Sha'ir, N. 1996. The Palestinian-Israeli Peace Process. Nablus: Center for Palestine Research and Studies.
- Amouri, H. 2001. Civil Society in Palestine. Unpublished Master's Thesis, New York University.
- Ashrawi, H. 1995. This Side of Peace: A Personal Account. New York: Simon and Schuster.
- Cleveland, W.L. 2004. A History of the Modern Middle East. Boulder, CO: Westview Press.
- De Voir, J., and A. Tartir. 2009. Tracking External Donor Funding to Palestinian Non-Governmental Organizations in the West Bank and Gaza Strip 1999-2008. Jerusalem: Palestine Economic Policy Research Institute.
- Farsoun, S.K., and C.Z. Hawatmeh. 1997. Palestine and the Palestinians. Boulder, CO: Westview Press.
- Giacaman, G. 1995. Civil Society Challenges. The Palestine-Israel Journal 108.
- Hammami, R. 2000. Palestinian NGOs since Oslo: From NGO Politics to Social Movements (Rep. No. 214). In Middle East Report.
- Hanafi, S., and L. Tabar. 2005. The Emergence of a Palestinian Globalized

Elite: Donors, International Organizations and Local NGOs. Muwatin, Palestinian Institute for Democracy Study, 406.

- Hawkins, J. n.d.. Palestinian NGOs in Crisis. In Middle East Report, 7–8.
- Hidawi, S. 1991. The Bitter Harvest: A Modern History of Palestine. New York: Olive Branch Press.
- Hilal, J. 1999a. State Formation under the PNA: State Formation in Palestine Viability and Governance during a Social Transformation. Civil Society: Democratization in the Arab World 8(86).
- ———. 1999b. State-Society Dynamics under the PNA. Civil Society: Democratization in the Arab World 8(86).
- Himal, J. 2001. NGOs and State in Palestine: Negotiating Boundaries (Rep.). Brighton: Institute of Development Studies.
- Hirst, P.Q. 1997. From Statism to Pluralism: Democracy, Civil Society, and Global Politics. London: UCL Press.
- Ibrahim, S.E. 1996. Liberalization and Democratization in the Arab World: An Overview. The Arab Studies Journal 4(2): 149–155.
- Ibrahim, S. 1998. The Culture of Civil Society and Democratization in the Arab World. In The Role of Thought Forums and Professional Associations in Supporting the Culture of Civil Society, 18–20. Cairo: Ibn Khaldun Center for Development Studies.
- Jad, I. 1998. Lecture Presented in New York University, New York.
- Karajeh, S. 1996. The Role of the Lawyers' Union in Jordanian Civil Society. In The Civil Society Project. Cairo: Ibn Khaldun Center for Development Studies.
- Kassis, M. 1999. Al Madaniyat. Nablus: Center for Palestine Research and Studies.

- Kimmerling, B., and J.S. Migdal. 1993. Palestinians: The Making of a People. New York: Free Press.
- Ladadwa, H. 1999. The Palestinian National Authority and the NGOs. Al-Siyasa Al-Filistiniyya [Palestine Policy] 6(23): 136.
- Landsberg, Christopher. 2000. Voicing the Voiceless: Foreign Political Aid to Civil Society in South Africa.
- Lockman, Z., and J. Beinin. 1989. Intifada: The Palestinian Uprising against Israeli Occupation. Boston, MA: South End Press.
- Migdal, J.S. 1980. Palestinian Society and Politics. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Nakhleh, K. 1990. Our Civil Organization in Palestine [Mu'assasatuna al-ahliyah fi Filestin]. Jerusalem: Arab Thought Forum.
- Peretz, D. 1990. Intifada: The Palestinian Uprising. Boulder, CO: Westview Press.
- PNGO. 1994. Network Newsletter 1 (October).
- ———. 2005. Palestine Human Development Report 2004 (Rep. No. 9950-334-01-2). Ramallah: Birzeit University, Development Studies Programme.
- Prasad, K. 2000. NGOs and Socio-Economic Development Opportunities. New Delhi: Deep and Deep Publications.
- Roy, S. 2000. The Transformation of Islamic NGOs in Palestine. Middle East Report 214: 24.
- Sadiq, N. 2013. Civil Society Organizations: Oslo as a Turning Point in Their Work among the Masses. Palestine-Israel Journal.
- Sahliyeh, E. 1988. In Search of Leadership: West Bank Politics since 1967. Washington, DC: Brookings Institution.

- Salim, W. 2012. Civil Society in Palestine. Palestine-Israel Journal 18(2–3).
- Schenker, D. 2000. Palestinian Democracy and Governance: An appraisal of the Legislative Council. Washington, DC: The Washington Institute for Near East Policy.
- Shikaki, K. 1996. Transition to Democracy in Palestine: The Peace Process, National Reconstruction, and Elections. Nablus: Center for Palestine Research and Studies (CPRS), Department of Politics and Government.
- ———. 1999. Aldemokratiyyah wa Hoqouq Al Insan fi Filisteen [Arabic]. In Al Madaniyat, ed. M. Kassis. Nablus: Center for Palestine Research and Studies (CPRS), Department of Politics and Government.
- Sullivan, D.J. 1996. NGOs in Palestine: Agents of Development and Foundation of Civil Society. Journal of Palestine Studies 25(3): 93–100.
- Tamari, S. 1999. Palestinian Social Transformations: The Emergence of Civil Society. Civil Society: Democratization in the Arab World 8(86): 14–17.
- Tessler, M. 1994. A History of the Israeli-Palestinian Conflict. Foreign Affairs 73(5): 165.
- Usher, G. 1995. Palestine in Crisis: The Struggle for Peace and Political Independence after Oslo. London: Pluto Press.

الباب الخامس

العلاقات الخارجية: أمثلة

الفصل العاشر

الولايات المتّحدة الأمريكية والكرد العراقيون: الحلفاء الغريبون

ديڤيد رومانو[1]

كلّية العلوم السياسية، جامعة ولاية ميزوري (سپرنگفيلد، الولايات المتّحدة الأمريكية)

ريكار حسين[2]

صوت أمريكا (واشنطن العاصمة، الولايات المتّحدة الأمريكية)

ستيڤن رو[3]

كلّية العلوم السياسية، جامعة ولاية ميزوري (سپرينگفيلد، الولايات المتّحدة الأمريكية)

(1) ديڤيد رومانو
- رئيس (كرسي توماس جي. سترونگ لسياسة الشرق الأوسط)، جامعة ولاية ميزوري (الولايات المتّحدة الأمريكية).
- نُشِرت مقالاته في مجلّات من أمثال: مجلّة شؤون عالمية، ومجّلة أوكسفورد لدراسات اللاجئين، وفصلية العالم الثالث، ومجلّة منظورات في الدراسات العالمية، ومجلّة السياسة في الشرق الأوسط، ومجلّة الشرق الأوسط، ومجلّة السياسة الإثنية.
- ألّف الكتاب المعنون «الحركة القومية الكردية [2006]»، والذي تُرجِم إلى التركية والفارسية.
- حرّر، بالاشتراك مع محمّد گورسس، الكتاب المعنون «النزاع والدمقرطة والقضية الكردية في الشرق الأوسط [Palgrave Macmillan, 2014]».
- يكتب عمودًا سياسيًا أسبوعيًا لصحيفة روداو الصادرة في كردستان العراق.

(2) ريكار حسين
- مذيع، القسم الدولي في إذاعة صوت أمريكا (واشنطن العاصمة، الولايات المتّحدة الأمريكية).
- ماجستير وبكالوريوس في الدراسات الدولية.
- تتناول أبحاثه: التطرّف، والعراق، والكرد.

(3) ستيڤن رو
- طالب دراسات عليا، كلّية العلوم السياسية، جامعة ولاية ميزوري (سپرينگفيلد، الولايات المتّحدة الأمريكية).

مقدّمة

دأبت الحكومة الأمريكية منذ عهد الرئيس الأمريكي جيمي كارتر على دعم فكرة الحكم الذاتي للفلسطينيين أو إقامة دولة فلسطينية (Carter 1977)؛[1] إلاّ إنّ السياسة الأمريكية تجاه الكرد عملت دائمًا على رفض استقلالهم. وحتّى في حالة الكرد العراقيين، حاول صنّاع السياسة الأمريكيين في البداية أن يدفعوا باتّجاه دستور مركزي لعراق ما بعد صدّام، وهو ما كان من شأنه أن يتسبّب بضعف كبير لاستقلالية الكرد في العراق (Galbraith 2006, chapter 10). ولم تنشئ الولايات المتّحدة الأمريكية قنصلية لها في أربيل، عاصمة كردستان العراق، إلّا بعد سنوات عدّة من إنشاء بلدان أخرى لأكثر من عشر قنصليات فيها (ومنها: إيران، وبريطانيا، وفرنسا، والكويت، وحتّى تركيا). ودعمت واشنطن نظامًا نفطيًا في العراق فرض المركزية على كلّ المسؤوليات المتعلّقة بالشؤون الهيدروكربونية في بغداد، وانتقدت الشركات النفطية الأمريكية التي وقّعت عقودًا مع الكرد في أربيل على الرغم من معارضة بغداد (شركة إكسون، مثلًا) (Friedman 2013). وفي وقت أقرب، أصرّت السلطات الأمريكية، إبّان الحملة ضدّ تنظيم (الدولة الإسلامية)، على تزويد الكرد بالدعم العسكري عبر بغداد حصرًا (والتي يظهر أنّها لم تسلّم أربيل معظم المعدّات العسكرية ووقفت ضدّ تزويدها بالسلاح الثقيل)، وذلك على الرغم من أن بلدانًا أخرى، كبريطانيا وألمانيا، قدّمت مساعداتها للكرد بشكل مباشر (House of Commons 2015; Steinmeier 2014).

وهنا يبرز السؤال: ما هو تفسير الخشية الأمريكية الواضحة من «الإفراط بالتقرّب من الكرد» أو دعم استقلالهم على الرغم من وضوح ما بين الطرفين من مصالح مشتركة واستعداد الكرد العراقيين خصوصًا للعمل الوثيق مع واشنطن على أساس بعيد المدى؟ وقد أدلى عدد من المحلّلين بتفسيرات للخيارات المنفردة التي اتّخذتها السياسة الأمريكية، ولكن ليس من بين هذه التفسيرات ما استطاع أن يكون مقنعًا، أو يتحاشى الإصابة المباشرة بازدواج المعايير والتناقض الداخلي؛ وحتّى لو أخذنا هذه التفسيرات بجملتها، فكلّ ما سيق فيها من أسباب للتردّد الأمريكي المتطرّف في دعم الحكم الذاتي للكرد العراقيين أو استقلالهم، سواء على صعيد الخطاب أو أيّ تصرّف عملي، إنّما تصبّ فيما يبدو أنّه حالة مثيرة للفضول من ازدواج

(1) صّرح كارتر في العام (1977) بأنّه «يجب توفير وطن للاجئين الفلسطينيين الذين عانوا خلال مدّة طويلة جدًّا». وعند توقيع اتّفاق أوسلو في العام (1993) كانت الحكومة الأمريكية قد دعمت تأسيس دولة فلسطينية على نحو أوضح وذي طابع رسميّ أشدّ.

المعايير. وإذا نظرنا إلى هذا الموضوع من ناحية المصالح الذاتية للدولة، فإنّ خيار واشنطن يبدو مثيرًا للفضول أيضًا. وبناءً عليه، فهذا الفصل يوفّر عرضًا عامًّا لطموحات الكرد العراقيين والسياسات الأمريكية تجاههم؛ وسيستخدم قضية التسليح المباشر للكرد في قتالهم ضدّ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) لينتقل إلى مناقشة المسوّغات المتنوّعة لهذه السياسات التي وضعها الأمريكيون ومن يدعمهم.

عرض عام لطموحات الكرد العراقيين والسياسات الأمريكية تجاههم

تتّصف العلاقة بين الولايات المتّحدة الأمريكية والكرد العراقيين بأنّها علاقة معقّدة تتّسم بتضارب المصالح؛ فالطموح الجوهري للكرد العراقيين ربّما يكمن في الانفصال عن العراق (الوطنية الكردية)، وقد يصل إلى حدّ الرغبة بالانضمام إلى ما يماثلونهم بالإثنية في تركيا وإيران وسوريا، وتشكيل كردستان الكبرى الموحّدة (القومية الكردية). وقد ألقى هذا الطموح بطابعه على علاقاتهم مع القوى الخارجية، ومنها: الولايات المتّحدة الأمريكية. أمّا الجانب الأمريكي فلقد فضّل محدودية علاقاته مع الكرد، ولم يتوجّه إليهم إلّا عند تدهور علاقاته مع الحكومة العراقية المركزية.

ولم يكن هنالك أيّة علاقة تقريبًا بين الأمريكيين والكرد حتّى نهاية الحرب العالمية الثانية، لكنّ الولايات المتّحدة بدأت بعد انحطاط الإمبراطورية البريطانية باكتساب النفوذ تدريجيًا ضمن الشرق الأوسط وإبداء اهتمامها بالكرد العراقيين (Shareef 2014, 136). وكان في مقدّمة دوافع الاهتمام الأمريكي بالكرد العراقيين: سياسات الحرب الباردة الساعية إلى احتواء الاتّحاد السوڤييتي؛ ولتنفيذ هذه الغاية أرادت الولايات المتّحدة أن تضمن عدم امتلاك السوڤييت لأيّ نفوذ بين الكرد العراقيين، والذين كانوا يخوضون تمرّدًا مستمرًّا ضدّ الحكومة المركزية. ومن أولى العلامات الموثّقة لهذه السياسة: بدء وكالة المعلومات الأمريكية (USIA) بإصدار نشرة باللغة الكردية بعنوان «ئاگا ورو‌داوه هه‌فته‌یی یه‌کان» (= المعلومات والأحداث الأسبوعية) في العام (1949) «كجهد لملء الفجوة في النشاط الإعلامي الديمقراطي من أجل مواجهة الدعاية الإعلامية السوڤييتية الموجّهة للكرد» (Crocker 1950, 2). ولخدمة الغرض نفسه، قدّمت الوكالة أيضًا دعمها لإضافة اللغة الكردية إلى اللغات المعتمدة في إذاعة صوت أمريكا (VOA). وفي (6 آب/أغسطس 1951) أرسلت السفارة الأمريكية في طهران برقيةً إلى وزارة الخارجية الأمريكية تحاجج فيها بأنّ البثّ الكردي لإذاعة صوت أمريكا سيكون له قيمة

في مواجهة الدعاية الإعلامية السوڤييتية الموجّهة للكرد، وأوصت البرقية أيضًا بتفادي تشجيع التوجّه السياسي الوطني الكردي (US Department of State 1951).

ظلّت العلاقات الأمريكية مع الكرد محصورة بعدد قليل من «الصلات» طوال عقدي الخمسينيات والستّينيات على الرغم من التنافس الأمريكي-السوڤييتي على النفوذ في العراق؛ وتمتّعت الحكومة الأمريكية في هذه المدّة بعلاقات جيّدة مع الحكومة العراقية، ممّا جعلها تصرّ على أنّ القضية الكردية مسألة عراقية داخلية يجب حلّها دون أيّ تدخّل أجنبي. وكانت العلاقات الأمريكية مع حزب البعث جيّدةً جدًّا في البداية، لأنّ الحزب عارض النفوذ السوڤييتي في العراق عند بداية حكمه. ولم يتوقّف المتمرّدون الكرد، تحت قيادة ملّا مصطفى بارزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني (KDP)، عن التماس الدعم الأمريكي بعد أن أدركوا تماثل حزب البعث مع من سبقه في عدم التعاطف مع الحقوق الكردية، بل إنّ أحد أعضاء الحزب، وهو شوكت عقراوي، حذّر وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA) بأنّ الكرد سيتحالفون مع السوڤييت إذا لم يُبالِ بهم الغرب، وسيدعون إلى متطوّعين من كلّ أنحاء العالم ليحوّلوا قضيّتهم إلى «نسخة أخرى من كوبا أو الحرب الأهلية الإسپانية» (Little 2010, 70)؛ لكنّ هذا التحذير لم يدفع الأمريكيين إلى إبداء أيّ اهتمام بدعم القضية الكردية في العراق. وأرسل بارزاني عددًا من الرسائل إلى الرئيس الأمريكي ووزارة الخارجية الأمريكية، ولكنّه لم يستلم ردًّا رسميًّا على أغلبها، لخشية الأمريكيين من أن يؤدّي اعترافهم بالقضية الكردية إلى إقلاق الحكومة العراقية. وبعد إرسال بارزاني رسالة إلى الرئيس الأمريكي جون كِنِدي يطلب فيها دعمه للحكم الذاتي الكردي ضمن العراق، صدرت في (6 آب/أغسطس 1963) مذكّرة من جون ماكيسون، الأمين التنفيذي بالوكالة لوزارة الخارجية الأمريكية، إلى ماكجورج بَندي، المساعد الخاصّ للرئيس الأمريكي لشؤون الأمن الوطني، أوضحت الخطوط العامّة للسياسة الأمريكية تجاه الكرد العراقيين في تلك الحقبة، وجاء فيها: «من المرجّح أن يسبّب ردّ الرئيس على بارزاني ضررًا لعلاقات الولايات المتّحدة مع العراق؛ ولذلك نقترح أن يقدّم قنصلنا في تبريز ردًّا شفويًّا لوسيط بارزاني بالتوافق مع التوجيهات المعيارية المعتمدة لدينا في ما يتعلّق بالكرد العراقيين، أي: أنّ الولايات المتّحدة تتعاطف مع الطموحات الكردية الشرعية ضمن سيادة الدولة العراقية، ولكنّ تعاطفنا يجب أن لا يسمح بتهديد العلاقات الودّية القائمة حاليًّا بين الولايات المتّحدة والعراق» (McKesson 1963).

تحوّلت العلاقات بين الأمريكيين والكرد العراقيين في السبعينيات من عدد قليل من

«الصلات» إلى «علاقة سرّية»، وجاء التشجيع على هذا التحوّل من فشل اتّفاقية السلام في العام (1970) بين الكرد والحكومة المركزية، والتوجّه السريع للحكومة العراقية نحو السوڤييت، وسياستها العدوانية تجاه أقرب حليفين لأمريكا في الشرق الأوسط: إسرائيل وإيران. وأدّى محمد رضا پهلوي، شاه إيران الذي كان يخوض نزاعًا مع العراقيين على الحدود المشتركة، دورًا كبيرًا في إقناع الولايات المتّحدة بإمكانية أن يكون للكرد العراقيين دور حاسم ضدّ حكومة بغداد؛ لكنّ المتمرّدين الكرد لم يكونوا يمثّلون سوى عملية تخريبية في نظر الولايات المتّحدة، وكذلك في نظر إيران (Little 2004, 698).

وفي (30 حزيران/يونيو 1972) زار وفد كردي العاصمة الأمريكية واشنطن بعد أن رتّب لهم شاه إيران لقاءً مع ريچارد هيلمز، مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA)، والكولونيل ريچارد كِندي، نائب مساعد الرئيس، فأخبر الوفد الأمريكيين بأنّ لم يبقَ أمام السيطرة السوڤييتية على العراق والشرق الأوسط سوى عقبة واحدة هي الكرد، وشرحوا لهم الأهمّية الاستراتيجية لكردستان العراق باعتبارها الموقع الرئيسي للموارد النفطية العراقية. وردّ المسؤولون الأمريكيون بإبداء تعاطف حكومتهم مع الحركة الكردية في العراق وعبّروا عن رغبتهم باستمرار العلاقة الجديدة مع الحركة الكردية، وأخبر هيلمز الوفد بأنّ «السرّية شرط مطلق لهذا العلاقة [...] وأنّ هذه العلاقة قد تصاب بضرر أكيد في حالة الفشل باحترام حاجتنا لمثل هذه السرّية» («Memorandum of Conversation,» 1972). وفي وقت لاحق من ذلك العام أصدر الرئيس الأمريكي ريچارد نكسون أمرًا بتسليم الكرد (3 مليون دولار) وأسلحة بقيمة (2 مليون دولار) (Kissinger 1972a). وفي (5 تشرين الأوّل/أكتوبر 1972) أرسل كيسينجر،[1] مذكّرة إلى الرئيس نكسون يبلغه فيها بتسلّم بارزاني للمال والأسلحة «دون أيّة مشكلة» (Kissinger 1972b).

توقّفت تلك العلاقة السرّية مع توقيع شاه إيران وصدّام حسين لاتّفاقية الجزائر في (آذار/مارس 1975)، والتي انسحب العراق بموجبها من جزء من شطّ العرب المتنازَع عليه مع إيران في مقابل موافقة إيران على سحب كلّ دعمها للكرد العراقيين؛ وانضمّت الولايات المتّحدة إلى إيران في ذلك وسحبت كلّ دعمها لهم أيضًا دون سابق إنذار؛ فانهار التمرّد وهرب الآلاف من المقاتلين الكرد وعائلاتهم إلى إيران للنجاة بأنفسهم من الجيش العراقي

(1) كان كيسينجر يشغل منصب مستشار الأمن الوطني الأمريكي حينذاك. [المترجم]

الذي يطاردهم. وفي محاولة يائسة لطلب المساعدة، أرسل بارزاني رسالةً إلى كيسينجر جاء فيها: «إنّ حركتنا وشعبنا يتعرّضان للتدمير بشكل لا يُصدَّق والجميع صامتون؛ ونحن نُشعر، فخامتك، أنّ الولايات المتّحدة عليها واجب أخلاقي وسياسي نحو شعبنا، والذي ألزم نفسه بسياسة بلادكم» (Shawcross 1988, 165)؛ لكنّ الحكومة الأمريكية استمعت للأزمة الكردية بأذن صمّاء (Little 2010, 84). وفي (شباط/فبراير 1976) سُرِّب إلى العلن تقرير للكونگرس سرّي للغاية حول نشاطات (CIA)، عُرِف باسم (تقرير پايك)، وألقى الملامة على كاهل كيسينجر في خيانة الكرد وتركهم تحت «رحمة» صدّام حسين (Pike 1977)؛ وأطلق التقرير شرارة خلاف كبير وغضب عارم في الرأي العام الأمريكي، إلّا إنّ الحكومة الأمريكية واصلت امتناعها عن تقديم أيّ عون للكرد العراقيين.

أوقفت الولايات المتّحدة الأمريكية كلّ أشكال الدعم للكرد، وتعطّلت العلاقات بين الطرفين، واستمرّت هذه الحال منذ تفكيك التمرّد الكردي وحتّى بداية التسعينيات. واستخدم صدّام حسين هذه المدّة لإطلاق أقسى الحملات ضدّ الكرد في تاريخ العراق، وانتهى به الحال إلى ارتكاب سلسلة من حملات الإبادة الجماعية ضدّ الكرد عُرِفت بحملات (الأنفال)، وأشنعُها ما حدث في العام (1988) من قصف بالأسلحة الكيماوية لبلدة (حلبجة) أسفر عن مقتل حوالي (5,000) مدني في يوم واحد. ويُقدَّر إجمالي القتلى من الكرد العراقيين في (الأنفال) بحوالي (80,000-70,000) قتيل (Hiltermann 2007; Black 1993).

وكان صيف العام (1990) بدايةً لمنعطف جديد في العلاقات الأمريكية-الكردية؛ فالغزو المفاجئ الذي شنّه صدّام حسين على الكويت في (2 آب/أغسطس 1990)، وما تلاه من هزيمة العراق في عملية (عاصفة الصحراء)، فتح بابًا جديدًا أمام الكرد لاستئناف تمرّدهم ضدّ الحكومة العراقية (Charountaki 2011, 166; Olson 2006). وفي (5 آذار/مارس 1991) بدأت الانتفاضة الكردية ضدّ الحكومة العراقية، وأُجبِر الجيش العراقي على الخروج من معظم المناطق الكردية في أقلّ من ثلاثة أسابيع. لكنّ وقف الولايات المتّحدة الأمريكية وحلفائها لهجماتهم على الجيش العراقي مكّن صدّام من إعادة ترتيب قوّاته وشنّ هجوم كبير على (الشمال) لاستعادة المناطق التي خسرها. وتسبّب الهجوم بأزمة إنسانية مع هروب ملايين الكرد إلى الحدود التركية والإيرانية خوفًا من المجازر ومن استخدام الأسلحة الكيماوية ضدّهم. وخشيت الحكومة التركية من أن يؤدّي وجود عدد هائل من اللاجئين الكرد العراقيين على حدودها إلى التسبّب بمشكلاتٍ مع رعاياها من الكرد، فمارست ضغطًا شديدًا على

الأمريكيين والبريطانيين والفرنسيين كي يتصرّفوا إزاء هذه المشكلة. وكانت النتيجة تمرير الولايات المتّحدة وفرنسا وتركيا وبريطانيا لقرار الأمم المتّحدة (688) في (5 نيسان/أبريل 1991) الذي أسّس منطقة حظر الطيران من أجل الكرد العراقيين في شمال العراق (UN Resolution 688 1991).

وأدّى تأسيس منطقة آمنة للكرد في ما بعد إلى علاقات صريحة بين الولايات المتّحدة الأمريكية والكرد العراقيين؛ وبالإضافة لذلك، فإنّ المناطق الكردية المحمية بموجب عملية (توفير الراحة) أصبحت قاعدةً للاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA)، والتي كانت تنسّق مع المعارضة العراقية لإسقاط صدّام [1]. ورأى الأمريكيون في أعقاب حرب الخليج الأولى بأنّ إسقاط صدّام هو الخيار الأفضل لحماية مصالحهم في المنطقة؛ ولكنّ هذه الاستراتيجية الجديدة من شأنها أن تؤدّي، دون قصد، إلى تشكيل منطقة كردية تتمتّع بالحكم الذاتي؛ فبينما كانت (CIA) تستخدم المنطقة الآمنة (منطقة حظر الطيران) كقاعدة لتنسيق الخطط ضدّ صدّام، كان الكرد يستخدمون هذه الفرصة لبناء مؤسّساتهم الجديدة الخاصّة بهم، من أمثال: المجلس الوطني الكردستاني في العام (1992)، ممّا أدّى إلى تقوية منطقتهم التي تتمتّع بالحكم الذاتي فعليًّا.

وأصبحت المنطقة الآمنة الكردية منطقةً لا غنًى عنها في جهود احتواء نظام صدّام والمحافظة على مصالح الولايات المتّحدة في المنطقة. واستخدمت (CIA) وجماعات المعارضة العراقية المنتظمة في (المؤتمر الوطني العراقي) المنطقة الكردية للقيام بعدّة محاولات فاشلة لاغتيال صدّام (Brinkley 2004). ووصلت أهمّية استقرار المنطقة الكردية، باعتبارها منطلقًا للخطّة الأمريكية بشأن العراق، إلى مستوًى حرج جعل الأمريكيين يتدخّلون لتأمين وقف لإطلاق النار عندما اندلعت في العام (1994) حرب أهلية بين الحزبين الكرديين الرئيسيين اللذين يحكمانها (الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتّحاد الوطني الكردستاني).

(1) عندما انتفض العراقيون الشيعة والكرد على صدّام في (انتفاضة 1991) لم تقدّم الولايات المتّحدة الأمريكية يد العون للمتمرّدين خوفًا من تقسيم العراق، وهو أمر كان يمثّل خطرًا كبيرًا على المصالح التركية، بالإضافة لخوفها من ظهور عراق يقوده الشيعة ويتقارب مع إيران؛ فسمح الأمريكيون بارتكاب المجازر ضدّ المتمرّدين الشيعة، ومن المرجّح أنّهم كانوا ليسمحوا بالأمر نفسه للمتمرّدين الكرد لولا أزمة اللاجئين على الحدود التركية. ورأى الأمريكيون بأنّ حلّ هذه المشكلات حينذاك يتطلّب الاستعاضة عن صدّام بدكتاتور من العرب السنّة يتّصف بكونه أكثر ودّية، ويمكنهم التلاعب به أكثر.

وعندما وجّه صدّام قوّاته في صيف العام (1996) إلى أربيل للتدخّل في الحرب الأهلية أصدر الرئيس الأمريكي كلنتون أمرًا لقوّاته بقصف أهداف للجيش العراقي، وأعلن أنّ العراق لن يُسمَح له بممارسة البيع المحدود للنفط وفقًا لقرار الأمم المتّحدة (986) إلّا إذا انسحب من المنطقة الكردية الآمنة.

وفي النهاية، أشرف المسؤولون الأمريكيون في واشنطن على محادثات سلام بين الحزبين الكرديين، ممّا أدّى إلى اتّفاقية واشنطن في (أيلول/سبتمبر 1998)، وأعلنت مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية الأمريكية حينذاك، عن الاتّفاقية في مؤتمر صحافي عُقِد في (17 أيلول/سبتمبر 1998). واشترطت الاتّفاقية تشكيل حكومة مشتركة موحّدة في المنطقة الكردية، وقدّمت وعدًا بتقديم الحماية العسكرية الأمريكية في حالة تكرار هجوم صدّام على الكرد. ورحّب كلٌّ من بارزاني وطالباني بدعم الولايات المتّحدة وجهودها للتوسّط في اتّفاقية السلام، ويُنقَل عن بارزاني قوله: «هذه هي المرّة الأولى التي يصل فيها الأمريكيون إلى هذا الحدّ من الحديث العلني بأنّهم لن يسمحوا لصدّام بإيذائنا» (Zaman 1998).

استمرّ المنعطَف الجديد في العلاقات بين الولايات المتّحدة والكرد العراقيين، والتي شجّعتها السياسة الأمريكية لإسقاط صدّام، حتّى التسعينيات؛ وخلال هذه المدّة أصبحت هذه العلاقات ذات طبيعة مؤسّساتية أشدّ. وفي العام (تشرين الأوّل/أكتوبر 1998) أقرّ الكونگرس الأمريكي (قانون تحرير العراق)، والذي أعلن بأنّه «يجب على سياسة الولايات المتّحدة أن تدعم جهود إزالة النظام الذي يترأّسه صدّام حسين من السلطة في العراق والترويج لظهور حكومة ديمقراطية تحلّ محلّ هذا النظام» (H. R. 6555 1998). وأصبح الكرد، منذ ذلك الحين وحتّى حرب الخليج الثانية في العام (2003)، عنصرًا أكثر جوهريةً ممّا سبق للسياسة الأمريكية في العراق. وبدأ الأمريكيون بالتعاون مع الكرد في ميادين أخرى غير إطاحة النظام العراقي؛ وعلى سبيل المثال: عندما بدأت جماعة (أنصار الإسلام) المتطرّفة بتهديد استقرار إقليم كردستان تدخّل الأمريكيون لدعم الكرد، وفي (شباط/فبراير 2003) تعاونت فرقة المهمّات الخاصّة في الجيش الأمريكي (SAD) والمجموعة العاشرة في القوات الخاصّة للجيش الأمريكي مع قوّات الپيشمرگة وهجموا جميعًا على قواعد (أنصار الإسلام) في منطقة الحدود العراقية-الإيرانية، ونتج عن الهجوم مصرع عدد كبير من المقاتلين وإعادة الاستقرار إلى منطقة حلبجة (Romano 2007).

وفي (آذار/مارس 2003) هجمت الولايات المتّحدة على النظام العراقي في ما عُرِف بـ(حرب

الخليج الثانية)، وكان الكرد في هذه المرّة على حالٍ أفضل ممّا كانوا عليه في (حرب الخليج الأولى) في العام (1990). وقرّر كلا الحزبين الرئيسيين أن يعزّزا علاقاتهما وعملهما كجبهة موحّدة من أجل «التعامل مع الوضع الذي يتوقّعان نشوءه إثر تدخّلٍ أمريكيٍّ لإطاحة صدّام حسين» (Hurriyet 2002). وبرز الكرد أيضًا باعتبارهم الجماعة السياسية العراقية الأفضل من ناحيتي الإمكانيات وتوحيد الجهود، وذلك في إطار المساعدة على إطاحة نظام صدّام.

وبالإضافة لما سبق، تعاظم دور الكرد بسبب تردّد تركيا في الانضمام إلى الولايات المتّحدة في حربها التي شنّتها في العام (2003)؛ إذ تسبّب قرار البرلمان التركي برفض استخدام الأمريكيين للأراضي التركية في الصراع العراقي إلى دفع التحالف إلى تعديل خطط الهجوم الشمالي والاعتماد على القوّات البيشمركَة هناك بشكل رئيسي، وأصبحت قاعدة باشور في إقليم كردستان (50 كم إلى الشمال الشرقي من أربيل) القاعدة الجوّية الرئيسية لهجمات التحالف في الشمال (Fontenot et al. 2004). وسرعان ما ألحقت قوّات البيشمركَة، بدعمٍ من القوّات الخاصّة الأمريكية، الهزيمة بالجيش العراقي في الشمال، واستمرّت بالتقدّم واستطاعت في وقت مبكّر (10 نيسان/أبريل) أن تنتزع كركوك بأكملها من الجيش العراقي. وعندما أقدمت تركيا على إرسال بضعة آلاف من الجنود الأتراك إلى حدودها مع العراق، بعد أن خشيت من إمكانية إعلان الكرد العراقيين للاستقلال بعد إسقاط صدّام، حذّرتها الولايات المتّحدة من مغبّة هذه الخطوة (Bruni 2003).

ولم يسقط أيّ قتيل للجيش الأمريكي في إقليم كردستان منذ اندلاع حرب العراق في العام (2003) حتّى انسحاب القوّات الأمريكية في أواخر العام (2011)؛ إضافةً إلى تطوّر جوٍّ صحّيٍّ نسبيًّا من الديمقراطية والتسامح في الإقليم، وذلك بينما كانت الطائفية تتفاقم في باقي أنحاء العراق، ممّا أدّى إلى تحسّن عظيم وسريع في صورة الكرد العراقيين على مستوى العالم، وأصبح «العراق الآخر» عنوانًا شائعًا لتمييز ما يعيشه الإقليم من استقرار وازدهار[1]. وفي خضمّ انتقاد المجتمع الدولي لفشل الولايات المتّحدة في تحقيق ما وعدت به العراق من استقرار وديمقراطية، برز إقليم كردستان باعتباره النتيجة الإيجابية الوحيدة للتدخّل الأمريكي في العراق.

(1) كان «العراق الآخر» عنوان حملة أطلقتها حكومة إقليم كردستان للترويج للإقليم. راجع الموقع الإلكتروني للحملة (theotheriraq.com).

ولقد ساعدت هذه العوامل جميعها على الدفع قدمًا بالعلاقات بين الولايات المتّحدة والكرد العراقيين في حقبة ما بعد صدّام، فتوسّعت خارج نطاق التنسيق العسكري وتشارك المعلومات الاستخباراتية، وشملت مجالات مدنية دبلوماسية واقتصادية وتعليمية وثقافية وغيرها. وفي (مايس/مايو 2010) وافق مجلس النوّاب الأمريكي أخيرًا على القرار (873) الذي يدعو إلى إنشاء قنصلية أمريكية في أربيل، عاصمة إقليم كردستان. وتزايدت الاستثمارات الأمريكية العاملة في الإقليم (ولا سيّما في القطاع النفطي)، بالإضافة إلى إنشاء جامعة أمريكية في مدينة السليمانية.

ولقد أدّى ظهور تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) إلى مرحلة أخرى في العلاقات بين الولايات المتّحدة والكرد العراقيين؛ ففي (10 حزيران/يونيو 2014) تخلّى حوالي (250,000) جندي وشرطي عراقي عن مواقعهم في الموصل، ثاني أكبر المدن العراقية، وتركوا كلّ معدّاتهم الأمريكية الصنع ليستولي عليها (داعش)، والذي استخدمها للاستمرار بالتقدّم إلى باقي مناطق العراق، ولم تقم الولايات المتّحدة بأي تصرّف حتّى عندما اقترب التنظيم من بغداد، لكنّ الرئيس الأمريكي باراك أوباما أمر بقصف التنظيم فور بدئه بمهاجمة أربيل، وقال في بيان صدر في (7 آب/أغسطس 2014): «استمرّ هؤلاء الإرهابيون في الأيّام الأخيرة بالتنقّل عبر العراق، واقتربوا من مدينة أربيل، حيث يعمل دبلوماسيون ومدنيون أمريكيون في قنصليتنا، بالإضافة للكادر العسكري الأمريكي الذي يقدّم المشورة للقوّات العراقية. ومن أجل إيقاف تقدّم تنظيم (داعش) نحو أربيل أصدرتُ توجيهاتٍ لقوّاتنا العسكرية بشنّ غارات جوّية على أهداف لأرتال إرهابيي التنظيم في حال تقدّمها نحو المدينة» (White House 2014).

ويرى الكثيرون بأنّ قرار أوباما باستئناف الغارات الجوّية في العراق لإنقاذ أربيل، وذلك بعد حوالي عامين ونصف من التزامه بتعهّدٍ قطعه في حملته الانتخابية بسحب آخر جندي أمريكي من العراق، يبيّن الأهمّية التي بلغها إقليم كردستان عند الأمريكيين. ويرى فؤاد حسين، رئيس ديوان رئاسة إقليم كردستان، بأنّ الكرد ما كان لهم أن يحصلوا على هذا المستوى من الدعم من دول أخرى لولا «الدعم السريع» الذي قدّمه الأمريكيون، وبتعبيره الخاصّ: «لقد بدأت الأزمة السورية قبل ثلاثة أعوام، وقد دعت إلى التدخّل الأمريكي كلّ الدول العربية، ومنها دول الخليج، وتركيا. لكنّ الأمريكيين لم يفعلوا ذلك. ووصل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) إلى بغداد والموصل والأنبار وديالى وتكريت ولم يتدخّل الأمريكيون، لكنْ

ما إن غيّر التنظيم اتّجاه هجماته إلى كردستان حتّى بادر المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم. ويجب على المؤرّخين أن يسجّلوا هذا الأمر، وعلى الناس أن يراعوا الحذر في تحليل ما حدث، إذ لم يسمح الأمريكيون لـ(داعش) بالتقدّم نحو كردستان. لقد شيّد بارزاني شبكةً واسعةً من العلاقات مع المجتمع الدولي، ورأينا بأعيننا حصيلة ما فعل. والقرار الذي اتّخذه الغرب والأمريكيون ليس قرارًا حكوميًا وحسب، بل هو قرار شعبي أيضًا، فشعوب أمريكا وأوروبا كانت تؤيّد حماية الكرد. [...] وبناءً عليه، فإنّ سياسة الكرد لم تنخرط مع حكومات هذه الدول فقط، بل انخرطت مع شعوبها أيضًا» (Ahmed 2014).

إذن، يمكن اعتبار صعود (داعش) بمثابة الخطوة التالية في تقدّم العلاقات بين الأمريكيين والكرد العراقيين. وفي مقابلة أجراها توماس فريدمان مع الرئيس الأمريكي باراك أوباما، ونُشِرت في (6 آب/أغسطس 2014)، أشاد أوباما بإقليم كردستان وحاجج بأنّ حمايته كانت أمرًا لا بدّ منه، وشرح مقصده بالقول: «إنّني أعتقد حقًّا بأنّ الكرد استثمروا الوقت الذي أتاحته لهم تضحيات قوّاتنا في العراق»، وأضاف: «لقد استثمروا ذلك الوقت بشكل جيّد، وإقليم كردستان يقوم بمهامّه على النحو الذي نرغب بأن يكون عليه. وهو يبدي التسامح تجاه الطوائف والأديان الأخرى على نحو نرغب بأن نرى مثيله في كلّ مكان آخر. ولذلك نعتقد بأنّ من المهمّ الحرص على حماية هذه الرقعة الجغرافية» (Friedman 2014).

وعلى الرغم ممّا سبق، فإنّ العلاقات بين الأمريكيين والكرد العراقيين لا تخلو من المشكلات، بل إنّ هنالك تناقضات خطيرة لم تكفّ عن الظهور في هذه العلاقات منذ حرب العراق في العام (2003) وحتّى اندلاع القتال ضدّ (داعش)؛ والأهمّ من ذلك كلّه، هو أنّ الولايات المتّحدة ما تزال مؤمنةً بعراق موحَّد في خضمّ عمل الكرد على إنجاز الاستقلال. وفي مقدّمة هذه التناقضات: الموقف الأمريكي من التصدير الكردي المستقلّ للنفط، ومن الدعم العسكري المباشر لحكومة الإقليم؛ إذ دعم الأمريكيون وجهة نظر الحكومة العراقية المركزية، والتي ترى بأنّها يجب أن تتحكّم بكلّ عقود النفط وصادراته في العراق؛ وفي وقت قريب جدًّا، تشدّد الأمريكيون بتمسّكهم بسياسة تقضي بأن كلّ ما يتعلّق بالدعم العسكري للپيشمرگة يجب أن يجري عبر حكومة بغداد، وهو أمر يشكّل هاجسًا خطيرًا للكرد، وسيتناوله القسم الآتي من هذا البحث.

الدعم العسكري الموجّه لكلّ «القوّات العراقية»

لم تعدّل الولايات المتّحدة استراتيجيتها منذ بداية تدخّلها لمساعدة الكرد ضدّ تنظيم (داعش) في (آب/أغسطس 2014)؛ ولقد اتّخذت خيار دعم القوّات المحلّية عوضًا عن الالتزام بإحضار قوّات أمريكية على الأرض. وفي هذا الصدد، وجد الأمريكيون مرّةً أخرى أنّ حكومة إقليم كردستان حليفٌ يمكن الاعتماد عليه؛ وقد صرّح وزير الدفاع الأمريكي آشتون كارتر بذلك عندما قال عن البيشمرگة بأنّها «النموذج الذي نحاول تحقيقه» (Burns 2015). وتنحصر السياسة الأمريكية في إرسال الأسلحة إلى حكومة بغداد، والتي تدّعي توزيعها على القوّات التي تقاتل (داعش) داخل العراق؛ إلّا إنّ هذه السياسة لا تماثل السياسة العامّة للتحالف الدولي المضادّ لـ(داعش)، إذ قدّم حلفاء الولايات المتّحدة التقليديون، وتحديدًا: بريطانيا وألمانيا وفرنسا، الأسلحة لحكومة الإقليم بشكل مباشر[1]. ويُضاف إلى ذلك ضرورة التمييز بين الشحنات المباشرة لحكومة الإقليم وبين إرسال الأسلحة إلى بغداد كي تقوم الحكومة المركزية بتوزيعها، وذلك بسبب الادّعاءات التي ترى بأنّ الكرد لا يحصلون على كلّ حصّتهم من الأسلحة التي توزّعها بغداد (Tahir 2015)؛ إذ تقول بيان سامي عبدالرحمن، ممثّلة حكومة الإقليم في واشنطن: «في الماضي، وفي ظلّ حكومة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي مثلًا، أحجمت حكومة بغداد عن تسليم الأسلحة إلى قوّات البيشمرگة، والتي لم يجرِ التعامل معها قطّ على أنّها من مكوّنات المنظومة الدفاعية العراقية، حتّى مع نصّ الدستور العراقي على ذلك. وكان هذا يعني رفض حصول البيشمرگة على الميزانية والأسلحة والتدريب. ولا شكّ في أنّنا نفضّل إرسال الأسلحة مباشرةً إلى كردستان من الولايات المتّحدة الأمريكية والدول الأخرى في التحالف. وهذه حقيقة تبعث على الأسى، وتاريخنا يشير إلى أنّه ليس هنالك سوى القليل من الثقة بين العراقيين»؛ ثمّ شرحت عبد الرحمن قولها بأنّ الحكومة الأمريكية اعترفت بوجود مشكلة في إرسال الأسلحة من حكومة بغداد إلى حكومة إقليم كردستان، وأضافت: «إلّا إنّ الحكومة الأمريكية لا ترغب بما يتسبّب به إرسال الأسلحة مباشرةً إلى كردستان من تغييرٍ لخططها السابقة، وتفضّل أن يستمرّ حدوث ذلك عبر حكومة بغداد» (اتّصال شخصي مع ريكار حسين بتاريخ 25 أيلول/سبتمبر 2015).

---

(1)) من المهمّ الإشارة هنا إلى أنّ هذا الأمر يستثني الشحنة الألمانية الأولى، لأنّها جرت بافتراض علم حكومة بغداد وموافقتها (ICG 2015, 17).

ولقد تعرّضت هذه السياسة الأمريكية للمساءلة ضمن الحكومة وخارجها؛ ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ آثار هذه السياسة لم تطَلْ حكومة إقليم كردستان وحسب، بل طالت أيضًا القوّات السنّية «العشائرية» في مناطق من العراق كمحافظة الأنبار؛ وعندما وُجِّه سؤال مباشر إلى ماري هارف، نائبة المتحدّث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، حول احتمال تسليح هذه القوّات السنّية العشائرية المقاتلة لـ(داعش)، كرّرت هارف القول بأنّ الولايات المتّحدة سوف تجري كلّ عمليات نقل الأسلحة عبر الحكومة المركزية في بغداد (Harf 2015).

واكتسبت السياسة الأمريكية في العراق نبرة قوية مضادّة للطائفية تنسجم مع ما تهدف إليه من دعم عراق موحَّد؛ فخلال مؤتمر صحفي تلا لقاءً بين وزير الدفاع الأمريكي آشتون كارتر ورئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني، استخدم كارتر تعبيرًا يثير الاهتمام، فقال: «التقيت رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني، وتحدّثنا حول تقدّمنا في القتال ضدّ (داعش). وأنا أقرّ بالتضحيات التي قدّمها كلّ العراقيين في هذا النضال» (Carter and Dempsey 2015)؛ إذ أوضح كارتر بأنّه لا يميّز بين قوّات البيشمركة الكردية وبين باقي القوّات التي تقاتل (داعش) في العراق. وعلى النقيض من ذلك جاء تصريح وزير الدفاع الفرنسي، والذي قال في مؤتمر صحفي مشترك مع الوزير كارتر: «هذا هو ما نفعله، نحن والولايات المتّحدة، في العراق وكردستان كليهما، بل في سورية أيضًا» (Carter and Le Drian 2015)؛ والملاحظات غير الموثّقة في المؤتمرات الصحفية يجب أن لا تؤخذ على قدم المساواة مع السياسات التي يُعبَّر عنها بصراحة، إلّا إنّ التمييز بين الخطابين يبقى جديرًا بالانتباه، وذلك لما يوجد من اختلاف في الأفعال بين الولايات المتّحدة وفرنسا.

وبالإضافة لذلك، يبدو أنّ تسليح حكومة إقليم كردستان له أهمّية حاسمة لدى الحكومتين الألمانية والبريطانية، إذ كان التوجّه إلى التسليح بمثابة كسر لتقليد دام عقودًا التزمت فيه ألمانيا بعدم إرسال الأسلحة إلى مناطق الصراع (ICG 2015, 18)، أمّا بريطانيا فالتزمت ظاهريًا بالمقاربة القانونية التي تحظر عليها إرسال الأسلحة المصنوعة في بريطانيا إلى حكومة الإقليم، دون أن تسري على الأسلحة المصنوعة في أماكن أخرى (Borger 2014). وهاتان الدولتان لا تدعمان استقلال كردستان صراحةً، إلّا إنّهما اتّخذتا مواقف علنية من الاستقلال مماثلة لما اتّخذته الولايات المتّحدة. ويبدو أنّ بريطانيا لا تجد أيّ تناقض بين إرسال الأسلحة إلى حكومة الإقليم لقتال (داعش) وبين التشجيع على اتّحاد الإقليم بالعراق.

وقد اقترح المسؤولون الأمريكيون، وفي مقدّمتهم المنخرطون في السلطة التنفيذية، أسبابًا

مختلفةً لسياستهم القاضية بحصر إرسال الأسلحة إلى حكومة بغداد والامتناع عن إرسالها إلى حكومة الإقليم مباشرةً؛ ومن ذلك تصريح وزير الخارجية جون كيري أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النوّاب الأمريكي في (أيلول/سبتمبر 2014)، حيث قال: «قلتم بأنّ الإدارة مسؤولة عن إرسال كلّ هذه الأسلحة عبر حكومة بغداد. لا، فالأمر ليس كذلك، لأنّكم أنتم المسؤولون عن ذلك، والإدارة ملتزمة بالقوانين التي يسنّها الكونگرس، ويجب علينا إرسالها إلى الحكومة وفقًا لأحكام القانون؛ وإذا كنتم تريدون تغيير الحال فأصلحوا القانون أوّلًا». وهذا التصريح المبكّر من قبل وزارة الخارجية يبدو أنّه يشير بما يكفي من الواضح إلى أنّ البيت الأبيض لا يمانع التسليح المباشر لحكومة إقليم كردستان، كما فعلت الدولة الأوروبية، على أن يقوم الكونگرس بالتمهيد القانوني لذلك. وهذا ما حاول فعله الكونگرس تمامًا، وكانت آخر المحاولات في أواسط العام (2015)، وسبقه تشريعان مقترَحان لم ينالا القبول في (تشرين الثاني/نوفمبر 2014) و(آذار/مارس 2015)، وكان من شأنهما، لو نالا القبول، أن يجعلا السياسة الأمريكية تقضي بالتسليح المباشر لحكومة الإقليم (Foreign Affairs Committee 2015).

وجاء أحدث التشريعات في (مايس/مايو 2015)، واقترحه السيناتور جوني إيرنست، وكان من شأنه أن يجعل التسليح المباشر لحكومة الإقليم قانونيًا، دون أن يشترط ذلك على الرئيس، وعلى أن تنتهي صلاحية التشريع بعد ثلاثة أعوام (Amendment 1549 2015). وكان هذا التشريع في ظاهره مطابقًا للتشريع الذي دعا وزير الخارجية كيري الكونگرس إلى سنّه، أي: «إصلاح» التشريع الأمريكي الراهن فيما يخصّ نقل الأسلحة؛ لكنّ البيت الأبيض لم يدعم هذا التشريع، ولم ينل الأصوات اللازمة. ولم يكن اعتراض البيت الأبيض على التشريع المقترَح نابعًا من دواعٍ قانونية أو تقنية، بل كشف بشكل معلن عن معارضته الصلبة للتسليح المباشر للإقليم. وكان وزير الدفاع كارتر من بين الذين تعالت أصواتهم من كبار المسؤولين المعارضين للتسليح المباشر، وقدّم سببين اثنين لذلك: إذ كان يرى بأنّ تجاوز حكومة بغداد «قد ترى فيه الحكومة العراقية تدخُّلًا مباشرًا في الشؤون الداخلية للعراق»، وأنّ أمثال هذه السياسة «تغذّي ادّعاءً زائفًا في العراق وغيره من أنحاء المنطقة بأنّ الولايات المتّحدة الأمريكية تنوي تقسيم البلد» (Wright 2015).

والعبارة الأولى تقترب من حدّ السخافة، لأنّ الولايات المتّحدة دأبت على التدخّل في الشؤون الداخلية للعراق، وبدرجات متفاوتة، منذ غزوها له في العام (2003)؛ أمّا العبارة الثانية فيمكن ضمّها إلى تهديدات السيّد مقتدى الصدر وغيره بالهجوم على المصالح

الأمريكية إذا حاولت الولايات المتّحدة تقسيم العراق (Arango 2015). وفي الواقع، إنّ ما حاجج به كارتر هو أنّ التسليح المباشر من شأنه الإضرار بالعلاقات مع بغداد بالإضافة إلى تأجيج التوتّرات الطائفية، ولا يحتاج القارئ سوى أن يطّلع على سياسات الدول الأوروبية التي سبقت الإشارة إليها كي يلاحظ أنه ليس من الضروري أن تسير الأمور على النحو الذي ارتآه كارتر، وأنّ التسليح المباشر للكرد هو خيار مناسب حقًّا يمكن للولايات المتّحدة اتّخاذه.

والذي يبدو لنا هو أنّ الولايات المتّحدة ترغب باستغلال البيشمرگة، مع باقي الجوانب المستقرّة والعاملة لشبه-الدولة في إقليم كردستان، من أجل محاربة تنظيم (داعش) مع العمل في الوقت نفسه على عدم تقوية حكومة إقليم كردستان في وجه حكومة بغداد. وأدّت هذه الرغبة إلى سياسة متناقضة ترغب بتسليح البيشمرگة لمحاربة (داعش) مع اتّخاذ خيار خطير بحصر التسليح والسماح بأن يظلّ رهينةً لدى حكومة بغداد من أجل تقوية موقف حكومة بغداد في طاولة المساومة. وتدلّ سياسات الدول الأوروبية التي أشرنا إليها في ما سبق إلى أنّ حكومة بغداد وافقت على التسليح المباشر حتّى ذلك الحين؛ وهذه الموافقة لا تضمن قطعًا قبول حكومة بغداد بأن تسير الولايات المتّحدة على السنّة ذاتها، ولكنّها تطرح أمامنا سياسة بديلة بالفعل، فعوضًا عن إرسال الأسلحة إلى حكومة بغداد لتقوية موقف الحكومة المركزية في طاولة التفاوض والمساومة مع حكومة إقليم كردستان، يمكن للأمريكيين أن يتبنّوا سياسة التسليح المشروط لحكومة الإقليم على نحو يتوافق مع مدى تعاونها وتنسيقها مع حكومة بغداد، وهذا ما ارتأته بريطانيا تمامًا.

إنّ السياسة الأمريكية الراهنة لا تتعامل مع المظالم الضمنية التي قد تؤدّي إلى استقلال الكرد، وليس لها من تأثير سوى في تقوية موقف حكومة بغداد في طاولة التفاوض وإعاقة قدرة البيشمرگة على محاربة (داعش)، ممّا يتسبّب بإطالة أمد الأزمة في المناطق الشمالية من العراق. وعلى هذا الأساس، فليس من المرجَّح أن تكون السياسة الأمريكية مؤثّرةً في ردع الكرد عن إعلان الاستقلال في المدى البعيد. وإنّ الطبيعة المفكّكة للتحالف ضدّ (داعش)، وما خلقه نجاح (داعش) من تقليص احتمالات عقد الشراكات، منح حكومة إقليم كردستان خيارات أخرى في مجال التزوّد بالأسلحة. وتوضيح هذا الأمر لا يحتاج إلى الابتعاد كثيرًا، إذ لا تشعر حكومة الإقليم بالحرج من قبول الدعم (بما فيه: التسليح) من إيران، وقد صرّح الرئيس مسعود بارزاني بذلك عند سؤاله عن ما إذا كان يخشى من النفوذ الإيراني المتنامي في العراق، فقال: «أينما كان بمقدورنا أن نهاجم (داعش) فلن نتوانى عن ذلك بغضّ النظر

عن من يشترك معنا ويساعدنا على ذلك، وسنشكره على ذلك. وفي اللحظة الراهنة لا أشاركك الهاجس الذي تكلّمني عنه حول المساعدة في قتال (داعش) وهزيمتها؛ أمّا ما سيحدث بعد ذلك فهو أمر لا يمكن التنبّؤ به» (PBS 2015).

وعلى الرغم من أنّ إيران ربّما لا تزوّد حكومة الإقليم بما ترغب به من أسلحة ثقيلة، فإنّها ليست سوى دولة واحدة من بين الكثير من الدول التي تقدّم الدعم المباشر لحكومة الإقليم ضدّ (داعش). وقد كرّرت الولايات المتّحدة اختيارها للمضيّ في مسار تكون فيه أقلّ انخراطًا مع الكرد مقابل انخراط أكثر مع حكومة بغداد، لكنّها ظلّت على أملها بأن تتمكّن من تخفيف الرغبة الكردية بالاستقلال، إلّا إنّ إقامة حكومة مركزية قوية لن يؤدّي على الأرجح إلى المزيد من الالتحام مع الدولة العراقية، وهذا ما أثبتته حقبة حكم رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي (Romano 2014).

الخلاصة

إنّ تفسير التلكّؤ الأمريكي العامّ في دعم استقلال الكرد لا يبدو من الأمور العسيرة، وخصوصًا إذا أخذنا بالحسبان وجهات النظر التركية حول القضية والتفضيل الأمريكي المستمرّ لدعم الوضع الدولي الراهن والحدود القائمة للدول (Paquin 2010)؛ وهو أمر يبدو مفروغًا من صحّته على الرغم من الاستثناءات التي تحدث أحيانًا في هذه السياسة، كالدعم الأمريكي لدولة فلسطينية مستقلّة.

أمّا تفسير السياسات الأمريكية التي تبدو أكثر «نفورًا» من الكرد بالمقارنة حتّى مع سياسات تركيا وإيران وعدد من الدول العربية في المنطقة فهو يتطلّب قدرًا أكبر من التخمين؛ فباستثناء إسرائيل، يُنظَر إلى الكرد على نطاق واسع على أنّهم الطرف الفاعل الأكثر تأييدًا للولايات المتّحدة في المنطقة، ويتشاطر الكرد العراقيون مع الأمريكيين بعض أعدائهم، وفي مقدّمتهم: تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). وعلى الرغم من ذلك، فلقد افتتحت إيران وتركيا وبعض الدول العربية قنصليّات لها في أربيل قبل أن يقوم الأمريكيون أخيرًا بذلك في العام (2010). وما تزال تركيا مستمرّةً في تسهيل صادرات النفط العراقي الكردي عبر أنبوبها الذي ينتهي بميناء جيهان التركي، بينما يقوم الأمريكيون، خلافًا لذلك، بدعم ما تراه حكومة بغداد في هذه المسألة (Romano 2014). وما يزال الأمريكيون، كما بيّنت الحالة التي درسها هذا الفصل، يرفضون تقديم الدعم العسكري المباشر للعراقيين الكرد، على الرغم ممّا

يحدثه هذه الرفض من ضررٍ للحملة الموجّهة ضدّ تنظيم (داعش). وكذلك التزمت إدارة أوباما بمقاربة «بغداد أوّلًا» مع وجود بدائل واضحة لهذه السياسة، كما هو الحال في المقاربة التي اتّبعها الأوروبيون وإيران (Collard 2014)، والتي تقوم على التسليح المباشر لحكومة إقليم كردستان، والجهود المبذولة في الكونگرس الأمريكي لسنّ التشريعات اللازمة في واشنطن، وحتّى طلب الدول العربية في المنطقة للتسليح المباشر لحكومة الإقليم، وهو ما أقنعهم الأمريكيون بالتخلّي عنه في نهاية المطاف (Coughlin 2015).

ومن المحتمل أنّ المسؤولين الأمريكيين يكرهون الاعتراف بالفشل بعد كلّ ما بذلوه من أموال ودماء في احتلال العراق إبّان المدّة (2003-2011)، وإذا فعلوا أيّ أمرٍ من شأنه زيادة فرص انفصال الكرد فإنّهم قد يبدون بمظهر من تسبّب بانهيار دولة عربية كبرى؛ إلّا إنّ هنالك جانبًا مهمًّا من تفسير السياسة الأمريكية الراهنة تجاه الكرد العراقيين يكمن في ما احتواه مطلع هذا الفصل من عرض تاريخي للعلاقات بين الطرفين: إذ نشأت عطالة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الكرد العراقيين من تاريخ طويل من إعطاء الأولوية لحكومة بغداد (وغيرها من الحكومات المركزية) عوضًا عن إعطائها للأمم اللادولتية من أمثال الكرد[1]. وعندما حسّنت الولايات المتّحدة علاقاتها مع الكرد العراقيين في التسعينيات وبعد العام (2003)، لم يحدث التحوّل في العلاقة إلّا بعد أن تبيَّن لها أنّ كلّ الخيارات الأخرى قد استُنزِفت؛ وحتّى في هذه الحالة كانت الأولوية والصدارة دائمًا للسياسات القديمة التي اتّبعها الأمريكيون في الامتناع عن تشجيع الحركات الانفصالية.

وفي ظلّ غياب أيّ توجيه لتغيير هذه السياسة، أو إعطاء أيّ استثناء للعراقيين الكرد، وهو أمر لا بدّ من أن يصدر من أعلى مستويات المسؤولين العاملين في سلك السياسة الخارجية الأمريكية، فمن غير المرجّح أن يغيّر الأمريكيون سياستهم قريبًا. ومن المحتمل أيضًا أن تكون أجيال متعدّدة من أنصار القومية العربية أو الفارسية أو الطورانية قد عملت في وزارة الخارجية وغيرها من مؤسّسات الحكومة الأمريكية، إلّا إنّه لم يعمل فيها أيّ شخص، مهما علا منصبه أو انخفض، يكرّس نفسه للعمل من أجل «القضايا الكردية». وعوضًا عن ذلك، نجد وزارات الحكومة الأمريكية ومجموعات العمل فيها منتظمةً حول الدول القائمة حاليًّا، ممّا

(1) وحتّى في الوقت الراهن، وعلى الرغم من اتّباع سياسة «بغداد أوّلاً» في واشنطن، فإنّ حكومة بغداد تنجرف باتّجاه علاقات أوثق مع حكومة طهران، بل إنّها وقّعت مع روسيا اتّفاقيات لتشارك المعلومات الاستخباراتية وشراء الأسلحة.

يجعل القضية الكردية في العراق تندرج تحت مجموعة (العراق) في شعبة (الشرق الأوسط)، بينما يقع كرد تركيا في نطاق فريق (تركيا)، والذي يندرج بدوره ضمن مهمّات «قسم أوروبا».

وهذه البنية التنظيمية، ولا سيّما إذا أضفنا إليها رئيسًا معروفًا بحذره قبل أيّ شيء، يبدو من غير المرجّح أن تتمخّض عن أيّ تغيّر في السياسة الأمريكية المديدة تجاه الكرد، حتّى لو أدخلت دول المنطقة تغييرًا كبيرًا على سياساتها تجاههم. وبالنتيجة، فإنّ الولايات المتّحدة الأمريكية تبدو بمظهر البلد الأكثر تخوّفًا من أيّ أمرٍ قد يروّج لاستقلال الكرد، وممّا لا يمكن تصديقه أنّ السياسات الأمريكية في هذا الشأن وصلت حتّى إلى حدّ إعاقة الجهد العسكري المضادّ لتنظيم (داعش).

مصادر الفصل العاشر

- Ahmed, Hevidar. 2014. Senior Kurdistan Official: IS Was at Erbil's Gates; Turkey Did Not Help. *Rudaw*, September 16. http://rudaw.net/english/interview/16092014. Accessed 25 March 2015.
- Amendment 1549 to Amendment 1463. 2015. Page S4089. https://www.congress.gov/amendment/114th-congress/senate-amendment/1549/text. Accessed 30 September 2015.
- Arango, Tim. 2015. Proposal to Arm Sunnis Adds to Iraqi Suspicions of the United States. *The New York Times*, April 30. http://www.nytimes.com/2015/05/01/world/middleeast/proposal-to-arm-sunnis-adds-to-iraqi-suspicions-of-the-us.html. Accessed 30 September 2015.
- Black, George. 1993. *Genocide in Iraq: The Anfal Campaign Against the Kurds*. New York: Human Rights Watch.
- Borger, Julian. 2014. Arming the Kurds May Help Break Up Iraq—But the Alternatives Are Worse. *The Guardian*, August 14. http://www.theguardian.com/world/2014/aug/14/arming-kurds-iraq-fragmentation-alternatives. Accessed 30 September 2015.
- Brinkley, Joel. 2004. The Reach of War: New Premier; Ex-C.I.A Aides Say Ira Leader Helped Agency in 90's Attacks. *The New York Times*, June 9. http://www.nytimes.com/2004/06/09/world/reach-war-new-premier-ex-cia-aidessay-iraq-leader-helped-agency-90-s-attacks.html. Accessed 2 March 2014.

- Bruni, Frank. 2003. A Nation at War: Ankara; Turkey Sends Army Troops into Iraq, Report Says. The New York Times, March 22. http://www.nytimes.com/2003/03/22/world/a-nation-at-war-ankara-turkey-sends-armytroops-into-iraq-report-says.html. Accessed 25 September 2015.
- Burns, Robert. 2015. Defense Secretary Carter Meeting with Kurds in Iraq. Associated Press, July 24. http://bigstory.ap.org/article/d8bbf52230a3499bbea91063d0786d31/defense-secretary-carter-meeting-kurds-iraq. Accessed September 2015.
- Carter, Ashton, and Martin Dempsey. 2015. Department of Defense Press Briefing by Secretary Ash Carter and General Martin E. Dempsey in the Pentagon Briefing Room. May 7. http://www.defense.gov/News/News-Transcripts/Article/607048. Accessed 30 September 2015.
- Carter, Ashton, and Jean-Yves Le Drian. 2015. Joint Press Briefing with Secretary Carter and Defense Minister Le Drian in the Pentagon Briefing Room. July 6. http://archive.defense.gov/Transcripts/Transcript.aspx?TranscriptID=5649. Accessed September 2015.
- Carter, Jimmy. 1977. President Carter Discusses the Resolution of the Arab-Israeli Conflict. https://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Peace/carteronME.html. Accessed 30 September 2015.
- Charountaki, Marianna. 2011. The Kurds and the US Foreign Policy. International Relations in the Middle East since 1945. New York: Routledge.
- Collard, Rebecca. 2014. The Enemy of My Enemy: Iran Arms Kurds in Fight against ISIS. Time, August 27. http://time.com/3196580/iran-kurds-isis-erbil-iraq. Accessed October 2015.
- Coughlin, Con. 2015. US Blocks Attempts by Arab Allies to Fly Heavy

Weapons Directly to Kurds to Fight Islamic State. *The Telegraph*, July 2. http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/islamic-state/11712237/US-blocks-attempts-by-Arab-allies-to-fly-heavy-weapons-directly-to-Kurds-to-fight-Islamic-State.html. Accessed 7 October 2015.

- Crocker, Edward S. 1950. Recent Developments in Connection with the Kurdish-Language News Bulletin. http://nsarchive.gwu.edu/NSAEBB/NSAEBB78/propaganda %20002.pdf. Accessed 30 September 2015.
- Fontenot, Gregory, E.J. Degen, and David Tohn. 2004. *On Point: The United States Army in Operation Iraqi Freedom*. Annapolis: Naval Institute Press.
- Foreign Affairs Committee, US House of Representatives. 2015. Chairman Royce, Ranking Member Engel Introduce Legislation to Authorize the Supply of Weapons Directly to Kurdish «Peshmerga» [Press Release]. March 26. http://foreignaffairs.house.gov/press-release/chairman-royce-ranking-member-engel-introduce-legislation-authorize-supply-weapons. Accessed September 2015.
- Friedman, Dov. 2013. Stop Favoring Baghdad over Erbil. *The National Interest*, May 1. http://nationalinterest.org/commentary/stop-favoring-baghdad-overerbil-8413. Accessed 30 September 2015.
- Friedman, Thomas L. 2014. Obama on the World: President Obama Talks to Thomas L. Friedman about Iraq, Putin and Israel. *The New York Times*, August 8. http://www.nytimes.com/2014/08/09/opinion/president-obama-thomasl-friedman-iraq-and-world-affairs.html?_r=1. Accessed 23 September 2015.
- Galbraith, Peter. 2006. *The End of Iraq*. New York: Simon & Schuster.

- Harf, Marie. 2015. State Department Daily Press Briefing. U.S. Department of State, May 21. http://www.state.gov/r/pa/prs/dpb/2015/05/242715.htm#IRAQ. Accessed 30 September 2015.
- Hiltermann, Joost R. 2007. A Poisonous Affair. America, Iraq, and the Gassing of Halabja. Cambridge: Cambridge University Press.
- House of Commons. 2015. Government Response to the House of Commons Foreign Affairs Committee Report: UK Government policy on the Kurdistan Region of Iraq. March. Web. https://www.gov.uk/government/publications/government-response-to-the-house-ofcommons-foreign-affairs-committeereport-uk-government-policy-on-the-kurdistan-region-of-iraq. Accessed 30 September 2015.
- H. R. 6555. 1998. Iraq Liberation Act of 1998. Congressional Record. Vol. 144. http://www.gpo.gov/fdsys/pkg/BILLS-105hr4655eh/pdf/BILLS-105hr4655eh.pdf. Accessed 8 April 2014.
- Hurriyet Daily News. 2002. KDP-PUK form United Front on Future of Iraq. October 9. http://www.hurriyetdailynews.com/default.aspx?pageid=438&n=kdp-pukforge-united-front-on-future-of-iraq-2002-09-10. Accessed 11 March 2014.
- International Crisis Group. 2015. Arming Iraq's Kurds: Fighting IS, Inviting Conflict. Middle East Report 158.
- Kissinger, Henry A. 1972a. MORI DocID: 1112736. U.S. Department of State. http://2001-2009.state.gov/documents/organization/72017.pdf. Accessed 20 March 2015.
- ———. 1972b. Progress Report on the Kurdish Support Operations. U.S. Department of State. http://20012009.state.gov/r/pa/ho/frus/nixon/e4/71912.htm. Accessed 20 March 2015.

- Little, Douglas. 2004. Mission Impossible: The CIA and the Cult of Covert Action in the Middle East. *Diplomatic History* 28(5): 663–771.
- ———. 2010. The United States and the Kurds: A Cold War Strategy. *Journal of Cold War Studies* 12(4): 63–98.
- McKesson, John. 1963. Memorandum from the Department of State Acting Executive Secretary (McKesson) to the President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy). *U.S. Department of State*. Office of the Historian, Foreign Relations of the United States, Volume XVIII, Near East, 1962–1963, Document 307. http://history.state.gov/historicaldocuments/frus1961-63v18/d307. Accessed 20 March 2015.
- Memorandum of Conversation. 1972. Washington Meeting with Kurdish Representatives. *U.S. Department of State*. Foreign Relations, 1969–1976, Volume E-4, Documents on Iran and Iraq, 1969–1972. http://2001-2009.state.gov/r/pa/ho/frus/nixon/e4/69747.htm. Accessed 29 March 2015.
- Olson, Robert. 2006. Relations among Turkey, Iraq, Kurdistan-Iraq, the Wider Middle East, and Iran. *Mediterranean Quarterly* 17(4): 13–45.
- Paquin, Jonathan. 2010. *A Stability-Seeking Power. U.S. Foreign Policy and Secessionist Conflicts*. Montreal: McGill-Queens University Press.
- Pike, Otis. 1977. *Central Intelligence Agency. Pike Report*. London: Spokesman Books.
- Public Broadcasting Service. 2015. Kurdish Leader Says More United States Weapons Needed in Fight against Islamic State. PBS, March 11. http://www.pbs.org/newshour/bb/masoud-barzani-islamic-state. Accessed 30 September 2015.
- Romano, David. 2007. An Outline of Kurdish Islamist Groups in Iraq.

The Jamestown Foundation. http://www.jamestown.org/uploads/media/Jamestown-RomanoIraqiKurds_01.pdf. Accessed 4 October 2015.

- ———. 2014. Iraq's Descent into Civil War: A Constitutional Explanation. The Middle East Journal 68(4): 547–568.
- Shareef, Mohammed. 2014. The United States, Iraq and the Kurds: Shock, Awe and Aftermath. London: Routledge/Tylor and Francis Group.
- Shawcross, William. 1988. The Shah's Last Ride. New York: Touchstone.
- Steinmeier, Frank-Walter. 2014. Why Germany Is Sending Weapons to Iraq. The Wall Street Journal, September 2. http://www.auswaertiges-amt.de/EN/Infoservice/Presse/Interview/2014/140902-BM_WSJ.html. Accessed September 2015.
- Tahir, Karwan J. 2015. KRG High Representative to the UK: We Kurds Are the Antidote to ISIS—But We Need Britain and Baghdad to Help. The Guardian, July 23. http://www.theguardian.com/commentisfree/2015/jul/23/kurds-isis-britain-baghdad-west-military-iraq. Accessed 30 September 2015.
- United Nations Resolution 688. 1991. http://daccess-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/596/24/IMG/NR059624.pdf?OpenElement. Accessed 10 February 2014.
- US Department of State. 1951. Department of State Report on Kurdish Broadcast on Voice of America. http://nsarchive.gwu.edu/NSAEBB/NSAEBB78/propaganda%20027.pdf. Accessed 6 October 2015.
- White House. 2014. President Obama Makes a Statement on the Crisis in Iraq. August 7. https://www.whitehouse.gov/blog/2014/08/07/president-obama- makes-statement-iraq. Accessed 27 September 2015.

- Wright, Austin. 2015. Iraqi Ambassador: Ernst's Military Aid Proposal a 'Dangerous Precedent'. *Politico*, June 12. http://www.politico.com/story/2015/06/joniernst-military-aid-kurds-isil-fight-iraq-ambassador-react-118922. Accessed 30 September 2015.
- Zaman, Amberin. 1998. Kurds Consolidate Power in North Iraq. *The Washington Post*, December 20. http://www.washingtonpost.com/wp-srv/inatl/longterm/iraq/stories/kurds122098.htm. Accessed 8 April 2014.

الفصل الحادي عشر

الدبلوماسية الفلسطينية: الماضي والحاضر

مخيمر أبوسعدة[1]

قسم العلوم السياسية، جامعة الأزهر في غزّة (غزّة، قطاع غزّة، فلسطين).

مقدّمة

ربح الشعب الفلسطيني وأنجز الكثير من أهدافه وطموحاته الوطنية من خلال المفاوضات والدبلوماسية؛ ولقد دأب الفلسطينيون على النضال طوال عقود لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لوطنهم وتأمين حقوقهم السياسية، واستخدموا في إنجاز هذه الأهداف مقارباتٍ تتفاوت من حرب العصابات إلى العنف السياسي الجماهيري، بالإضافة إلى العمل الدبلوماسي. وتعود

(1) مخيمر أبوسعدة

- أستاذ مشارك، رئيس قسم العلوم السياسية، جامعة الأزهر في غزّة (غزّة، قطاع غزّة، فلسطين).
- نائب عميد كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر في غزّة.
- دكتوراه من جامعة ميزوري (كولومبيا، ولاية ميزوري، الولايات المتّحدة الأمريكية).
- مختصّ في السياسات الفلسطينية، والنزاع العربي الإسرائيلي، والمنظومات السياسية في الشرق الأوسط.
- ألّف كتابًا واحدًا؛ وله الكثير من المقالات الأكاديمية، ومنها:
- قطاع التعليم: في التقرير المعنون «الخدمات العمومية في ظلّ حركة (حماس) في غزّة: ثورة إسلامية أم إدارة أزمة؟ (تحرير: Hovdenak; 2010).
- الانتماء الحزبي الفلسطيني والمواقف السياسية تجاه عملية السلام (Arab Studies Quarterly; Winter 1998).
- الهوية الحزبية والمواقف السياسية في ديمقراطية ناشئة.. خلاصة (American Journal of Political Science; Spring 1998).

الدبلوماسية الفلسطينية إلى أولى أيّام النضال الوطني الفلسطيني وتأسيس منظّمة التحرير الفلسطينية (PLO) في العام (1964)؛ وفي العام (1974) ألقى رئيس المنظّمة الراحل ياسر عرفات خطابًا على مسامع الجمعية العامّة للأمم المتّحدة دعاها فيه إلى إيجاد حلٍّ سلميٍّ ودبلوماسيٍّ للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. وأحرزت الدبلوماسية الفلسطينية نجاحًا آخر عندما اعترفت أكثر من (120) دولة بإعلان فلسطين لاستقلالها في (15 تشرين الثاني/نوفمبر 1988).

وحقّقت الدبلوماسية الفلسطينية اختراقًا كبيرًا عندما صافح ياسر عرفات رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل إسحاق رابين في البيت الأبيض احتفالًا بتوقيع اتّفاقية أوسلو في (13 أيلول/سبتمبر 1993). لكنّ أهمّ التطوّرات في مسيرة الدبلوماسية الفلسطينية حدث على يد الرئيس الفلسطيني الحالي محمود عبّاس، والذي تمثّل بقرار الجمعية العامّة للأمم المتّحدة الذي اعترف بفلسطين باعتبارها (دولة بصفة مراقب غير عضو) في (29 تشرين الثاني/نوفمبر 2012). وهنا يجدر التساؤل: هل كانت هذه الدبلوماسية مكمّلًا للنضال الوطني الفلسطيني؟ وهل نجحت في تحقيق أهدافها؟ وهل ما تزال الدبلوماسية قادرةً على تحقيق الأهداف الفلسطينية؟ إن هذا الفصل يهدف إلى دراسة الدبلوماسية الفلسطينية في عهد الرئيسين: ياسر عرفات، ومحمود عباس.

بداية النضال الوطني الفلسطيني

لم تكن فلسطين طوال تاريخها دولةً مستقلّةً ذات سيادة. ومرّ الفلسطينيون منذ بداية القرن العشرين بالكثير من الحروب، وعانوا، قبل أيّ شيء آخر، من فقدانهم لوطنهم: فلسطين. وفي (15 مايس/مايو 1948)، عشية مغادرة الاحتلال البريطاني لفلسطين، أعلنت إسرائيل استقلالها على أرض فلسطين التاريخية، وبالتالي: سيطرت على (78 %) من رقعتها. وكان لخسارة الأرض وقع الكارثة على الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفّة الغربية وقطاع غزّة والقسم الآخر ممّن يعيشون في الشتات. وتعرّض الفلسطينيون للتهجير مرّتين: في العام (1948) ثمّ في العام (1967) بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفّة الغربية وقطاع غزّة؛ وكانت النتيجة أن ينتهي الحال بأكثر من نصف الفلسطينيين في مخيّمات اللجوء في الضفّة الغربية وقطاع غزّة أو في البلدان العربية المجاورة (Finkelstein 1995; Morris 1989).

شهدت المدّة (1957-1967) صعود الحركة الوطنية الفلسطينية الراهنة؛ ففي العام

(1975) وُلِدت حركة (فتح)، العمود الفقري لمنظّمة التحرير الفلسطينية وأبرز الحركات الوطنية الفلسطينية، وكان هنالك أيضًا الكثير من التنظيمات الوطنية واليسارية الأخرى كاتّحادات الطلبة والنقابات المهنية التي تأسّست خلال هذه المدّة في الضفّة الغربية وقطاع غزّة. وكان قطاع غزّة مركز النشاط السياسي الفلسطيني بتشجيعٍ من الرئيس المصري جمال عبد الناصر. وكان أهمّ الأحداث في نظر الفلسطينيين إبّان تلك المدّة: تأسيس منظّمة التحرير الفلسطينية، والتي رعت الجامعة العربية تأسيسها في قمّتها المنعقدة في (كانون الثاني/يناير 1964)؛ وفي وقت لاحق من ذلك العام (مايس/مايو 1964) عقدت منظّمة التحرير مؤتمرها الأوّل في القدس بحضور بعض المشاركين من قطاع غزّة.

إنّ الغرض الأوّل من تأسيس قمّة الجامعة العربية لمنظّمة التحرير «لم يكن التعبير عن الرغبات العربية بحقّ تقرير المصير، بل احتضان حركة المقاومة الفلسطينية وضبطها» (Tessler 1994, 374)؛ إلّا إنّ الخالدي يردّ على هذا القول بأنّ «مجرّد إنشاء منظّمة التحرير الفلسطينية كان يعكس انتقالًا فلسطينيًا من التوجّه العروبي إلى صورة شخصية أكثر خصوصية» (Khalidi 1992, 8). وأدّت الهزيمة العربية في (حزيران/يونيو 1967) إلى خسارة الفلسطينيين لثقتهم بالبلدان العربية وجيوشها التقليدية. واستنتج الفلسطينيون أنّه يجب عليهم الاعتماد على أنفسهم وحسب في تحرير أرضهم وتأمين حقوقهم الوطنية والسياسية (Khalidi 1992, 9). وكانت منظّمة التحرير الفلسطينية قد تأسّست من قبلُ في العام (1964)، وظهرت أيضًا قبل الحرب فصائل فلسطينية فدائية متنوّعة قبل حرب العام (1967). وفي العام (1968) كانت منظّمة التحرير تحت قيادة أحمد الشقيري، والذي كان يخضع لإرادة الرئيس المصري عبد الناصر (Bailey 1990, 187). ولم يكن للحركات الناشطة على الصعيدين الدبلوماسي والفدائي سوى دور صغير قبل حرب (1967).

وشهدت حقبة ما بعد العام (1967) نشاطًا فلسطينيًا كثيفًا لإعادة هيكلة منظّمة التحرير الفلسطينية والنضال ضدّ إسرائيل؛ ففي (كانون الأوّل/ديسمبر 1967) استقال الشقيري تحت ضغط كثيف من مصر ومن داخل منظّمة التحرير نفسها، إذ كان شديد الانتقاد للهزيمة العربية في العام (1967)، والتي كانت مصر وقيادتها تتحمّل المسؤولية الكاملة فيها. وتولّت الفصائل الفدائية المشكّلة حديثًا قيادة منظّمة التحرير، وخصوصًا: حركة (فتح). وفي (شباط/فبراير 1969)، وفي الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني، والذي كان بمثابة مجلس نيابي لمنظّمة التحرير، انتُخِب ياسر عرفات رئيسًا جديدًا للمنظّمة، وقامت الحركات الفدائية

تحت قيادته بـ «تعديل ميثاق منظّمة التحرير الفلسطينية ليتضمّن بشكل محدّد: الكفاح المسلّح سبيلًا وحيدًا للتحرير الكامل» (Khalidi 1992, 8). وسعت المنظّمة أيضًا إلى تأسيس اتّحاد تنظيمي بين الفصائل الفلسطينية المختلفة. وفي أعقاب حرب (1967) «قويت منظّمة التحرير الفلسطينية إلى درجة عظيمة بسبب موجة من الشعور الوطني بين الفلسطينيين الذين استولى الإسرائيليون على أراضيهم» (Carter 1993, 105).

المبادرات الدبلوماسية الأولى لمنظّمة التحرير الفلسطينية

انتقلت منظّمة التحرير الفلسطينية إبّان أوائل السبعينيات من موقفها المتشدّد السابق الذي نصّ عليه ميثاقها في العام (1969)، أي: الرفض الكامل لإسرائيل والتشديد الحصري على أنّ الكفاح المسلّح هو الوسيلة الوحيدة لاقتلاع إسرائيل وتأسيس دولة ديمقراطية وعلمانية، إلى موقف أكثر پراگماتية قبِل بتأسيس سلطة وطنية فلسطينية على أيّ جزء محرَّر من فلسطين. وشجّع هذا التغيّر السريع والكبير في البرنامج السياسي للمنظّمة على اعتراف الجامعة العربية بالمنظّمة ممثّلًا شرعيًا وحيدًا للشعب الفلسطيني خلال القمّة العربية المنعقدة في العام (1974).

وربحت منظّمة التحرير أيضًا الاعتراف الدولي عندما ألقى رئيسها ياسر عرفات خطابًا على مسامع الجمعية العامّة للأمم المتّحدة في العام (1974). ونالت المنظّمة دعمًا واسعًا بين فلسطينيي الضفّة الغربية وقطاع غزّة بالإضافة إلى فلسطينيي الشتات. ولكنّ المنظّمة لم تحصل على الاعتراف العربي والدولي إلّا بعد موافقتها على خطّة (النقاط العشر)، والتي قبلت بموجبها فكرة تأسيس سلطة وطنية فلسطينية على أيّ جزء محرَّر من فلسطين، وهو ما فُسِّر على أنّه قبول من المنظّمة بدولة فلسطينية في الضفّة الغربية وقطاع غزّة (Abunahel et al. 2012).

وكان الفلسطينيون بقيادة منظّمة التحرير مستعدّين للتسوية مع إسرائيل؛ ولهذا فلقد اقترحت المنظّمة، في الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة في العام (1974) بالقاهرة، برنامج (النقاط العشر) حلًّا للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. وكان هذا البرنامج، والذي نال موافقة المجلس بأغلبية كاسحة، يحتوي على بنود تمّ تفسيرها على نحو واسع بأنّ منظّمة التحرير تقبل بالتسوية مقابل إنشاء دولة فلسطينية في الضفّة الغربية وقطاع غزّة؛ ولكنّ إسرائيل والولايات المتّحدة الأمريكية اختارتا حينذاك عدم التفاوض مع

المنظّمة، واشترطت الولايات المتّحدة على المنظّمة اعترافها بإسرائيل وقبولها بالقرار (242) مقابل اشتراكها في مفاوضات (كامپ ديڤيد) للسلام.

واعتُبِر برنامج (النقاط العشر)، والذي أقرّه المجلس الوطني الفلسطيني، بمثابة المبادرة الدبلوماسية الأولى لمنظّمة التحرير الفلسطينية، إذ كان إقراره نقلةً ثوريةً في ذلك الحين، لأنّه جاء بعد حرب (تشرين الأوّل/أكتوبر 1973) بين مصر وسوريا من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، وكانت المنظّمة تدعو، حتّى ذلك الحين، إلى تدمير إسرائيل وتأسيس دولة ديمقراطية وعلمانية على كلّ رقعة فلسطين في حقبة الانتداب البريطاني، وجاء إقرار البرنامج ليشجّع المجتمع الدولي على التعامل مع قيادة المنظّمة، فدُعِي ياسر عرفات، للمرّة الأولى، إلى إلقاء خطاب من منصّة الجمعية العامّة للأمم المتّحدة في العام (1974). وفي العام نفسه حصلت منظّمة التحرير على العضوية الكاملة في منظّمة المؤتمر الإسلامي في (22 شباط/ فبراير)، وعلى اعتراف الجامعة العربية بها في (28 تشرين الأوّل/أكتوبر)، ممّا فتح الباب على مصراعيه لاستقبال رئيسها ياسر عرفات في مقرّ الأمم المتّحدة باعتبارها مقاتلًا من أجل الحرّية في (13 تشرين الثاني/نوفمبر 1974) حيث ألقى خطابًا تاريخيًا أمام الجمعية العامّة للأمم المتّحدة.

كان هذا الخطاب هو الأوّل لياسر عرفات أمام الجمعية العامّة للأمم المتّحدة، وعُرِف الخطاب باسم «خطاب غصن الزيتون لياسر عرفات» في كتب التاريخ، حيث قال فيه: «لقد جئتُكم بغصن الزيتون في يدي، وببندقية الثائر في يدي، فلا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي.. لا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي». وأصبح عرفات أوّل ممثّل لمنظّمة لادولتية يخطب أمام جلسة مكتملة الحضور للجمعية العامّة للأمم المتّحدة، وكان أيضًا أوّل قائد يخطب في الأمم المتّحدة وهو يرتدي قراب مسدّس، وإن كان فارغًا؛ واعتُبِر خطابه بمثابة نقطة تحوّل حاسمة في الدبلوماسية الفلسطينية (Haj Aissa 2008, 12).

وبعد عشرة أيّام من الخطاب، تبنّت الجمعية العامّة في الأمم المتّحدة القرارين (3236، 3237). وشدّدت الجمعية العامّة في القرار الأوّل على الحقوق غير القابلة للتصرّف للشعب الفلسطيني، بما فيها: حقّ تقرير المصير، والاستقلال والسيادة الوطنيين، وحقّهم بالعودة إلى ديارهم وممتلكاتهم؛ وطلبت من الأمين العام أن يقيم اتّصالات مع منظّمة التحرير الفلسطينية في كلّ الشؤون المتعلّقة بقضية فلسطين. أمّا القرار الثاني فمنح منظّمة التحرير صفة (مراقب) للاشتراك في جلسات الجمعية العامّة للأمم المتّحدة.

وقام عرفات بعد خطابه هذا بزيارات كثيرة لدول حركة عدم الانحياز، بحثًا عن التعاطف السياسي مع القضية الفلسطينية، وقد أنشأت منظّمة التحرير في هذه المرحلة علاقات جيّدةً مع الاتّحاد السوڤييتي ودول أوروبا الشرقية، وقام عرفات بزيارته الأولى إلى الاتّحاد السوڤييتي في العام (1969) بصحبة الرئيس المصري عبد الناصر.

وعلى الرغم من ذلك، جاءت الاستجابة الإسرائيلية لهذه المبادرات السياسية الفلسطينية على هيأة هجمات عسكرية ضدّ منظّمة التحرير الفلسطينية ومقاتليها في لبنان في العامين (1978، 1982). ومع الدعم المتزايد للمنظّمة في الضفّة الغربية وقطاع غزّة، والاعتراف بها إقليميًا ودوليًا، لم يكن أمام إسرائيل من بديل سوى القضاء على منظّمة التحرير ووجودها في لبنان، إذ كانت المنظّمة تشكّل تهديدًا عسكريًا لشمال إسرائيل بسبب قصفها للقرى الإسرائيلية في هذه المنطقة. وفي صيف العام (1982) غزت إسرائيل لبنان الذي أسّست فيه منظّمة التحرير وجودًا عسكريًا وسياسيًا قويًا بعد ما عانته في الأردن من انتكاس في العام (1970). وأدّى الغزو الإسرائيلي للبنان إلى إخراج منظّمة التحرير وقوّاتها العسكرية من لبنان وتناثرها في الكثير من البلدان العربية، فاتّخذت المنظّمة من تونس مقرًّا سياسيًا لها، مع أنّها تبعد آلاف الكيلومترات عن الضفّة الغربية وقطاع غزّة.

تسبّب انسحاب منظّمة التحرير الفلسطينية من لبنان بانهيار خيار الكفاح المسلّح، وأصبحت المنظّمة بعد العام (1982) ضعيفة من الناحية العسكرية، فركّزت كلّ جهودها على الجبهة الدبلوماسية. وفي هذه الحقبة لم تنجح كلّ الحلول والمبادرات السلمية التي اقترحتها الولايات المتّحدة الأمريكية وأوروبا والدول العربية في تجسير الفجوات بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وأصرّت إسرائيل على أنّ منظّمة التحرير تنظيم إرهابي ورفضت التفاوض معها، ورفضت منظّمة التحرير، هي أيضًا، الدخول في مفاوضات تشترط مسبقًا الاعتراف بإسرائيل وقرار الأمم المتّحدة (242). ولم يترك انسحاب قوّات المنظّمة من لبنان خيارًا لها سوى تغيير تحرّكاتها وحضّ الفلسطينيين في الأراضي المحتلّة على الثورة ضدّ إسرائيل بانتفاضة شعبية.

الانتفاضة الفلسطينية وتوقيع اتّفاقية أوسلو (1987-1993)

لم تخفّف الهزيمة العسكرية التي تلقّتها منظّمة التحرير الفلسطينية في لبنان في العام (1982) من المعارضة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي للضفّة الغربية وقطاع غزّة. إذ رفض الفلسطينيون الاحتلال الإسرائيلي منذ العام (1967) ولم يقبلوا باستمرار الوضع الراهن؛

وبعد عشرين عامًا من الاحتلال العسكري توصّل الفلسطينيون في الضفّة الغربية وقطاع غزّة إلى استنتاجٍ مفاده أنّه يتوجّب عليهم الاعتماد على أنفسهم وحسب، من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتأمين حقوقهم السياسية. وعلى هذا الأساس، وبعد حادث وقع في (8 كانون الأوّل/ديسمبر 1987) بين شاحنة إسرائيلية ومركبة فلسطينية مليئة بالعمّال، اندلعت تظاهرات عفوية واسعة ضدّ الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزّة ثمّ امتدّت إلى الضفّة الغربية. وفي الأسابيع والأشهر التالية، اتّخذ الحراك الذي بدأ كتظاهرات عفوية شكل مقاومة منظّمة ومنسّقة، وسرعان ما تحوّل إلى ما عُرِف بـ(الانتفاضة). وعند اندلاع الانتفاضة في (كانون الأوّل/ديسمبر 1987) «لم يكن في غزّة محافظ منتخب، ولا عملية انتخابية، ولا حقٌّ بحرّية التجمّع؛ ولم يكن لدى الفلسطينيين عَلَمٌ ولا سيادة، ولم توجد قنوات للتعبير السياسي والحماية القانونية» (Roy 1995, 110).

وتكوّنت المراحل الأولى للانتفاضة الفلسطينية من تظاهرات لاعنفية، ويشدّد بِنڤينيستي على ذلك بقوله: «على الرغم من مئات القتلى وآلاف الجرحى، ظلّت الانتفاضة محصورةً بشبكة من العنف المسيطر عليه» (Benvenisti 1995, 89)؛ إلّا إنّ إسرائيل ردّت عليها بالعقاب الجماعي الشديد الذي أوقع إصابات ثقيلة في صفوف الفلسطينيين. ويذكر تِسلَر أيضًا: «بالإضافة إلى اعتقال الناشطين المشتبه بهم وترحيلهم، قامت إسرائيل أيضًا بقمع التظاهرات الفلسطينية، واستعملت الذخيرة الحيّة لتفريق المتظاهرين أينما دعت الحاجة لذلك» (Tessler 1994, 697).

وأدّى اندلاع الانتفاضة إلى بروز الفصائل الإسلامية في الضفّة الغربية وقطاع غزّة، وخصوصًا في قطاع غزّة؛ إذ شهدت الأيّام الأولى للانتفاضة ظهور جماعة إسلامية جديدة تعمل بالسرّ، وتحمل الاسم (حماس) اختصارًا لاسمها الكامل (حركة المقاومة الإسلامية). ويرى شيف ويَآري بأنّ تأسيس حركة (حماس) خرج من أفكار القيادة الإسلامية في قطاع غزّة لنزع المصداقية عن الجهود التي كانت منظّمة التحرير الفلسطينية تبذلها للسيطرة على الانتفاضة (Schiff and Ya'ari 1989, 222)، ولنزع المصداقية أيضًا عن المبادرات السياسية والدبلوماسية لمنظّمة التحرير. وظهر التنافس في أولى مراحل الانتفاضة، وتطوّر الأمر أحيانًا إلى صدامات بين أنصار منظّمة التحرير وأنصار حركة (حماس)، إلّا إنّ قيادتي الطرفين حاولتا تسوية خلافاتهما في وجه العدو الواحد: إسرائيل.

واجتذب ظهور حركة (حماس) في الضفّة الغربية وقطاع غزّة جيلًا جديدًا من الفلسطينيين؛ وبينما كانت منظّمة التحرير تخسر بعض دعمها، كانت حركة (حماس) تكتسب الدعم، إذ قدّمت

نفسها باعتبارها البديل الإسلامي لقتال الاحتلال الإسرائيلي وتأمين استقلال دولة فلسطينية إسلامية مستقلّة على كلّ أراضي فلسطين من نهر الأردن حتّى البحر الأبيض المتوسّط، فكان تأسيس (حماس) خطرًا يهدّد منظّمة التحرير الفلسطينية بالإضافة إلى إسرائيل (Bickerton and Klausner 1995, 262-263). وشكّلت حركة (حماس) خطرًا على الاحتلال الإسرائيلي بشنّها هجماتٍ عسكرية ضدّ إسرائيل وتشجيعها للشعب الفلسطيني على القتال حتّى تحرير كلّ فلسطين. وممّا يثير السخرية أنّ منظّمة التحرير وإسرائيل أصبحا يواجهان خطرًا مشتركًا، فحاولا تجسير خلافاتهما من أجل نزع المصداقية عن حركة (حماس)، وتمّ هذا الأمر من خلال توقيع اتّفاقية أوسلو (Tessler 1994, 754-755).

دفع اندلاع الانتفاضة منظّمة التحرير الفلسطينية إلى التفكير جدّيًا بحلٍّ دبلوماسيٍّ مع إسرائيل؛ وشجّع فلسطينيو الضفّة الغربية وقطاع غزّة المنظّمة على القبول بصيغة للسلام تتضمّن انسحاب إسرائيل من الضفّة الغربية وقطاع غزّة مقابل الاعتراف بإسرائيل، وهو حلٌّ يقوم على قرار مجلس الأمن (242) ومبدأ «الأرض مقابل السلام». وأرسلت القيادة الوطنية الفلسطينية في الضفّة الغربية وقطاع غزّة رسالةً واضحةً إلى المنظّمة في تونس ورئيسها ياسر عرفات، وجاء في الرسالة: «يجب ترجمة الانتفاضة إلى برنامج سياسي قائم على الواقع» (Benvenisti 1995, 97)، وبلغت هذه الجهود الفلسطينية ذروتها بانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني بالعاصمة الجزائرية في (منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 1988).

ولقد تشجّعت منظّمة التحرير الفلسطينية، بفضل النضال الفلسطيني ضدّ الاحتلال الإسرائيلي، على القيام بحركة دبلوماسية جريئة، فأعلن المجلس الوطني الفلسطيني استعداد منظّمة التحرير للتفاوض مع إسرائيل على أساس القرار (242) واعترف بحلّ الدولتين للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. وأعلن ملتقى الجزائر في (15 تشرين الثاني/نوفمبر 1988) تأسيس دولة فلسطين على أراضي العام (1967)، وقبلت منظّمة التحرير أيضًا بكلّ قرارات الأمم المتّحدة المتعلّقة بالصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، بما فيها قرار مجلس الأمن (242) الذي استمرّت المنظّمة بمعارضته ورفضه حتّى العام (1988).

رحّب المجتمع الدولي بإعلان الاستقلال الفلسطيني في (تشرين الثاني/نوفمبر 1988) بتحمّس إيجابي، واعترفت أكثر من (120) دولة باستقلال فلسطين، ومعظمها من الدول العربية والإسلامية ودول حركة عدم الانحياز وأوروبا الشرقية. وعقدت الجمعية العامّة للأمم المتّحدة جلسةً خاصّةً في سويسرا، ووجّهت الدعوة إلى ياسر عرفات لحضور الجلسة في

جنيف (نُقِل مكان انعقاد الجلسة إلى سويسرا ردًّا على رفض الولايات المتّحدة الأمريكية منح تأشيرة الدخول لزعيم منظّمة التحرير الفلسطينية). وكرّر عرفات في (13 كانون الأوّل/ديسمبر 1988) العبارات التي صاغها المجلس الوطني الفلسطيني في الشهر السابق، وأعاد إعلان استقلال دولة فلسطين وتعيين القدس عاصمةً لها، وأكّد مجدَّدًا على حق اللاجئين بالعودة وحقّ تقرير المصير. وفي اليوم التالي عبّر عرفات في بيان منفصل عن رغبته أن تتمتّع كلّ دول المنطقة بالسلام والأمن والاستقرار، واستنكر الإرهاب بكلّ أشكاله. وقد مهّدت هذه التصريحات الطريق للجمعية العامّة للأمم المتّحدة كي تتبنّى القرار (43/177) في (15 كانون الأوّل/ديسمبر 1988) الذي نصّ على الاعتراف باستقلال فلسطين الذي أصدره المجلس الوطني الفلسطيني، وبدأ باستخدام الاسم «فلسطين» عوضًا عن منظّمة التحرير الفلسطينية في كلّ أطر العمل التابعة لمنظّمة الأمم المتّحدة.

وفي ذلك الحين وافقت الولايات المتّحدة الأمريكية، في ظلّ إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريگن، على الشروع بـ«حوار حقيقي مع منظّمة التحرير الفلسطينية» (Reagan 1988). وبدأت اتّصالات بين السفارة الأمريكية في تونس وممثّلين لمنظّمة التحرير، لكنّ إسرائيل رفضت الدخول في مفاوضات سلام مع منظّمة التحرير في هذه المرحلة، وأُبقِيت تلك الاتّصالات ضمن مستوًى دبلوماسي متدنٍّ جدًّا حتّى انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في (تشرين الأوّل/أكتوبر 1991).

إلّا إنّ الغزو العراقي للكويت في (2 آب/أغسطس 1990) نقل اهتمام العالم من الانتفاضة الفلسطينية والصراع الفلسطيني-الإسرائيلي إلى الخليج العربي، إذ رفض العراق الانسحاب من الكويت إلّا بانسحاب إسرائيل من الضفّة الغربية وقطاع غزّة. وعلى الرغم من أنّ الولايات المتّحدة الأمريكية والمجتمع الدولي رفضا المساواة بين القضيتين، قطعت الولايات المتّحدة وعدًا ببذل المزيد من الجهود الدبلوماسية لحلّ الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. وفي أعقاب حرب الخليج، وبعد مساومات وجهود دبلوماسية كثيفة أجراها وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر، أرسلت الولايات المتّحدة دعواتٍ إلى أطراف الصراع في الشرق الأوسط لحضور مؤتمر دولي للسلام تستضيفه مدريد في أواخر (تشرين الأوّل/أكتوبر 1991). ولم توجّه الولايات المتّحدة الدعوة إلى منظّمة التحرير الفلسطينية، بل وجّهتها إلى وفد فلسطيني من الضفّة الغربية وقطاع غزّة حصرًا، ونالت هذه الدعوة موافقة منظّمة التحرير، وقام الوفد بتمثيل الفلسطينيين في مؤتمر السلام.

وكانت الولايات المتّحدة الأمريكية تأمل بتحقيق السلام في المنطقة بعد أن قامت الدول العربية المعتدلة بدعم الولايات المتّحدة وحلفائها في حربهم ضدّ العراق. وتمخّض مؤتمر مدريد للسلام عن أوّل مفاوضات متعدّدة الأطراف بين إسرائيل والدول العربية بما فيها: سوريا ولبنان ومصر والأردن، بالإضافة إلى الفلسطينيين الذين كانوا جزءًا من الوفد الأردني المشترك. ولا شكّ في أنّ هذا المؤتمر كان حدثًا تاريخيًا فريدًا لما جرى فيه من اجتماع لأعداءٍ دامت عداوتهم سنين طوالًا من أجل التفاوض على مستقبل منطقتهم ومناقشة قضايا من أمثال الحدود والمياه واللاجئين واستقرار المنطقة.

كانت منظّمة التحرير الفلسطينية وقيادتها تعيش حينذاك في أضعف ظروفها السياسية، وتعاني من عزلة سياسية وإفلاس مالي؛ إذ اتُّهِم عرفات بدعم الغزو العراقي للكويت في (آب/أغسطس 1990)، ونتج عن ذلك خسارة منظّمة التحرير الفلسطينية لما كانت تحصل عليه من دعم الدول الخليجية الغنية بالنفط. وخسرت المنظّمة أيضًا الدعم السياسي والمالي للكثير من الدول العربية، فلم يتبقَّ أمام المنظّمة وعرفات من خيارٍ سوى القبول بصيغة سياسية لا ترضي طموحاتهما الوطنية، لكنّ عرفات كان متلهّفًا للعودة إلى أيّ جزء من فلسطين بعد أن قضى سنوات عديدة في المنفى (Amr 2012).

ولم تكن هنالك سابقة لمؤتمر مدريد للسلام، إذ كان المرّة الأولى التي يجلس فيها زعماء ومندوبون من مصر وسوريا ولبنان والأردن، بالإضافة إلى وفد فلسطيني، مع ممثّلين لإسرائيل ويلتقون وجهًا لوجه لمناقشة قضايا مهمّة حول صراعهم. وتكمن أهمّية هذا المؤتمر في قبول إسرائيل بحضور وفد فلسطيني يمثّل وجهة نظر منظّمة التحرير الفلسطينية، إذ كان هذا الوفد يتكوّن من شخصيات من الضفّة الغربية وقطاع غزّة تتّصل بشكل مباشر مع قيادة المنظّمة في تونس. وعلى الرغم من التوقّعات العالية المنتَظرة من مؤتمر مدريد للسلام، فإنّه لم ينجز سوى القليل لتجسير الفجوات بين الفلسطينيين والإسرائيليين نظرًا لسيطرة حزب الليكود على الحكومة الإسرائيلية آنذاك.

إلّا إنّ عجلة التقدّم في مفاوضات السلام بين البلدان العربية وإسرائيل، وخصوصًا مع الفلسطينيين، واصلت تقدّمها بعد انتخاب حكومة من حزب العمل الإسرائيلي بقيادة رئيس الوزراء الراحل إسحاق رابين في (حزيران/يونيو 1992)؛ إذ خاض الحزبان المهيمنان على إسرائيل الانتخابات ببرنامجين انتخابيين مختلفين، فكان ينبغي على الناخب الإسرائيلي أن يختار إمّا حزب الليكود بقيادة إسحاق شامير، والذي تمسّك بالمحافظة على الوضع الراهن

والاحتفاظ بالضفّة الغربية وقطاع غزّة، وإمّا حزب العمل بقيادة إسحاق رابين، والذي التزم بعملية السلام والتوصّل إلى تسوية مع الفلسطينيين بشأن الأرض. وفاز حزب العمل بانتخابات العام (1992)، واعتُبِر هذا الفوز استفتاءً للناخب الإسرائيلي على المضيّ قدمًا بالتسوية السلمية مع الفلسطينيين.

وبينما كان الوفد الفلسطيني الرسمي يلتقي بالوفد الإسرائيلي ويفاوضه في واشنطن إبّان المدّة (1992-1993)، عقدت منظّمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل مفاوضات سرّية في العاصمة النرويجية أوسلو، وبلغت هذه المفاوضات ذروتها بتوقيع (إعلان المبادئ) في (13 أيلول/سبتمبر 1993). وركّزت هذه المفاوضات السرّية على تأمين انسحاب إسرائيلي جزئي من الضفّة الغربية وقطاع غزّة وتأسيس (السلطة الفلسطينية)، وهي حكومة تمارس الحكم الذاتي للتعامل مع الشؤون اليومية للفلسطينيين في المرحلة الانتقالية. وحظيت الاتّفاقية بين منظّمة التحرير وإسرائيل بدعم أغلبية الفلسطينيين في الضفّة الغربية وقطاع غزّة وأغلب الإسرائيليين، على الرغم من وجود أصوات معارضة في كلا الطرفين.

اتّفاقية أوسلو

أدّى النضال الفلسطيني ضدّ الاحتلال الإسرائيلي خلال الانتفاضة الأولى إلى توقيع اتّفاقية أوسلو في (13 أيلول/سبتمبر 1993)؛ وتحقّق بفضل هذه الاتّفاقية للفلسطينيين، بقيادة منظّمة التحرير الفلسطينية، بعض حقوقهم السياسية، وضمان انسحاب إسرائيلي جزئي من الضفّة الغربية وقطاع غزّة. وكانت الاتّفاقية علامةً لمرحلة جديدة يعيشها الفلسطينيون، إذ لم يسبق لإسرائيل، منذ تأسيسها، أن اعترفت بمنظّمة التحرير الفلسطينية ممثّلًا شرعيًا وحيدًا للفلسطينيين، وهذا ما فسّرته القيادة الفلسطينية على أنّه الخطوة الأولى باتّجاه تأسيس الدولة الفلسطينية المستقلّة في المستقبل. وأتاح تأسيس السلطة الفلسطينية للدبلوماسية الفلسطينية أن تؤدّي دورًا أقوى بكثير، فاستطاعت السلطة الفلسطينية أن تبني علاقات دبلوماسية مع الدول الأخرى لضمان الدعم السياسي والدبلوماسي للفلسطينيين (Haj Aissa 2008, 24). ولقد كان تطبيق اتّفاقية أوسلو في قطاع غزّة ومعظم المناطق المأهولة من الضفّة الغربية علامةً على بداية الحكم الفلسطيني لهذه المناطق، وذلك مع وجود تدخّل إسرائيلي نسبي.

وترافقت اتّفاقية أوسلو مع تبادلٍ للرسائل بين عرفات ورابين؛ إذ أدان عرفات العنف

والإرهاب وألزم منظّمة التحرير الفلسطينية بالخيار الدبلوماسي في التوصّل إلى اتّفاقية نهائية للسلام بحلول (مايس/مايو 1999). وكان من المقرَّر أن تناقش مفاوضات السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل قضايا الوضع النهائي، من أمثال: اللاجئين، والقدس، والمستوطنات الإسرائيلية، والحدود النهائية، لكنّ اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي رابين على يد أحد المتطرّفين الإسرائيليين المعارضين للسلام مع إسرائيل في أوائل (تشرين الثاني/نوفمبر 1995)، وانتخاب حكومة يمينية يقودها بنيامين نتانياهو في (مايس/مايو 1996) حطّم آمال التوصّل إلى حلٍّ سلميٍّ ودبلوماسيٍّ للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

ووصلت عملية السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل إلى طريق مسدود بعد فشل قمّة كامپ ديڤيد للسلام في الولايات المتّحدة الأمريكية إبّان صيف العام (2000)؛ إذ أخفقت إدارة الرئيس الأمريكي كلنتون في جهود الوساطة التي بذلتها للتوصّل إلى صفقة سلام بين الطرفين، واستنتجت أنّ الفجوة بينهما غير قابلة للتجسير. وأخذت الآمال بتحقيق اختراق دبلوماسي تضعف بعد اتّهام الولايات المتّحدة لعرفات بأنّه رفض «عرضًا سخيًّا» من رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك، فإسرائيل كانت مستعدّةً للانسحاب من معظم أراضي الضفّة الغربية لكنّها أصرّت على الوجود الإسرائيلي في (الحرم الشريف) في القدس الشرقية، والذي يسمّيه الإسرائيليون (جبل الهيكل)، وأصرّت أيضًا على رفض أيّ حقٍّ بالعودة سوى عودة مئة ألف لاجئٍ فلسطيني لدواعٍ إنسانية على امتداد عشرة أعوام. ومهّد فشل قمّة كامپ ديڤيد الطريق لاندلاع مصادمات دموية بين الفلسطينيين والإسرائيليين بعد أن أقدم آرئيل شارون، رئيس الوزراء الإسرائيلي حينذاك، على الدخول إلى (الحرم الشريف) في (28 أيلول/سبتمبر 2000)، فأطلقت الزيارة شرارة انتفاضة فلسطينية دموية ثانية مناهضة لإسرائيل، فتوقّفت عجلة عملية السلام وأُتيح لكلا الطرفين أن يستخدم أقصى ما أوتي من قوّة.

كان عرفات ينتوي تحسين ما بيده من أوراق المساومة في طاولة المفاوضات، إلّا إنّ الجيش الإسرائيلي لجأ إلى الاستخدام غير المتكافئ للقوّة في قمع الانتفاضة وتخفيض سوية مطالب الفلسطينيين وطموحاتهم السياسية. وفشلت الولايات المتّحدة الأمريكية في إيقاف العنف المستمرّ، وتدهور الوضع أكثر بانتخاب شارون رئيسًا للوزراء في (شباط/فبراير 2001)، فعُلِّقَت عملية السلام ورجحت كفّة الصدام الدموي حتّى وفاة عرفات في (11 تشرين الثاني/نوفمبر 2004). ويتّهم الفلسطينيون إسرائيل بالتسبّب بوفاة عرفات بعد أن فرضوا حصارًا على مكتبه في رام الله طوال أكثر من عامين.

تكبّد الفلسطينيون خسائر باهظة بسبب اندلاع الانتفاضة الثانية التي اتّسمت بالعنف، وخسروا دعم الكثير من أصدقائهم على المستويين الدولي والإقليمي، وتفاقم الوضع سوءًا بسبب تصادف خوضهم للمقاومة العنفية مع هجمات تنظيم القاعدة على التراب الأمريكي في (11 أيلول/سبتمبر 2001) والهجمات الإرهابية الأخرى في العالم، ممّا مهّد الطريق لرئيس الوزراء الإسرائيلي شارون كي يساوي بين المقاومة العنفية الفلسطينية وهجمات القاعدة الإرهابية، والادّعاء بأنّ ياسر عرفات لا يختلف عن أسامة بن لادن. وخسر عرفات الكثير من أصدقائه، ولا سيّما من القادة العرب الذين كانوا يشعرون بخوف شديد على أنظمتهم بعد أحدث (11 أيلول/سبتمبر)، فأصبح مصير الفلسطينيين وقائدهم عرفات متروكًا للجيش الإسرائيلي.

دبلوماسية محمود عبّاس

آلَ منصب عرفات بعد وفاته إلى نائبه في رئاسة اللجنة التنفيذية لمنظّمة التحرير الفلسطينية، وانتُخِب محمود عبّاس رئيسًا للسلطة الفلسطينية في (كانون الثاني/يناير 2005) على أساس التوصّل إلى نهاية للاحتلال الإسرائيلي بالوسائل الدبلوماسية. وقد كرّر عبّاس شجبه ورفضه لكلّ أنواع أشكال العنف والإرهاب، بما فيها: الإرهاب الذي ترعاه الدولة الإسرائيلية؛ ولم يضع أيّة فرصة في تحسين التزامه بالتفاوض السلمي والعمل الدبلوماسي في التوصّل إلى نهاية للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. وفي تلك المدّة أعاد عبّاس تنظيم الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفّة الغربية واستعاد القانون والنظام، واللذين غابا عن المنطقة منذ بدء الانتفاضة الثانية في (أيلول/سبتمبر 2000). واستغلّ عبّاس كلّ الوسائل الممكنة من أجل التوصّل إلى صفقة سلام نهائية مع إسرائيل، وكانت أولى جهوده في مؤتمر أناپوليس للسلام الذي رعته الإدارة الأمريكية، والذي أعاد الحياة لمحادثات السلام التي توقّفت في المدّة (تشرين الثاني/نوفمبر 2007 - أيلول/سبتمبر 2008)، وقدّم عبّاس في هذا المؤتمر تنازلات كبيرة للإسرائيليين في قضيّتَي اللاجئين والحدود النهائية (Swisher 2011).

وقرّر الفلسطينيون بقيادة عبّاس أن يشنّوا معركة دبلوماسية وقانونية ضدّ إسرائيل في منظّمة الأمم المتّحدة، ونجح عبّاس في تحقيق اعتراف الأمم المتّحدة بفلسطين باعتبارها (دولة بصفة مراقب غير عضو) في الجمعية العامّة للأمم المتّحدة في (29

تشرين الثاني/نوفمبر 2012)، إذ صوّتت (138) دولة لصالح فلسطين، ولم يصوّت ضدّها سوى عشر دول منها إسرائيل، مع امتناع معظم الدول الأوروبية عن التصويت. وشكّل هذا القرار نقطة تحوّل في الدبلوماسية الفلسطينية بحصولها على دعم أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة. وقد اعتُبِر هذا القرار ضربة كبرى لإسرائيل وحلفائها الذين وقفوا إلى جانب الاحتلال الإسرائيلي ورفضوا منح فلسطين صفة الدولة. وفي (آذار/مارس 2012) حصلت فلسطين أيضًا على العضوية الكاملة في منظّمة اليونسكو (منظّمة الأمم المتّحدة للعلم والتربية والثقافة) التي تتّخذ من باريس مقرًّا لها، ثمّ انضمّت فلسطين بعدها إلى الكثير من الوكالات والاتّفاقيات التابعة للأمم المتّحدة.

وكان الهدف من استراتيجية الرئيس عبّاس يتمثّل في عزل ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ونزع الشرعية عنها، ولم يستهدف إسرائيل بذاتها؛ وقد عبّر عبّاس عن هذا الأمر في خطابه الذي ألقاه على مسامع الجمعية العامّة للأمم المتّحدة في (أيلول/سبتمبر 2012). وحصلت الدبلوماسية الفلسطينية على الغطاء الشرعي بسبب توسُّع المستوطنات الإسرائيلية في الضفّة الغربية والقدس الشرقية، والذي يتناقض مع القانون الدولي، ولا سيّما اتّفاقية جنيف الرابعة التي تحظر على سلطة الاحتلال القيام بنقل سكّانها إلى المنطقة المحتلّة. وأصبحت إسرائيل معزولةً أكثر من أيّ وقت مضى بسبب بنائها للمستوطنات وعدم اكتراثها بالقانون الدولي، واتّهم الكثير من السياسيين والمحلّلين الإسرائيليين رئيس الوزراء الإسرائيلي نتانياهو ووزير خارجيته آڤيگدور ليبرمان بإلحاق الضرر بسمعة إسرائيل ومكانتها في المجتمع الدولي. وأحرزت الدبلوماسية الفلسطينية نجاحًا آخر في العام (2015) عندما قرّر البرلمان الأوروبي وضع ملصقات خاصّة على المنتجات الإسرائيلية القادمة من المستوطنات غير القانونية في الضفّة الغربية، بالإضافة إلى إجراءات أخرى قادمة يجري الإعداد لها في الدول الأوروبية لمقاطعة منتجات المستوطنات.

ووصل الانتقاد العالمي لإسرائيل إلى مستويات مرتفعة خلال الهجوم الإسرائيلي على غزّة في (تمّوز/يوليو وآب/أغسطس 2014)، فخرجت تظاهرات احتجاجية في شوارع لندن وپاريس ونيويورك تشجب استخدام إسرائيل للقوّة بشكل غير متكافئ ضدّ المدنيين. وكان هنالك أيضًا الكثير من الاتّهامات لإسرائيل بارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية وجرائم حرب، وذلك بسبب سقوط أكثر من ألفَي قتيل فلسطيني يشكّل النساء والأطفال

أكثر من نصفهم. ووجّه عبّاس في خطابه أمام الجمعية العامّة للأمم المتّحدة الاتّهام إلى إسرائيل بممارسة الإبادة الجماعية ضدّ غزّة، ورحّبت الكثير من الدول بما جاء في خطابه. ولقد أثمرت دبلوماسية عبّاس حتّى الآن: تعزيز عزلة إسرائيل، والتزايد المستمرّ في عدد الدول الداعمة للمسعى الفلسطيني الهادف إلى التحرّر والحصول على صفة الدولة. وقد صُمِّمت الاستراتيجية الفلسطينية بهدف استمرار المعركة الدبلوماسية والقانونية ضدّ إسرائيل، وبناء الضغط الدولي الذي سيمهّد الطريق لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإيقاف توسّعه الاستيطاني.

انضمام فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية

إنّ التوقيع الفلسطيني على ميثاق روما، والذي يمكّن فلسطين من الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية (ICC)، يمثّل آخر المنجزات، وليس أخيرها، في المعركة الدبلوماسية والقانونية الفلسطينية ضدّ إسرائيل، إذ تتيح هذه العضوية مقاضاة إسرائيل لانتهاكها للقانون الدولي. ففي (31 كانون الأوّل/ديسمبر 2014) وقّع الرئيس عبّاس ميثاق روما المؤسّس للمحكمة الجنائية الدولية، وكان هذا الميثاق من بين حوالي عشرين اتّفاقية دولية أخرى وقّعها عبّاس أيضًا. وقد نُظِر إلى توقيع فلسطين لميثاق روما على أنّه يشكّل الخطوة الأولى على طريق الانضمام للمحكمة. وفي (1 نيسان/أبريل 2014) نالت فلسطين العضوية الكاملة في المحكمة بعد ثلاثة أشهر من توقيعها على ميثاق روما. ولقد تحسّنت فرص فلسطين بالانضمام إلى المحكمة بعد أن صوّتت الجمعية العامّة للأمم المتّحدة بالموافقة على ترقية وضع فلسطين إلى صفة «دولة بصفة مراقب غير عضو».

إنّ عضوية فلسطين في المحكمة الجنائية الدولية ربّما ستشهد مقاضاة الفلسطينيين لإسرائيل بجرائم حرب؛ بالإضافة إلى أنّ المحكمة يمكنها مقاضاة الأفراد المتّهمين بالإبادة الجماعية والجرائم ضدّ الإنسانية وجرائم الحرب المرتكَبة منذ (ا تمّوز/يوليو 2002)، وهو تاريخ سريان ميثاق روما. وهذه الخطوة ستمكّن دولة فلسطين من مقاضاة التوسّع الاستيطاني الإسرائيلي باعتباره انتهاكًا لاتّفاقية جنيڤ الرابعة، بالإضافة لجرائم الحرب الإسرائيلية. وقد اعتُبِرت هذه الخطوة انتصارًا كبيرًا في المعركة القانونية والدبلوماسية الفلسطينية ضدّ إسرائيل؛ فعوضًا عن انتهاج أسلوب التفاوض لاكتساب صفة الدولة، يأمل الفلسطينيون بأن

يتمكّن الضغط القادم من الهيئات الدولية من أن يؤدّي في نهاية المطاف إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتأسيس دولة فلسطينية.

ولقد مرّ حتّى حين كتابة هذه الدراسة أكثر من ثلاثة وعشرين عامًا على توقيع اتّفاقية أوسلو، لكنّ الفلسطينيين لمّا ينجزوا صفة الدولة بعد؛ ويكمن جزء من السبب في أنّ النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي «يتّسم بطبيعة وجودية لا يمكن حلّها بشكل قطعيّ، ولكن يمكن إدارته على نحو يصل إلى الحدّ الأعلى من المكاسب والحدّ الأدنى من الخسائر. ويُضاف إلى ذلك أنّه يتّسم أيضًا ببنية مُجَدَّدة قابلة للاستدامة دائمة التغيُّر لأنّها محكومة بالتقلّبات المصلحية والسكّانية والسياسية والثقافية» (Iyrot 2011). ولقد أدّت التغيّرات السياسية على المستويين الدولي والإقليمي إلى التقليل من أهمّية النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي، إذ تسبّب اندلاع ما عُرِف بالربيع العربي في العام (2011)، والاضطرابات السياسية التي اندلعت في ليبيا وسوريا واليمن، بنقل الاهتمام الدولي والإقليمي إلى هذه البلدان؛ إلّا إنّ الفلسطينيين لم يفقدوا الأمل، وهم مصمّمون على استمرار كفاحهم بكلّ الوسائل الممكنة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتأسيس دولتهم الخاصّة بهم وعاصمتها القدس الشرقية.

الخلاصة

دأبت الفصائل المسلّحة الفلسطينية، منذ تأسيس منظّمة التحرير الفلسطينية في العام (1964) وحتّى توقيع اتّفاقية أوسلو في العام (1993)، على وصف الكفاح المسلّح بأنّه الوسيلة الرئيسية، بل حتّى: الحصرية، لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحرير فلسطين؛ إلّا إنّ هذه الفصائل أخفقت في إنجاز حلم الفلسطينيين بالدولة. وفي العام (1988) تبنّت منظّمة التحرير أسلوب التفاوض باعتباره خيارًا استراتيجيًا يستهدف إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق دولة فلسطينية مستقلّة. وفي وقت لاحق، اعتُبِر توقيع اتّفاقية أوسلو في العام (1993) نقطة تحوّل ونقلة كبيرة وسريعة في الاستراتيجية الفلسطينية، حيث ازداد التشديد على المفاوضات والدبلوماسية. وممّا يؤسف له أنّ عملية التفاوض لمّا تحقّق بعدُ الهدف المطلوب منها، وهو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق دولة فلسطينية من خلال العمل الدبلوماسي؛ إلّا إنّ الفلسطينيين لم يفقدوا إيمانهم الكامل بالدبلوماسية الدولية.

إنّ الدبلوماسية الفلسطينية لم تنجح في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتأسيس دولة فلسطينية

مستقلّة ذات سيادة، إلّا إنّ النجاحات الدبلوماسية في ترقية وضع فلسطين إلى التمتّع بصفة (دولة بصفة مراقب غير عضو) في الجمعية العامّة للأمم المتّحدة، وانضمامها إلى المحكمة الجنائية الدولية، تُعتَبَر خطوة صائبة على الطريق الطويل نحو التحرير والدولة. وتتمتّع فلسطين اليومَ بدعم هائل ضمن المجتمع الدولي، وتتعرّض إسرائيل إلى الانتقاد من أصوات داخلية تنتمي إلى التوجّهين اليساري والليبرالي.

مصادر الفصل الحادي عشر

- Abunahel, Osama, Mkhaimar Abusada, and Maher Abdul-Wahed. 2012. The Impact of Political Changes on the Belief Structure and Policies of the PLO from 1968-1974. (Translated). *Annals of Arts and Social Sciences* 33: 1–180.
- Amr, Nabil. 2012. *Yasser Arafat and the Madness of Geography*. (Translated). Cairo, Egypt: Dar El-Shorouk.
- Bailey, Sydney. 1990. *Four Arab-Israeli Wars and the Peace Process*. New York, US: St. Martin's Press.
- Benvenisti, Meron. 1995. *Intimate Enemies: Jews and Arabs in a Shared Land*. Berkeley, US: University of California Press.
- Bickerton, Ian, and Calra Klausner. 1995. *A Concise History of the Arab-Israeli Conflict*. New Jersey, US: Prentice Hall.
- Carter, Jimmy. 1993. *The Blood of Abraham: Insights into the Middle East*. Fayetteville, US: University of Arkansas Press.
- Finkelstein, Norman. 1995. *Image and Reality of the Israel–Palestine Conflict*. London, UK: Verso Books.
- Haj Aissa, Ramzy. 2008. *Palestinian Diplomacy: A Glance at the Institutions and the Historical Impact*. Unpublished Master Thesis, European University Centre for Peace Studies, Schlaining-Austria.
- Iyrot, Issam Nezam. 2011. *Palestinian Diplomacy in the Palestinian Israeli*

Negotiations and Its Impact on Achieving the Palestinian State. Unpublished MA Thesis, An-Najah University, Palestine.

- Khalidi, Walid. 1992. *Palestine Reborn*. London, UK: I.B. Tauris & Co.
- Morris, Benny. 1989. *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947–1949*. Cambridge, US: Cambridge University Press.
- Palestinian Ministry of Foreign Affairs. http://www.mofa.pna.ps/en/the-ministry. Accessed 31 December 2015.
- Reagan, Ronald. 1988. Statement on Diplomatic Talks with the Palestine Liberation Organization. Online by Gerhard Peters and John T. Woolley. *The American Presidency Project*, December 14. http://www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid=35264. Accessed 3 January 2016.
- Roy, Sara. 1995. *The Gaza Strip: The Political Economy of De-Development*. Washington, D.C., US: Institute for Palestine Studies.
- Schiff, Ze'ev, and Ehud Ya'ari. 1989. *Intifada: The Palestinian Uprising—Israel's Third Front*. New York, US: Touchstone Book.
- Swisher, Clayton. 2011. *The Palestine Papers: The End of the Road?* Chatham, UK: Hesperus Press.
- Tessler, Mark. 1994. *A History of the Israeli–Palestinian Conflict*. Bloomington, US: Indiana University Press.
- Yasser Arafat's UN General Assembly Speech. November 13, 1974. https://web.archive.org/web/20120208084101/ and http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/A238EC7A3E13EED18525624A007697EC. Accessed 3 January 2016.

الفصل الثاني عشر

نتائج

گلستان گُربَي[1]

كلية العلوم السياسية والاجتماعية، جامعة فرايه (برلين، ألمانيا).

زابينه هوفمان[2]

كلية العلوم السياسية والاجتماعية، جامعة فرايه (برلين، ألمانيا).

فرهاد إبراهيم سَيدر[3]

قسم مصطفى بارزاني للدراسات الكردية، جامعة إيرفورت (إيرفورت، ألمانيا).

فهم كردستان العراق وفلسطين: الدراسة المقارنة للميزات وأوجه الشبه والاختلاف

تزوّدنا الدراسات التي احتواها هذا الكتاب بتفسيرات وتعليلات تتيح الوصول إلى فهم أفضل للديناميات الداخلية وبنية السلطة في كردستان العراق وفلسطين. وإذا استندنا إلى الأسئلة الرئيسية التي صغناها في مقدّمة الكتاب فيمكننا أن نوجز النتائج ونقيّمها على نحو مقارن من أجل:

(1) وضع مبادئ وشروط رئيسية للبنية الداخلية للسلطة في كردستان العراق وفلسطين.

(2) الخروج بأفكار جديدة تؤثّر على سياقات الحوكمة من خارج الدولة.

---

(1)) انظر سيرتها العلمية في بداية الفصل الأوّل.[المترجم]

(2)) انظر سيرتها العلمية في بداية الفصل الأوّل.[المترجم]

(3)) انظر سيرته العلمية في بداية الفصل الأوّل.[المترجم]

والدراسات التي احتواها الكتاب لا تقف عند حدّ التحقّق من أوجه الشبه والاختلاف بين الشكلين الداخلين لحكومتي كردستان العراق وفلسطين، بل تخلصان بشكل خاصّ إلى نتيجتين أساسيّتَين، وهو أمر له أهمّيته في فهم (دولتي الأمر الواقع) هاتين.

ففي المقام الأوّل، ثمّة جذور عميقة لتشكّل وتطوّر البنية الداخلية السائدة للسلطة، وهي تمتدّ ضمن الصراعات التاريخية العنفية التي مضى عليها قرن من الزمان في (دولتي الأمر الواقع) هاتين. وهذه الصراعات مُضَمَّنةٌ أيضًا في السياق السياسي الإقليمي والدولي، وكذلك الحال فيما يتعلّق بعواقبها؛ فكلا شكلَي الحكومة هذين أُنشِئ ضمن الظروف المذكورة (أي: الحروب، والعنف، والتدخّلات الخارجية)، والعواقب المترتّبة على التاريخ الطويل من الحروب والعنف والتدخّلات الخارجية ما تزال بين ظهرانينا حتّى الآن بأشكال متنوّعة ودرجات مختلفة من الشدّة، ولم تتوقّف عن التأثير على عملية التحوّل الداخلي لكلا (دولتي الأمر الواقع). وإنّ استمرار العواقب التاريخية ومضامينها الفعلية بالتأثير ليس نتيجة مهمّة ينبغي النظر إليها بعين الاعتبار وحسب، فهذه النتيجة، وقبل أيّ شيء، ضرورية للعمل السياسي والملاحظة العلمية، وتنبثق أهمّيتها من احتوائها على السياق التاريخي الوثيق للتسويغ بين العمليات الفعلية، وما لها من علاقة بالفهم الجوهري لهذه العمليات. ويتمثّل الشبه التاريخي بين كلا (دولتي الأمر الواقع) في أنّ قضية مستقبلهما السياسي تتعلّق بإرث تاريخي نتج عن التطوّرات التي حدثت بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وانحطاط الإمبراطورية العثمانية، وما تزال عواقب هذه النقطة التاريخية الحاسمة مستمرّةً بالوجود حتّى اليوم. ولم تحظَ (دولتا الأمر الواقع) بالقدر نفسه من الاهتمام الإقليمي والدولي على الرغم من امتلاكهما للأساس التاريخي نفسه، إذ حصلت القضية الفلسطينية تدريجيًا على مقدار أكبر من الاهتمام الدولي والدعم الخارجي، واستُخدِم النزاع بين إسرائيل وفلسطين إبّان الحرب الباردة حربًا بالوكالة من أجل ضمان التفوّق على المستوى الإقليمي والمنظومة العالمية القطبَينية؛ ومثّل النزاع أيضًا صلةَ وصلٍ منظوماتيةً بين خطوط النزاع ومستوياته ومواقعه، إلّا إنّ خريطة القوى الإقليمية تغيّرت في الأعوام الأخيرة، وانتقل معظم التركيز الرئيسي في الحجاج إلى الأقاليم المجاورة، ولم تعد «القضية الكردية» في العراق تحظى باهتمام في السياسة العمومية للبلدان الأخرى منذ أمد بعيد؛ لكنّ هذا الوضع تغيّر بشكل كبير وسريع بعد العام (1991) وفي حقبة ما بعد صدّام، إذ انتقل الكرد العراقيون إلى صدارة الأحداث باعتبارهم طرفًا فاعلًا واضحًا في السياسة الإقليمية، وازدادت مكاسبهم في ميدان الأهمّية الاستراتيجية، بل إنّ أهمّيتهم نمت

أكثر من ذلك خلال ما يدور حاليًا من قتال ضدّ تنظيم (الدولة الإسلامية)، فأصبحت كردستان العراق جزءًا لا غنى عنه في السياسة الإقليمية، ولم يسبق لها قطّ أن حظيت بهذا التواجد في الأحداث وفي جاذبية التعامل معها. وبعبارةٍ أخرى: لقد اقترب كردستان العراق وفلسطين أحدهما من الآخر في هذا الاعتبار، فكلا (دولتي الأمر الواقع) هاتين تمتلك موقعها المستقرّ في السياسة الإقليمية، ولا يمكن الاستغناء عنهما كطرفين فاعلين فيها، لكنّ مستقبلهما يظلّ يكتنفه اللايقين على الرغم من كلّ هذا الترسّخ.

وفي المقام الثاني، إن حكومة إقليم كردستان والسلطة الفلسطينية شكلان من أشكال الحكومة يتّسمان بشبه بنيوي، وأوجه الشبه بينهما: وجود حكم يمتدّ على نطاق جغرافي، وبنية سياسية إقليمية وداخلية مجزّأة، وحماية الموقع الاحتكاري لحزبين سياسيين لهما مكانة حاسمة، وزبائنية تطوّرت تاريخيًّا (وأخذت هيأتها بفعل الظروف الداخلية والخارجية)، ومنظومات وصاية، واعتماد بنيوي على التيّار الخارجي المتدفّق من الموارد بسبب النزاعات العنفية، ودمار القاعدة الاقتصادية. ومن أوجه الشبه الأخرى التي يشترك بها شكلا الحكومة في حكومة إقليم كردستان والسلطة الفلسطينية: مشكلات الحكم (ولا سيّما: الزبائنية، والفساد، والوصاية، وضمانة حرّية الصحافة، وتقوية المشاركة السياسية)، والسخط المتنامي بين الناس، وضبابية المستقبل؛ والصفة الأخيرة تلائم السياق الإقليمي الذي يلفّ اللايقين معظم دوله. وفيما يلي نرغب بالتركيز على الملاحظات المتعلّقة بكلتا (دولتي الأمر الواقع) هاتين في ما يتّصل بالسؤالين الرئيسيين الآتيين: ما هي بنية السلطة السياسية ومن أين تستمدّ شرعيّتها؟ وكيف يؤثّر التحوّل الداخلي على منظومة الحوكمة، والمشاركة السياسية، والتطوّر الديمقراطي؟

يمكن النظر إلى كردستان العراق بأنّها تمتلك تاريخًا من النجاح لاعتبارات عدّة، ويمكننا أن نعزو هذا الأمر، قبل أيّ شيء آخر، إلى ما تمّ من محاولة القيام بعمليتين: عملية بناء المؤسّسات الداخلية، والعملية الديمقراطية؛ والعمليّتان مرّتا كلتاهما بمسار تطوّري إبّان العقدين المنصرمين، وترافق تمتين حكومة إقليم كردستان مع مقدار هائل من الاضطرابات. أمّا من ناحية المراقب الخارجي فإنّ الفكرة الإيجابية التي يخرج بها هذا المراقب أيضًا تنعكس في ما يُطلَق على كردستان العراق من تسميتَي «جزيرة الاستقرار» أو «العراق الآخر»، ممّا يجعله يختلف بشكل إيجابي عن باقي أنحاء العراق. وتكتسب هذه الإنجازات أهمّيةً إضافيةً إذا أخذنا بالحسبان آثار التاريخ الطويل للحروب والدمار، وظروف المنطقة التي لم تكن تخدم صالح كردستان العراق في معظم الأحيان.

ولا بدّ أن نذكر، في الوقت نفسه، أنّ العملية الديمقراطية الداخلية ما يزال يلزمها الكثير من العمل حتّى تكتمل، وأنّ صعوبات جمّة تعترض طريقها؛ وينطبق هذا الأمر على قضية (الانفصال السياسي-الجغرافي)، والتي لمّا يجرِ التغلّب عليها بعدُ، بالإضافة إلى قضية (عملية التوحيد)، والتي ما تزال بحاجة إلى الدعم. وقد نالت القضية الثانية زخمًا مهمًّا بسبب القتال ضدّ تنظيم (الدولة الإسلامية)، ممّا يؤثّر على المستوى العسكري لحكومة إقليم كردستان ويدفع باتّجاه إنشاء جيش موحّد وبنًى موحّدةً للسياسة الأمنية.

وتتّصف منظومة تشارك السلطة في كردستان العراق بأنّ الجميع يساهم فيها دون استثناء، وأنّها توحّد الأحزاب السياسية ذات الاصطفافات المختلفة. وتستفيد نخب الحزبين الكرديين الرئيسيين (الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتّحاد الوطني الكردستاني) من هذه المقاربة؛ فهي، من جهة، تولّد الاستقرار وتفرض عملية التفاوض والإجماع، وهما أمران مهمّان من الناحية السياسية-الديمقراطية. ومن جهة أخرى، تؤدّي مقاربة «حكم الأحزاب جميعها» إلى الحيلولة دون ظهور معارضة برلمانية حقيقية؛ فعلى الرغم ممّا أدّى إليه تشكيل حركة گوران من شرخ في الاحتكارية المزدوجة للحزبين الرئيسيين، فإنّ هذه الاحتكارية السياسية-الاقتصادية صمدت على الرغم ممّا تواجهه على الصعيد الداخلي من انتقاد هائل يتنامى يومًا بعد يوم. وللأحزاب ونخبها نفوذ واسع على المؤسّسات، ممّا يعيق نزاهتها ونموّها الديمقراطي. وتقوم شرعية الحكم في كردستان العراق على انتخابات ديمقراطية تكمّلها شرعية أخرى قائمة على التقاليد والأداء، إذ ما يزال عنصر مهمّ من عناصر الاستقرار وشرعية الحكم يكمن في التقاليد ونزعة التوريث الجديدة، والتي تستخدمها الأسر المتنفّذة في إدارة شبكة الولاء التابعة لها. وهنالك تداخلٌ بين العمليات التي تطوّرت بمرور التاريخ مع عمليات المفاضلة المجتمعية الداخلية الجديدة، ممّا يخلق استمراريةً وتغييرًا في الوقت نفسه؛ إلّا إنّ المطالب المجتمعية بالمزيد من المشاركة الديمقراطية، والتي أخذت بالتنامي على نحوٍ خاص، ترمي بالتحدّيات في طريق العناصر التقليدية والتوريثية للشرعية؛ وإن التغلّب على هذه العناصر لا يعتمد على إرادة الأحزاب المتنفّذة وقياداتها وحسب، بل يعتمد أيضًا على شدّة ضغوط التكيّف، والتي تنبثق من التفاوض الداخلي.

أمّا في ما يخصّ الاقتصاد، فإنّ حكومة إقليم كردستان اعتمدت على القطاع النفطي في تقليل الاعتماد البنيوي على بغداد ولتحقيق الاستقلال الاقتصادي؛ ولكنّها تسبّبت في سبيل ذلك بإهمال التنويع الاقتصادي المستدام، والذي تعبّر عنه الأزمة الاقتصادية الخطيرة حاليًا،

لأنّ النموّ الاقتصادي وموازنة إقليم كردستان يعتمدان بشكل رئيسي على الاستثمارات النفطية، وقد أدّى تقلّص الإيرادات النفطية إلى وقوع حكومة إقليم كردستان في أزمة جوهرية.

ومن الجهة الأخرى، تتطلّب حكومة إقليم كردستان المزيد من المشاركة السياسية والاقتصادية ضمن مجتمع مدني يتنامى فيه مستوى المعاملة التفاضلية والاعتماد على الذات؛ وبناءً عليه، فإنّ التغلّب على البنى المختلّة يظلّ من التحدّيات المستمرّة؛ وينطبق هذا الأمر على قضايا الحوكمة خصوصًا، أي: الزبائنية، والوصاية، والفساد، والمحاباة، وتقييد حرّية الصحافة، والمشاركة السياسية، ونزاهة المؤسّسات. وسيظلّ مستقبل حكومة إقليم كردستان وآفاق استقلال الإقليم يحيط بهما التأثير الحاسم للقتال ضدّ تنظيم (داعش)، والحرب في سوريا، وتطوّرات قضية كردستان العراق ضمن الدولة العراقية، بالإضافة للعلاقات مع دولتين من دول المنطقة هما تركيا وإيران. لكنّ التطوّر الديمقراطي الداخلي وشكله سيعتمد في أساسه على ما ستبديه النخب الكردية من أداء، ومن المرجّح أنّ هنالك فرصًا واعدةً بالنظر إلى ما أُنجِز بمرور الوقت، على الرغم من الظروف غير المؤاتية التي تجعل احتمال حدوث ذلك منخفضًا إلى حدٍّ بعيد.

ولا تنحصر مشاكل كردستان العراق في الأزمة الأمنية التي أطلقها الخطر الإسلاموي الذي يهدّد وجودها، وهو تحدٍّ يتطلّب من حكومة إقليم كردستان أن تكرّس له كلّ إمكانياتها، فهنالك أيضًا ما تعانيه الحكومة حاليًا من مشكلات صعبة على المستوى المحلّي لم يسبق لها التعامل مع أمثالها، وتتركّز هذه المشكلة في الأساس ضمن الأزمة المحلّية والاقتصادية التي تخوض معها حكومة الإقليم صراعًا مرًّا. فلقد وصل الخلاف الشرس بين الحزبين الرئيسيين على مدّة ولاية رئيس الإقليم وصلاحياته إلى مرحلة حرجة، وأدّى إلى اندلاع أزمة سياسية تهدّد العملية الديمقراطية الداخلية وكل ما تحقّق من إنجازات حتّى الآن. وترسّخ هذا الشلل السياسي أكثر بسبب الوضع الاقتصادي المعتم السائد حاليًا، إذ وقعت حكومة الإقليم في أزمة اقتصادية قادتها إليها عوامل عدّة لا تقتصر على نزعة التوريث، فهناك أيضًا: الحرب ضدّ تنظيم (داعش)، ومتطلّبات توفير احتياجات أكثر من (1.9 مليون) شخص من اللاجئين السوريين والمواطنين العراقيين الذين هُجِّروا من مناطقهم ووجدوا في كردستان العراق ملاذًا لهم، والانخفاض المستمرّ في أسعار النفط العالمية، وتأخّر المستحقّات التي تدين بها حكومة بغداد للإقليم. وعلى الرغم من هذه الظروف الخارجية غير المؤاتية، فإنّ أداء النخب الكردية سيؤدّي دورًا جوهريًا في التطوّر الديمقراطي الداخلي.

والحال في فلسطين مماثلٌ لما سبق، إذ تؤدّي النخب دورًا حاسمًا في عملية الدمقرطة الداخلية؛ وكذلك فإنّ أداء النخب يعتمد عليه نجاح جهود الحكم الرشيد، والمشاركة، والسيطرة الديمقراطية. وعلى الرغم من كلّ أوجه اللايقين والتصعيد السياسي في البيئة الإقليمية المحيطة بفلسطين، فلقد نجحت السلطة الفلسطينية في نصب منظومة فاعلة للحوكمة، والمحافظة على النظام العامّ، وضمان المجتمع المدني منذ تولّيها التدريجي للحكم الذاتي الجزئي بعد توقيع إعلان المبادئ في العام (1993). وقام الفلسطينيون في الضفّة الغربية وقطاع غزّة بتوسيع أو إقامة مؤسّسات في كلّ المجالات السياسية والمدنية، وحافظوا على ما بأيديهم من أدوات السلطة منذ العام (1994). أمّا في المجالات المركزية فهم يمتلكون ما يجب امتلاكه من المؤسّسات التقنية والخدمات التي تقدّمها الدولة، بما فيها المجالات الثلاثة: الإدارة المالية العامّة، والأمن، والخدمات المجتمعية. وإذا لم ننظر بعين التقييم إلى المؤسّسات المجرّدة، بل إلى محتوياتها وآليّاتها السياسية-المجتمعية، فسنجد أنّ هنالك نقدًا واضحًا ومفتوحًا لمنظومتي الحكم الاستبداديتين والإصلاح الذي لمّا يُنجَز بعدُ في «الأجندة غير المكتملة». وتتّسم منظومة الحكم في فلسطين بدرجة عالية من المركزية والبنى ذات الكفاءة المتوازية.

وبشكل عامّ، أُنجِز التقدّم وانطلقت عملية المشاركة منذ العام (1994)، لكنّ تحوّل المنظومة السياسية أدّى أيضًا إلى الركود والانتكاس؛ فبينما كانت حركة (حماس) تمارس دورًا استبداديًا في غزّة، شهدت الضفّة الغربية تقدّمًا على صعيد المشاركة السياسية، ولهذا يجد المرء أنّ البرلمان الفلسطيني، والذي يقوم على منظومة الأحزاب المتعدّدة، لا يقتصر على الأحزاب المُمثَّلة في منظّمة التحرير الفلسطينية. ومع ذلك، فمن المهمّ أيضًا الاستمرار بهذه المشاركة وقيادة الجدل الفلسطيني الداخلي بشكل علني مع الجماعات المعارضة، بما فيه من جدل حول البدائل المجتمعية. وإذا أخذنا هذا الأمر بالحسبان فسنجد أنّ نتيجة انتخابات العام (2006) كانت تجربة مباشرة للديمقراطية الانتخابية؛ إذ خسرت (السلطة الفلسطينية/ حركة فتح) احتكارها للسلطة في الميدان المحلّي بسبب تركيزها على التمسّك بالسلطة في النضال الفلسطيني الداخلي. ومع ذلك، فإنّ حركة (حماس) و(السلطة الفلسطينية/ حركة فتح) كلاهما طرف فاعل سياسي يعمل بمقتضى الواقع، ويواجه مسؤولية حكومية، وأثبت قدرته على التلاقي مع الآخرين في المواقع

الرئيسية للنضال من أجل التحرير، والعمل على نحو براغماتي. وبناءً عليه، يمكننا هنا ملاحظة المشكلات التي تكتنف مرحلة التحوّل من حركة تحرير إلى تنظيم سياسي يتولّى واجب ممارسة الحكم. ومنذ الخلافات الداخلية في العامين (2006، 2007) أكّدت المؤسّسات، والتي ما زالت تبدي صلات بنيوية، وجودها في المنطقتين على الرغم من الاختلافات السياسية؛ ويمكن الاستمرار في استخدام هذا الأمر في إعادة تنظيم البنى الداخلية للسلطة الفلسطينية والتوجّه نحو حكومة وحدة وطنية. ويبقى من غير المُثبَت ما إذا من الممكن تحقيق مشاركة حقيقية للسلطة في حكومة وحدة وطنية فاعلة، فعمليات الدمقرطة الداخلية انطلقت بشكل عامّ، لكنّها تتطلّب تطبيقًا يطال البنى الرئيسية.

وإذا تناولنا الحاجة إلى تخفيف أثر إحدى العقبات، وهي: تطوير قاعدة اقتصادية مستقلّة، فلا نكاد نجد أيّ تحسّن موثَّق في مجالات: تخفيض مستوى التبعية البنيوية، والتنويع الاقتصادي، وتوسيع القاعدة الاقتصادية. ويوفّر الدمج الوثيق للمنظومات الاقتصادية الفرعية الثلاث إطار عمل مُحكَم للخيارات السياسية المُتاحة في فلسطين، وإذا لم يتوفّر اقتصاد مُستدام فلن يكون للمنظومة السياسية قاعدة كافية لتستند عليها منظومة سياسية فلسطينية تتمتّع بالسيادة.

والعقبات الاقتصادية التي تحفّزها السياسة قبل أيّ أمر آخر هي عقبات تؤدّي في نهاية المطاف دورًا جوهريًا في ضعف طبيعة المنظومة السياسية في فلسطين، والتي تقوم في الأساس على التريّع، لا على إيرادات الضرائب. ويجب النظر إلى إيرادات هذا التريّع، ولا سيّما بعد الوقت الطويل الذي مرّ عليها، على أنّها تؤدّي دورًا أقلّ ما يُقال عنه هو أنّه دور حاسم، فالتدفّق المستمرّ للموارد الخارجية على المنظومات الفرعية الثلاث بأجمعها يزوّد الأطراف الفاعلة بنطاق واسع بما فيه الكفاية للعمل على الحيلولة دون انهيار المنظومة الإجمالية بسبب جهود الحفاظ على التبعية غير المتناظرة.

وما تزال عملية بناء المؤسّسات مستمرّةً في ظلّ ظروف التبعية البنيوية للدعم الأجنبي؛ ويُعتبَر التريُّع أيضًا من سمات المنظومة الرأسمالية للدولة في المستوى المجتمعي للمجتمع المدني. وسيؤدّي تزايد الاستقطاب المجتمعي والتدهور المجتمعي-الاقتصادي في المستقبل إلى نتيجة أخرى، وهي: تزايد احتمال ظهور معارضة لوحدة فلسطين المجتمعية والوطنية بأكملها، بالإضافة إلى تطوّر إيجابي هو: ظهور مجتمع مدني في فلسطين يتّصف بأنّه ذو

آليّات فاعلة، ومتمايز، وذو قاعدة واسعة، وينتقد الزبائنية والفساد وانعدام الكفاءة في سياسة الإدارة البيروقراطية للدولة؛ وبما أنّه جزء من عملية الدمقرطة التي لا غنى عنها فهو يواجه التحدّي المزدوج المتمثّل في العمل ضدّ منظومة الاحتلال وانتقاد الطبقة الحكومية الفلسطينية.

ولقد أنجز الزعماء الفلسطينيون أعظم درجات التقدّم والنجاح في بناء الدولة بدعمٍ من منظّمة الأمم المتّحدة؛ فبعد إعلان منظّمة التحرير الفلسطينية للاستقلال في (15 تشرين الثاني/نوفمبر 1988) قامت الأمم المتّحدة بترقية الوضع الدولي لحركة التحرير الوطني من «كيان مراقب» إلى «دولة غير عضو» (تشرين الثاني/نوفمبر 2012)؛ ومع ذلك فإنّ الهدف المنشود ما يزال هو العضوية الكاملة في الأمم المتّحدة تحت عنوان «دولة فلسطين». ويتمثّل أعظم التحدّيات التي تواجه الفلسطينيين وأهمّ أهدافهم في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي والاستيطان المستمرّ ومصادرة الأراضي في الضفّة الغربية على يد المستوطنين والحكومة الإسرائيلية.

ولهذا السبب، فإنّ تطوير الديمقراطية في دولة فلسطين مهمّة مزدوجة، داخلية و«متّجهة نحو الخارج»، ويبدو من الواضح أنّ أيّة «سياسة خارجية» هي في المقام الأوّل «سياسة محلّية» وتطال المنظومة السياسية كما تطال المنظومة الاقتصادية؛ إلّا إنّ «التخبّط» لن يجلب استقرارًا نهائيًا للمنطقة.

إنّ كردستان وفلسطين يواجهان كلاهما التحدّي الهائل المتمثّل في إحداث تقدّم كبير لعملية الدمقرطة الداخلية، وهو أمر سيعتمد في المستقبل، وبشكل كبير، على أداء النخب الداخلية، بالإضافة لاعتماده على التطوّرات في المنطقة المحيطة.

تأمّلات حول الدولة في الشرق الأوسط

عانت منظومة الدولة في الشرق الأوسط من أزمة عميقة حتّى قبل بداية ما يُدعى بـ(الربيع العربي)؛ وهذه الأزمة لا تنحصر بالعلاقات المختلفة بين دول المنطقة، بل تطال أيضًا ما تعيشه هذه الدول من تطوّرات. وعلى الرغم من تحذيرات برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (UNDP)، فإنّ القادة العرب ليسوا مستعدّين لإجراء إصلاحات جدّية، كما ورد في مقالة كتبها مروان المعشّر، والذي شغل سابقًا منصبي وزير الخارجية ونائب

رئيس الوزراء في الأردن (Muasher 2008, 238-250). وقد دأب برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي على إصدار تقرير حول ظروف الركود السياسي والاقتصادي-المجتمعي، وذلك في سلسلة تقارير (التنمية البشرية في البلدان العربية) التي تصدر منذ العام (2002). وبناءً عليه، فإنّ الطريق لتغيير النظام مغلق؛ وتتظاهر الدول الاستبدادية، وهي التي هيمنت على الشرق الأوسط بالرغم من اختلافاتها، بأنّها متحمّسة للإصلاح من خلال إجرائها لإصلاحات جزئية، إلّا إنّ منظوماتها عالقة في بناها المجتمعية والسياسية، وحاول حكّامها أن يتفادوا إجراء انتخابات حرّة مهما كان الثمن. وهذا الأمر لا ينحصر بالأنظمة ذات الخلفية المذهبية (سوريا والعراق) بل يشمل أيضًا الدول النفطية التي تشتري شرعيّتها بواسطة توزيع الأموال (لمزيد من التفاصيل، راجع: Pawelka 2008). وقد فُهِمَت الانتخابات والديمقراطية والتعدّدية السياسية في الشرق الأوسط على نحو يختلف مع الفهم السائد في الأنظمة الديمقراطية الليبرالية في الغرب، وحدث هذا الأمر لصالح استمرار الأنظمة القائمة. وإذا أخذنا بالحسبان هذا الفهم الخاصّ للإصلاحات السياسية فيمكن القول بأنّ الإصلاحات الاقتصادية وخصخصة شركات القطاع العام لم تكن سوى مهزلة، فالنخب الحاكمة والقادة السياسيون لم يسمحوا قطّ بتحقيق ليبرالية اقتصادية يُترجم معناها الحقيقي على الأرض، وجنى القادة السياسيون أيضًا الكثير من الأموال بفضل سياسة الانفتاح الاقتصادي، وكانوا مسؤولين عن الفساد الذي تسبّب بالركود. وجاء (الربيع العربي) باعتباره محاولةً جديدةً لإحداث تغيير في الأنظمة بعد فشل المحاولة الأولى، وسرعان ما أفلت زمام المبادرة من يد المحرّضين العالميين الذين أُطلِقت عليهم تسمية «جيل الفيسبوك»، وأصبحت الجماعات الإسلاموية بكلّ فئاتها هي من يوجّه الثورات. وتمخّض التوجّه الجديد عن تغيير في أهداف الثورات، فلم تعد ترغب بحرّية الإنسان وكرامته، وهما القيمتان اللتان قادتا الانتفاضة السلمية السورية باتّجاه العسكرة في أواخر صيف العام (2011)، بل مثّل الإسلامويون نزعة استبدادية سعت إلى الهيمنة الشاملة. وبناءً عليه، فلقد أصاب پيتر پاڤلكا في قوله: «التوجّه الإسلامي السائد يمثّل بنية مكتملة مغلقة من القيم والمعايير؛ وهذه البنية تسعى إلى تنظيم حياة الفرد والنظام العام معًا، وهو أمر على علاقةٍ بتقاليد الدولة في الشرق الأوسط» (Pawelka 2008, 47). إن هذا التحدّي، ومعه تدخّل القوى الإقليمية والقوى العظمى في «الحرب الأهلية الإقليمية» التي تمتدّ ساحتها من البحرين إلى اليمن ومن بلاد الشام إلى ليبيا، يشكّلان

عاملًا إضافيًا في تأسيس وحدات سياسية جديدة. ولهذا الأمر علاقة خاصّة بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الذي يتجاهل الحدود بين سوريا والعراق، ويمثّل رمزًا لانهيار الحدود التي رسمتها اتّفاقية سايكْس-پيكو. إلّا إنّ هنالك ظاهرات أخرى، من أمثال الطائفية السياسية والوطنية-الإثنية، تشير أيضًا إلى إمكانية تدمير منظومة الدولة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى.

وعلى الرغم ممّا سبق، فإنّ ما ذكرناه لا يعني أنّ القوى الإقليمية، ولا سيّما إيران بما تدّعيه من نطاق نفوذها الذي يُسمّى بالهلال الشيعي، لم تؤدّ دورًا في تآكل نظام الدولة. ولم يتوقّف السعي الإيراني للنفوذ إلّا لفترة قصيرة إبّان حربها مع العراق (1980-1988)، وقد تقدّم إلى الأمام بفضل الجماعات الشيعية المؤيّدة لإيران (وخصوصًا: حزب الله اللبناني). ولم يكن إسقاط صدّام مجرّد زوالٍ لأحد خصوم إيران، بل أصبح لها بعده نفوذ دائم وملحوظ في العراق، ويتّضح هذا الأمر بالنفوذ الإيراني المتنامي على الأحزاب والميليشيات الشيعية هناك؛ وقد أصبحت إيران من الناحية العملية هي القوّة الحامية للحاكم الشيعي في بغداد. وتوجّب على السعودية أن تقبل بالتحدّي حفاظًا على أمن نظامها، فجاء التدخّل في البحرين في (شباط/فبراير 2011)، والعملية الجماعية لدول الخليج ضدّ الحوثيين في اليمن، من منطلق الخشية نفسها، لأنّ خسارة اليمن ووقوعها في أيدي الحوثيين، حلفاء إيران، من شأنه أن يوجب على السعوديين التعامل مع أخطار تحيق بهم من الجنوب والشرق. ومن الصعب إصدار حكم حول نتيجة التدخّل؛ وإذا لم تتمكن البحرين واليمن من تحقيق استقرارهما بنفسيهما فسينبغي على السعودية أن تحافظ على وجودها العسكري في البحرين لمدّة طويلة، وأن تقوّي اليمن من ارتباطها بالسعودية ومجلس التعاون الخليجي. ومهما حدث فإنّ منظومة الدولة في المنطقة تمرّ بحالة من التغيّر أيضًا.

وقد يؤدّي تآكل منظومة الدولة إلى مراجعة لحدود اتّفاقية سايكْس-پيكو. وهنا يبرز السؤال: هل سيتسبّب الوضع الجديد بتأسيس منظومة جديدة، أو حتّى تأسيس دول جديدة؟ من الصعب تقديم تنبّؤ إجمالي، وخصوصًا في ظلّ ضبابية موقف القوى الخارجية، وفي مقدّمتها الولايات المتّحدة الأمريكية؛ إذ بذلت الولايات المتّحدة بعد احتلالها للعراق كلّ ما بوسعها للحيلولة دون تدهور البلد، ويجب التذكير هنا بأنّ العراق كان قد انتابه الضعف قبل ذلك بسبب الطائفية السياسية، وتدهور الدولة

بسبب الحرب، و«دولة كردستان» التي كانت أمرًا واقعًا في شمال العراق. ولم يدعم الأمريكيون استقلال الكرد أثناء تواجدهم في العراق إلّا في العام (2011) وما تلاه، على الرغم من تقديمهم وعدًا بدعم الفدرالية والتنمية في كردستان. وعلى سبيل المثال: ضغطت إدارة أوباما على دول التحالف قبل مدّة قصيرة من احتلال تنظيم (داعش) للموصل لمنع تلك الدول من شراء النفط الكردي (Phillips 2015, 226)؛ وبعد احتلال (داعش) لمحافظة الموصل، وإثر إعلان رئيس إقليم كردستان لاستفتاء على الاستقلال الكردي، حاول نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن أن يدفع الكرد إلى تغيير موقفهم من خططهم للاستقلال خلال زيارةٍ قام بها إلى أربيل. وربّما تتمكّن الولايات المتّحدة الأمريكية يومًا ما من رؤية المنافع الاستراتيجية التي ستجنيها من إقامة دولة كردية في إقليم كردستان.

وتنطبق النقاط التي ذكرناها على النقاش الأمريكي حول العراق أيضًا (راجع مثلًا: Galbraith 2006; Hadji 2009; Phillips 2015)؛ ومن المحتمَل أنّ إدارة أوباما كانت تعتقد بأنّ الولايات المتّحدة الأمريكية تتحمّل المسؤولية عن وحدة أراضي العراق وعن العمليات السياسية فيه بسبب حرب العام (2003)، وبموجب هذه المقاربة كان هنالك محور سياسي جديد يتشكّل بين أنقرة وأربيل. وهذا الحلف يمثّل، من جهةٍ، ضرورةً سياسيةً واقتصاديةً لكردستان العراق؛ ويمكن له، من جهةٍ أخرى، أن يكون خيارًا استراتيجيًا في حالة تصويت الكرد لصالح الانفصال. ولم يكن الأمريكيون يدعمون هذا الحلف بالضرورة (Bengio 2014, 280-281)، إذ كانوا يرغبون بأن يروا الكرد وهم يقبلون بإملاءات حكومة بغداد في كلّ القضايا؛ بالإضافة إلى أنّ الولايات المتّحدة، باعتبارها أهمّ القوى في المنظومة الدولية، كانت تنظر إلى مبدأ وحدة أراضي الدول الأعضاء في منظّمة الأمم المتّحدة باعتباره مسؤولية جماعية.

ويمكن القول عمومًا بأنّ المنظومة الدولية أدّت وظيفتها باعتبارها داعمًا لسيادة الدول ووحدة أراضيها منذ (سلام وستفاليا). ومن نافلة القول أنّ العوامل الداخلية المستقرّة وشرعية الحكم يجب النظر إليها على أنّها أساس شرعية الدولة؛ إلّا إنّ ضعف بنى الدولة المتعارَف عليها عالميًا يجعل الدولة شديدة الاعتماد على المنظومة الدولية السائدة. وإنّ الواقع الماثل أمامنا، والذي لم تنجح فيه سوى بضع دول بالحصول على حقّ تقرير المصير بعد تعرّضها للاستعمار، يرتبط بالموقف السلبي للمنظومة الدولية

من «الانفصال». ولم يشهد تاريخ المنظومة القائمة في منظومة الشرق الأوسط أيّة مراجعة جدّية قطّ، حتّى وإن كان القوميّون العرب ينظرون إلى منظومة الدول الناتجة عن اتّفاقية سايكْس-پيكو على أنّها نتاج للاستعمار الغربي. فلقد أراد القوميون العرب أن يتمسّكوا بالمنظومة القائمة على غرار ما فعلت تركيا وإيران، وحاولوا توحيد ما تبقّى من المشروع غير المكتمل. لكنّ تركيا وإيران لم تتأثّرا بتقسيم المنطقة، ولم تظهر حركة تركية أو إيرانية لاستعادة الأراضي المُنتزَعة، ومنحت النزاعات الإثنية هذين البلدين سببًا يدعوهما إلى المحافظة على المنظومة القائمة. لكنّ التدهور السريع لسوريا والعراق بعد الربيع العربي، وبدء الحرب الأهلية في سوريا، وبروز ظاهرة تنظيم (داعش)، أدّت جميعها إلى تقوية ما حاولته إيران وتركيا من الدفاع عن الوضع القائم في المنطقة. وكانت هنالك أسباب جديرة تدفع إيران إلى الحيلولة دون تدهور العراق، ومنها: هيمنتها على عراق ما بعد البعث، وسيطرة أطراف شيعية موالية لها على حكم العراق، وخشيتها من ظهور دولة كردية في شمال العراق تصبح نموذجًا للكرد الإيرانيين، وهي نقطةٌ تتّفق فيها إيران مع القوميين العرب. أمّا حكومة (حزب العدالة والتنمية) في تركيا فهنالك أسباب مختلفة تقف خلف مواقفها، فلم يعد الصراع السائد في تركيا ذا طبيعة إثنية وإن كان أغلبية أتباع (حزب العمّال الكردستاني) من الكرد؛ إذ لم يعد هذا الحزب يطالب بإنشاء دولة كردية بعد التغيّر الأيديولوجي لزعيمه أوجلان، فهدفه في تركيا هو تحويل الإثنيات إلى «أمّة ديمقراطية»، كما تكرّر في النصوص التي كتبها في سجنه؛ والأجهزة الرئيسية لـ»الفدرالية الديمقراطية» هي الهيئات المحلّية لصنع القرار؛ ولتحويل تركيا ذات الطبيعة المركزية وما تعتنقه من أيديولوجيا وطنية إلى دولة وطنية ديمقراطية لامركزية لم يتردّد أوجلان وحزبه في تحويل أتاترك إلى بطل للنزعة الجمهورية الخالية من الميول الإثنية (Öcalan 2012, 388). ولم يعد النزاع الحالي بين حزب العمّال الكردستاني وحكومة حزب العدالة والتنمية يدور حول قضية الانفصال، بل على قضية بنية الدولة؛ وهنا يجب على حزب العدالة والتنمية أن لا يعتقد بأنّ إنشاء دولة كردية في العراق قد يمثّل خطرًا، فإذا انفصل الكرد بشكل سلمي عن العراق أو شنّوا حربًا للحصول على استقلالهم، فستكون تركيا حينذاك هي العامل الحاسم في نظر الكرد العراقيين، لأنّ الاعتراف التركي من شأنه أن يجعل مشروع الانفصال ممكنًا قبل كلّ شيءٍ آخر.

ولا يمكن للدولة الكردية المستقلّة عن العراق أن تمتلك علاقة حسن جوار مع عدوّيها إيران والدولة العراقية الفاشلة؛ فعلى الرغم من فشل الدولة العراقية، ما تزال إيران تحاول استخدام الاختلافات السياسية بين الأحزاب المنضوية في حكومة إقليم كردستان للحيلولة دون إنجاز الاستقلال الكردي؛ ومن تدابيرها في هذا المجال: إنشاء تحالفات مع الاتّحاد الوطني الكردستاني وحزب العمّال الكردستاني والجماعات الإسلامية، وتقرّبها من حركة گوران؛ وهدفها من وراء ذلك: تخريب الإجماع الوطني للقوى الكردية. ويختلف وضع الكرد العراقيين في أوجه كثيرة عن وضع الفلسطينيين وإنشاء دولة فلسطينية مستقلّة؛ فمن جهة: لا يثير النقاش حول إنشاء دولة فلسطينية الجدل بين القوى الدولية والإقليمية، وقد أصبح الحديث الرومانسي الثوري للحركة القومية العربية المنقرضة عن فلسطين بأنّها جزء من الوطن العربي الكبير أمرًا لا مكان له إلّا في كتب التاريخ، وكذلك الحديث عن دولة فلسطينية ديمقراطية متعدّدة الإثنيات؛ ولا توجد أيّة دولة، باستثناء إسرائيل، تعارض تأسيس الدولة الفلسطينية، إلّا إنّ المشكلة تكمن في رسم حدود هذه الدولة؛ ومع ذلك نجد البلدان الغربية، ولا سيّما: الولايات المتّحدة الأمريكية، تضع شرطًا رئيسيًا لإنشاء هذه الدولة، وهو: أنّه يجب على فلسطين أن لا تهدّد أمن إسرائيل. ومع أنّ الحكومة الإسرائيلية قبلت بحلّ الدولتين خلال الكثير من المفاوضات التي أُجرِيت وفقًا لاتّفاقية أوسلو، فإنّ تأسيس الدولة الفلسطينية كاد أن يكون مستحيلًا بسبب الاستمرار في مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات. وعندما قويت شوكة حركة (حماس) قويَ معها وضع فلسطين أيضًا؛ ولم تبدِ (حماس) استعدادها إلّا لعقد هدنة مع إسرائيل، دون أيّ استعداد لسلام دائم معها؛ وأصبح من الواضح أنّ الحركة لا يمكنها القبول بالدولة الفلسطينية على الضفّة الغربية وقطاع غزّة إلّا كحلٍّ مؤقّت (راجع: Baumgarten 2013, 145-155)؛ ويبقى الهدف الحقيقي هو دولة فلسطينية تمتدّ من البحر الأبيض المتوسّط إلى نهر الأردن. وهنالك أسباب مختلفة تدعو الدول العربية وإيران إلى عدم إبداء الكثير من الاهتمام بتنظيم النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي، فالقضية الفلسطينية استخدمتها النخب الحاكمة في كلّ الدول العربية تقريبًا كأداة لإسباغ الشرعية على حكمها طوال عقود، واستخدمتها إيران كأداة في سياسة الهيمنة منذ ثورة العام (1979).

إنّ تآكل منظومة الدولة، وحالة الاستقطاب بين القوى ذات العلاقة، وظاهرة تنظيم (داعش) والحركات المشابهة، تضمن جميعها عدم العثور على حلّ لمشكلة فلسطين في

المستقبل القريب. وللتشكيك بحدود اتّفاقية سايكْس-پيكو تأثير جوهري على الدولة الإسرائيلية؛ فمن جهة: لم تؤدّ الأزمات السياسية في إسرائيل قطّ إلى أزمات بنيوية خطيرة على العكس ممّا حدث في الدول العربية؛ ومن جهةٍ أخرى: كان لتدهور المنظومة الإقليمية العربية تأثير إيجابي على إسرائيل. إلّا إنّ التحدّي الإيراني يحدق بالمنطقة بأكملها، بما فيها إسرائيل؛ وقد أثبت الربيع العربي خطأ كلّ من قال بأنّ النزاع في الشرق الأوسط عامل جوهري لتنظيم النزاعات الإقليمية، فمشكلات الشرق الأوسط متنوّعة إلى حدًّ بعيد لا يمكن معه اختزالها بالنزاع الفلسطيني-الإسرائيلي وحسب. ومهما يكن من أمر، فإنّ الربيع العربي وتدهور المنظومة الدولتية السابقة في الشرق الأوسط يبدو أنّه لم يكن لهما أيّ تأثير إيجابي على تنظيم ذلك النزاع، ولا سيّما إذا كان «التحرير طريقًا إلى الدولة» (Baumgarten 1989) هو الهدف النهائي لإنهاء النزاع. وليس هنالك بين الفلسطينيين قادة حزبيون يحملون رؤًى للمراجعة ويرغبون بالعثور على موضع للفلسطينيين ضمن الواقع الإسرائيلي، خلافًا لما عليه الحال في الحالة الكردية بوجود حزب العمّال الكردستاني وزعيمه أوجلان. وبالنظر لمقترَح سري نسيبة بإمكانية استغناء الفلسطينيين عن إقامة دولة خاصّة بهم إذا حصلوا على حقوق مواطنية كاملة في إسرائيل، نجد بأنّه يبدو حلًّا ممكنًا للوهلة الأولى (Nusseibah 2011)؛ إلّا إنّ «الديمقراطية الإثنية» (Smooha 2002) ليست شرطًا مناسبًا لحلّ الدولة الواحدة الذي يتصوّره نسيبة؛ ولا يمكن لدولة تركية ذات هوية تركية أن تكون شرطًا لتنظيم القضية الكردية، فهوية الدولة القائمة على الإثنية يجب تحويلها في كلتا الحالتين.

مصادر الفصل الثاني عشر

- Baumgarten, Helga. 1989. Befreiung in den Staat. Frankfurt am Main: Suhrkamp.
- ———. 2013. Kampf um Pal‌ىstina - Was wollen Hamas und Fatah? Freiburg: Herder.
- Bengio, Ofra, ed. 2014. Kurdish Awakening. Nation Building in a Fragmented Homeland. Austin: University of Texas Press.
- Galbraith, Peter W. 2006. The End of Iraq. How American Incompetence Created a War Without End. New York: Simon & Schuster.
- Hadji, Philip S. 2009. The Case for Kurdish Statehood in Iraq. Case Western Reserve Journal of International Law 41(2): 513–541.
- Muasher, Marwan. 2008. The Arab Center. The Promise of Moderation. New Haven: Yale University Press.
- Nusseibah, Sari. 2011. What of Palestinian State Worth? Cambridge: Harvard University Press.
- Öcalan, Abdullah. 2012. Prison Writings III. The Road Map to Negotiations. International Initiative Ed.. Neuss: Mesopotamia Publishers.
- Pawelka, Peter, ed. 2008. Staat im Vorderen Orient. Konstruktion und Legitimation politischer Herrschaft. Baden-Baden: Nomos.
- Phillips, David L. 2015. The Kurdish Spring. New Brunswick: Transaction Publishers.
- Smooha, Sami. 2002. The Model of Ethnic Democracy: Israel as a Jewish and Democratic State. Nations and Nationalism 8(4): 475–503.


الملاحق

الملحق الأوّل

الخطّ الزمني لتاريخ كردستان العراق

مزهّر سلجوق[1]

العام	الشهر	الحدث
1880		الشيخ عبيد الله يغزو بلاد فارس باسم الأمّة الكردية.
	أيلول/ سبتمبر	ابن الشيخ عبيد الله يساعد أباه في غزو بلاد فارس من الداخل.
1891		السلطان عبد الحميد يجيز تأسيس قوّة غير نظامية في شرق الأناضول تُدعى بـ(فرسان الحميدية).
1907		الشيخ عبد السلام بارزاني وغيره من زعماء العشائر يرسلون التماسًا إلى الحكّام العثمانيين للمطالبة بالحقوق الكردية.
1908		الخلافات بين عبد السلام بارزاني وحاكم الموصل تؤدّي إلى ثورات.
		الإطاحة بالسلطان عبد الحميد.

(1) مزهّر سلجوق
ـ استشارية مستقلّة.
ـ من مجالات خبرتها وأبحاثها: العراق، وحكومة إقليم كردستان، وسوريا، وسياق الدعم التنموي الدولي في ما يتعلّق بالنزاع والهجرة.
من أبحاثها المنشورة في المجالات المذكورة:
ـ هيمنة حزب الاتّحاد الديمقراطي في سوريا [بالألمانية] (SWP-Collective Book, SWP-Research Paper, Berlin, May 2015).
ـ الذهب الأسود الكردي..هل هو تفّاحة الخلاف؟ وكيف يمكن تحقيق الاستقرار في العراق؟ [بالألمانية] (ÖMZ—Oesterreichische Militärische Zeitschrift, no. 2, 2015).
ـ نهوض الكرد السوريين [بالألمانية] (بالاشتراك مع هايكو ڤيمن) (SWP, SADA-Online, Carnegie Endowment for International Peace, February 2013).
ـ المعارضة الكردية الممزّقة في سوريا [بالألمانية] (ÖMZ—Oesterreichische Militärische Zeitschrift, no. 6, November 2012).

العام	الشهر	الحدث
1914		الشيخ عبد السلام بارزاني يشكّل تحالفات مع الشيخ طه وعبدالرزّاق بدرخان، وتحالفًا جزئيًا مع القوّات الروسية.
		الكردي سليمان نظيف يصبح والي الموصل ويتّخذ إجراءات شديدة ضدّ الكرد البارزانيين.
	آذار/مارس	القوّات العثمانية تتحرّك ضدّ الشيخ عبد السلام بارزاني.
		القوّات التركية تعدم الشيخ عبد السلام بارزاني، وأخوه الأصغر أحمد بارزاني يتولّى قيادة العشيرة.
	تمّوز/يوليو	الوفد الكردي يلتقي الروس في خوي.
	8 تشرين الثاني/ نوفمبر	بريطانيا تحتلّ مدينة الموصل.
	10 تشرين الثاني/ نوفمبر	بريطانيا تحتلّ ولاية الموصل بأكملها.
	كانون الأوّل/ ديسمبر	اتّصال رسمي بين الكرد في العراق والمحتلّ البريطاني.
1916	16 مايس/ مايو	اتّفاقية سايكْس-پيكو تضع الموصل تحت السيطرة الفرنسية وبغداد تحت السيطرة البريطانية.
	مايس/ مايو	القوّات الروسية تهاجم مدينة راوندوز.
1917		السناجق والأقضية (خانقين، والسليمانية، وغيرها) تتحرّر من القوّات التركية وتقع تحت الاحتلال البريطاني.
	كانون الأوّل/ ديسمبر	القوّات البريطانية تحتلّ خانقين وقصر شيرين.
1918		القوّات البريطانية تتقدّم وتحتلّ كفري، والطوز، وكركوك.
	آذار/مارس	آرنولد ويلسون يصبح رئيس الإدارة المدنية في بغداد.
		لقاء بين أعيان الكرد في السليمانية لتأسيس حكومة كردية مؤقّتة.
	2 تشرين الأوّل/ أكتوبر	تعيين الشيخ محمود برزنجي حاكمًا للسليمانية.
	25 تشرين الأوّل/ أكتوبر	القوّات البريطانية تستعيد كركوك من القوّات التركية.
	30 تشرين الأوّل/ أكتوبر	هدنة مودروس، واستسلام الإمبراطورية العثمانية.

العام	الشهر	الحدث
	تشرين الثاني/ نوفمبر	بريطانيا وفرنسا تعلنان الإدارة الذاتية لكردستان.
	1 تشرين الثاني/ نوفمبر	تعيين الشيخ محمود برزنجي حاكمًا (حكمدار) على كردستان.
	1 كانون الأوّل/ ديسمبر	ويلسون يصادق على تولّي الشيخ محمود منصب حاكم السليمانية.
1919		التوصّل إلى تفاهم مؤقّت بين لويد جورج وكليمنصو حول الموصل.
	كانون الثاني/ يناير	آرنولد ويلسون يرفض فكرة استقلال «جنوب كردستان».
	كانون الثاني/ يناير	الفريق شريف پاشا يمثّل المكوّن الكردي في مؤتمر پاريس للسلام.
	شباط/ فبراير	إزالة منطقتي كركوك وكفري من سنجق السليمانية، ممّا يعني خروجهما من نطاق الحكم الذاتي المقترَح للكرد.
		الرائد سون يشجّع على استعمال اللغة الكردية في السليمانية، ويطلق صحيفتها الكردية الأولى (پيشكوتين = التقدّم).
	21 مايس/ مايو	الشيخ محمود برزنجي يبدأ القتال من أجل الاستقلال الكردي.
	17 حزيران/ يونيو	الكرد يسيطرون على السليمانية، والبريطانيون يردّون بقصف جوّي يقضي على الانتفاضة الكردية (ما عُرف بمعركة دربند بازيان).
	17 حزيران/ يونيو	القوّات البريطانية تقبض على الشيخ محمود برزنجي.
1920		الانتهاء من تضمين الموصل في المنطقة البريطانية، واندلاع ثورة كردية ضدّ البريطانيين.
	25 نيسان/ أبريل	عصبة الأمم تضع العراق تحت السلطة الانتدابية البريطانية (مؤتمر سان ريمو).
	10 آب/ أغسطس	اتّفاقية سيڤر بين الإمبراطورية العثمانية والحلفاء، والتي تضمّنت حقّ تقرير المصير للكرد.
1921		اعتقال الشيخ محمود برزنجي ونفيه إلى الهند.
	تمّوز/يوليو	إجراء انتخابات تصبّ في صالح الملك فيصل.
	23 آب/ أغسطس	البريطانيون يحوّلون العراق إلى ملكية هاشمية، والملك فيصل يعتلي العرش.

العام	الشهر	الحدث
1922	آذار/مارس	الكولونيل علي شفيق، وهو قائم-مقام من الكماليين (يُشتهر بـ«أوزدِمير»)، يُعيَّن في راوندوز لاستعادة الموصل.
	تمّوز/يوليو	تشكيل جمعية استقلال كردستان.
	30 أيلول/ سبتمبر	إعادة الشيخ محمود برزنجي حاكمًا (حكمدار) على السليمانية.
	تشرين الأوّل/ أكتوبر	اتّفاقية عراقية-بريطانية تنصّ على انتداب بريطاني يدوم عقدين.
	تشرين الأوّل/ أكتوبر	الشيخ محمود يشكّل حكومة كردية قوامها ثمانية وزراء في السليمانية.
	تشرين الأوّل/ أكتوبر	الملك فيصل يصدر مرسومًا بانتخاب مجلس تأسيسي وشمول كلّ المناطق الكردية بالانتخابات.
	18 تشرين الثاني/ نوفمبر	الشيخ محمود يعلن مملكة كردية مستقلّة في شمال العراق، وينصّب نفسه ملكًا عليها.
	21 كانون الأوّل/ ديسمبر	المسؤولون العراقيون والبريطانيون يصدرون بيانًا رسميًا يعدون فيه بتشكيل حكومة كردية.
1923	13 كانون الثاني/ يناير	الأعيان الكرد في السليمانية يوقّعون عريضة تطالب بالاستقلال تحت الحماية البريطانية.
	23 نيسان/ أبريل	اتّفاق بين العراق وبريطانيا على پروتوكول للتخلّي عن السياسات السابقة التي نصّت عليها اتّفاقية سيڤْر.
	24 تمّوز/ يوليو	اتّفاقية لوزان تنهي الحرب بين تركيا والحلفاء، لكنّها تتجاهل القضية الكردية بأكملها.
1924		مصادقة العراق وبريطانيا على اتّفاقية التحالف بينهما.
	29 تشرين الأوّل/ أكتوبر	عصبة الأمم ترسم «خطّ بروكسل» باعتباره حدودًا مؤقّتة للحيلولة دون اندلاع الحرب.
	24 كانون الأوّل/ ديسمبر	اللجنة البريطانية العليا تصدر بيانًا للاعتراف بحقّ الكرد في العراق بـ«تأسيس حكومة كردية ضمن حدوده».
1925	آذار/مارس	العراق وبريطانيا يوقّعان اتّفاقية في ما يخصّ التنازل عن الموارد النفطية في ولاية الموصل السابقة لصالح شركة النفط العراقية التي تمتلكها بريطانيا.

العام	الشهر	الحدث
	16 كانون الأوّل/ ديسمبر	عصبة الأمم تقرّر ضمّ الموصل إلى العراق، متجاهلةً نتائج الاستفتاء الذي أجرته اللجنة.
1926		الحكومة العراقية تسنّ قانونًا للاعتراف باللغة الكردية لغةً رسميةً في كردستان.
	كانون الثاني/ يناير	توقيع اتّفاقية مع الملك فيصل دون تقديم أيّة ضمانة للكرد.
1930	نيسان/ أبريل	مجلس الوزراء العراقي يعلن قانونًا تكون اللغة الكردية بموجبه هي اللغة الرسمية في المناطق الكردية.
	30 حزيران/ يونيو	العراق وبريطانيا يوقّعان اتّفاقية لإنهاء الانتداب، ممّا يجعل العراق دولة مستقلّة رسميًا.
1931		العراق يحصل على الاستقلال.
		ملّا مصطفى بارزاني، الأخ الأصغر للشيخ أحمد بارزاني، يقود المقاتلين البارزانيين ضدّ القوّات العراقية.
1932		البريطانيون يمنحون العراق الاستقلال الكامل.
	حزيران/ يونيو	القوّات العراقية والبريطانية تحتلّ بارزان.
	حزيران/ يونيو	الشيخ أحمد بارزاني وأخوه ملّا مصطفى يُجبَران على الاستسلام واللجوء إلى تركيا.
	3 تشرين الأوّل/ أكتوبر	انضمام العراق إلى عصبة الأمم.
1933		الشيخ أحمد وملّا مصطفى يعودان إلى بارزان بعد التعهّد للملك فيصل.
	أيلول/ سبتمبر	وفاة الملك فيصل.
1936	29 تشرين الأوّل/ أكتوبر	انقلاب عسكري بقيادة الفريق الكردي بكر صدقي.
1937	8 تمّوز/ يوليو	معاهدة سعد آباد.
	11 آب/ أغسطس	جندي عراقي يغتال بكر صدقي في الموصل.
1939		رفيق حلمي وشخصيات كردية أخرى تؤسّس حزبًا كرديًا باسم پارتي هيوا (= حزب الأمل).
		مصرع الملك غازي بحادث مروري.
1941	1 نيسان/ أبريل	انقلاب عسكري بقيادة رشيد عالي الگيلاني.

العام	الشهر	الحدث
1943	تشرين الثاني/ نوفمبر	الحكومة العراقية تعرض العفو عن ملّا مصطفى بارزاني بعد ضغوط من البريطانيين.
1944	تمّوز/يوليو	عشيرة بارزاني تتحالف مع عشيرة زيباري بعد زواج ملّا مصطفى من ابنة محمود آغا.
1945		تأسيس حزب رزگاري كرد (= حزب التحرير الكردي).
	كانون الثاني/ يناير	تأسيس لجنة الحرّية الكردية بقيادة ملّا مصطفى بارزاني.
	أيلول/ سبتمبر	الجنرال البريطاني رينتون يشنّ هجمات ضخمة وقصفًا جوّيًا ضد المناطق الكردية.
		القادة الكرد يلتقون بالمسؤولين السوفييت في آذربيجان، والسوفييت يوافقون على تزويد الكرد بالأسلحة والأموال وما شابه.
	4 أيلول/ سبتمبر	القوّات العراقية تشنّ هجمات وقصفًا جوّيًا ضدّ منطقة بارزان.
	7 تشرين الأوّل/ أكتوبر	القوّات العراقية تحتلّ بارزان.
	تشرين الأوّل/ أكتوبر	ملّا مصطفى بارزاني والشيخ أحمد يفرّان إلى مهاباد.
	كانون الأوّل/ ديسمبر	تأسيس جمهورية مهاباد الكردية.
1946	كانون الثاني/ يناير	حزب (رزگاري كرد) يقدّم التماسًا رسميًا إلى منظّمة الأمم المتّحدة من أجل حصول الكرد على السيادة وحقّ تقرير المصير.
	22 كانون الثاني/ يناير	قاضي محمّد يعلن جمهورية مهاباد الكردية في إيران بتدخّل من ملّا مصطفى بارزاني.
	آب/ أغسطس	حلّ الحزبين الكرديين (شورش) و(رزگاري كرد).
	16 آب/ أغسطس	الحزب الديمقراطي الكردي (KDP) الذي تشكّل حديثًا يعقد جلسته الأولى وينتخب ملّا مصطفى بارزاني رئيسًا له.
1947		نوري السعيد يؤسّس حزب الاتّحاد الدستوري.
	31 آذار/ مارس	انهيار جمهورية مهاباد بعد سحب الدعم السوفييتي، وإعدام قاضي محمّد واثنين من أتباعه.

العام	الشهر	الحدث
	25 نيسان/ أبريل	ملّا مصطفى بارزاني يقود قوّاته إلى بارزان.
	18 حزيران/ يونيو	ملّا مصطفى بارزاني ورفاقه يغادرون في «مسيرة الخمسمئة»، ويعبرون نهر آراس ليصلوا إلى الضفّة السوڤييتية.
1948	15 كانون الثاني/ يناير	اتّفاقية پورتسموث بين بريطانيا والعراق.
1953	كانون الثاني/ يناير	الحزب الديمقراطي الكردي يغيّر اسمه إلى (الحزب الديمقراطي الكردستاني).
1956	9 تشرين الأوّل/ أكتوبر	وفاة القائد الكردي الشيخ محمود برزنجي في جنوب العراق.
	كانون الأوّل/ ديسمبر	مجموعة من الآغاوات الكرد يطلبون الدعم البريطاني لتأسيس كردستان المستقلّة المناهضة للشيوعية.
1958	14 تمّوز/ يوليو	انقلاب عسكري بقيادة الزعيم (= العميد) عبدالكريم قاسم والضبّاط الأحرار التابعين له، وإعلان قيام النظام الجمهوري في العراق.
	27 تمّوز/ يوليو	إعداد مسودّة دستور عراقي يعترف بالحقوق الوطنية للكرد.
	6 تشرين الأوّل/ أكتوبر	ملّا مصطفى بارزاني يعود من منفاه السوڤييتي.
1959		تطبيق قانون الإصلاح الزراعي.
	نيسان/ أبريل - مايس/ مايو	قبيلتا برادوست وپيژدار تثوران ضدّ الجمهورية العراقية وملّا مصطفى.
	تمّوز/يوليو	اضطرابات أهلية في كركوك.
	تشرين الأوّل/ أكتوبر	الحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الشيوعي العراقي يتوصّلان إلى تسوية للتخلّي عن خطط استقلال كردستان مقابل حكم ذاتي في الشؤون الإدارية.
	تشرين الأوّل/ أكتوبر	الحزب الديمقراطي الكردستاني يعيد جلال طالباني إلى عضوية المكتب السياسي ويعيد انتخاب إبراهيم أحمد أمينًا عامًّا للحزب.

العام	الشهر	الحدث
	تشرين الثاني/ نوفمبر	ملّا مصطفى يقتل أحمد محمّد آغا، زعيم عشيرة زيباري، ويهاجم قرى زيباري وهركي وسورچي وبرادوست وغيرها.
1961		اندلاع أولى الحروب الكردية في العهد الجمهوري.
	تمّوز/يوليو - آب/ أغسطس	ملّا مصطفى بارزاني يهاجم العشائر المناوئة ويحكم قبضته على كردستان.
	كانون الأوّل/ ديسمبر	ملّا مصطفى يعقد حلفًا بين العشائر الأخرى والحزب الديمقراطي الكردستاني للقتال ضدّ عبدالكريم قاسم.
1962		الحزب الديمقراطي الكردستاني ينشئ قوّة قتالية كردية باسم (پيشمرگة).
	كانون الثاني/ يناير	الثوّار الكرد يسيطرون على (500) قرية.
	كانون الأوّل/ ديسمبر	الحزب الديمقراطي الكردستاني يبدأ بالتفاوض مع الناصريين وحزب البعث.
1963		حزب البعث يطلق المرحلة الأولى من التصفية الإثنية والتعريب.
	8 شباط/ فبراير	حزب البعث يطيح بعبدالكريم القاسم.
	10 شباط/ فبراير	الحزب الديمقراطي الكردستاني يرحّب رسميًا بالانقلاب ويتفاوض مع الرئيس الناصري الجديد عبدالسلام عارف.
	شباط/ فبراير	وفد كردي، بعضوية جلال طالباني، يغادر إلى القاهرة ويعقد محادثات مع الرئيس المصري جمال عبدالناصر.
	آذار/مارس	الحكومة الجديدة تصرّح بأنّ الاعتراف بالحقوق الوطنية الكردية يقوم على اللامركزية.
	نيسان/ أبريل	العراق ومصر وسوريا تتّفق رسميًا على تأسيس الجمهورية العربية المتّحدة دون التطرّق إلى الكرد وحقوقهم.
	نيسان/ أبريل	الحزب الديمقراطي الكردستاني يرسل خطّة حكم ذاتي لكردستان.
	حزيران/ يونيو	إعدامات جماعية وعشوائية ترتكبها القوّات العراقية في السليمانية وغيرها من المدن والقرى الكردية.
	10 حزيران/ يونيو	الحكومة العراقية تصدر بيانًا رسميًا ضدّ البيشمرگة.
	18 تشرين الثاني/ نوفمبر	الرئيس عبدالسلام عارف وأتباعه يطيحون بالنظام البعثي.

العام	الشهر	الحدث
1964	10 شباط/ فبراير	ملّا مصطفى بارزاني والرئيس عارف يتّفقان على وقف إطلاق النار.
	4-9 نيسان/ أبريل	العضوان في الحزب الديمقراطي الكردستاني، إبراهيم أحمد وجلال طالباني، ينظّمان مؤتمرًا لمعارضة وقف إطلاق النار وسياسات ملّا مصطفى.
	تمّوز/يوليو	انعقاد المؤتمر السادس للحزب الديمقراطي الكردستاني، وملّا مصطفى يطرد جناح (أحمد-طالباني)، ويجبرهم على العيش في المنفى في إيران.
	تشرين الأوّل/ أكتوبر	ملّا مصطفى يؤسّس ثلاثة مجالس: مجلس شيوخ، ومجلسًا استشاريًا، ومجلسًا تنفيذيًا «ثوريًا».
1965	4 آذار/ مارس	الحكومة العراقية تشنّ هجومًا ضخمًا ضدّ كردستان.
	نيسان/ أبريل	هجمات للجيش العراقي على كردستان، وأحمد وطالباني يعودان من المنفى ويعملان مع ملّا مصطفى على هزيمة الجيش العراقي.
	21 تشرين الأوّل/ أكتوبر	عارف يعيّن عبدالرحمن البزّاز رئيسًا لمجلس الوزراء.
1966	16 نيسان/ أبريل	وفاة عارف، وتولّي أخيه اللواء عبدالرحمن عارف رئاسة الجمهورية.
	حزيران/ يونيو	وقف إطلاق النار بعد عقبات واجهها الجيش العراقي في هندرين.
	29 حزيران/ يونيو	البزّاز يقدّم للكرد عرضًا يتكوّن من خمس عشرة نقطة.
	9 آب/ أغسطس	عارف يستعيض عن البزّاز بناجي طالب، والذي يرفض الوعود التي قطعها البزّاز.
	تشرين الثاني/ نوفمبر	ملّا مصطفى يقبل بيان البزّاز في المؤتمر السابع للحزب الديمقراطي الكردستاني.
1968	17 تمّوز/ يوليو	البعثيون يطيحون بعارف، والفريق أحمد حسن البكر يصبح رئيسًا للجمهورية وصدّام حسين نائبًا له.
1969		جناح (أحمد-طالباني) يدعم النظام البعثي في قتال حركة المقاومة التي يقودها ملّا مصطفى.
	آذار/مارس	البيشمركة الكردية تلحق أضرارًا كبيرة بالمنشآت النفطية لشركة النفط العراقية في كركوك.
	نيسان/ أبريل	البعثيون يبدؤون القتال ضدّ كردستان ويطلقون الحرب العراقية-الكردية الرابعة باستخدام قنابل النابالم وحمض الكبريت والمجازر.

العام	الشهر	الحدث
1970	11 آذار/ مارس	الحكومة المركزية البعثية توقّع اتّفاقية مع ملّا مصطفى تتضمّن الحكم الذاتي وبنودًا أخرى.
	17 آذار/ مارس	تشكيل لجنة لتطبيق الاتّفاقية الموقّعة مع ملّا مصطفى.
	9 أيلول/ سبتمبر	محاولة لاغتيال إدريس بارزاني، نجل ملّا مصطفى، في بغداد.
1971	تمّوز/يوليو	اندلاع اشتباكات في بارزان بين القوّات الحكومية والپيشمرگة.
	29 أيلول/ سبتمبر	جهاز الاستخبارات العراقي يقوم بمحاولة لاغتيال ملّا مصطفى.
1972	شباط/ فبراير	ملّا مصطفى يعلن الحرب ضدّ حكومة بغداد.
	نيسان/ أبريل	العراق والاتّحاد السوڤييتي يوقّعان اتّفاقية صداقة وتعاون في المجالين الاقتصادي والعسكري.
	حزيران/ يونيو	تأميم النفط العراقي.
	تمّوز/يوليو	جهاز الاستخبارات العراقي يقوم بمحاولة لاغتيال ملّا مصطفى.
	23 أيلول/ سبتمبر	حكومة بغداد ترسل مذكّرة للحزب الديمقراطي الكردستاني لتحذيره من مغبّة بيان (11 آذار/مارس).
	28 تشرين الأوّل/ أكتوبر	الحزب الديمقراطي الكردستاني يصدر مذكّرة يتّهم البعثيين فيها بأنّهم يحملون «نوايا إجرامية» وبأنّهم لا يحترمون «اتّفاقية آذار/مارس»، ويدين أساليبهم.
1974		البعثيون يطلقون المرحلة الثانية من حملة التعريب والتصفية الإثنية.
	22 شباط/ فبراير	وفد كردي يغادر إلى بغداد، لكنّ الحكومة ترفض طلبه بالتفاوض.
	24 شباط/ فبراير	الحكومة تلغي قانونية كلّ الأحزاب التي ليست جزءًا من «الجبهة الوطنية التقدّمية».
	11 آذار/ مارس	البعثيون يعرضون نسخة مثقلة بالتقييدات لـ«قانون الحكم الذاتي» تستفزّ الكرد لرفضها.
	نيسان/ أبريل	البعثيون يواصلون حربهم باستخدام الأسلحة الكيماوية والثقيلة، وملّا مصطفى يتلقّى دعمًا عسكريًا من إيران.
1975		البعثيون يبدؤون بتوطين العرب في مدن كركوك الغنية بالنفط.
	6 آذار/ مارس	توقيع اتّفاقية الجزائر بين العراق وإيران لإيقاف استمرار الدعم الإيراني للكرد في العراق.
	8 آذار/ مارس	حكومة بغداد تعلن عفوًا عامًّا تستثني منه الزعماء البارزانيين.
	13 آذار/ مارس	حكومة بغداد تنهي كلّ الأعمال القتالية في كردستان.

العام	الشهر	الحدث
	19 آذار/ مارس	ملّا مصطفى ينهي المقاومة المسلّحة ويفرّ مع عدد من رفاقه إلى إيران.
	نيسان/ أبريل	القوّات العراقية تدخل المناطق الكردية دون أيّة مقاومة من القوّات الكردية.
	22 مايس/ مايو	تأسيس الاتّحاد الوطني الكردستاني (PUK) في العاصمة السورية دمشق.
	11 أيلول/ سبتمبر	تأسيس «الحزب الاشتراكي الكردي» في كركوك.
	كانون الأوّل/ ديسمبر	ناشطون كرد يعلنون «الحزب الديمقراطي الكردستاني/ القيادة المؤقّتة» في برلين الغربية باعتباره نسخةً مجدّدةً من الحزب السابق.
1976	كانون الثاني/ يناير	صدّام حسين يُمنَح رتبة (فريق أوّل).
	حزيران/ يونيو	صدّام يزور المناطق الكردية ويعلن نجاح الحكومة العراقية فيها.
	صيف	خلافات كردية داخلية بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتّحاد الوطني الكردستاني تؤدّي إلى مقتل عدد من أعضاء الاتّحاد.
	تشرين الأوّل/ أكتوبر	القوّات الكردية تبدأ حرب عصابات ضدّ قوّات البعثيين.
1977		انطلاق عملية التعريب في كردستان، وتغيير أسماء كلّ البلدات الكردية إلى أسماء عربية، وإغلاق المدارس الكردية.
		البعثيون يخلون (1,300) قرية محاذية للحدود العراقية مع إيران وتركيا من سكّانها.
	1 آذار/ مارس	الفصيلان الكرديان (الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتّحاد الوطني الكردستاني) يلتقيان في سوريا لتوقيع اتّفاقية تعاون.
	9 حزيران/ يونيو	تأسيس الاتّحاد الديمقراطي الكردستاني (DUK) على يد علي سنجاري، السياسي السابق في الحزب الديمقراطي الكردستاني.
1979	1 آذار/ مارس	وفاة ملّا مصطفى بارزاني في واشنطن بعد إصابته بالسرطان.
	16 تمّوز/ يوليو	محاولة لاغتيال مسعود بارزاني في ڤيينّا.
1980	نيسان/ أبريل	انقلاب عسكري يجعل من صدّام حسين خامس رئيس للعراق.
	20 حزيران/ يونيو	إجراء انتخابات برلمانية في العراق.

العام	الشهر	الحدث
	أيلول/ سبتمبر	تهجير (120,000) من الكرد الفيليين إلى إيران.
	22 أيلول/ سبتمبر	انتخابات برلمانية.
		صدّام يلغي اتّفاقية الجزائر.
		القوّات العراقية تتقدّم في إيران، وبداية الحرب العراقية-الإيرانية.
1981	شباط/ فبراير	تأسيس الجيش الإسلامي الكردي.
	أيلول/ سبتمبر	إعدام (140) من أعضاء ومؤيّدي الاتّحاد الوطني الكردستاني في سجن أبو غريب.
	20 تشرين الأوّل/ أكتوبر	إصدار قرار بإخلاء القرى الكردية في كركوك.
	تشرين الثاني/ نوفمبر	تهجير (1,500) من الكرد الفيليين بالإضافة لمن تمّ تهجيرهم سابقًا.
1982	نيسان/ أبريل - مايس/ مايو	الناشطون الكرد ينظّمون تظاهرات ضدّ احتكار الحزبين الكرديين الرئيسيين في كلّ البلدات الرئيسية في كردستان (السليمانية، أربيل، وغيرهما).
1983	نيسان/ أبريل	الاتّحاد الوطني الكردستاني يهاجم مقرّات ومواقع أحزاب كردية أخرى (الحزب الشيوعي العراقي، والحزب الاشتراكي الكردستاني KSP، والحزب الاشتراكي الكردي PASOK).
	23 تمّوز/ يوليو	قوّات مشتركة إيرانية ومن الحزب الديمقراطي الكردستاني تسيطر على بلدة حاج عمران الحدودية.
	31 تمّوز/ يوليو	قوّات عراقية تهاجم معسكرات بارزاني (المجمّعات) في أربيل وتعتقل (8,000) شخص وتعدمهم.
	تشرين الثاني/ نوفمبر - كانون الأوّل/ ديسمبر	إعلان وقف لإطلاق النار، والاتّحاد الوطني الكردستاني يعود إلى التفاوض مع حكومة بغداد.
1984		بدء المرحلة الثالثة من التصفية الإثنية والتعريب، بعد فشل محاولات التفاوض.
1985	15 كانون الثاني/ يناير	الاتّحاد الوطني الكردستاني يعلن رسميًا نهاية مفاوضاته مع حكومة بغداد.
	شباط/ فبراير	مقاتلو الاتّحاد الوطني الكردستاني يبدؤون القتال ويسيطرون على منطقة جبلية مهمّة استراتيجيًا في السليمانية.

العام	الشهر	الحدث
	15 شباط/ فبراير	عزّت الدوري يدّعي في رسالة مفتوحة إلى طالباني أن الطرفين وقّعا اتّفاقيةً في (آب/ أغسطس 1983).
	9 حزيران/ يونيو	حكومة بغداد تقصف بالطائرات مخيّمات للاجئين الكرد في زيوة في المناطق الكردية الإيرانية.
	أيلول/ سبتمبر	(30,000) جندي عراقي يحتلّون السليمانية.
1986	7 تشرين الثاني/ نوفمبر	الحزبان الكرديان الرئيسيان يصدران بيانًا رسميًا لإنهاء «حرب الإخوة».
1987	آذار/مارس	حكومة بغداد تصدر القرار (160) الذي يعطي علي حسن المجيد صلاحية التعامل مع المتمرّدين الكرد.
	نيسان/ أبريل - حزيران/ يونيو	تدمير منهجي للمدن والقرى الكردية.
	16 نيسان/ أبريل - 24 مايس/ مايو	القوّات الجوّية العراقية تستخدم الأسلحة الكيماوية (الكبريت وغاز الأعصاب) في أربيل والسليمانية وكركوك.
	مايس/ مايو	الجرّافات تدمّر أجزاء من حلبجة.
	1 مايس/ مايو	علي حسن المجيد يصدر قرارًا بإعدام الأقارب من الدرجة الأولى للمتمرّدين الكرد.
	20 حزيران/ يونيو	نظام البعث يحضّر عملية (الأنفال)، وإصدار الكتاب (4008 سرّي وفوري).
	18 تمّوز/ يوليو	(الجبهة الكردية) المؤسّسة حديثًا تلتقي للمرّة الأولى، وتضمّ كلّ الأحزاب الكردية الرئيسية.
	20 تمّوز/ يوليو	منظّمة الأمم المتّحدة تصدر القرار (598) للتوصّل إلى وقف لإطلاق النار بين العراق وإيران.
1988	شباط/ فبراير	انطلاق عمليات (الأنفال) ضدّ الكرد.
	23 شباط/ فبراير - 19 آذار/ مارس	محافظة السليمانية تتعرّض لعملية الأنفال الأولى.
	آذار/مارس	الجيش العراقي يبدأ استخدام الأسلحة الكيماوية ضدّ المدنيين والمتمرّدين والقوّات الإيرانية.

العام	الشهر	الحدث
	14-15 آذار/ مارس	البيشمرگة تسيطر على حلبجة بالتعاون مع القوّات الإيرانية.
	16 آذار/ مارس	هجمات بالأسلحة الكيماوية على مدينة حلبجة الكردية توقع (5,000) قتيل.
	18 آذار/ مارس	القوّات الإيرانية تصل إلى حلبجة.
	2 آذار/ مارس - 1 نيسان/ أبريل	محافظة السليمانية تتعرّض لعملية الأنفال الثانية.
	7-20 نيسان/ أبريل	محافظة كركوك تتعرّض لعملية الأنفال الثالثة.
	مايس/ مايو	الإيرانيون يتوسّطون بين الحزبين الكرديين الرئيسيين، ممّا أدّى إلى توقيع اتّفاقية وتوحيد قوّاتهما تحت راية (جبهة كردستان العراق IKF).
	3-8 مايس/ مايو	وادي الزاب الصغير يتعرّض لعملية الأنفال الرابعة.
	15 مايس/ مايو - 26 آب/ أغسطس	محافظة أربيل تتعرّض لعمليات الأنفال الخامسة والسادسة والسابعة.
	20 آب/ أغسطس	العراق وإيران يوقّعان اتّفاقية لوقف إطلاق النار.
	28 آب/ أغسطس - 6 أيلول/ سبتمبر	بادينان في محافظة دهوك تتعرّض لعملية الأنفال الثامنة.
	9 أيلول/ سبتمبر	إجراء انتخابات في كردستان لاختيار مجلس تشريعي.
1990	2 آب/ أغسطس	القوّات العراقية تحتلّ الكويت، والأمم المتّحدة تصدر القرار (660).
	6 آب/ أغسطس	الأمم المتّحدة تصدر القرار (661) الذي يفرض العقوبات على العراق.
	7 آب/ أغسطس	انطلاق عملية (درع الصحراء).

العام	الشهر	الحدث
	29 تشرين الثاني/ نوفمبر	الأمم المتّحدة تصدر القرار (679) الذي يتيح اتّخاذ إجراءات إجبارية لتحرير الكويت من العراق.
1991	16 كانون الثاني/ يناير	انطلاق عملية (عاصفة الصحراء)، وقوّات التحالف تشنّ غارات جوّية ضدّ القوّات العراقية.
	28 شباط/ فبراير	استسلام العراق.
	1-5 آذار/ مارس	اضطرابات شعبية في المناطق الجنوبية الشيعية والشمالية الكردية.
	4-9 آذار/ مارس	إجراءات عسكرية ضدّ الانتفاضتين الكردية والشيعية.
	21 آذار/ مارس	العراق يعلن حالة الطوارئ في بغداد.
		القوّات الكردية تسيطر على زاخو ودهوك وتتمكّن من السيطرة على كركوك في نهاية المطاف.
	31 آذار/ مارس - 8 نيسان/ أبريل	المروحيّات القتالية العراقية تهاجم وتقتل بالناپالم والقنابل الكبريتية عددًا هائلًا من المدنيين الكرد الهاربين.
	نيسان/ أبريل	الكرد يفرّون من منازلهم، وبدء النزوح الكردي الكبير.
	3 نيسان/ أبريل	الأمم المتّحدة تصدر القرار (687) لفرض هدنة.
	5 نيسان/ أبريل	الأمم المتّحدة تصدر القرار (688) الذي يضمن منطقة محمية للكرد في شمال العراق.
	11 نيسان/ أبريل	الرئيس الأمريكي جورج بوش يعلن تأسيس ملاذ آمن في شمال العراق.
	12 نيسان/ أبريل	القوّات الأمريكية تطلق حملات إغاثة إنسانية في شمال العراق.
		العراق يوافق في رسالة إلى الأمم المتّحدة على كلّ شروط وقف إطلاق النار (الاستسلام).
	18 نيسان/ أبريل	الأمم المتّحدة والعراق يتّفقان على مذكّرة تفاهم لتقديم العون للاجئين وإرسال وحدة صغيرة من الحرس التابعين للأمم المتّحدة.

العام	الشهر	الحدث
	19 نيسان/ أبريل	المسؤولون الأمريكيون يعلنون القسم الشمالي الكردي من العراق منطقة يُحظَر فيها طيران القوّات الجوية العراقية.
	2 حزيران/ يونيو	تظاهرات عنيفة ضدّ القوّات العراقية في مدن عدّة يسقط فيها عدد من القتلى.
	14 حزيران/ يونيو	التظاهرات الكردية تحثّ القوّات الأمريكية على البقاء وحماية الكرد من انتقام القوّات العراقية.
	15 حزيران/ يونيو	آخر جندي عراقي يغادر دهوك.
	23 حزيران/ يونيو	مسعود بارزاني، زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني، يعلن صدور الموافقة على مسوّدة اتّفاقية للحكم الذاتي (باستثناء كركوك).
	4 تمّوز/ يوليو	المجلس الوطني يصدر قانونًا يسمح بإنشاء أحزاب معارضة ولكنّه يحظر المشاركة في الجيش.
	آب/ أغسطس	مجلس الأمن يطلق (برنامج النفط مقابل الغذاء) بموجب القرار (706).
	3 أيلول/ سبتمبر	المجلس الوطني يسمح بكلّ الأحزاب الوطنية التي تلتزم بالوحدة الوطنية وما شابه.
	9 أيلول/ سبتمبر	تقارير الأمم المتّحدة تشير إلى وقوع اشتباكات خطيرة بين الكرد وقوّات الحكومة أدّت إلى سقوط (16) مصابًا.
	تشرين الأوّل/ أكتوبر	استئناف المفاوضات على الحكم الذاتي الكردي بين صدّام حسين ومسعود بارزاني.
		الحكومة العراقية تفرض حظرًا اقتصاديًا على كردستان العراق.
1992	14 كانون الثاني/ يناير - 8 نيسان/ أبريل	المتمرّدون الكرد يهاجمون مقرّ حزب البعث في بغداد ويقتلون (36) شخصًا.
	8 نيسان/ أبريل	المسؤولون الكرد يعلنون إجراء انتخابات في (17 مايس/مايو).
		قيادة الجبهة الكردستانية تتبنّى قانون (المجلس الوطني لكردستان العراق).
	9 مايس/ مايو	بارزاني وطالباني يوقّعان اتّفاقية لاحترام إجراء الانتخابات ونتائجها.
	19 مايس/ مايو	إجراء انتخابات لمجلس وطني كردي (يتكوّن من 105 مقاعد) ولزعيم حكومة الحكم الذاتي.

العام	الشهر	الحدث
	6 حزيران/ يونيو	تنصيب فؤاد معصوم (من الاتّحاد الوطني الكردستاني) رئيسًا لوزراء كردستان وروژ نوري نائبًا له.
	15 أيلول/ سبتمبر	الحزبان الكرديان الرئيسيان يتّفقان على اندماج قوّاتهما في قوّة موحّدة تتكوّن من (30,000) مقاتل تحت قيادة المجلس الوطني الكردي.
	تشرين الأوّل/ أكتوبر	الحكومة العراقية تفرض حصارًا اقتصاديًا على كردستان العراق.
	تشرين الأوّل/ أكتوبر	المجلس الوطني الكردي يقرّر بأنّ القضية الكردية تحتاج إلى حلّ في إطار الفدرالية.
	16 تشرين الأوّل/ أكتوبر	الجيش التركي يشنّ هجمات ضدّ مواقع (حزب العمّال الكردستاني PKK) في شمال العراق.
	21 تشرين الأوّل/ أكتوبر	القوّات الكردية العراقية تشترك مع القوّات التركية في جهودها ضدّ حزب العمّال الكردستاني.
	27 تشرين الأوّل/ أكتوبر	قادة حزب العمّال الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني والاتّحاد الوطني الكردستاني يوقّعون اتّفاقية سلام.
	30 تشرين الأوّل/ أكتوبر	إتاحة المجال أمام حزب العمّال الكردستاني لينسحب إلى مواقع أبعد في عمق كردستان العراق على أن يلتزم بإيقاف الأعمال العسكرية.
	13 تشرين الثاني/ نوفمبر	الجيش التركي يبدأ الانسحاب من شمال العراق.
1993	27-30 نيسان/ أبريل	القوّات العراقية تهاجم عددًا من البلدات والقرى الكردية وتجبر (5,000) عائلة كردية على الفرار.
	17 نيسان/ أبريل	القوّات العراقية تعتقل أكثر من (7,000) كردي، ومنهم أعضاء في المجلس الوطني الكردي.
	10 مايس/ مايو	الحكومة العراقية تعلن إلغاء الفئة النقدية ذات القيمة الأعلى (ورقة 25 دينارًا) وتتسبّب بأزمة نقدية في كردستان.
	حزيران/ يونيو	تأسيس الحزب الشيوعي الكردستاني (KCP).
	14 كانون الأوّل/ ديسمبر	مشادّة كلامية بين عضوين من الاتّحاد الوطني الكردستاني والحركة الإسلامية الكردستانية (IMK) تتسبّب باشتباكات عنيفة في كلّ أنحاء كردستان العراق.

العام	الشهر	الحدث
	25 كانون الأوّل/ ديسمبر	الاتّفاق على وقف لإطلاق النار، إلّا إن الاتّحاد الوطني الكردستاني والحركة الإسلامية الكردستانية لم يلتزما بتطبيقه.
1994	1 مايس/ مايو - 1 حزيران/ يونيو	تفكّك التحالف بين الحزبين الكرديين الرئيسيين، واندلاع اشتباكات بين قوّاتهما تؤدّي إلى سقوط أكثر من ألفي مصاب.
	3 مايس/ مايو	الحزب الديمقراطي الكردستاني ينتزع دهوك وزاخو والعمادية من الاتّحاد الوطني الكردستاني.
	17-18 مايس/ مايو	اشتداد الاشتباكات بين الحزبين الكرديين الرئيسيين وسقوط قتلى من مسؤوليهما.
	1 حزيران/ يونيو	بارزاني وطالباني يتّفقان على صفقة لتشارك السلطة.
	22 تمّوز/ يوليو	الحزبان الكرديان الرئيسيان يوقّعان اتّفاقية سلام في پاريس.
	7 آب/ أغسطس	قوّات الاتّحاد الوطني الكردستاني تشتبك مع العصبة الإسلامية الكردستانية (KIL).
	21 تشرين الثاني/ نوفمبر	الحزبان الكرديان الرئيسيان يوقّعان «ميثاق تحالف» للتوصّل إلى وقف لإطلاق النار.
	13 كانون الأوّل/ ديسمبر	اندلاع اشتباكات بين قوّات الحزبين الكرديين الرئيسيين بسبب الخلاف على جباية الضرائب.
1995	1 كانون الثاني/ يناير - 17 شباط/ فبراير	استمرار الاشتباكات بين قوّات الحزبين الكرديين الرئيسيين.
	17 شباط/ فبراير	اتّفاق غير رسمي على وقف إطلاق النار بين الحزبين الكرديين الرئيسيين.
	20-22 شباط/ فبراير	اندلاع اشتباكات عنيفة بين وحدات للحزبين الكرديين الرئيسيين في بلدة راوندوز.
	27 شباط/ فبراير	انفجار سيّارة ملغومة يقتل (76) شخصًا في زاخو.

العام	الشهر	الحدث
	20 آذار/ مارس - 4 مايس/ مايو	القوّات التركية تشنّ عمليات عسكرية ضدّ مواقع لحزب العمّال الكردستاني في كردستان العراق.
	4-11 تمّوز/يوليو	القوّات التركية تغزو كردستان العراق لقتال حزب العمّال الكردستاني.
	8 تمّوز/ يوليو	اندلاع اشتباكات بين الحزبين الكرديين الرئيسيين في أربيل.
	10-11 تمّوز/يوليو	الولايات المتّحدة الأمريكية تدعو الحزبين الكرديين الرئيسيين إلى محادثات سلام في مدينة درويدا الآيرلندية تحت إشراف تركي وبريطاني وأمريكي، بهدف التوصّل إلى اتّفاق بينهما.
	17 تمّوز/ يوليو	الاتّحاد الوطني الكردستاني يتّهم الحزب الديمقراطي الكردستاني بالتواطؤ مع الحكومة العراقية في شنّ هجمات على معاقله.
	11 آب/ أغسطس	الحزبان الكرديان الرئيسيان يتّفقان على وقف إطلاق النار في دبلن بعد وساطة أمريكية.
1996	20 مايس/ مايو	العراق ومنظّمة الأمم المتّحدة يوقّعان اتّفاقية تفعيل برنامج «النفط مقابل الغذاء».
	29 مايس/ مايو	الحزبان الكرديان الرئيسيان يتّفقان على تمديد البرلمان، والذي يتشاركان السلطة فيه، لعام إضافي.
	18 آب/ أغسطس	اشتباكات واسعة بين الحزبين الكرديين الرئيسيين.
	آب/ أغسطس	صدّام حسين يتدخّل لصالح الحزب الديمقراطي الكردستاني في القتال الكردي الداخلي، وإيران تتدخّل لصالح الاتّحاد الوطني الكردستاني.
	28 آب/ أغسطس	الحزبان الكرديان الرئيسيان يتّفقان على وقفٍ آخر لإطلاق النار بوساطة أمريكية.
	26 أيلول/ سبتمبر	الحزب الديمقراطي الكردستاني يعلن حكومة من (16) وزيرًا لإدارة كردستان العراق.
	13 تشرين الأوّل/ أكتوبر	قوّات الاتّحاد الوطني الكردستاني تستعيد السليمانية وغيرها من البلدات، والحزب الديمقراطي الكردستاني يتّهم الاتّحاد بالتعاون مع إيران في ذلك.
	23 تشرين الأوّل/ أكتوبر	الأمريكيون يتمكّنون من تأمين وقفٍ آخر لإطلاق النار بعد عدّة صدامات بين قوّات الحزبين الكرديين الرئيسيين.
1997	16 كانون الثاني/ يناير	محادثات سلام بين الحزبين الكرديين الرئيسيين بوساطة أمريكية وبريطانية وتركية.
	1-11 حزيران/ يونيو	مقتل (55) عضوًا في الحزب الديمقراطي الكردستاني إثر أربعة تفجيرات انتحارية نفّذها حزب العمّال الكردستاني.

العام	الشهر	الحدث
1998	17 أيلول/ سبتمبر	طالباني وبارزاني يلتقيان في واشنطن ويتّفقان على تشارك السلطة وتأسيس مجلس إقليمي لكردستان العراق.
	23 تشرين الأوّل/ أكتوبر	الولايات المتّحدة الأمريكية تصدر قانون (تحرير العراق).
1999	8 كانون الثاني/ يناير	لقاء بين زعماء الفصائل الكردية جميعها للنقاش حول تطبيق اتّفاقية السلام بينهم.
2000	تشرين الأوّل/ أكتوبر	استئناف الصدامات بين الاتّحاد الوطني الكردستاني وحزب العمّال الكردستاني.
2001	أيلول/ سبتمبر	اشتباكات بين الاتّحاد الوطني الكردستاني وتنظيم (أنصار السنّة).
2002	2 نيسان/ أبريل	محاولة اغتيال برهم صالح (الاتّحاد الوطني الكردستاني).
	حزيران/ يونيو	الاتّحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني ينضمّان إلى محادثات مع فصائل عراقية أخرى لمناقشة مستقبل العراق في حالة انطلاق تدخّل عسكري تقوده الولايات المتّحدة الأمريكية.
	تمّوز/يوليو	وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA) تصل إلى كردستان العراق لتنضمّ إلى الپيشمرگة في قتالها لتنظيم (أنصار الإسلام).
	7 تشرين الثاني/ نوفمبر	مجلس الإقليم يوافق على مسوّدة الدستور.
2003	كانون الثاني/ يناير	الپيشمرگة تنخرط في عملية (مطرقة الڤايكينگ) التي شنّتها (CIA) لتدمير تنظيم (أنصار السنّة).
	3 آذار/ مارس	الحزبان الكرديان الرئيسيان يؤسّسان «قيادة عليا مشتركة» لإقليم كردستان.
		نصف مليون من المدنيين يتظاهرون احتجاجًا على احتمال شنّ تركيا تدخّلًا عدوانيًا في كردستان العراق.
	20 آذار/ مارس	القوّات الأمريكية تشنّ عملية (حرّية العراق) وتهاجم بغداد.
	27 آذار/ مارس	القوّات الأمريكية تهبط قرب أربيل، وتطلق إشارة البدء بجبهة شمالية في الحرب على العراق.
	9 نيسان/ أبريل	قوّات أمريكية-كردية مشتركة تنتزع الموصل وكركوك.
		احتلال بغداد على أيدي القوّات الأمريكية.

العام	الشهر	الحدث
	1 مايس/ مايو	الرئيس الأمريكي جورج بوش يعلن إنجاز مهمّة عملية (حرّية العراق).
	تمّوز/يوليو	مجلس الحكم الانتقالي يعقد أولى جلساته.
2004	شباط/ فبراير	الفصيل الكردي الإسلاموي (أنصار السنّة) يعلن مسؤوليته عن عدد من التفجيرات التي استهدفت مكاتب للحزبين الكرديين الرئيسيين.
		مقتل (101) قتيل بانفجارين متزامنين استهدفا مقرّي الحزبين الكرديين الرئيسيين في أربيل.
	8 آذار/ مارس	مجلس الحكم العراقي الجديد يوقّع على الدستور الانتقالي للعراق.
	8 حزيران/ يونيو	مجلس الأمن الدولي يصدر القرار (1546).
	28 تمّوز/ يوليو	پول بريمر يسلم السلطة الإدارية للحكومة العراقية الانتقالية.
	25 تشرين الأوّل/ أكتوبر	مئات الكرد يتظاهرون في كركوك للمطالبة بالإدارة الكردية للمدينة.
	16 تشرين الثاني/ نوفمبر	متمرّدون عرب يهاجمون مناطق كردية في الموصل.
	23 كانون الأوّل/ ديسمبر	مجموعة من الناشطين الكرد تقدّم لمسؤولين من منظّمة الأمم المتّحدة عريضةً موقّعة من (1.7 مليون) كردي عراقي لإجراء استفتاء على الاستقلال.
	29 كانون الأوّل/ ديسمبر	اكتشاف مقبرة جماعية في السليمانية تضمّ رفات (60) شخصًا.
2005	كانون الثاني/ يناير	تحالف من الأحزاب الكردية يفوز بعدد من المقاعد في الانتخابات، ويرسل (77) نائبًا إلى البرلمان الانتقالي.
	30 كانون الثاني/ يناير	إجراء انتخابات المجلس الوطني الكردستاني.
		العراقيون ينتخبون البرلمان الانتقالي.
	31 كانون الثاني/ يناير	انتخاب مسعود بارزاني رئيسًا لإقليم كردستان.
		إجراء استفتاء غير رسمي في المناطق الكردية لاستقلال كردستان العراق.
	13 شباط/ فبراير	القائمة الكردية الرئيسية تحتلّ المرتبة الثانية في الانتخابات البرلمانية بنسبة (25.7 %) من أصوات العراقيين.

العام	الشهر	الحدث
	6 نيسان/ أبريل	انتخاب جلال طالباني، زعيم الاتّحاد الوطني الكردستاني، رئيسًا انتقاليًا للعراق.
	مايس/ مايو	مقتل حوالي (50) شخصًا بتفجير انتحاري استهدف مركزًا للتطوّع بجهاز الشرطة في أربيل.
	حزيران/ يونيو	دمج حوالي (32,000) من أفراد البيشمرگة في الجيش العراقي.
	4 حزيران/ يونيو	برلمان إقليم كردستان يعقد جلسته الأولى.
	24 آب/ أغسطس	برلمان إقليم كردستان يوافق على مسوّدة الدستور العراقي.
	15 تشرين الأوّل/ أكتوبر	المصادقة على الدستور العراقي.
	1 كانون الأوّل/ ديسمبر	شركة النفط النرويجية (DNO) تبدأ التنقيب عن النفط قرب زاخو من دون موافقة الحكومة المركزية.
	6 كانون الأوّل/ ديسمبر	سقوط خمسة قتلى في اشتباكات بين مؤيّدين للحزبين الكرديين الرئيسيين وبين حزب (الاتّحاد الإسلامي الكردستاني).
	15 كانون الأوّل/ ديسمبر	إجراء الانتخابات العراقية.
2006	23 كانون الثاني/ يناير	طالباني وبارزاني يوقّعان اتّفاقية توحيد حكومة إقليم كردستان.
	7 نيسان/ أبريل	الناطق باسم الاتّحاد الوطني الكردستاني يعلن اكتشاف ثماني مقابر جماعية تحوي رفات حوالي (1,000) شخص بالقرب من كركوك.
	27 نيسان/ أبريل	شركة (سترلينگ إنرجي) تصبح أوّل شركة بريطانية توقّع اتّفاقية استكشاف مع حكومة إقليم كردستان.
	3 آب/ أغسطس	حكومة إقليم كردستان تصادق على قانون الاستثمار الجديد.
	22 تشرين الأوّل/ أكتوبر	وزير الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كردستان ينشر المسوّدة النهائية لقانون النفط والغاز لإقليم كردستان، ويقدّمه إلى برلمان إقليم كردستان.
	5 تشرين الثاني/ نوفمبر	الحكم على صدّام بالإعدام.

العام	الشهر	الحدث
	30 كانون الأوّل/ ديسمبر	تنفيذ حكم إعدام صدّام.
2007	كانون الثاني/ يناير	قوّات أمريكية مدعومة بالمروحيات تقتحم القنصلية الإيرانية في أربيل.
	24 شباط/ فبراير	رئيس إقليم كردستان يعلن التوصّل إلى اتّفاق مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي حول المسوّدة الأخيرة لقانون النفط والغاز الفدرالي.
	نيسان/ أبريل	المسؤولون العسكريون الأتراك يعلنون تخطيطهم للهجوم على مواقع حزب العمّال الكردستاني في كردستان العراق.
	مايس/ مايو	حكومة إقليم كردستان تستلم المسؤولية عن أمن المحافظات الكردية الثلاث من القوّات الأمريكية.
	تمّوز/يوليو	منظّمة حقوق الإنسان تصدر تقارير مفصّلة حول التعذيب والانتهاكات في السجون التي تديرها حكومة إقليم كردستان.
	آب/ أغسطس	مقتل حوالي (300) شخص في سلسلة من التفجيرات التي استهدفت أفرادًا من الطائفة الأيزيدية.
		مدفعية الجيش الإيراني تقصف عددًا من قرى كردستان العراق.
	28 آب/ أغسطس	حكومة إقليم كردستان تعقد لقاءً خاصًّا لحثّ الحكومة العراقية ومنظّمة الأمم المتّحدة وقوّات التحالف الذي تقوده الولايات المتّحدة الأمريكية للضغط على إيران كي توقف هجماتها.
	أيلول/ سبتمبر	إيران تشنّ هجمات على قواعد للمتمرّدين الكرد في كردستان العراق.
		إيران تغلق حدودها مع كردستان العراق.
	17 تشرين الأوّل/ أكتوبر	البرلمان التركي يوافق على شنّ عملية عسكرية في كردستان العراق.
	16 كانون الأوّل/ ديسمبر	تركيا تشنّ غارات جوّية على مواقع لحزب العمّال الكردستاني في داخل كردستان العراق.
	18 كانون الأوّل/ ديسمبر	القوّات التركية تدخل كردستان العراق لشنّ عمليات ضدّ مقاتلي حزب العمّال الكردستاني.
2008	شباط/ فبراير	القوّات التركية تشنّ حملة برّية ضدّ مقاتلي حزب العمّال الكردستاني.
	24 شباط/ فبراير	رئيس وزراء إقليم كردستان بارزاني يدعو تركيا إلى إنهاء عملياتها العسكرية.
	23 تمّوز/ يوليو	حكومة إقليم كردستان ترفض قانون انتخابات مجالس المحافظات بسبب انتهاكه للدستور.

العام	الشهر	الحدث
2009	31 كانون الثاني/ يناير	إجراء انتخابات مجالس المحافظات في العراق.
	شباط/ فبراير	إدخال عدد من التعديلات على قانون الانتخابات في إقليم كردستان كي يستوعب كلّ الفصائل.
	نيسان/ أبريل	غارات جوّية تركية تستهدف مواقع لمقاتلي حزب العمّال الكردستاني في كردستان العراق.
	25 نيسان/ أبريل	نوشيروان مصطفى يعلن قائمته الانتخابية المستقلّة «گوران» (= التغيير).
	7 مايس/ مايو	الحزبان الكرديان الرئيسيان يتحالفان في قائمة انتخابية واحدة (القائمة الكردستانية).
	حزيران/ يونيو	حكومة إقليم كردستان تبدأ تصدير النفط الخام إلى الأسواق الخارجية.
	25 تمّوز/ يوليو	إجراء الانتخابات البرلمانية، وتشكيل الحكومة السابعة، وإعادة انتخاب مسعود بارزاني رئيسًا لإقليم كردستان.
		قائمة التحالف الحاكم المكوّن من الحزبين الكرديين الرئيسيين تفوز بالانتخابات، والقائمة المعارضة (گوران) تفوز بـ(25) مقعدًا.
2010	8 تشرين الثاني/ نوفمبر	قادة الكتل السياسية الرئيسية في العراق يعقدون مؤتمرًا يهدف إلى وضع اللمسات الأخيرة على صفقة لتشارك الحكم من خلال حكومة جديدة.
		رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني يرحّب بوزير الخارجية التركي داود أوغلو في أربيل لمناقشة العلاقات الثنائية.
	9 تشرين الثاني/ نوفمبر	بارزاني يلتقي أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي: جو ليبرمان، وجون ماكّين، ولنزي گرايَم، قبل الاستمرار في محادثاته بشأن تشكيل الحكومة العراقية الجديدة.
	11 تشرين الثاني/ نوفمبر	التوصّل إلى اتّفاق حول تشكيلة حكومية جديدة في بغداد.
	25 كانون الأوّل/ ديسمبر	مصر تفتتح أوّل قنصلية عربية في أربيل.
2011	كانون الثاني/ يناير	حكومتا بغداد وأربيل تعقدان صفقة تمكّن حكومة أربيل من تصدير النفط الخام عبر الأنابيب التي تسيطر عليها الحكومة المركزية.
	شباط/ فبراير	تظاهرات شعبية في السليمانية ضدّ الفساد واحتكار الحزبين الكرديين الرئيسيين للسلطة.

العام	الشهر	الحدث
	1 نيسان/ أبريل	رئيس الوزراء التركي رجب طيب إردوغان يصبح أوّل رئيس وزراء تركي يزور إقليم كردستان.
	15 نيسان/ أبريل	اكتشاف رفاة (800) شخص من ضحايا المقابر الجماعية في غرب العراق.
	3 مايس/ مايو	المحكمة الجنائية العراقية العليا تصدر حكمًا باعتبار عمليات القتل التي تعرّضت لها عشيرة البارزانيين في الثمانينيات إبادة جماعية وجريمةً ضدّ الإنسانية.
	17 حزيران/ يونيو	مسؤولون من حكومتي بغداد وأربيل يعقدون مؤتمرًا وطنيًا لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (UNDP) حول اللامركزية في أربيل.
	21 حزيران/ يونيو	برلمان إقليم كردستان يقرّ قانون (العنف الأسري) الذي يحتوي عددًا من البنود التي تجرّم ممارسة العنف ضدّ النساء.
	8 تمّوز/ يوليو	السلطات العراقية تكتشف مقبرة جماعية في الديوانية تضمّ رفات (900) شخص يُعتقَد بأنّهم من الكرد الذين قُتِلوا في عهد صدّام حسين.
	25 تمّوز/ يوليو	اكتشاف ستّ مقابر جماعية في موقع صحراوي جنوب العراق تضمّ رفات ضحايا من الكرد.
	آب/ أغسطس	تركيا وإيران تشنّان هجومًا جوّيًا وبرّيًا ضدّ مقاتلي حزب العمّال الكردستاني وحزب (الحياة الحرّة الكردستاني PJAK) في كردستان العراق.
		حكومة إقليم كردستان توقّع عقدًا لاستكشاف النفط مع شركة إكسون موبايل.
	كانون الأوّل/ ديسمبر	القوّات الأمريكية تنسحب من العراق.
2012	10 كانون الثاني/ يناير	حكومة إقليم كردستان ومكتب المفوّض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR) يطلقان خطّة عمل إقليمية في مجال حقوق الإنسان.
	7 آذار/ مارس	رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني يصادق على تعيين نيچيرڤان إدريس بارزاني رئيسًا جديدًا لحكومة الإقليم، ويكلّفه بتشكيل الحكومة السابعة.
	1 نيسان/ أبريل	حكومة إقليم كردستان تستجيب للخلاف مع الحكومة المركزية حول مستحقّاتها المالية بإيقاف صادراتها النفطية.
	5 نيسان/ أبريل	حكومة الإقليم الجديدة، برئاسة نيچيرڤان بارزاني، تباشر مهمّاتها.
	مايس/ مايو	الحكومة التركية وحكومة إقليم كردستان تتوصّلان إلى صفقة لإنشاء أنابيب للنفط والغاز تخرج مباشرةً من الأراضي العراقية التي يسيطر عليها الإقليم نحو تركيا.
	28 مايس/ مايو	إعادة رفات (730) شخصًا من ضحايا الأنفال إلى السليمانية ودفنها فيها.
	حزيران/ يونيو	غارات جوّية تركية تستهدف قواعد لحزب العمّال الكردستاني في كردستان العراق.

العام	الشهر	الحدث
2013	28 شباط/ فبراير	مجلس العموم البريطاني يعترف رسميًّا بعمليات (الأنفال) التي استهدفت الكرد العراقيين.
	26 حزيران/ يونيو	وزارة الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كردستان تعلن موافقتها على خطّة تطوير حقول شيكان على يد شركة (گلف كيستون).
	6 آب/ أغسطس	الحكومة الألمانية تتعهّد بدعم اللاجئين السوريين في إقليم كردستان.
	19 آب/ أغسطس	وزارة الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كردستان تصدر ضوابط تنظيمية جديدة لتوزيع الپترول ينتفع منها المستهلك والبيئة.
	22 آب/ أغسطس	الحكومة الكردية تطلب دعمًا دوليًا لمواجهة أزمة اللاجئين السوريين.
	21 أيلول/ سبتمبر	إجراء الانتخابات التشريعية في إقليم كردستان، وحركة (گوران) المعارضة تحصل على (24.2 %) من الأصوات و(24) مقعدًا في البرلمان.
2014	13 آذار/ مارس	حلبجة تصبح المحافظة الرابعة في إقليم كردستان.
	مايس/ مايو	تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) يسيطر على الموصل.
		قوات الپيشمرگة تتوجّه للدفاع عن كركوك، وتصمد في مواقعها لإعاقة غزو تنظيم (داعش) للمناطق الكردية.
	21 مايس/ مايو	تكليف نيچيرڤان بارزاني وقباد طالباني بتشكيل الحكومة الثامنة.
	19 حزيران/ يونيو	الحكومة الثامنة في إقليم كردستان تؤدّي القسم الدستوري.
	24 حزيران/ يونيو	منظّمة اليونسكو تضيف قلعة أربيل إلى قائمة التراث العالمي.
	27 حزيران/ يونيو	المحكمة الاتّحادية العليا تصدر حكمًا ضدّ طلب وزير النفط العراقي بمنع حكومة إقليم كردستان من تصدير النفط.
	24 تمّوز/ يوليو	انتخاب السياسي الكردي فؤاد معصوم رئيسًا جديدًا للعراق.
	2-3 آب/ أغسطس	تنظيم (داعش) يسيطر على أجزاء كبيرة من المناطق الكردية المحاذية للموصل (شنگال)، وفرار المئات من الأيزيديين إلى الجبال.
	3 آب/ أغسطس	تقارير عن ارتكاب تنظيم (داعش) لمجازر هائلة ضدّ الأيزيديين في شنگال.
		قوّات (وحدات حماية الشعب YPG) تجتاز الحدود العراقية-السورية لمواجهة مقاتلي تنظيم (داعش) في شنگال.

العام	الشهر	الحدث
	5 آب/ أغسطس	عملية عسكرية مشتركة بين وحدات حماية الشعب والپيشمرگة لمواجهة تنظيم (داعش) في شنگال.
	6-7 آب/ أغسطس	اشتباكات عنيفة بين القوّات الكردية ومقاتلي تنظيم (داعش)، وارتفاع عدد الوفيات بين الأيزيديين في الجبال بسبب نقص المعونات.
	8 آب/ أغسطس	القوّات الأمريكية تشنّ غارات جوّية ضدّ مواقع تنظيم (داعش) في المناطق الكردية المحاذية للموصل وحواليها.
	30 آب/ أغسطس	حكومة إقليم كردستان ومنظّمة الأمم المتّحدة تصدران بيانًا مشتركًا يفيد بأنّ هذا العام شهد تهجير (850,000) عراقي في إقليم كردستان.
	31 آب/ أغسطس	ألمانيا تؤكّد إرسالها شحنة أسلحة تكفي (4,000) مقاتل من الپيشمرگة، وتحتوي: أسلحة ومعدّات حماية ومركبات.
	25 أيلول/ سبتمبر	وصول شحنة الأسلحة المذكورة إلى أربيل.
	1 تشرين الأوّل/ أكتوبر	حكومة إقليم كردستان ومنظّمة الأمم المتّحدة تضعان اللمسات النهائية على خطّة للردّ الفوري من أجل المهجّرين داخليًا الذين يؤويهم إقليم كردستان.
	12 تشرين الثاني/ نوفمبر	مجلس الوزراء الكردستاني يوافق على قانون (النفط والغاز).
	كانون الأوّل/ ديسمبر	قوّات مشتركة من الپيشمرگة و(قوّات الدفاع الشعبي الكردستاني HPG) تزيح تنظيم (داعش) وتسيطر على جبهات سنجار ومخمور وزمّار.
2015	17 نيسان/ أبريل	مقتل مدنيين اثنين وإصابة عدد من الأشخاص بانفجار سيّارة ملغّمة بالقرب من القنصلية الأمريكية في أربيل.
	آب/ أغسطس	انتهاء العامين الإضافيين اللذين مُدِّدت بهما الولاية الثانية للرئيس مسعود بارزاني، ممّا تسبّب بإثارة الخلاف بين أحزاب التحالف والمعارضة.
		طرد ممثّلي حركة (گوران) في البرلمان والحكومة والاستعاضة عنهم بأعضاء في الحزب الديمقراطي الكردستاني.
	26 آب/ أغسطس	هجوم عسكري واسع لقوّات الپيشمرگة جنوب كركوك، وتطهير أكثر من (200 كم2).
	11 أيلول/ سبتمبر	هجوم عسكري كبير وناجح لقوّات الپيشمرگة جنوب كركوك.
	22 تشرين الأوّل/ أكتوبر	المديرية العامّة لمكافحة الإرهاب (CTD) تشنّ عملية ناجحة في الحويجة وتحرّر (69) رهينة لدى تنظيم (داعش).
	13 تشرين الثاني/ نوفمبر	النجاح في إطلاق عملية مشتركة بين التحالف الدولي والپيشمرگة وقوّات (وحدات حماية الشعب) وقوّات أيزيدية لتحرير جبال سنجار من تنظيم (داعش).

العام	الشهر	الحدث
	30-10 تشرين الثاني/ نوفمبر	سلطة الطيران المدني العراقية تكرّر إغلاق مطارات إقليم كردستان بسبب قصف روسي بصواريخ (كروز) لأهداف في سوريا.
	16 كانون الأوّل/ ديسمبر	قوّات البيشمركَة تصدّ عددًا من الهجمات شنّها تنظيم (داعش) على امتداد نواران وبشيك وتل أسود والخازر وجبل زردك.
	22 كانون الأوّل/ ديسمبر	الرئيس مسعود بارزاني يطلب من البرلمان إصدار قرار بإجراء استفتاء على الاستقلال في العام (2016).

مصادر الملحق الأول

- Asadi, Awat. 2007. Der Kurdistan-Irak-Konflikt. Der Weg zur Autonomie seit dem Ersten Weltkrieg. Berlin: Verlag Hans Schiler.
- BBC. Web Appearance. www.bbc.com
- Bierling, Stephan. 2010. Geschichte des Irakkriegs. München: C.H. Beck.
- Chronology for Kurds in Iraq. In Minorities at Risk Report. Center for International Development and Conflict Management, University of Maryland. Accessed February 15, 2016. http://www.cidcm.umd.edu/mar/chronology.asp?groupId=64504
- Danly, James. 2009. The 2009 Kurdish Elections. Backgrounder: Institute for the Study of War. July.
- Fürtig, Henner. 2004. Kleine Geschichte des Irak. München: C.H. Beck.
- Kurdistan Regional Government. Web Appearance. http://www.krg.org
- Lortz, Michael G. 2005. Willing to Face Death: A History of Kurdish Military Forces—the Peshmerga—from the Ottoman Empire to Present-Day Iraq. Master Thesis, Florida State University.
- McDowall, David. 1996. A Modern History of the Kurds. London: I.B. Tauris.
- O'Leary, Carole A. 2002. The Kurds of Iraq: Recent History, Future Prospects. Middle East Review of International Affairs 6(4) (December): 17–29.
- Rafaat, Aram. 2007. U.S.—Kurdish Relations in Post-Invasion Iraq. Middle East Review of International Affairs 11(4) (December): 79–89.
- Reuters. Web Appearance. www.reuters.com

– Rudaw Media Network. Web Appearance. www.rudaw.net

– Salih, Azad. 2004. Freies Kurdistan. Die Schutzzone der Kurden in Irakisch-Kurdistan. Dissertation, Freie Universität Berlin.

– Stansfield, Gareth R.V. 2003. Iraqi Kurdistan. Political Development and Emergent Democracy. London/New York: RoutledgeCurzon.

– Yildiz, Kerim. 2004. The Kurds in Iraq: The Past, Present and Future. Ann Arbor, MI: Pluto Press.

الملحق الثاني

الخطّ الزمني لتاريخ فلسطين

سيلڤيا-لوكريشا نيكولا[1]

العام	الشهر	الحدث
1897	29-31 آب/أغسطس	انعقاد المؤتمر الأوّل للمنظّمة الصهيونية في بازل وتبنّي (برنامج بازل).
1915	تمّوز/يوليو - آذار/مارس 1916	مراسلات بين الشريف حسين (شريف مكّة) وماكماهون (المندوب السامي في مصر).
		البريطانيون يقدّمون ضمانات بتأسيس دولة وطنية عربية جنوب الخطّ (37) بعد نهاية الحرب.

(1) سيلڤيا-لوكريشا نيكولا
- ماجستير في الدراسات العسكرية، جامعة پوتسدام (ألمانيا).
- بكالوريوس في العلوم السياسية، جامعة فرايه (برلين، ألمانيا)، وجامعة غرناطة (إسپانيا).
- مجالات أبحاثها: المجتمعات في مرحلة التحوّل التالية للنزاع، ومنطقة الشرق الأوسط، وكردستان العراق، وأفغانستان، ومنطقة البلقان، وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، ومنظّمة الأمم المتّحدة، والاتّحاد الأوروبي.
- اكتسبت خبرة مهنية في مجال التعاون التنموي في ما يتعلّق بأفغانستان وقطاع الطاقة (ولا سيّما: النفط والغاز والطاقة المتجدّدة).
- تشغل حاليًا منصب (مساعد أبحاث الطلبة) في المشروع الفرعي «المعونات والعقول والقلوب: دراسة طولية للتدخّلات الحوكمية في أفغانستان» ضمن المشروع الرئيسي «الحوكمة في المناطق ذات الوجود المحدود لصفة الدولة» لمركز الأبحاث التعاونية (SFB)، جامعة فرايه (برلين، ألمانيا).
- خبيرة استشارية ثانوية للسياسات في شركة إيكالريون للاستشارات (برلين، ألمانيا)، حيث تعمل في تنسيق المشروع «أصداء الصمت».
من مؤلّفاتها المنشورة:
- الذهب الأسود الكردي [بالألمانية] (بالاشتراك مع مزهّر سلجوق) (ÖMZ - Oesterreichische MilitärischeZeitschrift, vol. 2, 2015, 142–151).

العام	الشهر	الحدث
1916	16 مايس/ مايو	ترتيبات سرّية بين بريطانيا وفرنسا حول تقسيم الولايات العربية في الإمبراطورية العثمانية (اتّفاقية سايْكْس-پيكو).
1917	2 تشرين الثاني/نوفمبر	الحكومة البريطانية تصدر بيانًا يدعم إنشاء وطن لليهود في فلسطين (إعلان بلفور).
1919	3 كانون الثاني/يناير	اتّفاقية فيصل-وايزمان.
1920	19-26 نيسان/أبريل	مؤتمر سان ريمو.
		انتداب بريطانيا على العراق وفلسطين/(شرق الأردن)، وفرنسا على سوريا ولبنان.
	10 آب/ أغسطس	معاهدة سيڤْر؛ وتقسيم الغنائم بين المنتصرين على الإمبراطورية العثمانية.
1941	27 أيلول/ سبتمبر - 26 تشرين الثاني/ نوفمبر	إبطال انتدابات عصبة الأمم وإعلان استقلال سوريا ولبنان.
1945	22 آذار/ مارس	تأسيس الجامعة العربية في القاهرة.
1946	25 مايس/ مايو	إنهاء الانتداب البريطاني على شرق الأردن، وإعلانه مملكةً مستقلّة.
1947	29 تشرين الثاني/نوفمبر	صدور القرار (181-ب) للجمعية العامّة للأمم المتّحدة حول خطّة تقسيم فلسطين.
1948	14 مايس/ مايو	إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين؛ وإعلان دولة إسرائيل في تل أبيب.
	14-15 مايس/مايو	اندلاع الحرب العربية-الإسرائيلية الأولى بين إسرائيل وبين مصر وسوريا وشرق الأردن ولبنان والعراق والمملكة العربية السعودية.
		شرق الأردن تحتلّ الضفّة الغربية، ومصر تحتلّ قطاع غزّة.
1949	شباط/فبراير - تمّوز/يوليو	اتّفاقيات هدنة بين إسرائيل وبين مصر ولبنان وشرق الأردن وسوريا.
1950	23 كانون الثاني/يناير	الكنيست يصدر قرارًا باعتبار القدس الشرقية عاصمةً لإسرائيل.
	24 نيسان/ أبريل	ضمّ الضفّة الغربية إلى أراضي الدولة الأردنية.
1956	29 تشرين الأوّل/أكتوبر - 11 تشرين الثاني/نوفمبر	اندلاع الحرب العربية-الإسرائيلية الثانية (حرب السويس) بين مصر وبين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل.
1958	1 شباط/ فبراير	تأسيس الجمهورية العربية المتّحدة من مصر وسوريا (استمرّت حتّى 28 أيلول/سبتمبر 1961).

العام	الشهر	الحدث
1964	28 مايس/ مايو - 2 حزيران/ يونيو	انعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني الأوّل في القدس الشرقية.
		تأسيس منظّمة التحرير الفلسطينية (PLO).
1967	5-10 حزيران/ يونيو	اندلاع الحرب العربية-الإسرائيلية الثالثة (حرب الأيّام الستّة/ حرب حزيران) بين إسرائيل وبين مصر وسوريا والأردن.
		احتلال إسرائيل لشبه جزيرة سيناء والضفّة الغربية (وضمنها: القدس الشرقية) وقطاع غزّة وهضبة الجولان.
1968	17 تمّوز/ يوليو	المؤتمر الوطني الفلسطيني الرابع المنعقد في القاهرة يتبنّى الميثاق الوطني الفلسطيني.
1969	1-4 شباط/ فبراير	انتخاب ياسر عرفات رئيسًا للجنة التنفيذية في منظّمة التحرير الفلسطينية.
1973	6-25 تشرين الأوّل/أكتوبر	اندلاع الحرب العربية-الإسرائيلية الرابعة (حرب يوم كيپور/ حرب رمضان) بين إسرائيل وبين مصر وسوريا.
1979	26 آذار/ مارس	توقيع اتّفاقية السلام بين مصر وإسرائيل في العاصمة الأمريكية واشنطن.
1980	30 تمّوز/ يوليو	الكنيست يصدر القانون الأساسي الذي يجعل القدس الموحّدة عاصمةً لإسرائيل.
1981	1 تشرين الثاني/نوفمبر	إنهاء الإدارة العسكرية الإسرائيلية للضفّة الغربية وقطاع غزّة والاستعاضة عنها بإدارة مدنية.
1982	6 حزيران/ يونيو	اندلاع الحرب العربية-الإسرائيلية الخامسة (حرب لبنان).
1987	8 كانون الأوّل/ديسمبر	انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الأولى.
1988	15 تشرين الثاني/نوفمبر	إعلان استقلال الدولة الفلسطينية.
1991	17 كانون الثاني/يناير	بدء عملية (عاصفة الصحراء)؛ ودول الخليج تتحالف لتحرير الكويت من الغزو العراقي.
	27 حزيران/ يونيو	إعلان استعداد منظّمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في مفاوضات السلام باعتبارها جزءًا من وفد عربي أو أردني.
	30 تشرين الأوّل/أكتوبر - 2 تشرين الثاني/نوفمبر	انعقاد مؤتمر السلام في مدريد.

العام	الشهر	الحدث
1992	29-28 كانون الثاني/يناير	انطلاق محادثات متعدّدة الأطراف لدول من الشرق الأوسط في موسكو: حضور لكلّ الأطراف، وتأسيس لجنة توجيه وخمس مجموعات عمل (السيطرة على السلاح والأمن الإقليمي، والموارد المائية، والبيئة، والتنمية الاقتصادية، وقضايا اللاجئين).
	23 تمّوز/ يوليو	وزارة الإسكان الإسرائيلية تعلن تجميدًا جزئيًا لبناء المستوطنات الجديدة في الأراضي المحتلّة.
	10 أيلول/ سبتمبر	إسحاق رابين يعلن الاستعداد لانسحاب جزئي للقوات الإسرائيلية من هضبة الجولان.
1993	19 كانون الثاني/يناير	الكنيست يسبغ الشرعية على الاتّصالات التي أُجريت مع منظّمة التحرير الفلسطينية.
	20 كانون الثاني/يناير	إطلاق مفاوضات سرّية (14 جلسة للحوار) بين ممثّلي إسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينية في أوسلو.
	2 آذار/مارس	الجيش الإسرائيلي يعزل قطاع غزّة.
	24 آذار/ مارس	انتخاب عيزر وايزمان رئيسًا لإسرائيل (السابع في تاريخها).
	20 آب/ أغسطس	توقيع (إعلان المبادئ) المتعلّق بالاتّفاق حول حكومة انتقالية، وذلك اختتامًا للمفاوضات السرّية بين الفلسطينيين والإسرائيليين في أوسلو.
	29 آب/ أغسطس	إعلان حصيلة المفاوضات السرّية؛ والاتّفاق بين إسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينية على إجراء الاعتراف المتبادل.
	30 آب/ أغسطس	الحكومة الإسرائيلية تصدر (إعلان المبادئ) الذي يمنح الحكم الذاتي الجزئي للضفّة الغربية وقطاع غزّة.
	10-9 أيلول/ سبتمبر	الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينية؛ ومراسلات بين عرفات ورابين.
	13 أيلول/ سبتمبر	شمعون بيريز ومحمود عبّاس ورئيس دائرة العلاقات الدولية في منظّمة التحرير الفلسطينية يوقّعون في واشنطن (إعلان المبادئ الإسرائيلي الفلسطيني) حول المبادئ المتعلّقة بمدّة انتقالية من خمسة أعوام تسبق إقامة حكم ذاتي للفلسطينيين.
		مصافحة بين عرفات ورابين أمام البيت الأبيض في العاصمة الأمريكية واشنطن.
	24 أيلول/ سبتمبر	عرفات يأمر منظّمة التحرير الفلسطينية بإنهاء العمليات العسكرية التي تستهدف إسرائيل.
	13 تشرين الأوّل/أكتوبر	انطلاق المفاوضات بين الوفدين الإسرائيلي والفلسطيني في طابا حول الحكم الذاتي في غزّة وأريحا.
1994	9 آذار/مارس	لجنة حقوق الإنسان في منظّمة الأمم المتّحدة تصدر أوّل إدانة لمعاداة السامية باعتبارها شكلًا من أشكال التمييز العنصري.
	18 آذار/ مارس	مجلس الأمن يصدر القرار (904) لإدانة مجزرة الخليل.
	31 آذار/ مارس	ممثّلون عن إسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينية يوقّعون في القاهرة (اتّفاقية الخليل) التي تتضمّن نشر مجموعة دولية للمراقبة في مدينة الخليل.

العام	الشهر	الحدث
	12 نيسان/أبريل	الاتّفاق بين منظّمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل على تسليح ونشر جهاز قوي للشرطة الفلسطينية في غزّة وأريحا.
	4 مايس/مايو	رابين وعرفات يوقّعان في القاهرة وثائق وپرتوكولات إضافية لـ(اتّفاقية الحكم الذاتي في قطاع غزّة ومنطقة أريحا).
		التطبيق الفعلي للحكم الذاتي.
	8-29 مايس/مايو	انسحاب القوّات الإسرائيلية من غزّة وأريحا وإنهاء الحكم العسكري لها.
	17 مايس/مايو	نقل مقرّ الجيش الإسرائيلي في غزّة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية.
	27 مايس/مايو	إصدار مسوّدة دستور لمناطق الحكم الذاتي.
	29 مايس/مايو	عرفات يعيّن أعضاء سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية في قطاع غزّة وأريحا.
	12 تمّوز/يوليو	الانتقال الرسمي لقيادة منظّمة التحرير الفلسطينية الملتفّة حول عرفات من تونس إلى غزّة.
	25 تمّوز/يوليو	الإنهاء الرسمي لحالة الحرب بين إسرائيل والأردن بموجب (إعلان واشنطن) بين الملك حسين وإسحاق رابين.
	29 آب/أغسطس	توقيع اتّفاقية (الإدارة المدنية في الضفّة الغربية) بين الإسرائيليين والفلسطينيين.
		السلطة الفلسطينية تستلم المهمّات الإدارية من الجيش الإسرائيلي.
	13 أيلول/سبتمبر	پيريز وعرفات يوقّعان (إعلان أوسلو) حول الدعم المالي الدولي لفلسطين.
	14 تشرين الأوّل/أكتوبر	حصول پيريز ورابين وعرفات على جائزة نوبل للسلام.
	15 تشرين الثاني/نوفمبر	انعقاد أوّل اجتماع للجنة التنفيذية لمنظّمة التحرير الفلسطينية في غزّة.
	20 تشرين الثاني/نوفمبر	نزاع مسلّح بين الشرطة الفلسطينية وميليشيات إسلاموية في غزّة.
1995	21 آذار/مارس	استئناف المفاوضات الإسرائيلية-السورية.
	31 آذار/مارس	اشتباكات عسكرية في جنوب لبنان.
	تمّوز/يوليو - آب/أغسطس	انتحاريون فلسطينيون يشنّون هجمات إرهابية على حافلات في القدس ورمات گان (في تل أبيب).
	أيلول/سبتمبر	(اتّفاقية الحكم الذاتي) بين إسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينية حول توسيع الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفّة الغربية.

العام	الشهر	الحدث
	24 تشرين الأوّل/أكتوبر	الكونگرس الأمريكي بمجلسيه يقرّر نقل السفارة الأمريكية في إسرائيل إلى القدس في موعد أقصاه (31 مايس/مايو 1999).
		انسحاب القوّات الإسرائيلية من جنين ونشر الشرطة الفلسطينية.
	26 تشرين الأوّل/أكتوبر	اغتيال قائد تنظيم (الجهاد الإسلامي) فتحي الشقاقي في مالطا.
		تعيين رمضان عبدالله شلّح قائدًا للتنظيم.
	4 تشرين الثاني/نوفمبر	تفجير دموي يقوم به متطرّف إسرائيلي-يهودي ضدّ رئيس الوزراء رابين خلال مسيرة مؤيّدة للسلام في تل أبيب.[1]
	11 تشرين الثاني/نوفمبر	عرفات يقوم بزيارة تعزية لأرملة رابين في تل أبيب؛ وكانت أوّل إقامة رسمية لعرفات في إسرائيل.
	8 كانون الأوّل/ديسمبر	لقاء بين پيريز وعرفات في معبر بيت حانون.
	28 كانون الأوّل/ديسمبر	اكتمال الانسحاب الإسرائيلي من ستّ مدن في الضفّة الغربية.
1996	9 كانون الثاني/يناير	مؤتمر للدول والمؤسّسات المانحة في پاريس لدعم جهود التنمية في فلسطين.
	20 كانون الثاني/يناير	إجراء انتخابات في الضفّة الغربية وقطاع غزّة لاختيار أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني؛ وانتخاب عرفات رئيسًا للمجلس.
	7 آذار/مارس	المجلس التشريعي الفلسطيني يعقد جلسته الافتتاحية في غزّة.
	11-14 آذار/مارس	الرئيس التركي سليمان ديميريل يقوم بزيارة دولة إلى إسرائيل، ويوقّع اتّفاقيات للتعاون الاقتصادي والعسكري.
	13 آذار/مارس	انعقاد قمّة دولية في شرم الشيخ (سيناء) حول مكافحة الإرهاب.
	11-26 نيسان/أبريل	اشتباكات عسكرية بين إسرائيل وحزب الله في جنوب لبنان (عملية «عناقيد الغضب»).
	22-26 نيسان/أبريل	انعقاد الجلسة الحادية والعشرين للمجلس التشريعي الفلسطيني في غزّة؛ وإجراء مراجعة للميثاق الوطني الفلسطيني.
		المصادقة على تعيين عرفات رئيسًا للجنة التنفيذية لمنظّمة التحرير الفلسطينية.
	29 مايس/مايو	إجراء انتخابات مبكّرة للدورة الرابعة عشرة للكنيست ورئاسة الوزراء، وفوز بنيامين نتانياهو (من حزب الليكود) وأحزاب اليمين بهامش ضئيل.
	23 تمّوز/يوليو	اللقاء الأوّل بين رئيس الوزراء الإسرائيلي ديڤيد ليڤي وعرفات في معبر بيت حانون.
	2 آب/أغسطس	الحكومة الإسرائيلية تقرّر رفع التجميد عن بناء المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية.
	12 آب/أغسطس	رئيس الوزراء التركي نجم الدين إربكان يقوم بزيارة دولة إلى إيران، ويوقّع معها اتّفاقية لتزويد تركيا بالغاز الإيراني.

(1) تمّ الاغتيال بإطلاق الرصاص.[المترجم]

العام	الشهر	الحدث
	14 آب/ أغسطس	استئناف المحادثات الإسرائيلية-الفلسطينية.
	29 آب/ أغسطس	إضراب عام استمرّ أربع ساعات للفلسطينيين في الضفّة الغربية وقطاع غزّة والقدس الشرقية ضدّ سياسة الاستيطان الإسرائيلية ومع استمرار المفاوضات الإسرائيلية-الفلسطينية.
	27 تشرين الثاني/نوفمبر	منظّمة التحرير الفلسطينية تخطّط لإنشاء هيأة جديدة للتعامل مع قضايا اللاجئين الفلسطينيين تتّخذ من غزّة مقرًّا لها، وتتبع لها مكاتب أخرى في عمّان وغزّة والضفّة الغربية، لتكون بديلًا عن دائرة شؤون العائدين التي تتّخذ من تونس مقرًّا لها.
	4 كانون الأوّل/ديسمبر	الإسرائيليون والفلسطينيون يعتزمون إنشاء خطّ هاتفي ساخن من أجل تحسين التواصل بينهما.
	24 كانون الأوّل/ديسمبر	أطول لقاء مباشر بين نتانياهو وعرفات في معبر بيت حانون للتوصّل إلى مساومة حول مدينة الخليل.
1997	21 كانون الثاني/يناير	إسرائيل والسلطة الفلسطينية توقّعان اتّفاقية «الوجود الدولي المؤقّت في الخليل».
		المجلس الوطني الفلسطيني يخوّل لجنته القانونية بتعديل ميثاق منظّمة التحرير الفلسطينية.
	22 كانون الثاني/يناير	عرفات يعلن من القاهرة نيّته بإعلان دولة فلسطينية بعد المرحلة الانتقالية ودون استئذان إسرائيل.
	23 كانون الثاني/يناير	نتانياهو يهدّد باسترجاع (المنطقة ب) في حالة الإعلان المحتمل، ومن طرف واحد، للسلطة الفلسطينية.
	9 شباط/ فبراير	نتانياهو وعرفات يتّفقان في معبر بيت حانون على البدء بالتطبيق التفصيلي لاتّفاقية أوسلو الثانية.
	7 آذار/مارس	الولايات المتّحدة الأمريكية تمارس حقّ النقض ضدّ مسوّدة قرار لمجلس الأمن قدّمها الاتّحاد الأوروبي لدعوة إسرائيل إلى التخلّي عن خططها لبناء مستوطنة يهودية جديدة في هارهوما في القدس الشرقية.
	9 آذار/مارس	رفض خطّة إسرائيل لإعادة الانتشار الإضافية بنسبة (9 %) (FRD) باعتبارها غير كافية.
	24 آذار/ مارس	نتانياهو يقدّم ستّة مطالب يجب على السلطة الفلسطينية الالتزام بها من أجل استمرار عملية السلام.
	15 مايس/ مايو	عرفات يشتكي من دور الوساطة الذي يقوم به المبعوث الأمريكي الخاصّ دينيس روس في عملية السلام.
	16 مايس/ مايو	المبعوث الخاص للاتّحاد الأوروبي ميگيل موراتينوس يعتبر الوساطة الأمريكية مهمّة فاشلة، ويدعو إلى انخراط أوروبي أكبر.
	7 تمّوز/يوليو	إسرائيل توافق على عمل حافلات السلطة الفلسطينية بين غزّة والضفّة الغربية من أجل زيادة حرّية التنقّل بينهما.
	30 تمّوز/ يوليو	إسرائيل تعلّق كلّ اتّصالاتها بالسلطة الفلسطينية بعد وقوع انفجارين انتحاريين في القدس الشرقية، وترهن عودة الاتّصالات بتدمير البنى التحتية للإسلامويين.

العام	الشهر	الحدث
	9 أيلول/ سبتمبر	نتانياهو يعلن إثر الانفجارات الانتحارية الأخيرة عن أنّ ما حدث يُعدّ انتهاكًا من السلطة الفلسطينية لاتّفاقيات أوسلو، وأنّ إسرائيل لم تعد ملزمةً باحترام الاتّفاقيات لهذا السبب.
	9 أيلول/ سبتمبر	نتانياهو يقدّم قائمة من أربع صفحات بشأن المطالب الأمنية الجديدة التي يجب على السلطة الفلسطينية تنفيذها قبل استلام المزيد من التنازلات أو الأراضي.
	19 تشرين الأوّل/أكتوبر	الشيخ أحمد ياسين يعلن توقّفًا مؤقّتًا في هجمات حركة (حماس) ضدّ إسرائيل.
	29 تشرين الثاني/نوفمبر	تظاهرات فلسطينية في الضفّة الغربية بالذكرى الخمسين لقرار التقسيم الصادر عن الأمم المتّحدة.
	30 تشرين الثاني/نوفمبر	الحكومة الإسرائيلية تتّفق على صيغة لخطّة إعادة الانتشار الإضافية وزيادة المطالب الأمنية التي يجب على السلطة الفلسطينية تنفيذها.
	23 كانون الأوّل/ديسمبر	المجلس التشريعي الفلسطيني يعلّق جلسته ويمنح عرفات أسبوعًا واحدًا لتنفيذ الإصلاحات وإعادة ترتيب التشكيلة الحكومية.
1998	4 كانون الثاني/يناير	الحكومة الإسرائيلية تقرّر عدم تنفيذ أيّة إعادة انتشار إضافية إلّا إذا نفّذت السلطة الفلسطينية قائمة المطالب المكوّنة من اثنتي عشرة صفحة؛ والسلطة الفلسطينية ترفض القائمة.
	21 كانون الثاني/يناير	الرئيس الأمريكي بيل كلنتون يقدّم لرئيس الوزراء الإسرائيلي نتانياهو في واشنطن مقترحًا أمريكيًا بخطّة إعادة انتشار إضافية ثانية من ثلاثة مراحل تشمل (10 %) على الأقلّ من الضفّة الغربية.
	22 كانون الثاني/يناير	عرفات يرفض المقترح الأمريكي أثناء لقائه مع كلنتون في واشنطن، لكنّه يوافق على إعادة التفاوض.
	31 كانون الثاني/يناير	اللجنة التنفيذية لمنظّمة التحرير الفلسطينية تصوّت بالموافقة على قائمة البنود الملغاة من ميثاق المنظمة وفقًا لاتّفاق مع كلنتون.
	12 شباط/ فبراير	عرفات يهدّد، مع انطلاق احتفالات إسرائيل بالذكرى الخمسين لتأسيسها، بـ«شطب» اتّفاقية السلام وإعلان دولة فلسطينية في العام التالي إذا استمرّ انسداد طريق المفاوضات.
	23 شباط/ فبراير	نتانياهو يقترح عقد قمّة على شاكلة قمّة كامب ديڤيد تحت إشراف أمريكي لمناقشة «القضايا الجوهرية» في عملية السلام المتوقّفة.
		عرفات والملك حسين يرفضان المقترح.
	17 مايس/ مايو	نتانياهو يعود إلى واشنطن للقاء المبعوث الأمريكي الخاص روس، ويصرّح بإمكانية القبول بخطّة إعادة انتشار إضافية بنسبة (13 %) وعلى مرحلتين في حالة إلغاء الخطّة الثالثة.
	7 تمّوز/يوليو	الجمعية العامّة في الأمم المتّحدة تصوّت بالموافقة على ترقية وضع منظّمة التحرير الفلسطينية في منظّمة الأمم المتّحدة إلى (عضو لا يحقّ له التصويت).

العام	الشهر	الحدث
	27 تمّوز/ يوليو	نتانياهو يعرض صيغة (3+10) لخطّة الانتشار الإضافية مقابل إبطال المجلس التشريعي الفلسطيني لميثاق منظّمة التحرير الفلسطينية.
	9 آب/ أغسطس	نتانياهو يرفض الدعوة التي وجّهتها له النروج لحضور الذكرى الخامسة لاتّفاقية أوسلو.
	7 تشرين الأوّل/أكتوبر	نتانياهو يقبل دعوة مفاجئة لتناول الطعام مع عرفات في غزّة؛ وكانت المرّة الأولى التي يدخل فيها نتانياهو إلى منطقة تسيطر عليها السلطة الفلسطينية.
	8 تشرين الأوّل/أكتوبر	نتانياهو يعرض خرائط الخطّة الثانية لإعادة الانتشار الإضافية على حكومته للمرّة الأولى.
	23 تشرين الأوّل/أكتوبر	إسرائيل والسلطة الفلسطينية تتوصّلان إلى اتّفاق في واي.
	5 تشرين الثاني/نوفمبر	اللجنة التنفيذية لمنظّمة التحرير الفلسطينية تصادق على رسالة أرسلها عرفات إلى وزير الخارجية الأمريكي كريستوفر تبطل فيها (28) من (33) بندًا في ميثاق منظّمة التحرير الفلسطينية.
	20 تشرين الثاني/نوفمبر	إسرائيل تنفّذ المرحلة الأولى من خطّة إعادة الانتشار الإضافية، وتطلق أوّل وجبة من المعتقلين الفلسطينيين (250 معتقلًا) أثارت أسماؤهم جدلًا شديدًا في أوساط السلطة الفلسطينية.
	2 كانون الأوّل/ديسمبر	إسرائيل تعلّق تنفيذ خطّة إعادة الانتشار الإضافية بعد كمين استهدف دورية للجيش الإسرائيلي؛ وتشترط استجابة السلطة الفلسطينية لقائمة المطالب الجديدة قبل استئناف التنفيذ.
	10 كانون الأوّل/ديسمبر	اللجنة المركزية لمنظّمة التحرير الفلسطينية توافق على رسالة عرفات إلى كلنتون، وتلغي بنودًا من ميثاق المنظّمة تدعو إلى تدمير إسرائيل.
	14 كانون الأوّل/ديسمبر	كلنتون يسافر إلى مطار غزّة لحضور جلسة المجلس التشريعي الفلسطيني حول ميثاق منظّمة التحرير الفلسطينية، ليصبح أوّل رئيس أمريكي تطأ قدماه أرض فلسطين وهو على رأس مهامّه.
	15 كانون الأوّل/ديسمبر	نتانياهو يسلّم كلنتون في معبر بيت حانون قائمة تحتوي (18) مطلبًا يجب على السلطة الفلسطينية تنفيذها قبل الانتهاء من تطبيق اتّفاق واي.
1999	12 كانون الثاني/يناير	المبعوث الأمريكي الخاص روس يعلن في تل أبيب أنّ بلاده تخطّط لأداء دور أقلّ فاعلية بكثير في مفاوضات الوضع النهائي.
	27 نيسان/ أبريل	اللجنة المركزية لمنظّمة التحرير الفلسطينية تفتح النقاش بشأن إعلان الدولة؛ وحركة (حماس) ترسل للمرّة الأولى مجموعة مراقبة مكوّنة من أربعة أعضاء.
	7 حزيران/ يونيو	افتتاح الدورة البرلمانية الأكثر تشظّيًا في تاريخ البرلمان الإسرائيلي حتّى ذلك الحين (15 حزبًا)؛ وإيهود باراك يتولّى رئاسة الوزراء ووزارة الدفاع.

العام	الشهر	الحدث
	11 تمّوز/ يوليو	باراك وعرفات يلتقيان في معبر بيت حانون للمرّة الأولى؛ واستئناف عملية السلام بعد أكثر من سبعة أشهر على توقّفها.
	27 تمّوز/ يوليو	حركة (حماس) لا تعارض المشاركة في محادثات للوحدة الوطنية مع السلطة الفلسطينية على الرغم من استمرارها برفض عملية أوسلو، وبالتالي: محادثات الوضع النهائي.
	31 آب/ أغسطس	ملتقى الوحدة الوطنية للجنة الوطنية لمنظّمة التحرير الفلسطينية تحضره جبهة التحرير العربية، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وحركة (فتح)، والاتّحاد الديمقراطي الفلسطيني، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين؛ وحركتا (حماس) و(الجهاد الإسلامي) ترفضان الحضور.
	4 أيلول/ سبتمبر	عرفات وباراك يوقّعان في شرم الشيخ على اتّفاقية واي ريڤر الثانية بحضور وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت.
	10 أيلول/ سبتمبر	إسرائيل تنقل (7 %) من أراضي الضفّة الغربية من المنطقة (ج) الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة إلى المنطقة (ب) التي تتولّى فيها السلطة الفلسطينية الشؤون المدنية بينما تسيطر إسرائيل على الشؤون الأمنية.
	13 أيلول/ سبتمبر	إسرائيل والسلطة الفلسطينية تقيمان احتفالًا مشتركًا في معبر بيت حانون في الذكرى السادسة لتوقيع اتّفاقية أوسلو الأولى، وكان الاحتفال بمثابة الاستئناف الرسمي لمحادثات الوضع النهائي.
	4 تشرين الأوّل/أكتوبر	إسرائيل والسلطة الفلسطينية تتوصّلان إلى اتّفاق حول مسار الممرّ الآمن من (ترقوميا) في الضفّة الغربية إلى معبر إيرز في غزّة.
	8 تشرين الثاني/نوفمبر	فريقا التفاوض حول المرحلة الثانية من إعادة الانتشار وفقًا لاتّفاقية واي ريڤر الثانية يخفقان في تحقيق أيّ تقدّم؛ وخطّة إعادة الانتشار الإضافية تتخلّف عن جدولها الزمني.
2000	5 كانون الثاني/يناير	إسرائيل تنقل (3 %) من أراضي المنطقة (ج) التي تسيطر عليها إلى المنطقة (ب) التي يشترك الطرفان في السيطرة عليها، وتنقل (2 %) من أراضي المنطقة (ب) إلى المنطقة (أ) التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية بشكل كامل، وذلك بعد موافقة السلطة الفلسطينية على ما رفضته سابقًا من خرائط الخطة الثانية لإعادة الانتشار الإضافية.
	7 كانون الثاني/يناير	كلنتون يقدّم في شيفردستاون مسوّدة أمريكية للبنود الرئيسية لاتّفاقية سلام إسرائيلية-سورية مكوّنة من سبع صفحات.
	30 كانون الثاني/يناير	إسرائيل والسلطة الفلسطينية تبدأ مفاوضات ماراثونية دامت عشرة أيّام في إيلات؛ والمفاوضات تشمل الشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ضمن مسارات متعدّدة منها: اللاجئون والقدس والحدود والمستوطنات.

العام	الشهر	الحدث
	2 شباط/ فبراير	اللجنة المركزية لمنظّمة التحرير الفلسطينية تبدأ ملتقاها الحواري في غزّة لمناقشة إعلان الدولة من طرف واحد، والخطوط الحمر للتفاوض مع إسرائيل، وتوجّه منظّمة التحرير الفلسطينية واستراتيجيتها في المرحلة القادمة.
	17 شباط/ فبراير	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تعلن استعدادها للمشاركة الكاملة في اللجنتين التنفيذية والمركزية لمنظّمة التحرير الفلسطينية، واللتان قاطعتهما منذ توقيع اتّفاقية أوسلو في العام (1993).
	21 آذار/ مارس	إسرائيل تنفّذ المرحلة الثالثة من الخطّة الثانية لإعادة الانتشار الإضافية؛ ممّا جعل السلطة الفلسطينية تمتلك السيطرة الكاملة على (18.2 %) من الضفّة الغربية و(21.8 %) من قطاع غزّة.
	2 مايس/مايو	إسرائيل تزوّد السلطة الفلسطينية، وللمرّة الأولى، بخرائط تبيّن فيها رؤيتها للوضع النهائي؛ والسلطة الفلسطينية ترفض المقترحات الإسرائيلية بنبرة حادّة.
	3 تمّوز/يوليو	اللجنة المركزية لمنظّمة التحرير الفلسطينية في غزّة تمنح اللجنة التنفيذية صلاحية إعلان دولة فلسطينية في نهاية المرحلة الانتقالية، حتّى لو لم يجرِ التوصّل إلى (اتّفاقية إطار لتسوية دائمة FAPS) حينذاك.
	11-25 تمّوز/ يوليو	قمّة ثلاثية حول قضايا الوضع النهائي في كامپ ديڤيد تفشل في استعادة أيّ تقدّم؛ وقضية القدس تشكّل سببًا مهمًّا للخلافات.
	23 تمّوز/ يوليو	البابا يوحنّا بولس الثاني يدعو إلى منح القدس «وضعًا دوليًا» بموجب اتّفاق نهائي.
	29 أيلول/ سبتمبر	اشتباكات إسرائيلية-فلسطينية أطلقت شرارتها زيارة عضو الكنيست من حزب الليكود آرئيل شارون إلى الحرم الشريف في اليوم السابق؛ وانطلاق انتفاضة الأقصى.
	30 أيلول/ سبتمبر	الاشتباكات الإسرائيلية-الفلسطينية تكاد تعمّ كلّ البلدات الفلسطينية في اليوم الثالث من الاضطرابات.
	12 تشرين الأوّل/أكتوبر	إسرائيل تغلق حدودها مع مصر والأردن وتخوّل جيشها بشن غارات جوّية ضدّ مقرّات عرفات.
	22 تشرين الأوّل/أكتوبر	باراك يوقف عملية السلام رسميًا.
	تشرين الثاني/ نوفمبر	الاشتباكات الإسرائيلية-الفلسطينية تزداد بحدّة، ولم تعد إسرائيل تنظر إليها باعتبارها انتفاضة شعبية بل مواجهة عسكرية.
2001	21 كانون الثاني/يناير	إسرائيل والسلطة الفلسطينية تجتمعان في طابا من أجل مفاوضات ماراثونية دون وساطة مصرية أو أمريكية.

العام	الشهر	الحدث
		مجموعات العمل الأربع تركّزان على قضايا القدس، والحدود، والضمانات الأمنية، واللاجئين.
	7 شباط/ فبراير	رئيس الوزراء شارون يعلن إبطال التنازلات التي قدّمها باراك في كامپ ديڤيد، لأنّه لن يسمح بتشارك السيادة على القدس؛ ويعلن أيضًا بأنّ السلام الشامل لم يعد من الأمور التي تسعى إليها إسرائيل، بل مجرّد اتّفاق مؤقّت.
	16 نيسان/ أبريل	الجيش الإسرائيلي يشنّ، بعد اجتماع للحكومة الإسرائيلية المصغّرة، غارات من البرّ والبحر والجوّ دامت أربع ساعات واستهدفت مواقع أمنية للسلطة الفلسطينية على امتداد قطاع غزّة.
	17 نيسان/ أبريل	الجيش الإسرائيلي يعيد، وللمرّة الأولى، احتلال أراضٍ انسحب منها لصالح السلطة الفلسطينية بموجب اتّفاقية أوسلو.
	8 مايس/مايو	شارون يرفض نتائج لجنة ميچل التي خلصت إلى أنّ المستوطنات قد تكون عائقًا أمام السلام، ويتعهّد بتوسيعها.
	22 مايس/ مايو	شارون يدعو إلى وقف لإطلاق النار بعد أكثر من ثمانية أشهر من الاشتباكات، على أن يليه شهران من التهدئة.
	11 أيلول/ سبتمبر	هجمات لتنظيم القاعدة بطائرات مختطَفة تستهدف مركز التجارة العالمية في نيويورك ووزارة الدفاع الأمريكية في واشنطن.
		الرئيس الأمريكي جورج بوش يبدأ «تحالفًا دوليًا لمكافحة الإرهاب».
	2 تشرين الأوّل/أكتوبر	بوش يعلن للمرّة الأولى عن تأييده لإنشاء دولة فلسطينية بشرط «احترام حقّ إسرائيل في الوجود».
	8 تشرين الأوّل/أكتوبر	عرفات يطالب حركة (حماس) بالمشاركة في وقف إطلاق النار؛ وإسرائيل توافق على استئناف إجراءات وقف إطلاق النار.
	16 تشرين الأوّل/أكتوبر	شارون يعلن قبوله بإنشاء دولة فلسطينية بشرط أن تكون بلا قدرات عسكرية وأن تكون كلّ حدودها، والقدس بأكملها وكلّ المناطق الأمنية في الضفّة الغربية وقطاع غزّة تحت السيطرة الإسرائيلية.
	18 تشرين الأوّل/أكتوبر	إسرائيل تقطع كلّ اتّصالاتها بالسلطة الفلسطينية بعد اغتيال وزير السياحة الإسرائيلي رحبعام زئيڤي.
	21 تشرين الأوّل/أكتوبر	شارون يضع ثلاثة شروط على السلطة الفلسطينية قبل أيّ استئناف للمحادثات: التوقّف الكامل للإرهاب والتحريض؛ واعتقال الإرهابيين وحلّ تنظيماتهم؛ وتسليم المتورّطين باغتيال زئيڤي.
	10 تشرين الثاني/نوفمبر	بوش يشير أمام الجمعية العامّة للأمم المتّحدة، وللمرّة الأولى، إلى الدولة الفلسطينية المستقبلية باسم «فلسطين».

العام	الشهر	الحدث
	13 كانون الأوّل/ديسمبر	شارون يعلن انتهاء لقاءات لجنة الأمن الثلاثية؛ وأنّ إسرائيل لن تستمرّ في انتظار السلطة الفلسطينية كي «تزيل الشبكات الإرهابية»، بل ستفعل ذلك بنفسها.
	16 كانون الأوّل/ديسمبر	خطاب تلفزيوني لعرفات يحضّ فيه كلّ الفلسطينيين على إيقاف العنف، ويعلن فيه عدم قانونية الجناحين العسكريين لحركتي (حماس) و(الجهاد الإسلامي).
	21 كانون الأوّل/ديسمبر	حركة (حماس) توافق خطّيًا على تعليق التفجيرات الانتحارية في إسرائيل، والقصف بقذائف الهاون على المواقع الإسرائيلية، من أجل الوحدة الفلسطينية. وحركة (الجهاد الإسلامي) توافق أيضًا على التوقّف مؤقّتًا عن التفجيرات الانتحارية.
2002	4 كانون الثاني/يناير	إسرائيل تعترض سفينة الشحن (كارين A) وهي محمّلة بخمسين طنًّا من الأسلحة المرسلة من إيران إلى السلطة الفلسطينية.
	21 كانون الثاني/يناير	إسرائيل تبدأ أكبر عملية عسكرية لها في الضفّة الغربية وقطاع غزّة منذ العام (1967).
	29 تشرين الأوّل/أكتوبر	بوش يدعو إيران والعراق وكوريا الشمالية «محور الشرّ»، ويضمّن حركة (حماس) وحزب الله وحركة (الجهاد الإسلامي) في «العالم السفلي للإرهاب».
	30 كانون الثاني/يناير	شارون يلتقي محمود عبّاس وأحمد قريع في القدس بشكل سرّي، ويقبل بفكرة اتّفاق انتقالي وفقًا لبنود خطّة (بيريز-قريع)، والتي يتطلّب تطبيقها سبعة أعوام.
	10 آذار/مارس	الجيش الإسرائيلي يدمّر مقرّ عرفات في مدينة غزّة ردًّا على هجمات جديدة.
	12 آذار/مارس	صدور قرار مجلس الأمن (1397) الذي يؤيّد بصراحة، وللمرّة الأولى، إنشاء «دولتين: إسرائيل وفلسطين» تعيشان بأمان جنبًا إلى جنب، ووفقًا لحدود معترف بها. وسوريا تمتنع عن التصويت.
	2 مايس/مايو	عرفات يخرج من مكتبه في رام الله للمرّة الأولى منذ (3 كانون الأوّل/ديسمبر 2001)، ويتجوّل في المدينة لتقييم الأضرار.
	15 مايس/مايو	عرفات يلقي خطابًا موجّهًا للمجلس التشريعي الفلسطيني في ذكرى النكبة، ويقبل فيه تحمّل المسؤولية عن أخطاء ارتكبتها السلطة الفلسطينية، ويدعو إلى إصلاحات واسعة وانتخابات جديدة ووحدة وطنية.
	28 مايس/مايو	عرفات يصادق على القانون الأساسي (دستور السلطة الفلسطينية).
	24 حزيران/يونيو	عرفات يرسل إلى الولايات المتّحدة الأمريكية والدول العربية مذكّرة من ستّ صفحات تبيّن الخطوط العامّة لخطّة إصلاحات طموحة تستغرق مئة يوم.
	16 تشرين الأوّل/أكتوبر	الأمريكيون يقدّمون لشارون في واشنطن مسوّدة لخريطة طريق بديلة من أجل إنشاء دولة فلسطينية.

العام	الشهر	الحدث
	16 كانون الأوّل/ديسمبر	إسرائيل تسمح باستئناف تنقّل الحافلات بين بلدات الضفّة الغربية للمرّ الأولى منذ انطلاق انتفاضة الأقصى.
2003	12 شباط/ فبراير	كتائب شهداء الأقصى وحركة (حماس) وحركة (الجهاد الإسلامي) والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ترفض الدعوة التي أصدرتها اللجنة التنفيذية لمنظّمة التحرير الفلسطينية من أجل نزع عسكرة الانتفاضة لعام واحد.
	18 آذار/ مارس	المجلس التشريعي الفلسطيني يقرّ قانونًا لمنصب رئيس الوزراء؛ وعرفات يسارع فورًا إلى إصدار مرسوم رئاسي يسمّي محمود عبّاس رئيسًا للوزراء بشكل رسمي.
	19 آذار/ مارس	انطلاق عملية (حرّية العراق).
	17 مايس/ مايو	اللقاء الأوّل بين شارون وعبّاس للنقاش حول مقترَح خريطة الطريق.
	29 حزيران/ يونيو	حركات (فتح) و(حماس) و(الجهاد الإسلامي) تعلن وقفًا لإطلاق النار يشمل كلّ الإسرائيليين أينما كانوا لمدّة أدناها ثلاثة أشهر. والجبهتان الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين توافقان على الهدنة أيضًا.
	20 آب/ أغسطس	الجيش الإسرائيلي يعزل الضفّة الغربية وقطاع غزّة مجدّدًا بعد تفجيرات انتحارية جديدة.
		عبّاس يعقد اجتماعًا لحكومة السلطة الفلسطينية ويقدّم أربعة توصيات إلى عرفات.
		الحكومة الإسرائيلية توافق على سلسلة من الخطوات العسكرية ضدّ حركتي (حماس) و(الجهاد الإسلامي).
	13 تشرين الأوّل/أكتوبر	مجموعة من الشخصيات الفلسطينية والإسرائيلية تعلن في عمّان، بعد عامين من المحادثات السرّية بإشراف سويسري، عن انتهائها من مسوّدة غير رسمية لاتّفاقية سلام (مبادرة جنيف) بديلة عن (خريطة الطريق).
	18 كانون الأوّل/ديسمبر	شارون يهدّد بإنهاء مفاوضات (خريطة الطريق)، ورسم حدود السيطرة الأمنية الإسرائيلية من طرف واحد، واقتطاع أجزاء كبيرة من الضفّة الغربية، والاحتفاظ بالقدس كلّها، وإزالة عدد من المستوطنات اليهودية.
2004	7 كانون الثاني/يناير	الزعيم الروحي لحركة (حماس) الشيخ أحمد ياسين يقول بأنّ (حماس) قد تقبل «سلامًا مؤقّتًا» أو «هدنة طويلة الأمد» قابلة للتجديد مع إسرائيل في مقابل إنشاء دولة فلسطينية على أساس حدود العام (1967).
	15 آذار/ مارس	الحكومة الأمنية الإسرائيلية توافق، بالنظر للتفجيرات الانتحارية الجديدة، على حملة عدوانية جديدة ضدّ المقاتلين الفلسطينيين في غزّة.

العام	الشهر	الحدث
	22 آذار/ مارس	الجيش الإسرائيلي يغتال الشيخ أحمد ياسين، الزعيم الروحي لحركة (حماس) ومؤسّسها.
		مئة ألف فلسطيني يبدؤون بالتظاهر.
		إسرائيل تخطّط للاستهداف الفوري لبقية قيادة حركة (حماس).
	6 مايس/مايو	الجمعية العامّة للأمم المتّحدة تستجيب لتأييد بوش لإنشاء دولة فلسطينية وتصدر قرارًا (لم يعارضه سوى ستّة أصوات: الولايات المتّحدة الأمريكية وإسرائيل وأربعة جزر في المحيط الهادئ) يعيد التشديد على حقّ الفلسطينيين «بتقرير المصير والسيادة على أراضيهم».
	17 مايس/ مايو	الجيش الإسرائيلي يعزل رفح كخطوة أولى في حملة عسكرية كبيرة (عملية قوس قزح) تستهدف المقاتلين الفلسطينيين.
	9 تمّوز/يوليو	محكمة العدل الدولية تصدر قرارًا غير ملزم ينصّ على أنّ أجزاء من جدار الفصل المبنيّ على الأرض الفلسطينية المحتلّة ينتهك القانون الدولي.
	29 تشرين الأوّل/أكتوبر	عرفات يصل إلى مستشفًى عسكري في باريس بعد تدهور سريع في صحّته.
	10 تشرين الثاني/نوفمبر	وفاة عرفات في باريس، والعزم على دفنه في القاهرة.
	11 تشرين الثاني/نوفمبر	محمود عبّاس يترأّس منظّمة التحرير الفلسطينية بعد انتخابه من قبل اللجنة التنفيذية للمنظّمة؛ والعزم على إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في وقت قريب.
	23 كانون الأوّل/ديسمبر	إجراء انتخابات بلدية في فلسطين؛ وحصول حركة (حماس) على (27 %) من المقاعد، بينما حصلت حركة (فتح) على (59 %).
2005	9 كانون الثاني/يناير	إجراء انتخابات رئاسية في فلسطين، وحصول محمود عبّاس على (62 %) من الأصوات في ظلّ عدم مشاركة حركتي (حماس) و(الجهاد الإسلامي) وإعادة تعيين أحمد قريع رئيسًا للوزراء.
	24 كانون الثاني/يناير	فصائل من المقاتلين الفلسطينيين توافق على هدنة غير رسمية لشهر واحد، بينما التمس عبّاس من إسرائيل التوقّف عن مهاجمة أعضاء هذه الفصائل.
	8 شباط/ فبراير	محادثات إيجابية في شرم الشيخ بين عبّاس وشارون.
	1 آذار/مارس	معلومات صادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية تشير إلى أنّ عدد الفلسطينيين في إسرائيل والأراضي المحتلّة وصل إلى (5.3 مليون) متجاوزًا السكّان اليهود الإسرائيليين (5.2 مليون) للمرّة الأولى.

العام	الشهر	الحدث
	16، 23 آذار/ مارس	إسرائيل تنقل أريحا وطولكرم إلى السيطرة الأمنية للسلطة الفلسطينية.
	3 مايس/مايو	الجيش الإسرائيلي يلغي إجراءات العزل المفروضة على معظم الضفّة الغربية وقطاع غزّة.
	5 مايس/مايو	إجراء الجولة الثالثة من الانتخابات البلدية الفلسطينية؛ وحصول حركة (فتح) على (56 %) من المقاعد، بينما حصلت حركة (حماس) على (33 %).
	12 تمّوز/ يوليو	إسرائيل تعلّق كلّ اتّصالاتها مع السلطة الفلسطينية في ما يخصّ ترتيبات (فكّ الارتباط) وتعزل الضفّة الغربية وقطاع غزّة، وذلك بعد قيام حركة (الجهاد الإسلامي) بهجوم انتحاري آخر.
	13 تمّوز/ يوليو	حملة عسكرية إسرائيلية ضدّ حركتي (حماس) و(الجهاد الإسلامي).
	11 أيلول/ سبتمبر	الحكومة الإسرائيلية تصوّت بالموافقة على إكمال إجراءات (فكّ الارتباط) والإعلان رسميًّا عن نهاية الحكم العسكري لغزّة.
	20 أيلول/ سبتمبر	الجيش الإسرائيلي يعلن اكتمال إجراءات تطبيق (فكّ الارتباط) في الضفّة الغربية.
	28 كانون الأوّل/ديسمبر	تحذير من شنّ عملية عسكرية وشيكة (السماء الزرقاء)، والجيش الإسرائيلي يلقي منشورات في شمال قطاع غزّة تحدّد مناطق محظورة يعتزم قصفها.
2006	1 كانون الثاني/يناير	كتائب شهداء الأقصى وحركتا (حماس) و(الجهاد الإسلامي) ولجان المقاومة الشعبية تؤكّد على نهاية الهدنة المعلنة من طرف واحد.
	4 كانون الثاني/يناير	رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون يتعرّض لجلطة خطيرة، وليس من المتوقَّع عودته إلى السياسة أبدًا.
	25 كانون الثاني/يناير	قائمة (التغيير والإصلاح) المدعومة من حركة (حماس) تحقّق أغلبية مفاجئة في الانتخابات التشريعية للسلطة الفلسطينية.
		حركة (حماس) تعتزم اللقاء بعبّاس لمناقشة تشكيل حكومة وحدة وطنية.
	18 شباط/ فبراير	المجلس التشريعي الفلسطيني الجديد يعقد جلسة أداء القسم في رام الله؛ والحظر الإسرائيلي يجبر ممثّلي قطاع غزّة على المشاركة عبر الڤيديو.
	19 شباط/ فبراير	حماس ترشّح إسماعيل هنيّة، وهو من الشخصيات المعتدلة، لتشكيل الحكومة.
		الحكومة الإسرائيلية تقرّر عزل الحكومة الفلسطينية الجديدة التي تقودها حركة (حماس) والتضييق عليها.

العام	الشهر	الحدث
	9 آذار/مارس	إسرائيل تعيد افتتاح معبر المنطار جزئيًا بعد تعرّضها لضغط دولي بسبب الخشية من وقوع أزمة إنسانية وشيكة.
	10 آذار/ مارس	تمديد إجراءات عزل الضفّة الغربية وقطاع غزّة.
	28 آذار/ مارس	المجلس التشريعي الفلسطيني يوافق على حكومة تقودها حركة (حماس) بعد فشل المفاوضات في تشكيل حكومة وحدة وطنية مع حركة (فتح) والفصائل الأخرى.
	8 مايس/مايو	اشتباكات بين أعضاء من حركتي (حماس) و(فتح).
	19 حزيران/ يونيو	حركتا (فتح) و(حماس) توقّعان «وثيقة شرف وطني» في رام الله للتعهّد بتجنّب الاشتباك والانخراط في مفاوضات.
	28 حزيران/ يونيو	إسرائيل تطلق عملية (مطر الصيف) بعد اختطاف الجندي الإسرائيلي گلعاد شاليط، وتضمّنت العملية إرسال قوّات برّية إلى جنوب غزّة.
	26 تشرين الثاني/نوفمبر	محمود عبّاس ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت يتفاوضان حول وقفٍ تامٍّ لإطلاق النار في غزّة.
2007	26 كانون الثاني/يناير	تعليق محادثات تشكيل حكومة وحدة وطنية بين حركتي (فتح) و(حماس) بعد تصاعد العنف الداخلي الفلسطيني.
	17 آذار/ مارس	إسماعيل هنيّة (من كتلة الإصلاح والتغيير) يؤدّي القسم أمام الرئيس محمود عبّاس رئيسًا لأوّل حكومة وحدة وطنية، وذلك بعد حصول حكومته على موافقة المجلس التشريعي.
	15 حزيران/ يونيو	إسرائيل تفتح مؤقّتًا معبر بيت حانون للسماح لمسؤولي حركة (فتح) بالهرب من غزّة.
		عبّاس يعيّن سلام فيّاض رئيسًا جديدًا للوزراء في الضفّة الغربية ويكلّفه بتشكيل حكومة جديدة.
		عبّاس يصدر مرسومًا رئاسيًا بتعليق بنود القانون الأساسي (دستور السلطة الفلسطينية) المتعلّقة باشتراط تصويت المجلس التشريعي للموافقة على الحكومة.
	16 حزيران/ يونيو	عبّاس يصدر مرسومًا رئاسيًا يجرّم (القوّة التنفيذية) وغيرها من الجماعات المسلّحة التابعة لحركة (حماس).
	21 تمّوز/ يوليو	حركة (حماس) تعتزم إنشاء هيأة قضائية مؤقّتة في غزّة.
	2 تشرين الثاني/نوفمبر	السلطة الفلسطينية تنشر حول نابلس وحدة شرطة قوامها (308) أفراد تدرّبوا على يد جهات غربية، لتكون جزءًا من جهاز (قوّات الأمن الوطني) الجديد الذي أُعِدَّ من أجل «العمل بالتنسيق مع القوّات الإسرائيلية لمحاربة الجريمة والإرهاب».

العام	الشهر	الحدث
	26 تشرين الثاني/نوفمبر	حركتا (حماس) و(الجهاد الإسلامي) تستضيفان مؤتمرًا حول فلسطين، وتتعهّدان بـ«عدم التخلّي عن شبر من فلسطين» أو «الاعتراف بحقّ إسرائيل بالوجود».
	27 تشرين الثاني/نوفمبر	مؤتمر آنابوليس للسلام يفتتح أعماله بهدف إحياء عملية السلام والسعي إلى اتّفاقية للوضع النهائي.
	4 كانون الأوّل/ديسمبر	السلطة الفلسطينية تنشر وحدات شرطة مكوّنة من (500) عنصر في طولكرم، كما فعلت في نابلس سابقًا.
2008	23 كانون الثاني/يناير	عناصر من حركة (حماس) يفجّرون عبوات ناسفة في (17) نقطة على امتداد جدار رفح الحدودي الذي يبلغ طوله سبعة أميال، ممّا يتيح لعشرة آلاف فلسطيني التدفّق إلى مصر لشراء الغذاء والوقود والدواء.
	12 آذار/مارس	هنيّة يعلن عرضه على إسرائيل اتّفاقية شاملة لوقف إطلاق النار مقابل رفع الحصار عن غزّة.
	3 مايس/مايو	خمسمئة عنصر آخرين من الضبّاط الأمنيين للسلطة الفلسطينية، والذين تلقّوا التدريب في الأردن، يقومون بدوريات في جنين توسيعًا لعملية (الابتسامة والأمل).
	4 حزيران/يونيو	السلطة الفلسطينية تفتتح ثلاثة مراكز شرطة تضمّ (105) ضبّاط في ثلاث قرى بالقرب من جنين.
	17 حزيران/يونيو	حركة (حماس) وإسرائيل تتّفقان على اتّفاق لوقف إطلاق النار طوال ستّة أشهر في غزّة.
	8 تمّوز/يوليو	إسرائيل تسمح باستئناف الاستيراد المحدود في غزّة بعد أسبوع من الهدوء النسبي في القطاع؛ وتعبّر عن استعدادها لتوسيعه، ولكن بشرط إغلاق القطاع ليوم واحد في مقابل كلّ صاروخ ينطلق منه.
	5 أيلول/سبتمبر	إسرائيل تسمح بنقل (900) سلاح هجومي مع الذخيرة إلى قوّات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية الموالية لعبّاس.
	14 أيلول/سبتمبر	السلطة الفلسطينية تطلب الدعم اللوجستي والتكتيكي لقوّاتها تحسّبًا لوقوع اشتباكات مع حركة (حماس) مع اقتراب نهاية الولاية الرئاسية لعبّاس.
	25 تشرين الأوّل/أكتوبر	(585) عناصر آخرين في القوّات الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية، والذين تلقّوا تدريبًا أمريكيًا في الأردن، ينتشرون في الخليل لإطلاق عملية (فجر الأمل).
	19 كانون الأوّل/ديسمبر	انتهاء مدّة وقف إطلاق النار المحدّدة بستّة أشهر؛ وزعيم حركة (حماس) خالد مشعل يزور دمشق؛ وقادة غزّة يعتزمون عدم تجديد الهدنة.
	27 كانون الأوّل/ديسمبر	الجيش الإسرائيلي يطلق عملية واسعة تدوم (23) يومًا ضدّ قطاع غزّة باسم (عملية الرصاص المصبوب) تهدف إلى «إرجاع غزّة عقودًا في الماضي» في ما يتعلّق بقيادة حركة (حماس) وسلاحها وقدراتها في التهريب.

العام	الشهر	الحدث
2009	8 كانون الثاني/يناير	مجلس الأمن يصدر القرار (1860) الذي يدعو إلى «وقف فوري ودائم لإطلاق النار يحظى بالاحترام الكامل، ويفضي إلى الانسحاب الكامل للقوّات الإسرائيلية من غزّة».
	21 كانون الثاني/يناير	إسرائيل تكمل انسحاب قوّاتها البرّية من غزّة.
	10 شباط/فبراير	إجراء الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية؛ والتوزيع العامّ لمقاعد الكنيست يُظهِر نقلةً كبيرة نحو اليمين.
	24 شباط/فبراير	إسرائيل تفتح طريقًا رئيسيًا إلى بني نعيم (الخليل) في الضفّة الغربية بعد أن ظلّ مغلقًا منذ العام (2001) وتسمح للسلطة الفلسطينية ببناء (12) مركزًا إضافيًا للشرطة.
	18 مايس/مايو	الرئيس الأمريكي باراك أوباما يطلب من نتانياهو خلال لقائهما الأوّل في واشنطن تجميدًا كاملًا للاستيطان وتأييدًا لحلّ الدولتين.
	23 مايس/مايو	إسرائيل تسقط منشورات على غزّة لإعلام سكّانها بأنّها ستوسّع «المنطقة العازلة» المُعلَنة من طرف واحد.
	7 تمّوز/يوليو	منظّمة الأمم المتّحدة والسلطة الفلسطينية تؤكّدان على تخفيف قيود التنقّل في أريحا ونابلس وقلقيلية ورام الله.
	8 تمّوز/يوليو	إسرائيل تفتح جسر ألّنبي، الواصل بين الضفّة الغربية والأردن، على مدار الساعة لمدّة تجريبية تستمرّ شهرين لزيادة النشاط الاستثماري.
	4 آب/أغسطس	المؤتمر العام السادس لحركة (فتح) يفتتح أعماله في بيت لحم بحضور (2,325) ممثّلًا عن الضفّة الغربية وثمانين بلدًا آخر للتصويت على مؤسّسات الحركة للمرّة الأولى منذ عشرين عامًا.
	25 آب/أغسطس	رئيس وزراء السلطة الفلسطينية فيّاض يعلن خطّة من (65) صفحة لإنشاء دولة أمر واقع فلسطينية من طرف واحد تضمّ الضفّة الغربية وقطاع غزّة بحلول العام (2011).
2010	21-23 كانون الثاني/يناير	المبعوث الأمريكي الخاص جورج ميچل يزور إسرائيل ورام الله سعيًا إلى إعادة الحياة لعملية السلام.
	3 آذار/مارس	الجامعة العربية تؤيّد فكرة محادثات السلام المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين لمدّة تمهيدية تستمرّ أربعة أشهر.
	9 مايس/مايو	وساطة ميچل تتمخّض عن اتّفاقية بين منظّمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل لمحادثات تقارب تستمرّ أربعة أشهر، وهي الأولى من نوعها منذ (8 كانون الأوّل/ديسمبر).

العام	الشهر	الحدث
	20 حزيران/ يونيو	الحكومة الأمنية الإسرائيلية توافق على الانتقال من قائمة محدودة للسلع التي يُسمَح بدخولها إلى غزّة إلى قائمة للسلع التي يُمنَع دخولها، ممّا يخفّف من إجراءات الحصار.
	17 تمّوز/ يوليو	عبّاس يعيد التطرّق إلى نظرته القائلة بأنّ أساس المفاوضات مع إسرائيل يجب أن يكون حدود العام (1967) مع نشر قوّات دولية لحمايتها.
	17 آب/ أغسطس	لبنان يمنح حوالي (400,000) فلسطيني حقوق العمل نفسها التي يتمتّع بها باقي الأجانب.
	25 أيلول/ سبتمبر	استئناف محادثات الوحدة الوطنية الفلسطينية الشاملة في دمشق.
	22 تشرين الثاني/نوفمبر	الكنيست يوافق على قانون يشترط إجراء استفتاء قبل أيّ تخلٍّ لإسرائيل عن الأراضي في محادثات السلام.
	3 كانون الأوّل/ديسمبر	نتانياهو يقبل قيام السلطة الفلسطينية بإرسال فرق إطفاء لمساعدة إسرائيل في مواجهة حريق جبل الكرمل، وهو أضخم حريق واجهته إسرائيل حتّى ذلك الحين.
2011	12 شباط/ فبراير	اللجنة التنفيذية لمنظّمة التحرير الفلسطينية تتحدّث عن إجراء انتخابات بلدية وتشريعية ورئاسية؛ وحركة (حماس) تدعو إلى اتّفاق للوحدة الوطنية قبل ذلك.
	16 مايس/ مايو	حركتا (حماس) و(فتح) تلتقيان في القاهرة لعقد الجولة الأولى من المحادثات حول تطبيق اتّفاق الوفاق الوطني الذي وقّعتاه في (4 مايس/مايو 2011).
	23 أيلول/ سبتمبر	محمود عبّاس يقدّم مسوّدة قرار لمجلس الأمن الدولي بعد فشل عدد من المحاولات التي بذلتها الولايات المتّحدة الأمريكية ودول الاتّحاد الأوروبي.
	28 تشرين الأوّل/أكتوبر	عبّاس يصرّح للتلفزيون الإسرائيلي بأنّ رفض خطّة التقسيم التي أصدرتها الأمم المتّحدة في العام (1947) كان «خطأنا... وخطأ العرب جميعًا».
	31 تشرين الأوّل/أكتوبر	البوسنة تعلن، وباعتبارها عضوًا غير دائم في مجلس الأمن، أنّها ستمتنع عن التصويت في ما يخصّ عضوية فلسطين، ممّا يجعل من المستحيل للفلسطينيين تأمين الأصوات التسعة اللازمة لتحييد الاستخدام الأمريكي لحقّ النقض وإرسال مسوّدة القرار إلى الجمعية العامّة للأمم المتّحدة كي تنظر في إصدار قرار وفقًا لآلية (متّحدون من أجل السلام).
	21 تشرين الثاني/نوفمبر	فلسطين تخطّط للسعي إلى الحصول على (مواقع للتراث العالمي) لبعض المعالم فيها، وذلك بعد حصولها على العضوية الكاملة في منظّمة اليونسكو.
2012	6 شباط/ فبراير	عبّاس ومشعل يتّفقان في قطر على تشكيل حكومة وفاق وطني انتقالية من شخصيات تكنوقراطية مستقلّة؛ وفي غضون ذلك يتولّى عبّاس رئاسة الوزراء أيضًا.

العام	الشهر	الحدث
	13 آذار/ مارس	إسرائيل وحركة (الجهاد الإسلامي) ولجان المقاومة الشعبية تعلن وقفًا لإطلاق النار في غزّة بوساطة مصرية.
	3 نيسان/ أبريل	المحكمة الجنائية الدولية ترفض طلبًا للسلطة الفلسطينية بتوقيع ميثاق روما، وتعيد التشديد على أنّ عضوية المحكمة منحصرة بالدول التي تتمتّع بالاعتراف الدولي.
	20 مايس/ مايو	حركتا (فتح) و(حماس) تتّفقان في القاهرة على جدول زمني يحتوي خطوات متينة لتطبيق اتّفاق الوحدة الوطنية الذي يعود إلى (مايس/مايو 2010).
	29 حزيران/ يونيو	لجنة التراث العالمي في اليونسكو توافق على الطلب الفلسطيني بوضع كنيسة المهد في بيت لحم على قائمة مواقع التراث العالمي المهدّدة بالخطر.
	3 تمّوز/يوليو	قناة الجزيرة تبثّ تقريرًا تحقيقيًا خاصًّا يقترح بأنّ وفاة عرفات لم تكن لأسباب طبيعية؛ وسهى عرفات تدعو إلى فتح قبر عرفات فورًا.
	31 تمّوز/ يوليو	رئيس الوزراء الفلسطيني فيّاض ووزير المالية الإسرائيلي يوڤال شتاينتس يوقّعان اتّفاقًا اقتصاديًا يسري مفعوله في (1 كانون الثاني/يناير 2013) لتنظيم الضرائب والتبادل التجاري بين الطرفين.
	27 أيلول/ سبتمبر	عبّاس يخطب على منصّة الجمعية العامّة للأمم المتّحدة ويعلن أنّ السلطة الفلسطينية ستسعى إلى الحصول على صفة (مراقب غير عضو)؛ وتهديد بالعقوبات من الولايات المتّحدة الأمريكية وإسرائيل.
	20 تشرين الأوّل/أكتوبر	الفلسطينيون في الضفّة الغربية يدلون بأصواتهم في أوّل انتخابات محلّية منذ ستّة أعوام؛ وحماس تقاطع.
	1 تشرين الثاني/نوفمبر	عبّاس يذكر في مقابلة مع التلفزيون الإسرائيلي بأنّه لن تكون هنالك انتفاضة ثالثة، وأنّ الفلسطينيين لن يسعوا إلى العودة لأراضٍ ضمن حدود إسرائيل ما قبل العام (1967).
	29 تشرين الثاني/نوفمبر	الجمعية العامّة للأمم المتّحدة تصوّت بالموافقة على ترقية فلسطين من صفة (مراقب غير عضو) إلى (دولة غير عضو)، بموافقة (138) دولة ورفض (9) وامتناع (41) عن التصويت.
	30 تشرين الثاني/نوفمبر	إسرائيل تردّ على قرار الجمعية العامّة للأمم المتّحدة بالموافقة على توسّع استيطاني جديد من خلال البدء ببناء (3,000) وحدة سكنية جديدة في منطقة ضمن القدس الشرقية المحتلّة تُعرَف باسم (E1).
	19 كانون الأوّل/ديسمبر	عبّاس يعرض استقبال اللاجئين الفلسطينيين الفارّين من القتال في سوريا.
2013	3 كانون الثاني/يناير	عبّاس يوقّع مرسومًا يغيّر اسم السلطة الفلسطينية إلى «دولة فلسطين» في كلّ الأختام واللافتات والمنشورات الرسمية.
	4 كانون الثاني/يناير	حسن العوري، المستشار القانوني لعبّاس، يقول بأنّ الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية قد تمنعها من الانضمام إلى عدد من المؤسّسات الدولية ومنظّمات الأمم المتّحدة.

العام	الشهر	الحدث
	8 كانون الثاني/يناير	رئيس الوزراء سلام فيّاض يقول بأنّ السلطة الفلسطينية على حافّة الإفلاس.
	11 كانون الثاني/يناير	الحكومة المصرية تعلن اتّفاق حركتي (فتح) و(حماس) على البدء بتطبيق اتّفاقات الوفاق الوطني السابقة.
	10 شباط/ فبراير	الفصائل الفلسطينية تنهي محادثاتها في القاهرة دون التوصّل إلى اتّفاق؛ إذ اختلفت حول قانون انتخابات المجلس التشريعي على الرغم من توافقها على معظم النقاط الأخرى.
	26 آذار/ مارس	الجامعة العربية توافق على المبادرة القطرية لإنشاء صندوق للقدس الشرقية من أجل «المحافظة على الطبيعة العربية والإسلامية للمدينة».
	13 نيسان/ أبريل	عبّاس يقبل استقالة حكومة فيّاض بالرغم من الضغط الدولي، على أن يكون فيّاض قائمًا بأعمال رئيس الوزراء حتّى تعيين بديل له.
	2 حزيران/ يونيو	رامي الحمدالله، رئيس جامعة النجاح، يحلّ محلّ فيّاض رئيسًا للوزراء مع الاحتفاظ بمعظم وزراء الحكومة السابقة؛ وحركة (حماس) تدين القرار لعدم توافقه مع تطبيق اتّفاق الوفاق الوطني الذي وقّعه الطرفان.
	29 تمّوز/ يوليو	المفاوضون الإسرائيليون والفلسطينيون يعقدون أوّل محادثات سلام مباشرة منذ أواخر العام (2010) في واشنطن.
	14 آب/ أغسطس	المسؤولون الإسرائيليون والفلسطينيون يعقدون أوّل محادثات سلام مباشرة منذ ثلاثة أعوام في القدس.
	16 كانون الأوّل/ديسمبر	لجنة العلاقات الخارجية في الاتّحاد الأوروبي تعلن عزمها تقديم عرض للإسرائيليين والفلسطينيين بحزمة دعم غير مسبوقة في حالة التوصّل إلى اتّفاقية سلام للوضع النهائي.
2014	2 كانون الثاني/يناير	محادثات السلام تستند إلى اعتراف عبّاس بإسرائيل على أنّها دولة يهودية، وقبول إسرائيل بحدود ما قبل العام (1967).
	5 آذار/مارس	إسرائيل تعترض سفينة في البحر الأحمر تحمل صواريخ إيرانية الصنع متوجّهة إلى فصائل فلسطينية في قطاع غزّة؛ وحركتا (حماس) و(الجهاد الإسلامي) تنفيان تورّطهما.
	1 نيسان/ أبريل	السلطة الفلسطينية تبدأ السعي إلى عضوية (15) وكالة ومنظّمة في الأمم المتّحدة بعد التوسّعات الاستيطانية الجديدة التي أجرتها (سلطة أراضي إسرائيل) وإلغاء إطلاق سراح السجناء.
		السفير الفلسطيني في الأمم المتّحدة إبراهيم خرايشي يقول بأنّ فلسطين يمكنها الانضمام إلى (550) اتّفاقية ومعاهدة.
	9 نيسان/ أبريل	رئيس الوزراء الإسرائيلي نتانياهو يردّ على ذلك بإصدار أوامر لكلّ الوزارات بوقف التعاون مع نظيراتها الفلسطينية باستثناء وزيرة العدل تسيبي ليڤني، كبيرة مفاوضي السلام الإسرائيليين.
	11 نيسان/ أبريل	السلطة الفلسطينية توقّع رسميًا معاهدة جنيف.

العام	الشهر	الحدث
	2 حزيران/ يونيو	حكومة وحدة وطنية جديدة تؤدّي القسم في رام الله برئاسة رامي الحمدالله.
	26 آب/ أغسطس	إسرائيل تنهي عملية (الجرف الصامد) في غزّة بعد (51) يومًا من الأعمال العسكرية المدمّرة.
	كانون الأوّل/ ديسمبر	الإخفاق في تمرير قرار أردني في مجلس الأمن لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.
2015	كانون الثاني/ يناير	فلسطين توافق على ميثاق روما وتصبح عضوًا في المحكمة الجنائية الدولية.
	1 نيسان/ أبريل	انفراج في الأزمة المالية الحادّة التي تعاني منها السلطة الفلسطينية بعد قيام إسرائيل بتحويل إيرادات الضرائب الشهرية المجمّدة منذ (كانون الأوّل/ديسمبر 2014).
	6 مايس/مايو	نتانياهو يشكّل تحالفًا حكوميًا جديدًا.
	أيلول/سبتمبر	تفاقم التوتّرات في القدس واندلاع اشتباكات بين الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين في الضفّة الغربية.
	تشرين الأوّل/أكتوبر	تصاعد أعمال العنف واستمرارها في كلّ أرجاء الضفّة الغربية والقدس على شكل حالات للطعن باستخدام السكاكين.
	11 تشرين الثاني/نوفمبر	الاتّحاد الأوروبي يضع علامات خاصّة للسلع المنتَجة في المستوطنات اليهودية، خلافًا لما جرت عليه العادة سابقًا من وضع علامة (صُنِع في إسرائيل) عليها.

مصادر الملحق الثاني

- BBC Timeline. http://www.bbc.com/news/world-middle-east-29123668
- Boston Study Group on Middle East Peace. 2010. *Israel and Palestine: Two States for Two People—If Not Now, When?* New York: Report for Foreign Policy Association.
- Hofmann, Sabine, and Klaus Timm. 1996. Chronologie. Der Nahost-Friedensprozess in ausgewählten Daten. In *Versöhnung im Verzug. Probleme des Friedenprozesses im Nahen Osten*, eds. S. Hofmann and F. Ibrahim, 287–309. Bonn: Bouvier.
- Israeli Ministry of Foreign Affairs. Israel-Palestinian Negotiation. http://mfa.gov.il/MFA/ForeignPolicy/Peace/Guide/Pages/Israel-Palestinian %20 Negotiations.aspx
- Jaeger, Kinan, and Rolf Tophoven. 2011. *Der Nahost-Konflikt. Dokumente, Kommentare, Meinungen*, 257–265. Bonn: Bundeszentrale für Politische Bildung.
- Johannsen, Margret. 2011. *Der Nahost-Konflikt*. Wiesbaden: VS Verlag für Sozialwissenschaften.
- Journal of Palestine Studies: Institute for Palestine Studies.

الملحق الثالث

حقائق حول إقليم كردستان

- تبلغ مساحة المنطقة الإدارية لمحافظات أربيل والسليمانية ودهوك حوالي (40,000 كم2)، فتتجاوز بذلك مساحة هولندا، وتبلغ أربعة أضعاف مساحة لبنان. وقد وصل عدد السكّان في الرقعة الجغرافية لحكومة إقليم كردستان (KRG) إلى (5.2 مليون) نسمة، والعدد في تزايد مستمر.
- برلمان إقليم كردستان يقع في العاصمة أربيل (تُدعى باللغة الكردية: هولير).
- السلطة التنفيذية في إقليم كردستان هي (حكومة إقليم كردستان) التي تعمل وفقًا للقوانين التي يسنّها برلمان كردستان. ويترأّس الحكومة الحالية، بصفة رئيس وزراء، نيچيرڤان بارزاني منذ العام (2014).
- الدستور العراقي يعترف رسميًا بالحكومة والبرلمان في إقليم كردستان، وبالپيشمرگة باعتبارها القوّة الأمنية الشرعية للإقليم.
- ورد في المادّة (117) من الدستور العراقي للعام (2005): «يقرّ هذا الدستور، عند نفاذه، إقليم كردستان وسلطاته القائمة، إقليمًا اتحاديًا». ويجدر الرجوع إلى الموادّ (120-123) من دستور (2005) للمزيد من المعلومات حول واجبات الأقاليم.
- لحكومة إقليم كردستان (14) مكتبًا تمثيليًا في دول العالم، ومنها: الولايات المتّحدة الأمريكية، وفرنسا، والمملكة المتّحدة، وألمانيا، والنمسا، والاتّحاد الأوروبي، وإيران، وتركيا، وروسيا. وبالإضافة لذلك، يوجد عدد من البعثات الدبلوماسية في عاصمة الإقليم أربيل.
- أقرّت حكومة إقليم كردستان في (حزيران/يونيو 2006) قانونًا للاستثمار الأجنبي وفّر الحرّية للمستثمر، وسهّل الاستثمار الأجنبي من خلال توفير فرصة امتلاك الأراضي،

وتخفيضًا ضريبيًا لمدّة أقصاها عشرة أعوام، وتسهيل توطين الأرباح.

- وقّعت حكومة إقليم كردستان الكثير من اتّفاقيات تشارك الإنتاج مع شركات نفطية من (17) بلدًا، وذلك من أجل استثمار الموارد النفط والغاز وجني الأرباح منها.
- توجد في إقليم كردستان (11) جامعة مموَّلة حكوميًّا وعدد من الجامعات الخاصّة، ويستخدم بعضها اللغة الإنكليزية في التعليم. ومن هذه الجامعات: جامعة كردستان هولير (UKH)، الجامعة الأمريكية في العراق - السليمانية (AUI-S)، والجامعة الأمريكية في كردستان (AUK) في دهوك.
- يحتوي إقليم كردستان مطارَين دوليين في أربيل والسليمانية؛ وسيُضاف إليها مطار ثالث هو مطار دهوك بعد اكتمال بنائه.

مصادر الملحق الثالث

- Homepage of Kurdistan Regional Government. http://cabinet.gov.krd/?l=12
- The Kurdistan Region in Brief. Accessed February 18, 2016. http://cabinet.gov.krd/p/page.aspx?l=12&s=050000&r=300&p=210
- The People of the Kurdistan Region. Accessed February 18, 2016. http://cabinet.gov.krd/p/page.aspx?l=12&s=050000&r=304&p=214

الملحق الرابع

حقائق حول فلسطين

- تنطبق تسمية (الأراضي الفلسطينية) على المنطقتين الجغرافيتين المنفصلتين: الضفّة الغربية (5,655 كم2) وقطاع غزّة (365 كم2)، والتي يبلغ إجماليّ عدد سكّانها (4.55 مليون) نسمة، يعيش منهم (2.79 مليون) في الضفّة الغربية و(1.76 مليون) في قطاع غزّة (بأرقام منتصف العام 2014). وتبلغ نسبة شريحة السكّان الذين تقلّ أعمارهم عن خمسة عشر عامًا (39.7 %)، وتتوزّع هذه الشريحة على (35.6 %) في الضفّة الغربية و(43.2 %) في قطاع غزّة. وهنالك (300,200) فلسطيني يقطن القدس الشرقية، ويشكّل هؤلاء (36.8 %) من سكّان المدينة. وفلسطينيو القدس الشرقية لا يحملون الجنسية الإسرائيلية، لكنّهم يمتلكون حقّ الإقامة الدائمة فيها[1].
- أُعلِنت دولة فلسطين في العام (1988) من قبل منظّمة التحرير الفلسطينية. وفي (29 تشرين الثاني/نوفمبر 2012) تبنّت الجمعية العامّة للأمم المتّحدة القرار (19/67) المعنون (وضع فلسطين في الأمم المتّحدة). وفي الوقت الراهن تنطبق الرقعة المستهدفة للدولة الفلسطينية على الأراضي التي تخضع للإدارة الجزئية للسلطة الوطنية الفلسطينية منذ العام (1994). ويوجد المركز الإداري ومقرّ الحكومة في رام الله التي تقع شمال القدس في نطاق الضفّة الغربية.

(1) يُقدَّر عدد المستوطنين في الضفّة الغربية وقطاع غزّة بـ(587,000) نسمة؛ وهذا الرقم يستند إلى مرجعين: بيانات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية التي تشير إلى أنّ (385,900) نسمة يعيشون في مستوطنات الضفّة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) في العام (2015)؛ وبيانات مركز القدس للدراسات السياسية التي تشير إلى أنّ عدد سكّان الضواحي الإسرائيلية في القدس الشرقية وصل إلى (201,200) في نهاية العام (2014).

- وبموجب اتّفاقية أوسلو والضوابط المتعلّقة بالمناطق (أ، ب، ج)، تقوم السلطة الفلسطينية حاليًّا بإدارة حوالي (39 %) من الضفّة الغربية، أمّا ما تبقّى (61 %) فإنّه يخضع للسيطرة العسكرية والمدنية الإسرائيلية المباشرة. ويُضاف إلى ذلك أنّ القدس الشرقية أُلحِقت بإسرائيل من طرف واحد في العام (1980) قبل تشكيل السلطة الفلسطينية. وتحكم حركة (حماس) قطاع غزّة الذي يتعرّض لمقاطعة دولية منذ العام (2007).

- تمثّل منظّمة التحرير الفلسطينية الشعب الفلسطيني باعتراف الأمم المتّحدة؛ ويتولّى رئاستها محمود عبّاس، ولها علاقات دبلوماسية مع (137) دولة.

- توجد حاليًّا حكومتان منفصلتان في فلسطين: حكومة حركة (حماس) في قطاع غزّة، وقد صادق عليها المجلس التشريعي الفلسطيني، وهي حكومة الأمر الواقع هناك، ويترأّسها إسماعيل هنيّة؛ وحكومة حركة (فتح) في الضفّة الغربية، ويترأّسها رامي الحمدالله.

- الرئيس هو قمّة هرم الدولة الفلسطينية، وهو يترأّس أيضًا السلطة الفلسطينية ويعيّن رئيس الوزراء؛ ويشغل هذا المنصب حاليًا محمود عبّاس.

- لا تمتلك فلسطين دستورًا، بل يحكمها (القانون الأساسي)، وهو بمثابة دستور مؤقّت للفلسطينيين أقرّه المجلس التشريعي الفلسطيني في العام (1997) وصادق عليه الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في العام (2002). وكان هنالك جهد موازٍ لكتابة مسوّدة دستور فلسطيني دائم لدولة مستقلّة، لكنّ هذه الجهود نُحِّيت جانبًا لصالح تعديل القانون الأساسي الراهن، والذي جرى تعديله في (19 آذار/مارس 2003) من أجل «استحداث منصب رئيس الوزراء في السلطة الوطنية الفلسطينية». والقانون الأساسي يستند إلى الشريعة الإسلامية بشكل غير صارم.

- تدعم السلطة الفلسطينية الأنشطة الاستثمارية من خلال قانون (تشجيع الاستثمار في فلسطين) الذي أقرّته في العام (1998). وهذا القانون يضمن مبادئ السوق الحرّ كما هو حال النظام الأساسي أيضًا، وتنصّ المادّة الثامنة منه على أنّه «لا يجوز تأميم المشروعات أو مصادرتها»، ويضمن القانون التحويل غير المقيَّد لجميع الموارد

المالية إلى خارج فلسطين بما في ذلك: الرأسمال، والأرباح، وأرباح الأسهم، والأرباح الرأسمالية، ورسوم الإدارة، والمعونة الفنّية. ويمنح القانون إعفاءً من ضريبة الدخل لخمسة أعوام، وتخفيضًا لضريبة الدخل على الربح الصافي بمعدّل اسمي قدره (10 %) لثمانية أعوام إضافية. وتنصّ المادّة الثانية عشرة على أن تتولّى السلطة الفلسطينية إنشاء (الهيأة العامّة لتشجيع الاستثمار)، وتكون لها الشخصية الاعتبارية المستقلّة.

- تحتوي فلسطين على (49) مؤسّسة للتعليم العالي (جامعات، وكلّيات، ومعاهد علوم تطبيقية، وكلّيات مجتمعية) في الضفّة الغربية وقطاع غزّة؛ ومعظم هذه المؤسّسات عائدة للقطاع العام، وفي العام (2012) كان عدد الدارسين فيها أكثر من (213,000) طالب.

مصادر الملحق الرابع

- Association for Civil Rights in Israel (ACRI). May 2015. Accessed February 16, 2016. http://www.acri.org.il/en/wp-content/uploads/2015/05/EJ-Facts-and-Figures-2015
- The European Commission and the National Tempus Office oPt. Higher Education in the occupied Palestinian territory. July 2012. Accessed February 16, 2016. http://eacea.ec.europa.eu/tempus/participating_countries/overview/oPt.pdf
- The Central Bureau of Statistics (CBS). Statistical Yearbook 2015. Accessed February 16, 2016. http://www.cbs.gov.il/reader/shnaton/templ_shnaton_e.html?num_tab=st02_15x&CYear=2016
- The Jerusalem Institute for Policy Research. The Statistical Yearbook 2016. Accessed December 2016. http://en.jerusaleminstitute.org.il/?cmd=statistic.547#.WKSwkn_yS70

- The Palestine Cabinet (in Arabic). Accessed February 16, 2016. http://www.palestinecabinet.gov.ps/Website/AR/
- The Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs (PASSIA). PASSIA Diary 2015. Jerusalem, 92–104.
- The Palestinian Basic Law. Accessed February 16, 2016. http://www.palestinianbasiclaw.org/ and http://www.palestinianbasiclaw.org/basic-law/2003-amended-basic-law
- Palestinian Central Bureau of Statistics. Accessed February 16, 2016. www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/StatInd/StatisticalMainIndicators_E.htm
- Palestinian National Authority and Palestinian Investment Promotion Agency. Law on the Encouragement of Investment in Palestine. Law No (1) of 1998. Accessed February 16, 2016. https://www.paltrade.org/upload/multimedia/admin/2014/07/53b9341fa44df.pdf
- Permanent Observer Mission of the State of Palestine to the United Nations New York. Accessed February 16, 2016. http://palestineun.org/status-of-palestine-at-the-united-nations/

فهرس الأعلام

أ

ب

ق

ك

ل

م

فهرس الأماكن

أ

ب

ت

ج

أن الهدف الأساسي من الكتاب هو المساهمة في دراسة وفهم أشمل لصفة الدولة في الشرق الأوسط، وإعطائه سلسلةً من التفسيرات للتطورات الخطيرة التي اجتاحتها، من خلال أربعة محاور، الأول: إعداد إجابات منطقية وتتبع دقيق لمسيرة التطوّر التاريخي لـ(كردستان وفلسطين) المليء بالصراع المسلح والنضال في سبيل الاستقلال منذ عقد العشرينات. والثاني: ما يسمى بمأسسة المنظومة السياسية للدولة وبنائها، وما اعترضها من معوقات، تمثلت في الخصومة التقليدية بين الحزبين الرئيسيين (الديمقراطي، والاتّحاد الوطني) والانقسام الإقليمي والمناطقي في كردستان، وانقسام السلطة بين (فتح) و(حماس) في الضفة الغربية وغزة في فلسطين. والثالث: الأسس الاقتصادية اللازمة لنجاحها، إذ تم تحليل الخصائص الجوهرية للمنظومة الاقتصادية في كردستان العراق، التي تعاني من الاضطراب والانقسام، بسبب غياب سلطة سيادية موحّدة، لكنها شهدت قفزة سريعة من الانفتاح والتنمية بعد 2003. فيما بقي الاقتصاد الفلسطيني يتكبد مسألة التبعية والاستبعاد المالي والتداخل مع اقتصاد الكيان الإسرائيلي. ويبحث الرابع في تشكّل مجتمعها المدني وتطوّره وتحوّله، وإنشاء عدد من المنظّمات للدفاع عن حقوق الإنسان والقانون والمرأة، وتم إيراد أمثلة لنشاطاتهما السياسية الخارجية والإقليمية، مما أفضى الى إقامة كيانين سياسيين خارج نطاق مفهوم الدولة.



www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
009647826222246
ص.ب. 252
العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغداد - الجادرية - تقاطع ساحة الحرية



ISBN 978-1-7747213-6-0